



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

الملك كاسِبُ الحِرْمَةِ

تَأليف

سَيِّدُ النِّبَاءِ وَالجَيْشِ

آيَةُ امْرِئِ الْعَالَمِينَ

السُّلْطَانِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُعِزِّ بْنِ كَثِيرٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# المكاسب المحرمة (للأراكي)

كاتب:

محمد علي اراكي

نشرت في الطباعة:

موسسه در راه حق

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	المكاسب المحرمه (للراكي)
٩	اشاره
٩	اشاره
١٣	القول فى الربا
١٣	اشاره
١٣	القسم الأول: الربا فى القرض
١٣	الأخبار الوارده عن الأئمه ع فى حرمه أخذ الربا فى القرض
١٩	و الكلام فىما يستفاد منها فى مقامات:
١٩	الأول: الزيادة فى القرض ربا محرم
٢١	المقام الثانى: التحريم هنا موجب للفساد بالنسبه إلى الزائد قطعاً
٢٢	المقام الثالث: هل الزيادة المعطاه بدون الشرط من باب الهبه فىجرى فيها أحكام الهبه؟
٢٢	المقام الرابع: لا إشكال فى كون النفع من طرف المقرض ربا
٢٤	المقام الخامس: لا فرق فى اشتراط النفع بين كونه فى عقد القرض أو فى عقد لازم آخر
٢٧	القسم الثانى: الربا فى المعامله
٢٧	الأخبار الوارده عن الأئمه ع فى حرمه أخذ الربا فى المعامله
٣٤	و الكلام فى مقامات:
٣٤	الأول: لا إشكال فى اعتبار اتحاد الجنس فى الربا
٣٨	المقام الثانى: الزيادة فى المقام شامله للزيادة العينيه من جنس الطرفين
٣٩	المقام الثالث: قد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى اعتبار النقد فى معامله الربويين
٤٠	المقام الرابع: يشترط فى الربا الكيل أو الوزن فلا ربا فى غير المكيل و الموزون
٤٦	المقام الخامس: هل الربا مختص بالبيع أو يجرى فى المعاوضات كلها
٤٧	المقام السادس: اعلم أنه قد استثنى من حرمه الربا موارد دلت عليها الأخبار
٥٣	من المكاسب المحرمه الرشوه

- ٥٣ ..... اشاره
- ٥٨ ..... المقام الأول: في معنى الرشوه -
- ٦٤ ..... المقام الثاني: في بيان حكم ما يأخذه القاضي ..
- ٦٧ ..... المقام الثالث: كما يحرم على القاضي أخذ الرشوه كذلك يحرم على الدافع دفعه
- ٦٩ ..... المقام الرابع: هل الرشوه في غير الحكم كالرشوه في الحكم بقول مطلق؟ ..
- ٧١ ..... و من المكاسب المحرّمه معونه الظالمين ..
- ٧١ ..... اشاره ..
- ٧١ ..... الأخبار الواردة عن الأئمه في حرمه معاونه الظالمين ..
- ٧٨ ..... الأخبار الواردة عن الأئمه في جواز معاونه الظالمين ..
- ٨٣ ..... الأخبار الواردة عن الأئمه في كراهه معاونه الظالمين ..
- ٨٧ ..... إذا عرفت ذلك فهنا مقامات: ..
- ٨٧ ..... الأول: بيان المراد من المعونه ..
- ٩٠ ..... المقام الثاني: في بيان حكم الولايه من قبل الجائر ..
- ٩٦ ..... المقام الثالث: ذكر العلماء -رضوان الله عليهم- أنه لو أكرهه الجائر على الولايه جاز له القبول ..
- ١٠١ ..... المقام الرابع: في بيان المراد من الظالم ..
- ١٠٥ ..... و من المكاسب المحرّمه تصوير ذوات الأرواح ..
- ١٠٥ ..... الأخبار الواردة عن الأئمه ع في حرمه تصوير ذوات الأرواح -
- ١١٠ ..... فالكلام في مقامات: ..
- ١١٠ ..... الأول: فيما يستفاد من الأخبار ..
- ١١٣ ..... المقام الثاني: بيان المراد من التصوير ..
- ١١٥ ..... المقام الثالث: في بيان حكم ما إذا حصلت الصورة بعمل اثنين ..
- ١١٨ ..... المقام الرابع: هل إبقاء الصورة بعد تصويرها جائز ..
- ١٢٩ ..... و من المكاسب المحرّمه الغش ..
- ١٢٩ ..... اشاره ..
- ١٢٩ ..... الأخبار الواردة عن الأئمه في حرمه الغش ..
- ١٣٣ ..... إذا عرفت ذلك فهنا مقامان: ..

- الأول: في بيان المراد من الغش ..... ١٣٣
- المقام الثاني: في صحه البيع مع الغش و فساده: ..... ١٤٠
- و من المكاسب المحزومه السحر ..... ١٤٩
- الأدله من الكتاب على حرمه السحر ..... ١٤٩
- الأخبار الوارده عن الأئمه ع في حرمه السحر ..... ١٥٠
- إذا عرفت ذلك فهنا ثلاثه مقامات: ..... ١٥٥
- الأول: في بيان عدم الاختلاف السنخي بين السحر و المعجزه ..... ١٥٥
- المقام الثاني: قد اختلف في تعريف السحر ..... ١٥٦
- المقام الثالث: في بيان عدم اختصاص حرمه السحر بصوره وجود مسحور ..... ١٥٩
- من المكاسب المحزومه الغناء ..... ١٦٣
- الأخبار الوارده عن الأئمه ع في حرمه الغناء ..... ١٦٣
- إذا عرفت ذلك فهنا خمسه مقامات: ..... ١٧٠
- الأول: في بيان حرمه مطلق الغناء سواء تحقق في كلام حق أو باطل ..... ١٧٠
- المقام الثاني: في بيان المراد بالغناء المحرم ..... ١٧٣
- المقام الثالث: في الجمع بين الأخبار المطلقه و المقيده ..... ١٧٧
- المقام الرابع: قد استثنوا من تحريم الغناء موردين: ..... ١٨٢
- المقام الخامس: لا شبهه في حرمه الاستماع إلى الغناء ..... ١٨٣
- من المكاسب المحزومه الغيبه ..... ١٨٧
- اشاره ..... ١٨٧
- الأخبار الوارده عن الأئمه في حرمه الغيبه ..... ١٨٧
- إذا عرفت ذلك فهنا مقامات: ..... ٢٠١
- الأول: إن الغيبه ليست من المفاهيم التي لها عند العرف حقيقه و إنما هي من المجعولات الشرعيه ..... ٢٠١
- المقام الثاني: في بيان بعض الموارد المشكوكه ..... ٢١٠
- المقام الثالث: في كفاره الغيبه: ..... ٢١٨
- المقام الرابع: في المستثنيات عن حكم الغيبه: ..... ٢٢٣
- المقام الخامس: لا إشكال في حرمه استماع الغيبه لكن هل هو في عرض الغيبه بحيث لكلّ منهما حكم نفسه، أو أنه في طولها و هي مأخوذه في موضوعه؟ ..... ٢٣٩

المقام السادس: في حكم الشبهه الموضوعيه: ----- ٢٤٣

المقام السابع: في حكم استماع الغيبه بقصد صحيح ----- ٢٥٢

و من أنواع ما يحرم التكتسب به ما يجب على الإنسان فعله عيناً أو ----- ٢٥٥

إشاره ----- ٢٥٥

أما المقام الأول: فاعلم أنه لا منافاه بين الوجوب و الملكيه ----- ٢٥٦

المقام الثاني: في تصوير العباده على وجه النياه ----- ٢٦١

المقام الثالث: في بيان تصحيح الإجاره فى العباده عن الغير ----- ٢٦٨

تعريف مركز ----- ٢٧٤



## المكاسب المحرمه (لاراكي)

### اشاره

سرشناسه: اراكي، محمدعلي، ۱۲۷۳ - ۱۳۷۳.

عنوان و نام پديدآور: المكاسب المحرمه / تاليف محمدعلي الاراكي.

مشخصات نشر: [قم]: موسسه في طريق الحق

يادداشت: عربي.

يادداشت: كتابنامه.

موضوع: فقه جعفري

موضوع: فقه - كسب و تجارت

شناسه افزوده: موسسه در راه حق

ص: ۱

### اشاره



بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

المكاسب المحرمة

محمد علي الراكعي

ص: ٤

و هو قسمان الربا فى القرض و الربا فى المعامله

### القسم الأول: الربا فى القرض

#### الأخبار الوارده عن الأئمه ع فى حرمه أخذ الربا فى القرض

و الكلام الآن فى الأول: و قبل إشباع الكلام فىه ينبغى التيمّن بذكر الأخبار الوارده من أهل بيت العصمه-صلوات الله عليهم- فنقول:- و المعوّل على آل الرسول:-

١- قد روى عن عبد الله بن جعفر فى قرب الاسناد: عن عبد الله بن الحسن، عن جده على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر- صلوات الله و سلامه عليهما- قال:

و سألته عن رجل أعطى رجلا مائه درهم على أن يعطيه خمسه دراهم أو أقل أو أكثر، قال: هذا الربا المحض (١).

(٢) و فى روايه محمد بن قيس عن أبى جعفر-سلام الله عليه- قال: من أقرض رجلا- و رقا فلا يشترط إلا مثلها، فإن جوزى بأجود منها فليقبل، و لا يأخذ أحد منكم ركوب دابه أو عاريه متاع يشترط من أجل قرض ورقه (٢).

ص: ٥

---

١- (١) الوسائل: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٨، الحديث ١٨.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٠٦، الحديث ١١.

٣- و في روايه خالد بن الحجاج قال: سألته عن الرجل كانت لي عليه مائه درهم عددا قضائها مائه وزنا؟ قال: لا بأس ما لم يشترط، قال: وقال: جاء الربا من قبل الشروط، إنما يفسده الشروط (١).

(٤) و في روايه الحلبي: عن أبي عبد الله -صلوات الله عليه- قال: سألته عن الرجل يستقرض الدراهم البيض عددا ثم يعطى سودا (وزنا)، وقد عرف أنها أثقل مما أخذ و تطيب به نفسه أن يجعل له فضلها؟ فقال: لا بأس به إذا لم يكن فيه شرط، و لو وهبها له كملا كان أصلح (٢).

(٥) و في روايته الأخرى عنه عليه السلام: إذا أقرضت الدراهم ثم أتاك بخير منها فلا بأس إذا لم يكن بينكما شرط (٣).

(٦) و في روايه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله -صلوات الله عليه- عن الرجل يقترض من الرجل الدراهم فيرد عليه المثقال، أو يستقرض المثقال فيرد عليه الدراهم؟ فقال: إذا لم يكن شرط فلا بأس و ذلك هو الفضل، إنَّ أبي عليه السلام كان يستقرض الدراهم الفسوله فيدخل عليه الدراهم الجياد الجلال فيقول: يا بنى ردها على الذى استقرضتها منه، فأقول: يا أبة، إنَّ دراهمه كانت فسوله، و هذه خير منها، فيقول: يا بنى إنَّ هذا هو الفضل فأعطه إيَّها (٤).

(٧) و في روايه أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يكون عليه الثنى فيعطى الرباع (٥).

ص: ٦

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٢ من أبواب الصرف، ص ٤٧٦، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٧٦، الحديث ٢ مع اختلاف.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٤٧٧، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٤٧٨، الحديث ٧.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٤٧٧، الحديث ٦.

٨- وفي روايه أبي الربيع قال: سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن رجل أقرض رجلا- دراهم فردّ عليه أجود منها بطيبه نفسه، وقد علم المستقرض والقارض أنّه إنّما أقرضه ليعطيه أجود منها؟ قال: لا بأس إذا طابت نفس المقرض (١).

(٩) وفي روايه يعقوب بن شعيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يقرض الرجل الدراهم الغلّه فيأخذ منها الدراهم الطازجيه طيبه بها نفسه؟ فقال:

لا بأس به، و ذكر ذلك عن علي عليه السّلام (٢).

١٠- وفي روايه يعقوب بن شعيب: أنّه سأل أبا جعفر عليه السّلام عن الرجل يكون لى عليه جلّه من بسر فأخذ منه جلّه من رطب مكانها و هي أقل منها؟ قال: لا بأس، قال، قلت: فتكون لى جلّه من بسر فأخذ مكانها جلّه من تمر و هي أكثر منها؟ قال: لا بأس إذا كان معروفا بينكما (٣).

١١- وفي روايه إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يكون له على رجل مال قرضا، فيعطيه الشىء من ربحه مخافه أن يقطع ذلك عنه فيأخذ ماله من غير أن يكون شرط عليه؟ قال: لا بأس بذلك ما لم يكن شرطا (٤).

١٢- وعنه أيضا قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السّلام: الرجل يكون له عند الرجل المال قرضا فيطول مكثه عند الرجل لا يدخل على صاحبه منفعه، فينيله الرجل الشىء بعد الشىء كراهيه أن يأخذ ماله حيث لا يصيب منه منفعه، أ يحل ذلك؟ قال: لا بأس إذا لم يكن يشرط (٥).

ص: ٧

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٢ من أبواب الصرف، ص ٤٧٧، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٧٧، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر نفسه: ج ١٣، باب ٩ من أبواب السلف، ص ٦٦، الحديث ٧.

٤- (٤) المصدر نفسه: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٤، الحديث ٣.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ١٠٦، الحديث ١٣.

١٣- عن جميل بن دراج عن رجل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصلحك الله - إلى أن قال - و سئل أبو جعفر عليه السلام عن الرجل يكون له على الرجل الدراهم و المال، فيدعوه إلى طعامه أو يهدى له الهدية؟ قال: لا بأس (١).

١٤- عن إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام قال: سألته عن رجل يرهن العبد أو الثوب أو الحلوى أو المتاع من متاع البيت، فيقول صاحب الرهن للمرتهن: أنت في حل من لبس هذا الثوب، فالبس الثوب و انتفع بالمتاع و استخدم الخادم؟ قال: هو له حلال إذا أحله و ما أحب له أن يفعل (٢).

١٥- عن أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يأتيه النبط بأحمالهم فيبيعها لهم بالأجر فيقولون له: أقرضنا دنانير فإننا نجد من يبيع لنا غيرك، و لكننا نخصك بأحمالنا من أجل أنك تقرضنا؟ فقال: لا بأس به إنما يأخذ دنانير مثل دنانيره و ليس بثوب إن لبسه كسر ثمنه و لا دابته إن ركبها كسرهما، و إنما هو معروف يصنعه إليهم (٣).

١٦- عن هذيل بن حيان أخى جعفر بن حيان الصيرفى قال: قلت لأبي عبد الله - صلوات الله عليه - إني دفعت إلى أخى جعفر مالا كان لى، فهو يعطينى ما أنفق و أحس منه و أتصدق، و قد سألت من قبلنا فذكروا أن ذلك فاسد لا يحل و أنا أحب أن أنتهى إلى قولك؟ فقال لى: كان يصلك قبل أن تدفع إليه مالك؟ قلت: نعم، قال: خذ منه ما يعطيك فكل منه و اشرب و حس و تصدق فإذا قدمت العراق فقل جعفر بن محمد أفتانى بهذا (٤).

ص: ٨

١- ١) الوسائل: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٧، الحديث ١٧.

٢- ٢) المصدر نفسه: ص ١٠٧، الحديث ١٥.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ١٠٦، الحديث ١٠.

٤- ٤) المصدر نفسه: ص ١٠٣، الحديث ٢.



١٧- عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يسلم في بيع أو تمر عشرين ديناراً و يقرض صاحب السلم عشرة دنانير أو عشرين ديناراً؟ قال: لا يصلح، إذا كان قرضاً يجر شيئاً فلا يصلح.

قال: و سألته عن رجل يأتي حريفه و خليفه فيستقرض منه الدنانير فيقرضه، و لولا- أن يخالطه و يحارفه و يصيب عليه لم يقرضه؟ فقال: إن كان معروفاً بينهما فلا بأس، و إن كان إنمّا يقرضه من أجل أنه يصيب عليه فلا يصلح (١).

١٨- عن داود الأبراري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا- يصلح أن تقرض ثمره و تأخذ أجود منها أرض أخرى غير التي أقرضت فيها (٢).

١٩- عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن رجلاً أتى علياً عليه السلام فقال: إن لي على رجل ديناً فأهدى إليّ هديه؟ قال: احسبه من دينك عليه (٣).

٢٠- عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقرض من الرجل قرضاً و يعطيه الرهن إمّا خادماً و إمّا أنيه و إمّا ثياباً، فيحتاج إلى شيء من منفعته (أمتعته) فيستأذن فيه فيأذن له؟ قال: إذا طابت نفسه فلا بأس، قلت:

إن من عندنا يروون أن كل قرض يجرّ منفعه فهو فاسد، فقال: أو ليس خير القرض ما جرّ منفعه (٤).

٢١- عن محمد بن عبده قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القرض يجرّ المنفعه؟ فقال: خير القرض الذي يجرّ المنفعه (٥).

ص: ٩

١- (١) الوسائل: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٥، الحديث ٩.

٢- (٢) المصدر نفسه: ج ١٢، باب ١٢ من أبواب الصرف، ص ٤٧٩، الحديث ١٠.

٣- (٣) المصدر نفسه: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٣، الحديث ١.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ١٠٤، الحديث ٤.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ١٠٤، الحديث ٥.

٢٢- ابن أبي عمير، عن بشر بن مسلمة و غير واحد عمّن أخبرهم، عن أبي جعفر عليه السّلام قال: خير القرض ما جرّ منفعه (١).

٢٣- محمّد بن إسحاق بن عمّار قال: قلت لأبي الحسن عليه السّلام: إنّ سلسبيل طلبت منّي مائه ألف درهم على أن تربحني عشرة آلاف فأقرضها تسعين ألفا و أبيعها ثوبا و شيئا يقوم بألف درهم بعشره آلاف درهم؟ قال: لا بأس.

قال الكليني: و في روايه أخرى: لا بأس به أعطها مائه ألف و بعها الثوب بعشره آلاف و اكتب عليها كتابين (٢).

٢٤- عن عبد الملك بن عتبة عن عبد صالح-صلوات الله عليه-قال: قلت له:

الرجل يأتيني يستقرض منّي الدراهم فأوطن نفسي على أن أوخره بها شهرا للذي يتجاوز به عنّي فإنّه يأخذ منّي فضّه تبر على أن يعطيني مضروبه إلا أنّ ذلك وزنا بوزن سواء، هل يستقيم هذا، إلا أنّي لا أسمى له تأخيرا إنّما أشهد لها عليه فيرضى؟ قال: لا أحبّه (٣).

ص: ١٠

١- (١) الوسائل: ج ١٣، باب ١٩ من أبواب الدّين و القرض، ص ١٠٥، الحديث ٦.

٢- (٢) المصدر نفسه: ج ١٢ باب ٩ من أبواب أحكام العقود، ص ٣٧٩، الحديث ١.

٣- (٣) المصدر نفسه: باب ١٢ من أبواب الصرف، ص ٤٧٨، الحديث ٩.

هذا ما عثرت عليه من أخبار الباب

## و الكلام فيما يستفاد منها فى مقامات:

### الأول: الزيادة فى القرض ربا محرم

بلا- فرق بين المكيل و الموزون و غيرهما إذا كانت مشروطه، سواء كانت بزيادة عينيه من جنس مال القرض أو من غير جنسه، أم كانت زيادة منفعه كركوب دابه و لبس ثوب و نحوهما.

و يدل على الزيادة العينيه من الجنس الخبر الأول صريحا و الثانى و الثالث و الرابع و الخامس بظهور النهى و مفهوم لا بأس، و العاشر بمفهوم الشرط، و الخامس عشر بالتعليل، و الثالث و العشرون بذكر الحيله، و الرابع و العشرون بجعل الزيادة الوزنيه قدرا متيقنا فى التحريم.

و على العينيه من غير الجنس الثانى، و الخامس عشر لفقد المماثله المصرح فيهما باعتبارها، و إطلاق الحادى عشر و الثانى عشر، و على زياده المنفعه التصريح بها فى الثانى و الخامس عشر، إنما الكلام فى الزيادة الوصفيه الغير الراجعه إلى الكم مثل كون أحدهما فضه تبر و الآخر مضروبه لا- مثل التفاوت بين الغله و الطازجيه و الفسوله و الجياد فإنّ التفاوت فيها فى الكم، فإنّ المغشوش أقل من الخالص، فيدخل فى القسم الأول، و لكن يمكن الفهم من الأخبار أنّهم عليهم السلام- عاملوا مع هذا القسم معامله غيره، حتى فى الكراهه مع عدم الشرط كما فى الخبر الثامن عشر إذ يمكن فرض الجوده فى التمره مع عدم التفاوت فى الكم و الوزن، بل جعله فى رديف الفسوله و الجياد فى الخبر السادس، فانّ الظاهر أنّ محطّ النظر فى السؤال إلى

جهه كون الدراهم مضروبه و المثقال فضه تبر مع التساوى فى المقدار، فساواه الإمام عليه السلام مع التفاوت فى المقدار، لكن قد يظهر الكراهه من الخبر الرابع و العشرين مع كون ظاهر مفروض السؤال هو الاشتراط، فإنّ قوله عليه السلام: «لا أحبّه» ظاهر فى الكراهه و عدم التحريم، و لا يعارضه المماثله المعتمده فى الثانى و الخامس عشر لإمكان دعوى انصرافها إلى الكم، و على فرض التنزل فليس إلا الإطلاق، فيمكن تقييده بهذا الخبر لأنه خاص، و ليس فى سنده أيضا ضعف كما يفهم من الرجال، إلا أن يناقش فى ظهور على فى الشرطيه، غايه الأمر دلالتها على الابتناء و هو ممكن بالقرار الخارجى قبل العقد أعنى بالوعد فيبقى الخبر مطلقا، و يمكن دعوى أظهرية قوله «فلا يشترط إلا مثلها» و وحده السياق فى السادس على هذا الإطلاق، بل يمكن إدراجه تحت عنوان الأجود و الخير فيتقوى بذلك الإطلاق الأوّل.

و كيف كان فهذا كلّه مع الاشتراط و أمّا بدونه فالظاهر الجواز، سواء كان الداعى إلى البذل هو القرض أم لا، و قد صرح بذلك فى الثانى و الثالث مؤكّدا بقوله: «جاء الربا من قبل الشروط» «إنّما يفسده الشروط» و الرابع و الخامس و السادس و السابع و الثامن و التاسع و العاشر و الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر و العشرى و الثانى و العشرى و الثالث و العشرى، و لكن يفهم من السادس عشر و السابع عشر التفصيل بين ما كان الداعى هو القرض فلا يصلح و غيره فلا بأس.

و يؤيدهما الرابع عشر و الخامس عشر و الثامن عشر، بل يستفاد من التاسع عشر الأمر باحتساب الزائد من الدين لكن الجمع بين لا يصلح و عدم البأس الوارد فى الأخبار السابقه المصرّح فى بعضها بكون الداعى هو القرض هو الجواز على كراهيه، بل يستفاد من السادس و السابع استحباب إعطاء الزائد، فعلى المقترض يستحب الإعطاء و على المقرض يكره القبول أو الاحتساب من الدين

ولا- ينافى كراهه القبول بدون الاحتساب قوله فى هذا المقام:خير القرض ما جرّ منفعه، إذ يمكن الجمع بكونه خيرا فى الدنيا و مكروها فى الآخرة، ولا فرق فيما ذكرنا أيضا بين أقسام الزيادة المسطوره سابقا كما لا يخفى.

ثم لو كان فى أحد الطرفين زياده كميّه و فى الآخر زياده و صفيه تقابل الكميّه، فهل يندرجان فى المثليين، قوى الأستاذ- دام ظلّه- العدم إذ لا يصدق على درهمين أنّهما مثل الدرهم و لو كان فيه ما يساوى الدرهم الآخر و إن كان لا يمكن التمسك بما نهى عن الأجود و الخير، إذ يصدق فى المقام أنّ أحد الطرفين ليس بأجود و لا خير من الآخر هذا.

### **المقام الثانى:التحريم هنا موجب للفساد بالنسبه إلى الزائد قطعاً**

و لو قلنا بأنّ النهى فى المعاملات لا يستلزم الفساد لدلاله قوله:«إنّما يفسده الشروط»مع كونه مسلماً بينهم، إنّما الكلام فى فساد أصل القرض، فيظهر من بعضهم التسلم فيه على الفساد أيضا و إن قلنا بأنّ الشرط الفاسد لا يفسد العقد و لا يعلم وجهه، إذ ليس فى شىء من الأخبار المذكوره سوى المنع عن أخذ الزيادة مع الاشتراط، و هذا أعم من فساد القرض رأساً.

و أمّا قوله فى الثانى:من أقرض رجلا- ورقا فلا- يشترط إلا- مثلها، فلا يستفاد منه سوى أنّ هذا الاشتراط محرّم و لا يستفاد منه الحكم الوضعى، و يدلّ على كونه بصدد المنع التحريمى ذيله و هو قوله:و لا يأخذ أحد منكم إلخ.

و أمّا قوله:إنّما يفسده الشروط، فالضمير فيه راجع إلى خصوص الزائد المعبر عنه بالربا.

### المقام الثالث: هل الزيادة المعطاه بدون الشرط من باب الهبه فيجرى فيها أحكام الهبه؟

من جواز الرجوع ونحوه، أو هي من باب الإيفاء و تعيين مصداق الكلّي في الذمّه في الفرد الأحسن؟ يدلّ على كونه من الثاني قوله عليه السّلام في الرابع: لو وهبها له كملا كان أصلح، فيعلم منه أنّ ما حكم فيه بعدم البأس ليس على وجه الهبه، ولا إشكال في تصوير كونه من باب الإيفاء إلاّ استبعاد أنّه كيف يقوم الزائد مقام الناقص و يكون مصداقا له، بل كيف يكون أحد المتباينين في مقام التسليم مصداقا للآخر.

نعم، لو عووض ما في الذمّه من الدينار مثلا بدينار و درهم أمكن لكن يدخل حينئذ في الربا في المعاوضات فيصير فاسدا من هذه الجهة. و الحقّ إمكان كونه إيفاء لما في الذمه بدون توسط معاوضه، بأن يصير مالكا لما في ذمّته أنا ما ثمّ يسقط، حتى فيما لو آتى عوض الدينار بالفرس و قبله الدائن كان خروجا عن عهده الدينار، فإنّ الخروج عن عهده الدينار كما يمكن بدفع نفس الدينار، كذلك يمكن بإعطاء شيء آخر يرضى به و يقبله الدائن، فقبول الدائن بعد دفع المديون يجعل الفرس مصداقا للدينار، و إن شئت قلت أنّه فرد تنزيلي له، لكن ليس التنزيل هو المعاوضه فيبينهما بون، بل الأمر في غايه الوضوح فيما كان الزيادة من قبيل الكيفيه، و إذن فلا يجوز الرجوع.

نعم، للمقرض أن لا يقبل هذا المصداق لما فيه من الهوان و المته.

### المقام الرابع: لا إشكال في كون النفع من طرف المقرض ربا

فهل النفع للمقرض أيضا

كذلك؟ كما لو خاف من وجود المال عنده من ضياع و سرقة و ظلم ظالم فأقرضه شخصا يطمئن به و شرط له شيئا من العين أو المنفعة، ليس في الأخبار ما يدل على المنع فيه و عموم قوله: جاء الربا من قبل الشروط، قاصر كما لا يخفى فيبقى تحت إطلاق المؤمنون عند شروطهم لكونه شرطا في ضمن عقد القرض و هو من العقود اللازمة كما حَقَّق في محله، بل يمكن الاستيناس له أيضا بالخبر العاشر، حيث إنَّه عليه السَّلام لم يقيّد عدم البأس في الصورة الأولى التي يكون النفع للمقترض مع تقييده في الصورة الثانية التي يكون النفع فيها للمقرض بقوله: إذا كان معروفا بينكما.

و أما الخبر السادس حيث فرض في السؤال، تاره ردّ المثقال عوض الدراهم و أخرى ردّ الدراهم عوض المثقال فقد قال الأستاذ- دام ظلّه-: بأنَّه ظاهر بقريته قوله عليه السَّلام: و ذلك هو الفضل و استشهاده بفعل أبيه-صلوات الله و سلامه على الأب و الابن- في كون الغرض من السؤال وجود النفع و الزيادة على كل حال للمقرض، إذ قد يكون الزيادة في طرف المثقال لكونه خالصا و كون الدرهم مغشوشا، و قد يكون في طرف الدرهم لكونه غير مغشوش مع كونه مسكوكا، فالمقترض على أيّ حال يلاحظ نفع المقرض هذا.

و كذا صرّحوا بالجواز في كل شرط ليس فيه نفع لأحد الطرفين مثل اشتراط البيع أو الإجاره بالثمن و الأجره المتعارفين، لصدق أنّ المقرض يأخذ دراهم مثل دراهمه.

لكن يمكن الإشكال في صورته كون الشارط هو المقرض، فإنَّ العهده حق له يمكنه مطالبتها من المقترض و ليست عهده خاليه عن المال، بل يستخرج منها المال، غايه الأمر بالقيمه المتعارفه. و من هنا يعرف الإشكال في شرط الكتابه و الكفيل أو الرهن أو الإسهاد، سواء كان في مال القرض أم في دين آخر، لأنَّه عهده يتوسَّل بوساطتها إلى المال لأنَّها وسيله إلى ما هي وسيله إلى المال.

نعم، قد استثنى من هذا الباب اشتراط التسليم في بلد آخر، وإن كان النفع فيه للمقرض للأخبار المستفيضه المعتبره الداله عليه.

### **المقام الخامس: لا فرق في اشتراط النفع بين كونه في عقد القرض أو في عقد لازم آخر**

إذ الاستفادة من ظاهر الأخبار أنّ مناط الحرمة و الجواز هو كون المقرض ملتزماً بالدفع غير مختار و كونه مختاراً طيب النفس، و لم يصرح في شيء منها باعتبار كون الالتزام مستفاداً من الشرط في ضمن عقد القرض لا عقد آخر، و على هذا فلو شرط في بيع أو صلح أو غيرهما النفع في القرض كان حراماً و دخل في الشرط الفاسد، و هذا لا إشكال فيه، إنّما الإشكال في أنّ الاشتراط في الأخبار هل يشمل مثل البيع المحاباتي بشرط القرض، بحيث اندرج القرض شرطاً في البيع لا أن يكون البيع شرطاً في القرض، فإنّه قد عرفت الحال فيه في البيع بثمن المثل و أنّه محل اشكال فضلاً عن المحاباتي. فالكلام الآن في عكسه و هو اشتراط القرض في ضمن البيع المحاباتي.

و قد أصرّ الأستاذ -دام ظلّه- في إدراجه بحسب الشرط المذكور في الأخبار ببيان أنّ الشرط ليس المراد به معناه المتعارف الآن في الألسنة بل المراد في عرفهم مطلق الالتزام و التعهد، و لو لم يكن بلفظ الشرط بل كان بلفظ البيع، و حينئذ نقول في القرض: جاء التزام المقرض بدفع الزيادة من قبل أمرين:

أحدهما: البيع، و الثاني: عمل المقرض بشرطه من الاقتراض، فإنّه لو لم يف به، لم يكن المقرض ملتزماً لتمكّنه من الفسخ بخيار تخلف الشرط، لكن بعد الوفاء يبقى بلا اختيار و ملزماً بدفع الزيادة، فيصدق على هذه الزيادة أنّها زياده



أعطيت بواسطة منشئيه القرض لها في حال كونها ملتزما بها لا محيص للفرار عنها.

و إن شئت قلت الزيادة المشترطه في عقد القرض نفسه زياده أوجبها القرض بواسطه حكم الشارع: المؤمنون عند شروطهم، و الزيادة المشترطه على هذا الوجه زياده أوجبها القرض أيضا بواسطه حكم الشارع (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (١).

هذا محصل ما ذكره-دام ظلّه-ولى فيه نظر، إذ غاية ما يستفاد من الأخبار أنّ الزيادة التي تدفع بعنوان الخروج عن عهده القرض و ما يتعلق به من الشرط المشترط في ضمنه محرّمه، و الزيادة هنا ليست كذلك لأنّها بعنوان الوفاء بعقد البيع و لا مساس له بالقرض و ما يتعلق به، فإنّ القرض من متعلقات البيع، فالوفاء به وفاء بالبيع لا العكس، هذا لكن قد يستأنس لما ذكره-دام ظلّه-بذيل الخبر الثالث و العشرين و هو قوله: و اكتب عليها كتابين، فتأمل.

ص: ١٧



الأخبار الواردة عن الأئمة ع في حرمه أخذ الربا في المعامله

وقبل إشباع القول فيه أيضا ينبغي التبرّك بذكر ما ورد فيه عن أهل بيت الطهاره-صلوات الله عليهم-فنقول-والله هو المأمول:-

١-عن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يكون الربا إلا فيما يكال أو يوزن (١).

(٢) وهكذا عن عبيد بن زراره، عن داود بن الحصين، عن منصور، قال:

سألته عن الشاه بالشاتين، والبيضة بالبيضتين؟ قال: لا بأس ما لم يكن كيلا أو وزنا.

ومثله رواه أخرى إلا أنّ فيها: ما لم يكن مكيلا أو موزونا.

و ثالثه: إلا أنّ فيها: ما لم يكن فيه كيل ولا وزن (٢).

(٣) عن الحلبي عن أبي عبد الله قال: لا بأس بمعاوضه المتاع ما لم يكن كيلا

ص: ١٩

---

١-١) الوسائل: ج ١٢، باب ٦ من أبواب الربا، ص ٤٣٤، الحديث ١.

٢-٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٥، الحديث ٥.

(٤) عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن البيضة بالبيضتين؟ قال: لا بأس به. و الثوب بالثوبين؟ قال: لا بأس به. و الفرس بالفرسين؟ فقال: لا بأس به، ثم قال: كل شيء يكال أو يوزن فلا يصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحد، فإذا كان لا يكال و لا يوزن، فلا بأس به اثنين بواحد (٢).

(٥) عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يبيع الرجل الطعام الأكرار فلا يكون عنده ما يتم له ما باعه، فيقول له: خذ منى مكان كل قفيز حنطه، قفيزين من شعير حتى تستوفى ما نقص من الكيل، قال: لا يصلح لأن أصل الشعير من الحنطه و لكن يرد عليه الدراهم بحساب ما ينقص من الكيل (٣).

(٦) عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أ يجوز قفيز من حنطه بقفيزين من شعير؟ فقال: لا يجوز إلا مثلا بمثل، ثم قال: إن الشعير من الحنطه (٤).

(٧) عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال، قال: لا يباع مختومان من شعير بمختوم من حنطه، و لا يباع إلا مثلا بمثل و التمر مثل ذلك، قال: و سئل عن الرجل يشتري الحنطه فلا يجد صاحبها إلا شعيرا أ يصلح له أن يأخذ اثنين بواحد؟ قال: لا إنما أصلهما واحد، و كان على عليه السلام يعدّ الشعير بالحنطه (٥).

ص: ٢٠

- 
- ١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٧ من أبواب الرّبا، ص ٤٥٠، الحديث ٣.
  - ٢- (٢) المصدر نفسه: باب ١٦ من أبواب الرّبا، ص ٤٤٨، الحديث ٣.
  - ٣- (٣) المصدر نفسه: باب ٨ من أبواب الرّبا، ص ٤٣٨، الحديث ١.
  - ٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٤٣٨، الحديث ٢.
  - ٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٤٣٨، الحديث ٤.

٨- عن محمّد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السّلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السّلام: لا تبع الحنطة بالشعير إلا يدا بيد، ولا تبع قفيزا من حنطه بقفيزين من شعير.

الحديث (١).

(٩) عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السّلام في حديث قال: لا يصلح الحنطه و الشعير إلا واحدا بواحد، وقال: الكيل يجرى مجرى واحدا (٢).

١٠- عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السّلام قال، قلت: ما تقول في البر بالسويق؟ فقال: مثلا بمثل لا بأس. قلت: إنّه يكون له ريع (أو-أى) إنّه يكون له فضل؟ فقال: أليس له مؤنه؟ فقلت: بلى، قال: هذا بذا، وقال: إذا اختلف الشيطان فلا بأس مثلين بمثل يدا بيد (٣).

١١- محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يدفع إلى الطّحان الطعام فيقاطعه على أن يعطى لكلّ عشره أرطال اثني عشر دقيقا؟ قال:

لا، قلت: فالرجل يدفع السمسم إلى العصار و يضمن له لكل صاع أرطالا (مسماه)؟ قال: لا (٤).

١٢- زراره، عن أبي جعفر عليه السّلام قال: الدقيق بالحنطه و السويق بالدقيق مثل بمثل لا بأس به (٥).

١٣- سماعه، قال: سألته عن الطعام و التمر و الزبيب؟ فقال: لا يصلح شيء منه اثنان بواحد إلا أن يصرف نوعا إلى نوع آخر، فإذا صرفته فلا بأس اثنين

ص: ٢١

١- (١) الوسائل ج ١٢، باب ٨ من أبواب الرّبا، ص ٤٣٩، الحديث ٨.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٩، الحديث ٧.

٣- (٣) المصدر نفسه: باب ٩ من أبواب الرّبا، ص ٤٤٠، الحديث ١.

٤- (٤) المصدر نفسه: الحديث ٣.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٤٤٠، الحديث ٤.

بواحد و أكثر من ذلك (١).

١٤-الحلبى، عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:الفضه بالفضه مثلا بمثل،و الذهب بالذهب مثلا بمثل ليس فيه زياده و لا نقصان الزائد و المستزيد فى النار.

و فى أخرى زياده:و الذهب بالذهب مثلا بمثل و قال:ليس فيه زياده و لا نظره (٢).

١٥-الوليد بن صبيح قال:سمعت أبأ عبد الله عليه السّلام يقول:الذهب بالذهب و الفضه بالفضه،الفضل بينهما هو الربا المنكر،هو الربا المنكر (٣).

١٦-إسحاق بن عمّار قال:قلت لأبى عبد الله عليه السّلام:الدرهم بالدرهم و الرصاص؟فقال:الرصاص باطل (٤).

١٧-ابن سنان قال:قلت لأبى عبد الله عليه السّلام:الرجل تكون لى عليه الدراهم فيعطيني المكحله؟فقال:الفضه بالفضه،و ما كان من كحل فهو دين عليه حتى يرده عليك يوم القيامة (٥).

١٨-أبو الصباح الكنانى قال:سألت أبأ عبد الله عليه السّلام عن الرجل يقول للصائغ:صنع لى هذا الخاتم،و أبدل لك درهما طازجا بدرهم غله؟قال:

لا بأس (٦).

١٩-الحلبى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:ما كان من طعام مختلف أو متاع أو

ص:٢٢

١- (١) الوسائل:ج ١٢،باب ١٣ من أبواب الرّبا،ص ٤٤٣،الحديث ٥.

٢- (٢) المصدر نفسه:باب ١ من أبواب الصرف،ص ٤٥٦،الحديث ١.

٣- (٣) المصدر نفسه:ص ٤٥٧،الحديث ٢.

٤- (٤) المصدر نفسه:ص ٤٥٧،الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه:باب ١٥ من أبواب الصرف،ص ٤٨٢،الحديث ٢.

٦- (٦) المصدر نفسه:باب ١٣ من أبواب الصرف،ص ٤٨٠،الحديث ١.

شيء من الأشياء يتفاضل فلا بأس ببيعه مثلين بمثل يدا بيد، فأما نظره فلا يصلح (١).

٢٠- الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: المكيل يجرى مجرى واحدا قال: ويكره قفيز لوز بقفيزين و قفيز تمر بقفيزين، و لكن صاع حنطه بصاعين تمر و صاع تمر بصاعين زبيب إذا اختلف هذا و الفاكهه اليابسه تجرى مجرى واحدا، و قال: لا بأس بمعاوضه المتاع ما لم يكن كيلا و لا وزنا (٢).

٢١- الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: و سئل عن الزيت بالسمن اثنين بواحد؟ قال: يدا بيد لا بأس به (٣).

٢٢- عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلف رجلا زيتا على أن يأخذ منه سمنا؟ قال: لا يصلح (٤).

٢٣- سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المختلف مثلان بمثل يدا بيد لا بأس (٥).

٢٤- عبد الله بن سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا ينبغي اسلاف السمن بالزيت و لا الزيت بالسمن (٦).

٢٥- زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: البعير بالبعيرين و الدابّه بالدابتين يدا بيد ليس به بأس، و قال: لا بأس بالثوب بالثوبين يدا بيد و نسيه إذا

ص: ٢٣

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٣ من أبواب الرّبا، ص ٤٤٣، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٤٣، الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٤٤٣، الحديث ٤.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٤٤٤، الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٤٤٤، الحديث ٩.

٦- (٦) المصدر نفسه: ص ٤٤٤، الحديث ١٠.

و صفتها (١).

٢٦- عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العبد بالعبد و الدرهم؟ قال: لا بأس بالحيوان كله يدا بيد (٢).

٢٧- سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البعير بالبعيرين يدا بيد و نسيه فقال: نعم، لا بأس إذا سميت الأسنان جذعين أو ثنين، ثم أمرني فخطت على النسيه (٣).

و في روايه الصدوق زاد: لأنّ الناس يقولون لا فإنما فعل ذلك للتقيه (٤).

٢٨- سماعة قال: سألت عن بيع الحيوان اثنين بواحد؟ فقال: إذا سميت الثمن فلا بأس (٥).

٢٩- علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر -عليهما السلام- قال: سألت عن الحيوان بالحيوان بنسيه و زياده دراهم ينقد الدرهم، و يؤخر الحيوان؟ قال: إذا تراضيا فلا بأس (٦).

٣٠- علي بن إبراهيم عن رجاله عمّن ذكره قال: الذهب بالذهب و الفضة بالفضه و زنا بوزن سواء ليس لبعضه فضل على بعض، و تباع الفضة بالذهب و الذهب بالفضه كيف شئت يدا بيد، و لا بأس بذلك و لا تحلّ النسيه، و الذهب و الفضة يباعان بما سواهما من وزن أو كيل أو عدد أو غير ذلك يدا بيد و نسيه

ص: ٢٤

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٧ من أبواب الرّبا، ص ٤٤٩، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٥٠، الحديث ٦.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٤٥١، الحديث ٧.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٤٥١، الحديث ٨.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٤٥٣، الحديث ١٥.

٦- (٦) المصدر نفسه: ص ٤٥٣، الحديث ١٧.



جميعا، لا بأس بذلك و ما كيل أو وزن ممّا أصله واحد فليس لبعضه فضل على بعض كيل بكيل و وزن بوزن، فإذا اختلف أصل ما يكال فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد و يكره نسيه، و ما كيل بما يوزن فلا بأس به يدا بيد و نسيه جميعا لا بأس به، و ما عدّ عددا و لم يكل و لم يوزن فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد و يكره نسيه.

و قال: إذا كان أصله واحدا، و إن اختلف أصل ما يعدّ فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد و نسيه جميعا لا بأس به، و ما عدّ أو لم يعدّ فلا بأس به بما يكال أو بما يوزن يدا بيد و نسيه جميعا لا بأس بذلك، و ما كان أصله واحدا و كان يكال أو يوزن فخرج منه شيء لا- يكال و لا- يوزن، فلا- بأس به يدا بيد و يكره نسيه، و ذلك أنّ القطن و الكتّان أصله يوزن و غزله يوزن و ثيابه لا توزن، فليس للقطن فضل على الغزل و أصله واحد فلا يصلح إلّا مثل بمثل وزنا بوزن، فإذا صنع منه الثياب صلح يدا بيد، و الثياب لا- بأس الثوبان بالثوب و إن كان أصله واحدا يدا بيد و يكره نسيه، و إذا كان قطن و كتّان فلا بأس به اثنان بواحد و يكره نسيه، فإن كانت الثياب قطنا أو كتّانا فلا بأس به اثنان بواحد يدا بيد و نسيه كلاهما لا بأس به، و لا بأس بثياب القطن و الكتّان بالصوف يدا بيد و نسيه، و ما كان من حيوان فلا بأس اثنان بواحد، و إن كان أصله واحدا يدا بيد و يكره نسيه، و إذا اختلف أصل الحيوان فلا بأس اثنان بواحد يدا بيد و يكره نسيه، و إذا كان حيوان بعرض فتعجلت الحيوان و أنسأت العرض فلا بأس به، و إن تعجلت العرض و أنسأت الحيوان فهو مكروه، و إذا بعث حيوانا بحيوان أو زياده درهم أو عرض فلا- بأس و لا- بأس أن يعجل الحيوان و ينسئ الدراهم، و الدار بالدارين، و جريب أرض بجريبين، لا بأس به يدا بيد و يكره نسيه. الحديث (١).

ص: ٢٥

١- ١) الوسائل: ج ١٢، باب ١٧ من أبواب الرّبا، ص ٤٥٢، الحديث ١٢.

**الأول: لا إشكال فى اعتبار اتحاد الجنس فى الربا**

و يدل عليه من الأخبار الخبر الأول صريحا، و الخامس بملاحظه التعليل الظاهر فى دوران الحكم مدار العله وجودا و عدما.  
و كذا السادس و السابع و كذا العاشر فإنّ قوله: إذا اختلف الشيطان إلخ، ظاهر فى التحديد و معناه أنّه كلما اتحد الجنسان فلا يجوز فيه مثلان بمثل، كذا قاله الأستاذ-دام ظلّه.  
و كذا الثالث عشر حيث اعتبر فى المنع عن الاثني بالواحد صرف كل نوع إلى نوعه، و الظاهر أنّ المراد به الجنس بقريته المورد و الأخبار الأخرى.  
و كذا التاسع عشر و الثالث و العشرون بمفهوم الوصف.

و كذا العشرون بمفهوم الشرط، و المراد بالجنس هنا الحقيقه النوعيه للشئ التى هى المقوله فى جواب ما هو، و يعبر عنها بالنوع فى المنطق بشهاده التبادر و تصريح أهل اللغة، و معرفه ذاتيات الشئ بالكنه و إن كانت متعسّره للأوحدى أو متعذّره، فكيف بعامه الناس، لكن يمكنهم تميّز أفراد حقيقه واحده عن افراد حقيقه أخرى بالخواصّ و الآثار بحيث لا يشكّون فى أنّ اختلاف الفردين راجع إلى الحقيقه.

ألا ترى أنّ أحدا لا يشكّ فى أنّ البرّ مع اللبن حقيقتان متباينتان، و بالجمله المناط اتحاد الحقيقه، فلا يضرّ الاختلاف فى الصنف، فالصنفان من الحقيقه الواحد لا يجوز فيهما مثلان بمثل.

فإن قلت: ينافى ما ذكرت من أنّ المعتبر اتحاد الحقيقه النوعيه ما فى الخامس

و السادس و السابع لا- باعتبار الحكم بجريان الربا فى الحنطه و الشعير مع اختلافهما فى الحقيقه دون الصنف، فإنه يمكن أن يكون تخصيصاً، بل من جهه التعليل المستفاد منه الحكم الكلى المطرد فى سائر الموارد من أن الشئيين متى كان أحدهما أصلاً للآخر و الآخر فرعاً مستخرجاً منه، بحيث كان الفرع فى وقت هو الأصل ثم تغير كما هو الحال فى الحنطه و الشعير، على ما ورد فى بعض الأخبار من أن الشعير كان بذره الحنطه فخرج زرعها شعيراً [يجرى فيهما الربا]، و بالجمله لا ينحصر المناط فى باب الربا باتحاد الحقيقه، بل يجرى فى مختلفى الحقيقه أيضاً إذا كان أحدهما أصلاً للآخر، كما فى الحنطه مع دقيقها و الشعير مع سويقها و السمسم مع دهنه و العنب مع دبسه، كما وقع التصريح بكل من الثلاثه الأول فى الأخبار المتقدمه و بالأخير فى بعض ما يأتى إن شاء الله تعالى، مضافاً إلى نفي الخلاف فيها و فى كل أصل مع فرعه مثل اللبن مع الزبد و المخيض و السمن و الجبن و الأقط و الكشك و الكامخ و الترخين، بل و فى كل فروع الأصل الواحد بعضها مع بعض، و إن لم يمكن استفادته هذا الأخير من التعليل المزبور لما عرفت من اعتبار كون أحد الطرفين أصلاً للآخر و هو غير كونهما فرعين لأصل واحد، إلا أن يقال أنه يستفاد أيضاً منه بملاحظه قوله فى الخبر السابع: إنما أصلهما واحد.

قلت: مع أن ما ذكرت من كون كل من الأمرين مناطاً مستقلاً فى الباب، لا ينطبق على ما ذكره و أرسلوه إرسال المسلم من عدم جريان الربا فى اللحم من البقر و الغنم و اللبن منهما، و الدهن منهما، حيث حكموا بالاختلاف باعتبار اختلاف الحيوانين مع اتحاد الحقيقه النوعيه فى افراد كل من اللحم و اللبن و الدهن، من البقر كانت أم من الغنم على ما يشهد به العرف، فمقتضى ما ذكرت جريان الربا فيها لا نسلم استفادته الكليه المذكوره من التعليل المذكور، لأن الظاهر أنه أريد بهذا التعليل تقريب اتحاد جنس الحنطه و الشعير إلى ذهن

السائل، و أن الاختلاف إنما هو في الاسم فقط و لا- تلازم بين اتحاد حقيقه الشيئين و اتحاد اسمهما. نعم الغالب ذلك. وجه التقريب أنه كما عرفت و إن كان لا يمكن معرفه حقائق الأشياء بحيث يميز أجناسها عن فصولها، لكن تمييز افراد كل حقيقه عن افراد حقيقه أخرى بمكان من الإمكان، و غالب ما يراه العرف حقيقه واحده يكون له اسم واحد، و قد يتفق اختلاف الاسم أيضا، و قد يخرج من صنف من حقيقه واحده صنف آخر مختلف معه في بعض الخصوصيات، بحيث لو لم يكن هذا التفرع و الخروج لا يمكن الجزم باختلاف الحقيقه أو الشك، لكن بعد الاطلاع عليه لا يشكون في كونهما حقيقه واحده و لو اختلفا اسما أيضا، و هذا كما في بعض أقسام الأرز المسمى بـ«برنج شنبه» فإنه يقال: إن بذره كان ما يسمى بـ«برنج چنپا» فخرج بواسطه خصوصيه الهواء و الأرض ذلك القسم، فذلك القسم مع أصله و سائر أقسام الأرز مما يسمى بـ«برنج عنبر بو» و غيره يراه العرف متحد الحقيقه بعد هذا الاطلاع، و إن كانوا يشكون مع عدمه لو فرض اختلافهما في الاسم.

فنقول: هكذا الحال في الحنطه و الشعير، فلو فرض أن أصل الشعير و بذره كان حنطه فخرج فيما بين الأرض و الهواء شعيرا، يراه العرف بعد ذلك متحد الحقيقه مع الحنطه مع اختلافهما في الاسم، فجزمهم باختلاف حقيقتهم من باب عدم العلم بهذه الأصلية و الفرعيه، فأريد في الأخبار التنبيه عليها لينتقلوا إلى اتحاد الحقيقه، فمضمون التعليل بعد ملاحظه تعليق الحكم في الأخبار الأخر باختلاف الجنس و اتحاده أو اختلاف الشيئين و اتحادهما الظاهر في اختلافهما جنسا و اتحادهما كذلك كما لا يخفى، راجع إلى اتحاد الجنس أيضا و لا يمكن العكس بأن يقال: إن اختلاف الجنس و اتحاد المذكورين في الأخبار الأخر راجع إلى اتحاد الأصل، فإنه أبعد شيء عرفا. و كذلك يبعد القول بأن هنا مناطين اتحاد الجنس و اتحاد الأصل

بعد كون أخبار اتحاد الجنس بصدد تحديد موضوع الربا، وأنه إذا اختلف الجنس فيجوز البيع كيف شاء بحيث يكون آيبا عن التقييد.

فتبين أنّ أظهر الاحتمالات ما ذكرنا، فيبقى في المقام بعض الأخبار الخاصه ببعض الموارد، مثل ما حكم بثبوت الربا بين الحنطه و السويق، والشعير و دقيقه، و السمسم و دهنه، و العنب و مطبوخ عصيره، و هذه أيضا لا يمكن التعدي عن مواردها و استكشاف قاعده كليها منها تطرد في كلّ ما هو من قبيلها مثل التمر و خله و اللبن و فروعه، و غير ذلك ممّا هو دائر في كتبهم -رضوان الله عليهم.

و بالجمله ما ذكره من اتحاد كلّ أصل مع فرعه خصوصا اتحاد فروع الأصل الواحد بعضها مع بعض، و من اختلاف اللحوم و الأدهان و الألبان باختلاف الحيوان على وجه يظهر عدم الخلاف بينهم، يكون استخراجها من الأخبار في غاية الصعوبه إلا في الموارد الخاصه المنصوصه، و قد تفتن له المقدس الأردبيلي -ره.

فإن قلت: يمكن الاستدلال على ما ذكره من اتحاد الأصل مع فرعه بروايه على بن إبراهيم المقطوعه لظهورها في اتحاد الشيء مع ما يخرج منه بما هو هكذا.

قلت: دلالتها غير قابله للإنكار لكن إدراجها تحت الروايه مشكل للاحتمال القريب لأن يكون هذا فتوى نفس القائل التي استفادها من تعليل أخبار الحنطه و الشعير، لا أن يكون كلام المعصوم، فهو حينئذ مثل فتوى واحد من الفقهاء القائلين، و كون ضمير قال راجعا إلى المعصوم عليه السلام حتى يكون من المضمرات، فيجبر بالعمل خلاف الظاهر كما لا يخفى، و إذن فلا محيص عن الاحتياط في مختلفي الجنس، اللذين أحدهما أصل للآخر أو هما فرعان لأصل واحد بمراعاة الربا فيهما خروجاً عن مخالفه الأصحاب -رضى الله عنهم-، و الاحتياط في متحدى الجنس من أصلين مختلفين مثل جبن الغنم و جبن البقر و كذلك لبنهما و لحمهما خروجاً عن مخالفه الأخبار.

## المقام الثاني: الزيادة في المقام شامله للزيادة العينية من جنس الطرفين

كمنّ من حنطه بمئتين منها بالدلالة الصريحه، و من الجنس الآخر أيضا يستفاد من السادس عشر و السابع عشر بالدلالة الصريحه، و كذا من السادس و العشرين فإنّ الظاهر أنّ الزيادة الجائزه في غير المكيل و الموزون مع الممنوعه فيهما واحده. و أمّا الزيادة العمليه بأن يشترط في أحدهما عمل مثل خياطه الثوب و صناعه الخاتم و نحوهما، فأرسلوا عدم جوازها إرسال المسلّم كما أرسلوا جواز الزيادة الوصفيه في أحدهما بدون الاشتراط، ككون احدي الحنطتين أجود من الأخرى، و كذا الفضه المصوغه بالفضه الغير المصوغه، و المسكوكه، بغيرها، و عدم جوازها مع الاشتراط بأن يشترط أن يدفع إليه الحنطه الجيّده في مقابل الرديّه، و الفضه المصوغه أو المسكوكه في مقابل غيرهما. و كذلك أرسلوا عدم جواز اشتراط الأجل أيضا فإن كان الوجه في جميع هذا قوله في الرابع عشر: «مثلا بمثل ليس فيه زياده و لا نقصان الزائد و المستريد في النار. و في روايه أخرى ليس فيه زياده و لا نظره».

و قوله في الخامس عشر: «و الفضل بينهما هو الربا المنكر هو الربا المنكر» فلا يخفى انصراف ذلك إلى المماثله في الوزن تأكيدا لقوله مثلا بمثل، ثم على تقدير الاستفاده فما الفارق بين وجود الزيادة الوصفيه بدون الشرط، و معه فإن كانت زياده في باب الربا فلا بدّ أن لا يجوز بدون الشرط أيضا و إن لم يكن منها فلا يثرّ الاشتراط في صيروره ما ليس بزياده زياده.

و بالجمله إثبات ما ذكره بالأخبار مشكل، نعم في الخبر الثامن التقييد بقوله: إلا يدا بيد، و احتمال اختصاصه بالحنطه و الشعير بعيد، ثم لو فرض أنّ المكيلين المتساويين في الكيل كانا متفاضلين حسب الوزن، فعلى ما ذكره من نفى

الزيادة بجميع أقسامها إلا ما خرج على سبيل القاعده يكون هذا أيضا من الزيادة الممنوعه، إلا أن يقال إن إطلاقات كيلا بكيلا مع اختلاف أصناف الجنس الواحد خفه و ثقلا، بل و خصوص الحنطه و الشعير المصرح فيهما بالتساوى فى الكيل تصلح مخرجا لهذا الفرد عن تلك القاعده.

### **المقام الثالث: قد عرفت أنه لا خلاف بينهم فى اعتبار النقد فى معامله الربويين**

فاعلم أنه لا- خلاف أيضا فى اعتباره بل و اعتبار التقابض فى المجلس فى معامله الأثمان بالأثمان، كما لا خلاف فى جواز كل من النقد و التأجيل فى معامله العروض بالأثمان و هى المسماة بالنسيه إن كان التأخير فى الثمن و بالسلف إن كان فى العرض، كما لا خلاف أيضا فى جواز معامله العروض بالعروض الربويين المختلفين فى الجنس مع التماثل و التفاضل نقدا، و أنما الخلاف فى معاملتهما نسيه.

فعن ابنى أبى عقيل و الجنيد، و المفيد و سلار و ابن البراج عدم جواز النسيه فيها و عن المشهور الجواز. منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، فظاهر الثالث عشر و العشرين بإطلاقهما هو الجواز، و كذلك ظاهر الرابع بإطلاق مفهوم الشرط، و ظاهر التاسع عشر و الثانى و العشرين بواسطة قوله «لا يصلح» المكثّر ذكره فى أخبار الربا فى مقام لا يصح، و كذا ظاهر التقييد فى العاشر و الحادى و العشرين و الثالث و العشرين مع ظهور مفهوم لا بأس فى البأس التحريمى هو عدم الجواز، و لازم القول بعدم الجواز هو التزام كون الإطالقين المذكورين و مفهوم القضييه الشرطيه المذكوره فى مقام جواز التفاضل فى مختلفى الجنس فى مقابل عدمه فى متحدى الجنس، و كذا لازمه استعمال لا ينبغى الواقع فى الرابع و العشرين فى التحريم و قد وقع نظيره، و لازم القول بالجواز هو استعمال لا يصلح و البأس فى

الكراهه مع كثره استعمال الأوّل فى هذا الباب فى التحريم و ظهور البأس فيه أيضا و حيث لا جزم بالأظهرية فى شىء من الطرفين فالاحتياط طريق النجاه.

و هنا محلّ خلاف آخر أيضا و هو معامله الجنسين الغير الربويين متفاضلا مع وحده الجنس نسيه كالعبد بالعبد و الثوب بالثوبين و البيضه بالبيضتين.

فعن المقنعه و المراسم و النهايه و الخلاف و العماني و ابن الجنيد و الوسيله و الغنيه المنع، و عن المشهور الجواز، و الأخبار أيضا مختلفه، فظاهر الثانى و الثالث و الرابع، و الثامن و العشرين بإطلاقها، و صريح الخامس و العشرين فى الثوب بالثوبين، و السابع و العشرين على روايه الصدوق، و التاسع و العشرين هو الجواز، و ظاهر التقييد فى الخامس و العشرين فى البعير بالبعيرين و الدابه بالدابتين، و فى السادس و العشرين مع ظهور مفهوم لا بأس فى التحريم هو المنع.

### **المقام الرابع: يشترط فى الربا الكيل أو الوزن فلا ربا فى غير المكيل و الموزون**

و يدل عليه الخبر الأوّل و الثانى و الثالث و الرابع و هذا لا اشكال فيه و هل المعتبر فيهما أى الأزمان؟ يظهر من كلماتهم -رضوان الله عليهم- أنّ المدار على زمان الشارع، فكلّ ما كان مكيلا أو موزونا فى زمانه فهو كذلك فى جميع الأزمان المتأخره و إن تعارف فيها العدم، و كلّ ما كان فى زمانه عليه السّلام غير مكيل و لا موزون فهو كذلك فى الأزمنه المتأخره و إن تعارف فيها التقدير بأحدهما، و إن جهل الحال فى زمانه ينظر إلى العامه، فإن اتّفت عامه البلاد اتبعت فى التقدير و عدمه، و إن اختلفت فهنا ثلاثه أقوال:

الأوّل: أن يكون لكلّ بلد حكم نفسه، و الثانى: أن يغلب جانب التقدير و يثبت التحريم عموما حتى فى غير بلد التقدير، و الثالث: أنّه إن تساوت الأحوال



فيه غلب جانب التقدير و الأ- رَجِيح الأ-غلب، هذا ما ذكروه على وجه يظهر منهم عدم الخلاف فيه و استفادته من الأخبار مشكله، فإنّ الظاهر من قولهم-عليهم السّلام- «لا يكون الربا إلّا فيما يكال أو يوزن» أو «لا بأس-يعنى بالتفاضل- ما لم يكن مكيلا أو موزونا» أو «كلّ شيء يكال أو يوزن فلا يصلح مثلين بمثل إذا كان من جنس واحد، فإذا كان لا يكال و لا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد» دوران الحكم مدار الوصف العنوانى من المكيليه أو الموزونيه من غير دخل زمان فيه أصلا كما هو الحال فى سائر العناوين، و من المعلوم مخالفه ما يلزم ذلك لما ذكروه، نعم يمكن إتمام الشق الأول من تفصيلهم بجعل عنوان ما يكال أو يوزن إشاره إلى المصاديق الفعلية الموجوده فى زمان المتكلم بضميمه دعوى أنّ عصر الشارع لم يتغيّر إلى عصر الإمام المتكلم بهذه الأخبار، و إتمام الشق الثانى باستكشاف حال عصره بما استقر عليه العامّه بواسطه أصاله عدم النقل و أنت خير بكون الأوّل خلاف الظاهر فيشكل إتمام ما ذكروه إلّا بالإجماع، لكن الأستاذ-دام ظلّه- ذكر لذلك وجها و هو أنّ هنا مسألتين، الأولى: مسألتنا هذه من عدم جواز المثلين بمثل فى المكيل و الموزون، و الثانيه: توقّف صحه البيع على الكيل أو الوزن فيهما.

لما فى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السّلام: فى رجل اشترى من رجل طعاما عدلا بكييل معلوم ثمّ إنّ صاحبه قال للمشتري: ابتع منّى هذا العدل الآخر بغير كيل فإنّ فيه مثل ما فى الآخر الذى ابتعت، قال: لا يصلح إلّا بكييل، قال: و ما كان من طعام سميت فيه كيلا فإنّه لا يصلح مجازفه، هذا ما يكره من بيع الطعام.

و الإيراد عليها باشتمالها على عدم تصديق البائع قد أجاب عنه شيخنا المرتضى-قدس سره- بحمله على شرائه سواء زاد أم نقص، خصوصا إذا لم يطمئن بتصديقه لاشرائه على أنّه القدر المعين الذى أخبر به البائع فإنّ هذا لا يصدق

عليه الجزاف، وكذا المراد بقوله سميت فيه كيلا على ما أفاده الأستاذ-دام ظلّه-هو أن تقول:إنه بمقدار كذائي.بنحو التخمين، فلا يجوز الاكتفاء بهذا التخمين و شراؤه مجازفه و بلا كيل.

و في الصحيح عن ابن محبوب عن زرعه عن سماعه،قال:سألته عن شراء الطعام ممّا يكال أو يوزن هل يصلح شراؤه بغير كيل و لا-وزن؟فقال:أمّا أن تأتي رجلا في طعام قد كيل أو وزن تشتري منه مرابحه،فلا بأس إن أنت اشتريته و لم تكله أو لم تزنه إذا أخذته المشتري الأوّل بكيل أو وزن و قلت له عند البيع:إني أربحك كذا و كذا.

و بالجمله لنا أشياء يتوقّف رفع الغرر في بيعها على الكيل أو الوزن غالبا فاعتبر الشارع لهذه الحكمة كيلها أو وزنها مطلقا حتى فيما انفك عن الغرر مثل الحنطه العادله للزبيب بدون كيل أو وزن مع التساوى في القيمة،ففي هذه الأشياء ليس الكيل و الوزن دائرا مدار الغرر و إن كان هو الحكمة في التشريع،و لا ينفك هذا الحكم عنها في جميع الأزمنه،و أمّا أشياء آخر لا يلزم في بيعها جزافا غرر كالحطب،فلم يعتبر فيها الشارع الكيل أو الوزن،نعم لو توقف في زمان رفع الغرر عنها على التقدير و جب من باب أنّه أحد طرق رفع الغرر لا لخصوصيه فيه،فلو ارتفع بغيره كفى بخلاف القسم الأوّل،فقد عرفت فيه موضوعيه الأمرين،ثمّ إنّ علّق الشارع الحكم في القسم الأوّل على العناوين الخاصه بأن قال:لا يصحّ بيع الحنطه جزافا و لا بيع الأرز كذلك،و هكذا و هكذا،و إنّ علّق على الجامع الذي هو ما كان مكيلا أو موزونا في عهده بأن قال:ما كان مكيلا أو موزونا في هذا العصر فلا يصحّ بيعه جزافا في جميع الأعصار،و على الوجهين تكون الأشياء على قسمين ما لا يصحّ بيعه جزافا و ما يصحّ كذلك،و الدليل على أنّ الأعصار في

الأمرين بعهدده بعد دلاله الخبرين على أصل الأعصار هو الإجماع، فنقول بعد ذلك: إن قولهم فى مسأله الربا ما يكال و ما لا يكال، نظير قولهم -عليهم السلام-: ما يؤكل لحمه و ما لا يؤكل لحمه، فكما أن ليس المراد عنوان الأكل الخارجى و عدمه بل ما أحلّ الشارع أكله و ما حرّمه، فكذلك هنا ليس المراد الكيل و الوزن الخارجيين بل ما أناط الشارع صحته على أحد الأمرين و ما لم ينطه، و على هذا فلم يحكم بالحكم فيما زال عنه الوصف العنوانى لأنّ الكيل و الوزن الخارجيين و لو تبدّلا على خلاف قانون الشرع فهذا الحكم الشرعى لم يتبدّل و لا يتبدّل إلى يوم القيامة، نعم يحتاج حينئذ إلى تعبد فى المسأله الأخرى أعنى مسأله ما أناط الشارع بيعه على أحد الأمرين، فإنّ ظاهر الصحيحين كما فى أخبار الباب تعليق الحكم على عنوانى ما يكال و ما لا يكال المختلفين باختلاف مبدئيهما، فربّما يكون الشىء متصفا بمبدأ الأول و ربّما يتغيّر و يتّصف بمبدأ الثانى، و أمّا إنّ الأشياء الخاصه المعينه التى يجمعها ما كان مكيلا فى عهده صلّى الله عليه و آله و سلّم أو موزونا و ما لم يكن كذلك فى عهده صلّى الله عليه و آله و سلم الطائفة الأولى: موضوعه لاعتبار الكيل و الوزن، و الثانى: لعدمه بحيث لا يتغير الحكمان إلى يوم القيامة ففى غايه الصعوبه استفادته من الصحيحين و أمثالهما، لكن الحكم قد أرسلوه إرسال المسلم كما يفهم بالتتبع فى باب الربا على ما أفاده شيخنا المرتضى -قدس سره- و بعد استفاده ذلك من الإجماع يسهل الخطب فى مسألتنا هذه كما عرفت هذا.

ثمّ لو علم الحال فى الشىء أنّه ممّا كيل أو وزن فى عهده صلّى الله عليه و آله و سلم أو لم يكل و لم يوزن فيه فلا كلام، و إن شك فى حاله فى ذلك العهد، فإنّما أن استقر فى عهدنا فيه عرف عام إمّا بالتقدير بأحدهما و إمّا بعدمه و إمّا لم يستقر فيه بل اختلف حاله فى البلدان.

ففى الأول: يبتنى الحكم على أنّ أصله عدم النقل ثابتة فى ذلك كثبوتها فى باب الألفاظ فإنّ لفظ الماء و الخبز و أمثالها الواقعه فى كلمات الشارع لا علم لنا بعدم تعيّر أوضاعها و كون معانيها فى تلك الأزمنة ما نفهمه الآن منها إلاّ بهذا الأصل العقلائي، فإن كان هذا الأصل فى باب الكيل و الوزن أيضا ثابتا- كما لا يبعد- فيكون طريقا عقلائيا إلى إثبات كون الشىء فى عهده صلّى الله عليه و آله و سلم على نحو حاله فى هذا العهد و إلاّ يكون الكلام فيه على نحو ما يأتى فى المشكوك.

و أمّا الثانى: أعنى ما اختلف حاله فى البلدان فالكلام فيه أيضا مبنى على جعل حاله فى زماننا من الاختلاف أماره كاشفه عن حاله فى الأزمان السابقه و عدمه.

فعلى الأول يندرج فيما يعلم بكونه مختلف الحال فى البلدان فى عهده صلّى الله عليه و آله و سلم و محصّل الكلام فيه: أنّه إن قلنا فى المسأله السابقه- أعنى اشتراط صحّحه بيع المكيلات و الموزونات بالكيل و الوزن- يتعلّق الحكم بالعناوين الخاصه كما هو الظاهر إذ الدليل منحصر فى الإجماع و لم ينعقد إلاّ على الاعتبار فى العناوين الخاصه، فيشكك فى هذا الشىء أنّه أيضا كان عند الشارع بحكم تلك العناوين أولا، فالشبهه مفهوميه يرجع فيها فى مسأله اشتراط الكيل أو الوزن فى صحّحه بيعه إلى عمومات (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (١) (وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) (٢) و (تِجَارَةٌ عَن تَرَاضٍ) (٣) و بذلك يندرج فى عنوان ما لا يشترط صحّحه بيعه عند الشارع بأحد الأمرين، فيكون ممّا لا ربا فيه، و هذا نظير ما إذا شككنا فى حيوان أنّه مأكول اللحم أو غيره، فإذا اقتضى أصل أو عموم حلّيه لحمه مثلا يحكم بترتب الآثار المترتبه على عنوان

ص: ٣٤

١- (١) المائده ١.

٢- (٢) البقره ٢٧٥.

٣- (٣) النساء ٢٩.

ما أحلّ لحمه عليه، وكذلك الحال إن قلنا في تلك المسألة يتعلق الحكم بالمكيل و الموزون المقيّد بالكيل أو الوزن في عهده صلى الله عليه وآله و سلّم إذ لا- شبهه أنّ القدر المسلّم من الإجماع ثبوت الحكم فيما كان مكيلاً أو موزوناً في عهده بقول مطلق لا ما كان كذلك و لو في بلد، و لا يصدق العنوانان بقول مطلق إلّا مع اتّفاق البلدان فيحكم أيضاً بالعمومات المذكورة بعدم اشتراط بيع المذكور بالأمرين، و بذلك يتّضح حاله في مسألة الربا، هذا على تقدير استكشاف حاله في عهد الشارع.

و أمّا على تقدير عدم الاستكشاف فيندرج في المشكوك، و محصل الكلام فيه:

أنّه إن قلنا بتعلق الحكم في مسألة اشتراط الكيل أو الوزن بالعناوين الخاصه فالشبهه مفهوميّه في تلك المسألة يرجع في رفعها إلى العموم الفوق، و بواسطه ينتقح الموضوع في مسألة الربا و إن كانت الشبهه فيها مصداقيه لعدم العلم بأنّه ممّا يكال أو ممّا لا يكال على نحو ما مرّ، و إن قلنا بتعلّقه بالمكيل و الموزون في عهده صلى الله عليه وآله و سلّم فالشبهه مصداقيه في كلتا المسألتين، فالأصل يقتضى مراعاة الكيل و الوزن في بيعه و كذا مراعاة عدم التفاضل في كيله أو وزنه، هذا ما تقتضيه الضوابط في المراحل الثلاث أعنى ما استقر فيه العرف العام و ما اختلف فيه البلدان و ما شك فيه رأساً، و قد عرفت أنّ مقتضى القاعده في الأوّل هو اتباع العرف العام كما ذكره بناء على ثبوت الأصل العقلائي المذكور كما لا يبعد، و في الثاني عدم الربا حتى في بلد التقدير، و كذلك عدم اشتراط صحّحه بيعه بأحد الأمرين و إن كان الاحتياط مراعاة الحكمين معا في بلد التقدير، و في الثالث عدم الربا و عدم الاشتراط بناء على ما ذكرنا من أنّ الإجماع لا يدل على مزيد من ثبوت الاشتراط في الأشياء الخاصه، و أمّا كونه بمناط الجامع المذكور بينها فله مؤنه زائده لا يمكن إثباته بهذا الإجماع و الاحتياط مع ذلك مطلوب.

## المقام الخامس: هل الربا مختص بالبيع أو يجرى في المعاوضات كلها

مثل المصالحه و الهبه المعوضه؟ قد يتوهم الاختصاص بتقريب أن ليس في الأخبار المتقدمه مطلق له لفظ شامل للجميع إلا قوله: لا- يجوز الجنس بالجنس إلا- مثلا- بمثل، فإنه يتوهم شموله لغير البيع و هو فاسد، فإن الظاهر من الباء في الموضوعين إنه للعوضيه لنفس العين أعنى الجنس الأول و المثل الأول كما هو الحال في البيع فإنه مبادله مال بمال، و هذا المعنى غير متحقق في غير البيع ضروره أن المصالحه عن شىء بشىء ليس الباء في الشىء الثانى لعوضيته للأول بمعنى أن تكون المصالحه متضمنه لمبادله مال بمال و يكون مدخول عن أو على هو هذه المبادله، فيكون عوض الصلح غير مذكور في الكلام أو يكون مدخول عن أو على مقدرا، و تكون هذه المبادله عوضا للصلح، فكان الكلام في قوه أن يقال: صالحت عن حقى المتعلق بالدار بمائه تومان، إذ كل من المعنيين خلافا للمفهوم العرفى بل الباء للعوضيه لنفس الصلح، و لهذا تعارف التعبير عن مدخولها بوجه المصالحه و مال الصلح، و على هذا فيخرج عن باب المبادله للشىء بالشىء كما هو مضمون مطلقات الباب، و كذلك الحال في الهبه المعوضه فإن الهبه تقابل بالهبه لا المال بالمال، نعم الخبر الحادى عشر يكون مورد السؤال فيه المقاطعه على الإعطاء لكل عشره أرتال من الحنطه اثنى عشر دقيقا و المقاطعه أعم من البيع لكن يمكن فيه أيضا دعوى الانصراف إلى البيع حيث لم يكن المصالحه في تلك الأزمنه بشيوعها في هذه الأزمنه.

هذا ما يتوهم، و الأقرب جريان الربا في سائر المعاوضات بدليل أن ما ذكره من أن المبادله في الصلح و غيره ليست بين العينين بخلافها في البيع و إن كان حقا في نفسه، و هو الفارق بينها و بين البيع و غيره شرعا و عرفا، و لهذا لو علق على عنوان

البيع حكم لا يسرى إلى الصلح، كما أنه لو علق على عنوان الصلح لا يسرى إلى البيع، لكن هذا الفرق إنما هو في عالم الإنشاء و الاعتبار، وأما في عالم اللب و الغرض فبين الأمرين قدر جامع هو أن المالكين قد تبادلوا و ذهب كل مكان الآخر، ألا ترى أن في الصلح لو لم تكن قيمة الدار مائة تومان لما يقدم على صلحها بها كما لا يقدم على بيعها بها أيضا.

و الحاصل أنه يصدق في كل من المقامين أنه أعطى مالا و أخذ مكانه مالا و إن كان الإنشاء في كل منهما بصورة، ألا ترى أنه لو صرح بكون المقابله بين الإعطاء و بين المال كما لو قال: أعطيت هذا و أعطاني في مقابل ذاك تصدق المقابله بين الشئين، كما لو قال: بعتك هذا بذاك بلا فرق، بل نقول في مقام الإنشاء أيضا تصدق المقابله بين المالكين، فإنه و إن جعل الشئ الثاني عوضا للصلح لكن لا للصلح المطلق بل لصلح خصوص الدار بحيث لو تغير المتعلق لخرج عن طرفيه المقابله، فلخصوص الدار مدخل في أحد طرفي المقابله فهذا الاعتبار يصح بالدقه أيضا أن يقال المقابله بين هذا المال و ذاك المال، فتدبر.

### المقام السادس: اعلم أنه قد استثنى من حرمة الربا موارد دلت عليها الأخبار

و نتبرك أولا بذكر الأخبار فنقول:

١- عمرو بن جميع عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: ليس بين الرجل و ولده ربا و ليس بين السيد و عبده ربا (١).

(٢) و عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ليس بيننا و بين أهل حربنا ربا، نأخذ

ص: ٣٩

---

١- (١) الوسائل ج ١٢، باب ٧ من أبواب الربا، ص ٤٣٦، الحديث ١.

منهم ألف درهم بدرهم، و نأخذ منهم و لا نعطيهم (١).

(٣) زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: ليس بين الرجل و ولده و بينه و بين عبده و لا بينه و بين أهله ربا، إنما الربا فيما بينك و بين ما لا- تملكك، قلت: فالمشركون بينى و بينهم ربا؟ قال: نعم، قلت: فإئتهم ممالكك؟ فقال: إئتك لست تملكهم إنما تملكهم مع غيرك أنت و غيرك فيهم سواء، فالذى بينك و بينهم ليس من ذلك لأن عبدك ليس مثل عبدك و عبد غيرك (٢).

(٤) رئيس المحدثين قال: قال الصادق عليه السلام: ليس بين المسلم و بين الذمى ربا، و لا بين المرأه و بين زوجها ربا (٣).

(٥) علي بن جعفر عليه السلام: سأل أخاه موسى بن جعفر-عليهما السلام- عن رجل أعطى عبده عشرة دراهم على أن يؤدي العبد كل شهر عشرة دراهم أ يحل ذلك؟ قال: لا بأس (٤).

هذا ما وصل إلينا من أخبار المعصومين-عليهم السلام- فى هذا الباب، و الكلام فى عده مواضع.

الأول: هذا التركيب أعنى ليس بين فلان و فلان ربا يكون ظاهرا فى ماذا؟ نقل عن علم الهدى-قدس سرّه العزيز-أنه حمل على نفى الربا بمعنى تحريمه بين الشخصين فهو إخبار أريد به الإنشاء و أمثاله غير عزيز كما فى «مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا» و قوله العاربه مردوده و الزعيم غارم و نظيره فى السوالب، قوله تعالى (فَلَا رَفْتٌ وَ لَا فُشُوقٌ وَ لَا جِدَالَ فِى الْحَجِّ) (٥)، و قوله: لا ضرر و لا ضرار فى الإسلام، و اعتمد فى نصره ذلك على عموم القرآن ثم لما تأمل رجوع عن هذا، قال فى عبارته

ص: ٤٠

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٧ من أبواب الرّبا، ص ٤٣٦، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٦، الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٧، الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٧، الحديث ٦.

٥- (٥) البقره ١٩٧.



المحكيه عنه في الانتصار: لأنني وجدت أصحابنا-رضى الله عنهم-مجمعين على نفي الربا بين من ذكرنا و غير مختلفين فيه في وقت من الأوقات، و إجماع هذه الطائفة قد ثبت أنه حجّه و يخصّ به ظاهر القرآن، انتهى.

و لا يخفى أنّ كلامه-قدّس سرّه-هذا ممّا يؤكّد ما اشتهر من نفي تحريم الربا بين المذكورين غاية التأكيد لكونه في ذلك العصر من المسلمات التي لم يمكن السيد الفتوى بخلافها، هذا مضافا إلى إمكان استفادته ذلك من نفس هذا التركيب مع قطع النظر عن هذا أيضا، فإنّ ما ذكره السيد من كون المراد نفي موضوع الربا المقصود به نفي جوازه و اباحته كما في نفي الضرر في الحديث و الرفث و الفسوق في الآيه و إن كان حقًا لكنّه ليس مطردا في هذا التركيب، و إنّما المسلّم منه ما إذا كان سوقه ابتداء بلا سابقه تشريع حكم في الموضوع الذي وقع تلو النفي كما في نفي الضرر، فإنّ المنساق من نفي الموضوع حينئذ نفي اباحته و تشريع جوازه، و أمّا إذا كان مسبوقا بأحد الأحكام الخمسه و بعد تشريع الحكم فيه على سبيل الكليه ثم سيق هذا التركيب في بعض الأصناف، فالمنساق منه حينئذ هو نفي ذلك الحكم المجعول فيه على وجه الكليه كما في الربا فإنّ حرمة ضروريه بين المسلمين، و نادى بتحريمه الكتاب العزيز، فبعد هذا لو ورد لا ربا بين الرجل و ولده إلخ، فلا شبهه أنّ أظهر الآثار الثابته للربا في الأذهان هو التحريم فيرجع النفي إليه فيكون المقصود جوازه بين المذكورين.

أمّا آيه (فَلا رَفَثَ) الآيه، حيث إنّ مع سبق الحكم بتحريم الفسوق و الجدال حكمنا بأنّ المراد به نفي الجواز لا- نفي التحريم، فلشهاده قرينه المقام على ذلك حيث لا يتبادر إلى ذهن أحد أن يكون حال الحج أسوأ من سائر الأحوال.

الموضع الثاني: هل المراد بنفي الربا بين المذكورين نفيه من كل من الطرفين

بحيث يجوز الأخذ لكل منهما من صاحبه و الإعطاء كذلك، لا شك أنه بعد كون المتكلم في مقام البيان و لم يكن في الكلام ما يوجب التقييد بأحد الطرفين، فظاهر البيته ثبوت الحكم في كل منهما و عدم الاختصاص بأحدهما، لكن قد يدعى أن هذا التركيب لا يفيد إلا جواز الأخذ و الفضل للطرف الأول.

و يؤيد ذلك بالخبر الثاني حيث إنه بعد سوق هذا التركيب قال على وجه التفريع و الشرح: تأخذ منهم ألف درهم بدرهم و تأخذ منهم و لا نعطيهم، و بالتعليل في الخبر الثالث حيث إنه علل الحكم بعد سوق التركيب المذكور بين الرجل و ولده و بينه و بين عبده و بينه و بين أهله بقوله: إنما الربا فيما بينك و بين ما لا تملك، فيعلم منه أن وجه انتفاء الربا بين المذكورين كون الرجل مالكا و ذا تسلط على ولده و عبده و أهله و كونهم مملوكين له و تحت اقتداره و اختياره، و المناسب لهذه العلة كون الأخذ و الفضل من طرف الرجل لأنه مالك و له يد على مملوكه لا العكس، إذ ليس للملوك يد على مالكة، فليس له أخذ الفضل منه.

و لا يخفى أنه لا ينافي ذلك عدم تمامية المالكية و المملوكية الحقيقية في غير العبد، فإننا و إن كنا لا نفهم معنى التعليل لكن لا ينافي أن نفهم أنه بأي معنى أريد منه تكون المناسبة حاصله في طرف أخذ المالك لا أخذ المملوك.

و ممّا يؤيد ذلك أيضا قوله في الخبر الرابع: ليس بين المسلم و بين الذمى ربا، حيث إن الإجماع واقع على عدم جواز إعطاء المسلم الفضل للذمى، و إنما الخلاف في جواز أخذه من الذمى هذا ما يدعى.

لكن الإنصاف أن شيئا ممّا ذكر لا يصلح ناهضا على مدّعاه فإننا بعد المراجعة إلى الوجدان نفهم من هذا التركيب اشتراك الحكم بقضيه البيته، و مع ذلك فيكون قوله في الخبر الثاني: تأخذ منهم و لا نعطيهم تقييدا و صرفا للفظ عمّا فهم منه أولا قبل سماع هذا اللفظ، و أمّا ما ذكر من التعليل فلا يصلح صارفا لهذا

الظهور إذ المناسبه حاصله من الطرفين لأنّه بمنزله أن يقال: المالك و مملوكه لا ربا بينهما، فإنّ المالك إذا أخذ فقد أخذ من مملوكه، وإذا أعطى فكأنّه وضع مالا- على ماله، وأمّا الخبر الرابع فعلى فرض القول به نقول قد صير إلى خلاف ظاهره بالإجماع، فلا يجوز التعدي إلى غيره ممّا لا إجماع على خلاف ظاهر اللفظ.

الموضع الثالث: في وجه الجمع بين الخبر الثاني الحاكم بنفى الربا بين المسلم و الحربى و الخبر الثالث المثبت له بين المسلم و المشرك الشامل بإطلاقه للحربى، و قد يقيّد الثالث بالذمى حتّى يرتفع التعارض بينه و بين الثانى و يقع بينه و بين الرابع النافى للربا بين المسلم و الذمى، و يقدم هذا الخبر للترجيح السندى لكون ذاك مرسلا قد أعرض عنه المشهور، لكن فيه أنّ هذا حمل يكذبه تعليل الخبر فإنّه نص فى أنّ وجه ثبوت الربا بين المسلم و المشرك عدم كون المشرك عبدا خاصا لشخص واحد من المسلمين، و إنّما هو مشترك بينهم فيدل على أنّ انتفاء الربا معلق على المملوكيه مع عدم شركه الغير و هذا المعنى بقيدته منتف فى الحربى و بأصله فى الذمى إذ لا يجوز استرقاقه فليس مملوكا و فينا للمسلمين أصلا.

و الحاصل أنّ الخبر يأبى عن التقييد بالذمى أو الحربى بواسطة هذا التعليل، فيكون معارضا للخبر الثانى فى الحربى و للرباع فى الذمى، و الذى يمكن أن يكون وجه جمع بينه و بين الثانى على ما قوّاه الأستاذ، و يظهر من صاحب الجواهر أيضا الميل إليه أن يقال أنّ هنا أمرين:

الأول: عدم حرمة مال الحربى كعرضه و دمه فللمسلم استنقاذ ماله بأى وسيلة أمكنت، و من جملة الوسائل إعطاء عشره على أن يأخذ اثنى عشر.

و الثانى: أن تكون المعامله الربويه نافذه و صحيحه بين المسلم و الحربى، فعلى الأول لا معامله و إنّما يكون صوره معامله للتوسّل بسببها إلى استنقاذ المال الغير المحترم، فلا يملك الحربى العوض الذى أخذه من المسلم، و لذا لو لم يلتفت المسلم إلى هذا المطلب و أوقع المعامله على حسب ما يوقعها مع غير الحربى لا

بعنوان أنّ هذا وسيله إلى أخذ ماله بل أخذ المال بعنوان كونه وفاء بالعقد فعل حراما و لم يفده الملك إلا إذا تجدد له القصد كما لو قام مع الحربى بهذا الوجه.

و بالجمله فعلى هذا كان عمومات تحريم الربا سالمه عن التخصيص و الإجماع الذى قام على الحكم فى الحربى على تسليمه لا يدل على أزيد من ذلك، و على هذا فإما أن نقول بأنّ الخبرين من باب الخاصين المتعارضين اللذين يرجع بعد تساقطهما إلى العموم الفوق الذى هو عموم تحريم الربا فى المقام، و إما أن نقول إنّ هذا وجه به يرتفع التعارض من البين و يحكم به العرف من ملاحظه الخبرين كما لا يبعد، و هو الذى قوّاه الأستاذ-دام ظلّه- و يظهر من شيخ الجواهر أيضا، هذا هو الكلام فى التعارض بين الخبر الثالث مع الثانى فى خصوص الحربى.

و أمّا تعارضه مع الرابع فى خصوص الذمى، فلا- يمكن رفعه بالوجه الذى قلناه فى الحربى لاحترام مال الذمى، و من هنا تعرف الحال فى المعاهد و من كان فى أمان المسلمين أو فى أمان مسلم، فلا بد إما من التزام التعارض و الرجوع بعد التساقط إلى عمومات تحريم الربا، و إما الالتزام بطرح الرابع فإنه مرسل قد أعرض عنه مشهور الأصحاب على ما فى الجواهر بل قال لم أجد فيه خلافا إلا ما سمعته من المرتضى-قدّس سرّه- و حكى عن ابنى بابويه و المفيد و القطيفى، مع أنّه قال بعض مشايخنا إننى لم أجد له ذكرا فى المقنعه، انتهى. لكن ظاهر المرتضى-قدّس سرّه- الإجماع عليه فإنه قال فى الانتصار على ما حكى عنه: و ممّا انفردت به الإماميه القول بأنّه لا ربا بين الولد و والده و لا بين الزوج و زوجته و لا بين الذمى و المسلم و لا بين العبد و مولاه، و خالف باقى الفقهاء، ثمّ ذكر ما نقل عنه فى صدر الباب من حمله أولا هذا التركيب على تحريم الربا بين المذكورين ثمّ رجوعه عنه بواسطة كون الأصحاب مجمعين غير مختلفين فى وقت من الأوقات، لكن و مع ذلك فلاحتياط ساحل بحر الهلكه.

فإنّ على تحريمها ادعى إجماع المسلمين و الظاهر أنّ لفظها مأخوذ من الرشاء ككتاب بمعنى الحبل الذى يتوصّل به إلى الماء و جمعه ارشيه، و منه كلام الأمير-صلوات الله عليه-فى الخطبه السادسه:لاضطربتم اضطراب الأرشيه فى الطوى البعيده، و جمع الرشوه-بضم الراء و كسرهما-:رشى-بهما.

و بالجمله فاستعمل بالمناسبه فى هذا المعنى الذى هو مغاير للأجره و الجعل عند العرف لا أنّ له وضعاً مستقلاً لهذا المعنى، و كيف كان فقبل الشروع نتيمن بذكر الأخبار الوارده من أهل البيت-سلام الله عليهم-فنقول-و على الله التوكّل:-

١-عمّار بن مروان قال:سألت أبا جعفر عليه السّلام عن الغلول؟فقال:كلّ شىء غلّ من الإمام فهو سحت، و أكل مال اليتيم و شبهه سحت، و السحت أنواع كثيره منها أجور الفواجر و ثمن الخمر و النيذ و المسكر و الربا بعد البيئه،فأمّا الرشا فى الحكم فإنّ ذلك الكفر بالله العظيم جلّ اسمه و برسوله (١).

ص:٤٥

---

١-١) الوسائل:ج ١٢، باب ٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ٦٢، الحديث ١.

٢-سماعه قال:قال أبو عبد الله عليه السّلام:السحت أنواع كثيره منها كسب الحجاج إذا شارط و أجر الزانيه و ثمن الخمر،و أمّا الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم (١).

و فى أخرى زاد:و سألته عن الغلول؟فقال:الغلول كل شىء غلّ من الإمام عليه السّلام و أكل مال اليتيم و شبهه (٢).

(٣)يزيد بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:سألته عن السحت؟فقال:

الرشا فى الحكم (٣).

(٤)السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:السحت ثمن الميتة،و ثمن الكلب، و ثمن الخمر،و مهر البغى،و الرشوه فى الحكم و أجر الكاهن (٤).

(٥)رئيس المحدثين قال:قال عليه السّلام:أجر الزانيه سحت،و ثمن الكلب الذى ليس بكلب الصيد سحت،و ثمن الخمر سحت،و أجر الكاهن سحت،و ثمن الميتة سحت،فأمّا الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله العظيم (٥).

(٦)حماد بن عمرو و أنس بن محمّد عن أبيه جميعا عن جعفر بن محمّد عن آبائه-صلوات الله عليهم-فى وصيه النبى لعلى-صلى الله عليهما و آلهما-قال:يا على من السحت:

ثمن الميتة،و ثمن الكلب،و ثمن الخمر،و مهر الزانيه،و الرشوه فى الحكم،و أجر الكاهن (٦).

ص:٤٦

١-١) الوسائل ج ١٢،باب ٥ من أبواب ما يكتسب به،ص ٦٢،الحديث ٢.

٢-٢) المصدر نفسه:ص ٦٢،الحديث ٣.

٣-٣) المصدر نفسه:ص ٦٢،الحديث ٤.

٤-٤) المصدر نفسه:ص ٦٢،الحديث ٥.

٥-٥) المصدر نفسه:ص ٦٣،الحديث ٨.

٦-٦) المصدر نفسه:ص ٦٣،الحديث ٩.

٧- الأصمغ بن نباته عن أمير المؤمنين-صلوات الله عليه-قال:أيما وال احتجب من حوائج الناس احتجب الله عنه يوم القيامة و عن حوائجه،و إن أخذ هديه كان غلولا،و إن أخذ الرشوه فهو مشرك (١).

(٨)عمّار بن مروان قال:قال أبو عبد الله عليه السّلام:كلّ شيء غل من الإمام فهو سحت،و السحت أنواع كثيره منها ما أصيب من أعمال الولاه الظلمه،و منها أجور القضاء،و منها أجور الفواجر،و ثمن الخمر،و النبيذ المسكر،و الربا بعد البينه،فأما الرشا يا عمّار فى الأحكام فإنّ ذلك الكفر بالله العظيم و برسوله صلّى الله عليه و آله و سلّم (٢).

(٩)أمين الإسلام فى مجمع البيان:قال روى عن النبی صلّى الله عليه و آله و سلّم:إنّ السحت هو الرشوه فى الحكم و هو المروى عن على عليه السّلام (٣).

١٠-قال و روى عن أبى عبد الله عليه السّلام:إنّ السحت أنواع كثيره فأما الرشا فى الحكم فهو الكفر بالله (٤).

١١-عبد الله بن سنان،قال:سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن قاض بين قريتين يأخذ من السلطان على القضاء الرزق؟فقال:ذلك السحت (٥).

١٢-سماعه عن أبى عبد الله عليه السّلام-قال:الرشا فى الحكم هو الكفر بالله (٦).

١٣-يوسف بن جابر قال:قال أبو جعفر عليه السّلام:لعن رسول الله من نظر إلى فرج امرأه لا- تحلّ له،و رجلا- خان أخاه فى امرأته،و رجلا احتاج الناس إليه لتفقّفه

ص:٤٧

١- (١) الوسائل:ج ١٢،باب ٥ من أبواب ما يكتسب به،ص ٦٤،الحديث ١٠.

٢- (٢) المصدر نفسه:ص ٦٤،الحديث ١٢.

٣- (٣) المصدر نفسه:ص ٦٥،الحديث ١٥.

٤- (٤) المصدر نفسه:ص ٦٥،الحديث ١٦.

٥- (٥) المصدر نفسه:ج ١٨،باب ٨ من أبواب آداب القاضى،ص ١٦٢،الحديث ١.

٦- (٦) المصدر نفسه:ص ١٦٢،الحديث ٣.

فسألهم الرشوة (١).

١٤- جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من أكل السحت الرشوة في الحكم (٢).

١٥- سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: وأما الرشا في الحكم فهو الكفر بالله (٣).

١٦- جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال: هديه الأمراء غلول (٤).

١٧- السيد الرضى (في نهج البلاغه) عن أمير المؤمنين- صلوات الله عليه- في عهد طويل كتبه إلى مالك الأشتر حين ولّاه على مصر وأعمالها يقول فيه- بعد ذكر صفات القاضى:- وأكثرت تعاهد قضائه و افسح له فى البذل ما يزيح علته، و تقل معه حاجته إلى الناس (٥).

١٨- رئيس المحدثين فى عيون الأخبار بأسانيد تقدمت فى إسباغ الوضوء عن الرضا عن آبائه عن على- صلوات الله عليهم أجمعين- فى قوله تعالى أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ (٦) قال: هو الرجل يقضى لأخيه الحاجه ثم يقبل هديته (٧).

١٩- محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرشو الرجل الرشوة على أن يتحوّل من منزله فيسكنه؟ قال: لا بأس به (٨).

ص: ٤٨

١- (١) الوسائل: ج ١٨، باب ٨ من أبواب آداب القاضى، ص ١٦٣، الحديث ٥.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٦٣، الحديث ٧.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ١٦٣، الحديث ٨.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ١٦٣، الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ١٦٣، الحديث ٩.

٦- (٦) المائده ٤٢.

٧- (٧) الوسائل: ج ١٢، باب ٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ٦٤، الحديث ١١.

٨- (٨) المصدر نفسه: باب ٨٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٠٧، الحديث ٢.



٢٠- حكيم بن حكم الصيرفي قال: سمعت أبا الحسن و سأله حفص الأعور، فقال: إنَّ عمَّال السلطان يشترون منَّا القرب و الأداوى فيوكلون الوكيل حتى يستوفيه منَّا فترشوه حتى لا- يظلمنا؟ فقال: لا بأس بما تصلح به مالك- ثم سكت ساعه ثم قال:- إذا أنت رشوته يأخذ أقل من الشرط؟ قلت: نعم، قال:

فسدت رشوتك (١).

٢١- حمزه بن حمران قال: سمعت أبا عبد الله عليه السَّلام يقول: من استأكل بعلمه افتقر، قلت: إنَّ فى شيعتك قوما يتحملون علومكم و يثبونها فى شيعتكم فلا يعدمون منهم البر و الصله و الإكرام، فقال: ليس أولئك بمستأكلين إنَّما ذاك الذى يفتى بغير علم و لا هدى من الله لبيطل به الحقوق طمعا فى حطام الدنيا (٢).

هذا ما وصل إلينا فى هذا الباب فى كتاب الوسائل.

٢٢- و فى مجمع البحرين: أنه فى الحديث لعن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم الراشى و المرتشى و الرائش (٣).

ص: ٤٩

- 
- ١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٣٧ من أبواب أحكام العقود، ص ٤١٠، الحديث ١.
  - ٢- (٢) المصدر نفسه: ج ١٨، باب ١١ من أبواب صفات القاضى، ص ١٠٢، الحديث ١٢.
  - ٣- (٣) مجمع البحرين كتاب الرءاء ماده رشو، ص ١٨٢.

ثم الكلام فى مقامات:

## المقام الأول: فى معنى الرشوه

الرشوه بحسب المعنى العرفى ما يعبر عنه فى الفارسىه تاره ب«خر كريم نعل كردن» و أخرى ب«دم كسى ديدن» و ثالثه ب«دم سبيل چرب كردن» و من المعلوم مغايره هذا مع الإجاره و الجعاله، فلو آجر نفسه للقضاء و الحكم فلا يشملهُ الرشوه، نعم يندرج فى أخذ الأجره على الواجب العينى إذا كان القضاء عينيا و على الكفائى إذا كان كفائيا، فالمناسب تقرير الأصل فى هذه المسأله أولاً لينفع المقام و غيره من سائر الواجبات كالإفتاء و التجهيز و غير ذلك من المعاملات و العبادات.

فنقول: الحقّ أنّ مطلق الوجوب و لو كان عينيا تعيينيا لا ينافى جواز أخذ الأجره و لا يكون أكل المال فى مقابله أكلا بالباطل كما يقال إنّ الواجب العينى التعيينى يكون الإنسان مقهورا على فعله، و لو امتنع يجوز إجباره من باب الأمر بالمعروف، فلا يتوقف استيفاء العمل على طيب نفسه فلا يكون مخيرا فيكون أكل المال بإزائه أكلا بالباطل.

هذا فى العينى التعيينى سواء كان عباديا أم غيره، و أمّا سائر الأقسام فلا مانع من أخذ الأجره عليها إذا كانت توصليه إلا إذا استفيد من دليلها كونها حقا لآدمى على العامل، فيكون أخذ المال بإزائه من ذى الحق أو غيره أكلا له بإزاء استيفاء الحق.

هذا ما يقال و فيه أنّ الإجاره مع عدم طيب النفس و الامتناع لا يلزم سلب الاحترام و المائيه إذ من الممكن أنّ الشارع أوجب على الإنسان عملا يرجع نفعه إلى غيره لكن لم يسلب عنه وصف احترامه بأن أوجب الجامع بين المجانى منه و مع

العوض، فللعامل التبرع حينئذ و العمل بإجاره نفسه أو الجعالة من هذا الغير في صورته اقدمه أو العمل بقصد الأجره حتى يستحق أجره المثل في صورته عدم اقدمه، و الظاهر أنّ مجرد الإيجاب على العمل النافع للغير ظاهر في إبقاء العمل على طبعه من الاحترام لا أقل من الشك، فيكون المرجع عمومات احترام عمل المسلم، فلا يحكم بسلب الاحترام حتى يثبت بالدليل بأن دَلّ الدليل على أنّ الشارع ألقى جهه مالكيه العامل وجهه اضافه العمل إليه، و إنّما لاحظ جهه كون العمل راجعا إلى نفسه من حيث كون الشارع مالكا لنفس العامل و جوارحه، فيكون عمله عملا له بهذه الآله فليس للعامل في هذه الملاحظه إلاّ صرف الآليه بخلاف القسم الأوّل، فإنّ فيه لوحظ العامل على وجه الاستقلال، و أنّه صاحب العمل.

و هذان القسمان يشاهدان بالوجدان في أوامر الموالى الظاهريه لعبيدهم، ألا- ترى أنّك قد تبعث خادمك ليكنس باب دار صديقك و تلاحظ في ذلك كون هذا مراعاة و خدمه واصله من نفسك إلى الصديق، غايه الأمر أنّ الخادم آله في البين فلو أخذ الخادم الأجره أو جعل من الصديق كان أكلا بالباطل لعدم احترام عمله، و قد يوجب على الخادم أن يعمل للغير عملا و يجعل الاختيار بيده إن شاء عمله تبرعا و إن شاء عمله مع أخذ الأجره من ذلك، فحينئذ و إن كان الخادم ملزما على أصل العمل لكن لم يسلب هذه الملزميه احترام العمل، و من هذا القبيل في الشرعيات الصناعات التي يجب على العارف بها كفايه مع وجود غيره و عينا مع عدمه فإنّ الإجماع و السيره قائمان على جواز أخذ الأجره عليها في كلتا الحالتين.

و من هنا يظهر أنّ كون العمل النافع للغير متعلّق حق لهذا الغير لا يوجب اعتبار مجانيته، بل يلائم مع اعتبار محترميته و لهذا لو صرح بالحقيته و جواز أخذ العوض لم يكن تناقضا، و على هذا فالأصل في كل واجب جواز الإجاره و الجعالة

فيه إذا كان فيه نفع عائد إلى الغير حتى يثبت من الدليل خلافه و اعتباره المجرّانيه، و لا فرق في ذلك بين العيني و الكفائي و التعيني و التخيري، و يكون العمل في الجميع امتثالا و إتيانا بالمستأجر عليه لا أنه إسقاط للمأمور به في صورته الكفائية بواسطة فعل المستأجر و لو بالاستنابه.

نعم هذا كله في التوصلات و أمّا الواجب التعدي فهو و إن كان لا- مانع فيه أيضا من جهة الوجوب لما ذكرنا لكن المانع فيه كونه تعديا يعتبر فيه القربه و هو لا يتمشى مع الإتيان بقصد أخذ الأجره و لو فرض كون داعي الأجره في طول داعي القربه بأن أتى بأصل العمل بداعي امتثال أمره، و كان الداعي له إلى الإتيان بداعي الامتثال استحقات الأجره إذ الفرض أنه استؤجر للعمل القربى لدخاله جهه قريته في حصول غرض المستأجر فيكون استحقات الأجره من هذه الجهه باعنا له على قصد الامتثال، و هذا المعنى و إن كان واقعا و متحققا بناء على ما حَقَّق في محله من أنّ القصد ليس له مؤنه و ليس كسائر الصفات النفسانيه من العلم و الحبّ و غيرهما حيث إنّ اختيار أمرها ليس بيد الإنسان، فلا- يمكنه إيجاد العلم و الحبّ في نفسه و لو كان له فيه ألف مصلحه، بل لا- بد من وجود المبادئ في متعلق العشق و الحبّ، و هذا بخلاف الإراده حيث إنّها كما توجد بوجود المبادئ في المتعلق توجد بوجودها في نفسها و لو كان المتعلق خاليا عن كل مصلحه و لغوا صرفا، ألا ترى أنه لو وعدك شخص إعطاء ألف تومان على أن تمشي عشره أقدام مع القصد بحيث لو تحققت الحركة بدون القصد لم يعطه و كان نفس الحركة خاليه عن جميع المصالح، فهل ترى من نفسك أنك تقف و لا تتمكن من الحركة مع القصد من أجل أنّ نفس الحركة ليس فيها نفع؟ و كذلك في مقامنا أيضا علق استحقات الأجره على العمل بقصد امتثال أمره بحيث لو خلى عن هذا القصد لم يستحق و لم يأت بالمستأجر عليه، فإذا رأى ذلك يتمكّن من إيجاد قصد الامتثال في نفسه لكنّ

المانع أنّ مجرد هذا القصد لا يوجب القرب، وهذا يعلم بمراجعته الوجدان فإنّ القرب إنّما يتحقّق بواسطة حسن سريره العبد و صفاء قلبه مع المولى، وهذا المعنى لا يتحقّق فيما إذا كان الداعى و الحامل له على العمل صرف الدرهم و الدينار، فإنّه لا يعامل مع الله تعالى بوجه و إنّما يلاحظ الفلوس و ليس له غرض سواه، ألا ترى أنّه لو أمر أحد أحدا أن يخدمك و أعطاه بإزاء كل يوم أجره، و أقدم ذلك الشخص على خدمتك لمحض وصول الفلوس إليه بدون أن يكون له محبه أو معارفه، فهل ترى من نفسك الامتنان منه أو استحقاقه مدحا و ثوبا منك على خدمته؟ نعم تسرّ من خدمته من أجل أنّ الخدمه نافع بحالك، فسرورك من جهة وصولك إلى الطعام و الشراب و غيرهما لا- من العامل، و لو فرض أنّ هذا العامل يأتي العمل بداعى امتثال أمرك و الداعى له على ذلك طولا استحقاق الأجره.

و بالجملة صرف قصد الامتثال يكون من القيود الراجعه إلى حسن الفعل مثل سائر أجزاءه الصادره من الجوارح، و أمّا الدخيل فى الحسن الفاعلى فهو الحامل على العمل و الباعث عليه.

فإن كان هو حسنا كان الفاعل أيضا حسنا، و إن كان قبيحا كان قبيحا، و إن كان غير حسن و لا قبيح كان هو أيضا كذلك، فلا يؤثّر الداعى الثانوى فى الفاعل شيئا حتى يعاضد أو يزاحم الداعى الأولى فى اقتضائه حسن الفاعل أو قبحه.

و أمّا قصد حصول الثواب أو الفرار من العقاب أو قضاء الدين أو سعه الرزق أو نزول الغيث أو وصول الخير فى العمل الدنيوى أو رفع ظلمه القبر أو خفه الحساب أو غير ذلك من الحوائج الدنيويه و الأخرويه الراجعه إلى نفس الفاعل، فلا يضر جعلها غايه للامتثال و الإتيان بداعى الأمر فإنّ نفس طلب الحاجه من الله أمر محبوب مرغوب يوجب التقرب فلا ينافى الإخلاص، و بينه و بين

و بالجمله فعلى هذا يكون الإجاره و الجعاله فى التبعديّات باطله لعدم القدره على المستأجر عليه، و ممّا يرشد إلى ما ذكرنا من أنّ المعيار فى العباده هو الحامل أنّ اختلاف درجات العباده ليس إلّا باختلافه فعباده الأمير-صلوات الله عليه-فى غايه الارتفاع لأجل أنّ الحامل فيها ليس سوى أهليه الله تعالى للعباده و عباداتنا فى هذه المرتبه من الدناءه لأجل أنّ غاياتها ليست إلّا استراحه أنفسنا و دفع المهالك عنها، فكما ينقص الداعى الأولى من درجه العباده، فكذلك قد يوجب سقوط العمل عن العباديه رأسا.

فإن قلت: سلّمنا جميع ما ذكرت لكنّه لا يلازم بطلان الإجاره على العباده إذ يمكن للأجير أن يجاهد نفسه و يجعل نيّته خالصه لوجهه الكريم فيستحق الأجره، و ذلك إمّا بكون الداعى المستقل فى نفسه منحصرًا فى القربه، و إمّا بكون كل منه و من داعى الأجره مؤثرا مستقلا، و إن كان الفعل مستندا إلى مجموعهما من جهه امتناع توارد العلتين المستقلّتين على معلول واحد.

قلت: قد أجاب شيخنا المرتضى عن هذا بأنّه لا بد فى متعلّق الإجاره أن يكون قابلا لأن يوفى به بعقد الإجاره و يؤتى به لأجل استحقاق المستأجر إيّاه، و قد عرفت عن القابليه فى العباده، و المراد على ما أوضحه شيخنا الميرزا الشيرازى فى التعليقه أنّ الأمر لا بد أن يكون له قابليه الداعويه المستقله إلى متعلّقه لأنّ الغرض منه فى التوصليات أن يكون هو الداعى حيث لا داعى سواه، و على ما فرضنا لا يمكن أن يصير أمر «ف بالإجاره» داعيا مستقلا فيما كان الداعى القربى ضعيفا أو لم يكن أصلا، فإنّ معنى الوفاء الإتيان بالعمل بعنوان استحقاق الغير له بإزاء العوض، و هذا ما ذكرنا من منافاته للعباديه.

إلا أن يقال كما يظهر من الأستاذ-دام ظلّه-الميل إليه بأنّ هذا إنّما يجدى إذا كان

الداعى الأوّلى نفس الوفاء، و أمّا إذا كان هو الأمر به حتى يكون فى البين ثلاثه دواعى فداعى أصل العمل امتثال أمره، و داعى هذا هو الوفاء بالإجاره، و داعى هذا أمره، و قلنا: إنّ اللازم فى العباده حسن الداعى الأوّلى، و لو لم يكن هو امتثال الأمر المتعلّق بالعنوان الأوّلى للعمل بل كان امتثال ما تعلّق بالعنوان الثانوى، و لا أقل من أنّه لا دليل فى العبادات يفى بإثبات هذا القيد فيرجع إلى أصاله البراءه عنه.

و الحاصل أنّ متعلّق أمر الإجاره فى ما كان متعلّق الإجاره عباده و إن كان مع قطع النظر عن هذا الأمر غير قابل لأن يؤتى به بعنوان الوفاء لما ذكرنا من منافاه عنوان الوفاء لعنوان العباده الموقوف على تحقّقه تحقق عنوان الوفاء، فيلزم من وجود عنوان الوفاء عدمه، و لهذا فيما لم يكن أمر كما فى الجعاله لا محيص عن البطلان-يعنى فيما إذا كان الداعى الأوّلى هو الوفاء-، لكن مع وجود هذا الأمر يصلح المتعلّق للوجود فحال هذا الأمر حال الأوامر التبعديه حيث أنّ متعلقها لتقيده بداعى الأمر غير قابل التحقّق قبل الأمر و يصير كذلك بنفس الأمر، و لا دليل على لزوم كون متعلّق الأمر مقدورا مع قطع النظر عن الأمر.

فحصل ممّا ذكرنا أنّه إن أتى بالعمل بداعى الأجره لم يف بالإجاره، و إن أتى به بهذا الداعى بداعى أمره المتوجه إليه كان وفاء، و الإجاره على كل حال صحيحه، و أمّا الجعاله فحيث لا أمر فيها، فينحصر طريق الصحّح فيها فى تحسين الداعى الأوّلى من الجهات الأخر القريبه كتحصيل قوت النفس و العيال من حيث أنّه مطلوب المولى، و غير ذلك من الجهات الحسنه.

## المقام الثاني: فى بيان حكم ما يأخذه القاضى

الخبر الثالث عشر دال على أنّ سؤال الرشوة ممن احتاج الناس إليه لتفقّه حرام و ظاهره كون المقابله بين التفقّه و الرشوة، و بمناسبه الحكم و الموضوع يفهم العرف من هذا الكلام أنّ التفقّه اعتبر الشارع فيه المجانيه و لم يجوز أخذ العوض بإزائه بأى نحو كان سواء كان بعنوان الهديه كما هو الفرد الواقع للرشوة إذا كان مدفوعا بإزاء الحكم له من غير مبالاه بكونه حقّا أم باطلا، أم كان بعنوان الأجره أم بعنوان الجعل، فلفظ الرشوة و إن كان خاصا لكن قرينه المقام شاهده على عموم المناط، و لفظ التفقّه بإطلاقه شامل للإفتاء و القضاء و تعليم المسائل.

نعم لا يشمل إلا ما هو الحقّ فى كل من الثلاثه، فلا يشمل الرشوة بإزاء الحكم على الباطل و هو مضافا إلى اندراجه فى قاعده إذا حرّم الله شيئا حرّم ثمنه، أمكن التمسك له بما تقدم على الثالث عشر من الأخبار ممّا اشتمل على قولهم:

الرشا فى الحكم أو فى الأحكام سحت أو كفر، فإنّ الأحكام المراد بها أحكام القضاء فيشمل الحقّ و الباطل، و كذلك يشمل هذه الطائفة الهديه التى تبذل قبل الحكم أو قبل المرافعه جلبا لقلب القاضى، فإنّ قوله فى الأحكام نظير قولك الإعطاء فى الله أى فى سبيل الله، فالمراد فى المقام فى سبيل الأحكام و لا شبهه فى شموله للفرض. و لا فرق فى حرمة الرشا بين احتياج الناس إليه و عدمه و احتياج نفسه و غناه.

نعم، فى غير مورد الرشا من الأجره و الجعل على الحكم بالحقّ فصّل بعضهم بين حاجه القاضى و عدم تعيين القضاء عليه و غيره، فجوّزهما فى الأولى دون الثانية كما حكى عن ظاهر المقنعه و القاضى الجواز مطلقا، و المشهور المنع مطلقا، بل حكى عن جامع المقاصد دعوى النصّ و الإجماع، و المدرك فى المسأله بعد عدم



ارتباطها بمسأله الرشوه كما عرفت، و لا- بمسأله الارتزاق من بيت المال منحصر فى الثامن لاشتماله على أجور القضاء، و فى الحادى عشر و الثالث عشر بناء على ما عرفت من عموم الرشوه فيه لمثل المقام، و الحادى و العشرين و يمكن الخدشه فى الحادى عشر بما أشار إليه شيخنا المرتضى- قدس سره- من إمكان كون السحتيه لأجل عدم القابليه لمنصب القضاء، لكونه منصوبا من قبل السلطان لا من جهه المبادلته بين القضاء و الرزق. لكن الثالث عشر كما عرفت تام الدلاله.

نعم، مقتضى قوله احتاج الناس إلخ، التفصيل بين صوره احتياج الناس إليه و عدمه، فيقتد به إطلاق الثامن، و قد يجمع بينهما بجعل القيد للإشاره إلى ما لا ينفك عن التفقه أو لا أقل من الاحتياج إلى نوع الفقيه و إطلاق الاحتياج مضافا إلى الشخص مع كون الاحتياج إلى نوعه غير عزيز.

و فصل الأستاذ- دام ظلّه- تفصيلا آخر، و هو أنه مع عدم الاحتياج إلى شخص القاضى لوجود مثله إن كان أمثاله لا يقدمون على القضاء إلا بالأجر كان هذا الشخص محتاجا إليه، و إن كان فيهم من يقدم مجانا لا يصدق كون هذا محتاجا إليه، و لعلّ الوجه الثانى من إرجاع الاحتياج إلى النوع أظهر، لكن قد يجعل المعارضه بين هذين الخبرين مع الحادى و العشرين، حيث حصر فى ذيله المستأكل بالعلم فى الذى يفتى بغير علم و لا هدى من الله ليبتل به الحقوق، طمعا فى حطام الدنيا، فيدل على أنّ الاستئكال على غير الوجه المحصور فيه محلل، و من أفراده أخذ الأجره على الحكم بالحقّ.

و فيه أنّ غير المحصور فيه له فردان: الأوّل: مسألتنا، و الثانى: الإعطاء على وجه البرّ و الإحسان إليه، لكونه من أهل العلم و الفقهاء.

كما أنّ أجور القضاء أيضا له فردان: الأجر على القضاء بالحق و بالباطل،

و كذلك سؤال الرشوة ممن احتاج الناس إليه لتفقهه، قد عرفت عدم انحصاره فيما نحن فيه، و إذن فالنسبه بين الطرفين عموم من وجه، و لعل إطلاق الأخيرين أقوى من إطلاق الأول بملاحظه سبقه بالسؤال عن الإحسان على من تحمّل علومهم -عليهم السلام- و يبثها في شيعتهم -عليهم السلام-، فيكون ظاهرا و لو بعد ملاحظه الجمع في كون الغرض من الحصر رفع هذا التوهم عن ذهن السائل من غير نظر إلى تحقيق الحال من الجهات الآخر فيكون الحصر إضافيا.

و على هذا فيصير الأصل في هذا الواجب التوضيحي أعني القضاء، حرمة أخذ الأجره سواء كان كفائيا أم عينيا، و سواء مع احتياج القاضى أم غناه، و سواء كان البذل من أحد المتحاكمين أم من غيرهما حتى من بيت المال، إلا إذا أخذ من سهم الفقراء من جهه فقره لا من جهه القضاء، فهو نظير ما إذا أدى أحد المتحاكمين زكاته إليه، أو أدى دينا من القاضى عليه إليه لجلب قلبه إلى جانبه.

و دعوى كون الثانى من الرشوه -إذ بعد ما فرض من عدم دخاله كون البذل بإزاء الحكم له بلا واسطه فى مفهوم الرشوه، و أنه يكفى الانتهاء إلى ذلك و لو كان المقصد الأولى من البذل جذب القلب، فلا فرق فيما يبذل لجذب القلب بين كونه إعطاء مجانيا أو تعيين زكاته فى هذا الإعطاء -مدفوعه بأنه قد أخذ فى مفهوم الرشوه عرفا كون المال مدفوعا إلى غير مالكة و مستحقه، و إنما أعطاه من جهه القضاء له، فلو كان مالكا و مستحقا خرج عن موضوع الرشوه.

و على كل حال، فما ذكرنا من عدم جواز الأخذ من بيت المال بإزاء القضاء إنما هو بملاحظه الأصل المستفاد من الخبرين، و أما بملاحظه النص الخاص فيدل على جواز الأخذ من خصوص بيت المال مع الاقتصار على ما يرفع العله و تقليل الحاجه الخبر السابع عشر.

## المقام الثالث: كما يحرم على القاضي أخذ الرشوة كذلك يحرم على الدافع دفعه

و النبوى المتقدم المنقول عن مجمع البحرين دالّ عليه، و ضعف سنده منجبر بالعمل، فإنّ الإجماع واقع على ما ادّعاه فى الجواهر على الحرمة على وجه الموضوعية لا من جهة الإعانة على الإثم. و على هذا يشكل ما ذكروه و أرسلوه إرسال المسلم من استثناء صورته توقّف الوصول إلى الحقّ على دفع الرشوة، فيجوز للدافع و يحرم على الآخذ، إذ غايه ما يتمسك له أدلّه نفى الحرج و هو مشكل، ألا ترى أنّه لا يحكم بمجرد الحرج فى ترك شرب الخمر بجوازه و هكذا فى سائر المحرمات النفسية.

و يمكن الجواب كما قرره الأستاذ- دام ظلّه- بتقديم مقدمتين:

الأولى: إنّ تحمّل الظلم بدفع المال أو بالامتناع من دفعه شاق على النفوس و لو كان المال يسيرا، و لذا قد ينجر الأمر إلى إتلاف النفوس، و من هنا تراهم يفزقون فى باب الوضوء بين الخوف فى تحصيل الماء على المال من اللص، و بين توقّفه على الشراء، فاكثفوا فى الأول على سرقة مال يسير، و أوجبوا فى الثانى شراءه و لو بأضعاف ثمن المثل ما لم تجحف بالحال، و ليس وجه لهذا الفرق إلّا- ما ذكرنا من إباء النفوس عن دفع المال ظلما و لو كان يسيرا، و أنّه يبلغهم من المشقة فيه ما لا يبلغهم فى الشراء بالثمن الكثير حتّى إنّ من لا يتأثر بذلك يعد مريضا.

الثانية: إنّ بعضا من المحرّمات يكون مناطاتها معلومه عندنا، و علم من مذاق الشرع أنّها لا تدور مدار الحرج بل هى باقية على التحريم و لو بلغ الترك من الحرج ما بلغ. و هذا نظير شرب الخمر و الزنا و اللواط و أمثالها ممّا لا يلتزم أحد له حظ من هذا الدين بجوازها عند وجود الحرج بتركها. ففى هذا القسم لا بد من التزام التخصيص فى أدلّه نفى الحرج و لنا محرّمات و واجبات آخر نشك فى

مناطقها بحسب مقام الثبوت و يحتمل ارتفاع المناط عند الحرج، و لا نستبعده و ذلك مثل إطاعه الوالدين. ألا ترى أنه لو أمرك الوالد بوضع ما يصنع من الكاغذ شبه القلنسوه على رأسك و المشى فى مجمع من الناس، فهل ترى ارتفاع وجوب الإطاعه حينئذ مستبعدا بعيدا عن مذاق أهل الشرع كاستبعادهم فى الحرج بترك شرب الخمر؟ ففى هذا القسم لنا دليلان بحسب مقام الإثبات متعارضان:

الأول: على التحريم و هو إطلاق دليل تحريم أصل العمل.

و الثانى: على جوازه و هو عموم لا حرج و من المعلوم حكمه الثانى على الأول.

إذا عرفت ذلك فنقول: مقامنا قد اجتمع فيه عنوانان: أحدهما عنوان دفع الرشوه، و الثانى عنوان الإعانه على أخذ الرشوه الذى هو الإثم. و من الواضح كون كل من العنوانين من القسم الثانى، فالتمسك بعموم لا حرج، لا مانع فيه.

فإن قلت: الحاكم الآخذ للرشوه فاسق لا محاله، فإذا توقف الأمر على إجباره من عليه الحقّ و تولّيه بنفسه لإخراج الحق من ماله لم يتعين الحقّ إذا لم يكن عينا خارجيا و كان كليتا فى الذمّه فيما عيّنه، فكيف يجوز للدافع أخذه؟ قلت: يمكن أخذه إياه حينئذ من باب المقاصه لعدم حاجتها إلى اذن الحاكم كذا ذكره الأستاذ- دام ظلّه.

فإن قلت: فأين الأخبار الدالّه على أنّ من ترفع إلى قضاءه الجور فما أخذه بحكمهم سحت و إن كان حقّه ثابتا؟ قلت: مصبّ تلك الأخبار قضاء المخالفين الذين هم غاصبون للمناصب الإلهيه من أهلها.

## المقام الرابع: هل الرشوه فى غير الحكم كالرشوه فى الحكم بقول مطلق؟

الظاهر العدم لعدم الدليل عليه سوى إطلاق السابع المنصرف إلى الحكم.

نعم، لا بأس بإطلاق قوله فيه: «و إن أخذ-يعنى الوالى-هديه كان غلولا» كقوله فى السادس عشر: هديه الأمراء غلول. و أما الثامن عشر فهو مجمل كما ذكره شيخنا المرتضى-قدّس سرّه-لكن الخبرين الأولين أيضا لا يمكن إثبات التحريم بهما حتى فى مقام الدفع للحاجه المباحه، بل القدر المتيقّن صورته الدفع للحاجه المحرّمه أو المردده بين المحرّمه و المباحه، و هذا أيضا لا حاجه فى تحريمه إليهما لاندراجه فى قاعده إذا حرّم الله شيئا إلخ، و آيه لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل (١).

و يدلّ على التفصيل بين الحاجه المحرّمه و المباحه الخبر العشرون و على جواز الدفع للوصول إلى الحاجه المباحه الخبر التاسع عشر، فإنّ الظاهر كما استظهره الأساطين كون المنزل مشتركا مثل المدرسه و سائر الأوقاف، و من هذا القبيل الدفع إلى ظالم ليدفع ظلم ظالم آخر إذا كان كلّ من الدافع و المدفوع إليه عالما بثبوت الحقّ، أو بوجود المستمسك الشرعى من يد أو حكم حاكم أو نحوها على ثبوته، بل يكون الأخذ حينئذ أيضا جائزا لأنّه عمل مباح، إذ كما جاز لمن له الحقّ فى صورته القدره أخذ حقّه و الدفاع عن ماله و لو انجرّ إلى هتك المقصد العرض و نحوه لأنّ الغاصب يؤخذ بأشقّ الأحوال وليّ الواجد يحل عقوبته و عرضه، كذلك يجوز لهذا الظالم الذى بعثه ذو الحقّ لأنّه نائبه و وكيله. و إذا كان عمله مباحا كان محترما فيستحقّ بإزائه العوض فيصحّ الإجاره و الجعالة فيه.

ص: ٦١

و أما إذا كان الحق ثابتا لدى الدافع و غير ثابت لدى المدفوع إليه سواء قام مستمسك شرعى عنده على الخلاف أو لم يقم لا على الوفاق و لا على الخلاف، فلا شبهه فى عدم الجواز للمدفع إليه.

و أما الدافع فعلم المدفوع إليه عنده تجر فهو يصير سببا لمخالفة المدفوع إليه الحكم الظاهرى المجعول فى حقه، لكونه شاكا لكن الدافع عالم بكونه مخالفة حكم ظاهرى لا واقع تحته، فليس دفعه بنظره تسببا منه إلى المعصية الحقيقه و إنما هو تسبب إلى مخالفة الحكم الظاهرى المخالف للواقع، فحرمة هذا التسبب مبنى على القول بأن إظهار مخالفة المولى و لو فى ضمن العمل الخارجى الغير المبغوض يوجب مبغوضيه هذا الفعل الخارجى أولا، فعلى الأول يدخل فى المعاونه على الإثم فيقتصر فى جوازه على صورته الحرج بتركه كما مر و على الثانى لا مانع عنه مطلقا.

ص: ٦٢

فى ظلمهم و إعانه الظالم بقول مطلق و لو بغير الظلم و الحرام

### الأخبار الواردة عن الأئمة فى حرمه معاونه الظالمين

و تحرير البحث فى المسأله يقتضى التبرّك بذكر الأخبار الواردة عن أهل الذكر-سلام الله عليهم أجمعين فنقول راجيا لعنايه آل الرسول صلّى الله عليه و آله و سلّم.

١- أبو بصير، قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام عن أعمالهم؟ فقال لى: يا أبا محمّد لا و لا مدّه قلم، إنّ أحدكم لا يصيب من دنياهم شيئا إلّا أصابوا من دينه مثله، أو حتى يصيبوا من دينه مثله (الوهم من ابن أبى عمير) (١).

(٢) ابن أبى يعفور قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السّلام إذ دخل عليه رجل من أصحابنا فقال له: جعلت فداك إنّه ربّما أصاب الرجل منّا الضيق أو الشدّه فيدعى إلى البناء بينه، أو النهر يكرهه، أو المسناه يصلحها، فما تقول فى ذلك؟

ص: ٦٣

---

(١- ١) الوسائل ج ١٢، باب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٢٩، الحديث ٥.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: ما أحبّ أنى عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء و أنّ لى ما بين لابتيها، لا و لا مدّه بقلم، إن أعوان الظلمه يوم القيامه فى سراق من نار حتى يحكم الله بين العباد (١).

(٣) جهم بن حميد قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: أما تغشى سلطان هؤلاء؟ قال، قلت: لا. قال. و لم؟ قلت: فرارا بدينى. قال: و عزمت على ذلك؟ قلت: نعم. قال لى: الآن سلم لك دينك (٢).

(٤) يونس بن يعقوب قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: لا تعنهم على بناء مسجد (٣).

(٥) ابن بنت الوليد بن صبيح الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: من سؤد اسمه فى ديوان ولد سابع، حشره الله يوم القيامه خنزيرا (٤).

(٦) الحسين بن زيد عن الصادق عن آباءه عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فى حديث المناهى، قال: ألا و من علّق سوطا بين يدى سلطان، جعل الله ذلك السوط يوم القيامه ثعبانا من النار طوله سبعون ذراعا يسلطه الله عليه فى نار جهنّم و بئس المصير (٥).

(٧) السكونى عن جعفر بن محمّد عن آباءه-صلوات الله عليهم-قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إذا كان يوم القيامه نادى مناد: أين أعوان الظلمه و من لاق لهم دواتا، أو ربط لهم كيسا، أو مدّ لهم مدّه قلم فاحشروهم معهم (٦).

ص: ٦٤

١-١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٢٩، الحديث ٦.

٢-٢) المصدر نفسه: الحديث ٧.

٣-٣) المصدر نفسه: ص ١٢٩، الحديث ٨.

٤-٤) المصدر نفسه: ص ١٣٠، الحديث ٩.

٥-٥) المصدر نفسه: ص ١٣٠، الحديث ١٠.

٦-٦) المصدر نفسه: ص ١٣٠، الحديث ١١.



٨- وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ما اقترب عبد من سلطان جائر إلا تباعد من الله، ولا أكثر ماله إلا اشتدَّ حسابه، ولا أكثر تبعه إلا كثرت شياطينه (١).

(٩) وبالإسناد قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إياكم وأبواب السلطان وحواشيها فإنَّ أقربكم من أبواب السلطان وحواشيها أبعدكم من الله عزَّ وجلَّ، ومن آثر السلطان على الله أذهب الله عنه الورع وجعله حيرانا (٢).

١٠- رئيس المحدثين بإسناده السابق في عياده المريض عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في حديث قال: من تولى خصومه ظالم أو أعانته عليها، نزل به ملك الموت بالبشرى بلعنه و نار جهنم و بثس المصير و من خفَّ لسلطان جائر في حاجه، كان قرينه في النار و من دلَّ سلطانا على الجور، قرن مع هامان و كان هو و السلطان من أشدَّ أهل النار عذابا. و من عظَّم صاحب دنيا و أحبَّه لطمع دنياه، سخط الله عليه و كان في درجته مع قارون في التابوت الأسفل من النار، و من علَّق سوطا بين يدي سلطان جائر، جعلها الله حية طولها سبعون ألف ذراع فيسلطه الله عليه في نار جهنم خالدا فيها مخلدا، و من سعى بأخيه إلى سلطان و لم ينله منه سوء و لا - مكروه، أحبط الله عمله، و إن وصل منه إليه سوء أو مكروه أو أذى جعله الله في طبقه مع هامان في جهنم (٣).

١١- ورام بن أبي فراس في كتابه قال: قال عليه السلام: من مشى إلى ظالم ليعينه و هو يعلم أنه ظالم، فقد خرج من الإسلام (٤).

ص: ٦٥

- 
- ١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٠، الحديث ١٢.
  - ٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٣٠، الحديث ١٣.
  - ٣- (٣) المصدر نفسه: ص ١٣١، الحديث ١٤.
  - ٤- (٤) المصدر نفسه: ص ١٣١، الحديث ١٥.

قال: وقال عليه السّلام: إذا كان يوم القيامة نادى مناد: أين الظلمه و أعوان الظلمه و أشباه الظلمه حتى من يرى لهم قلما و لاق لهم دواه، قال: فيجتمعون في تابوت من حديد ثم يرمى بهم في جهنّم (١).

١٢- صفوان بن مهران الجمّال قال: دخلت على أبي الحسن الأوّل عليه السّلام فقال لى: يا صفوان كلّ شىء منك حسن جميل ما خلا شيئاً واحداً. قلت: جعلت فداك أى شىء؟ قال: إكراؤك جمالك من هذا الرجل -يعنى هارون الرشيد- قال: والله ما أكريته أشرا ولا بطرا ولا للصيد ولا للهو ولا لكتى أكريته لهذا الطريق -يعنى طريق مكه- ولا أتولاه بنفسى و لكن أبعث معه غلمانى، فقال لى: يا صفوان أيقع كراؤك عليهم؟ قلت: نعم جعلت فداك، قال: فقال لى: أ تحب بقاءهم حتى يخرج كراؤك؟ قلت: نعم، قال: من أحبّ بقاءهم فهو منهم، و من كان منهم كان ورد النار. قال صفوان: فذهبت فبعت جمالى عن آخرها، فبلغ ذلك إلى هارون فدعانى فقال لى: يا صفوان بلغنى أنّك بعت جمالك؟ قلت: نعم، قال: ولم؟ قلت: أنا شيخ كبير و أنّ الغلمان لا يفون بالأعمال، فقال: هيهات هيهات إننى لأعلم من أشار عليك بهذا، أشار عليك بهذا موسى بن جعفر. قلت: ما لى و لموسى بن جعفر، فقال: دع هذا عنك فوالله لولا حسن صحبتك لقتلتك (٢).

١٣- محمّد بن عذافر عن أبيه قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام يا عذافر تبيّت أنّك تعامل أبا أيّوب و الربيع فما حالك إذا نودى بك فى أعوان الظلمه؟ قال: فوجم أبى فقال له أبو عبد الله عليه السّلام لَمَا رأى ما أصابه: أى عذافر إنّما خوّفتك بما خوّفنى الله عزّ و جلّ به. قال محمد: فقدم أبى فما زال مغموما مكروبا حتى مات (٣).

ص: ٦٦

١-١) الوسائل ج ١٢، باب ٤٢ من أبواب ما يكتسب به ص ١٣١، الحديث ١٦.

٢-٢) المصدر نفسه: ص ١٣١، الحديث ١٧.

٣-٣) المصدر نفسه: ص ١٢٨، الحديث ٣.

١٤-سهل بن زياد رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ وَ لَا تَزْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ (١) قال: هو الرجل يأتي السلطان فيحب بقاءه إلى أن يدخل يده إلى كيسه فيعطيه (٢).

١٥-محمد بن هشام عمّن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّ قوما مّمّن آمن بموسى عليه السلام قالوا: لو أتينا عسكر فرعون فكنا فيه و نلنا من دنياه حتى إذا كان الذي نرجوه من ظهور موسى صرنا إليه، ففعلوا فلما توجه موسى عليه السلام و من معه هاربين من فرعون ركبوا دوابهم و أسرعوا في السير ليلحقوا موسى عليه السلام و عسكره فيكونوا معهم، فبعث الله ملكا فضرب وجوه دوابهم فردّهم إلى عسكر فرعون فكانوا فيمن غرق مع فرعون (٣).

١٦-بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: قال عليه السلام: حقّ على الله عزّ وجلّ أن تصيروا مع من عشتم معه في دنياه. (٤).

١٧-عياض عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: و من أحبّ بقاء الظالمين فقد أحبّ أن يعصى الله (٥).

١٨-محمّد بن مسلم قال: كنّا عند أبي جعفر عليه السلام على باب داره بالمدينه، فنظر إلى الناس يمرّون أفواجا فقال لبعض من عنده: حدث بالمدينه أمر؟ فقال:

أصلحك الله ولى المدينه وال فغدا الناس إليه يهتّونه فقال: إنّ الرجل ليغدى عليه بالأمر يهتّى به و أنّه لباب من أبواب النار (٦).

ص: ٦٧

١-١) هود: ١١٣.

٢-٢) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٣، الحديث ١.

٣-٣) المصدر نفسه: ص ١٣٤، الحديث ٢.

٤-٤) المصدر نفسه: ص ١٣٤، الحديث ٣.

٥-٥) المصدر نفسه: ص ١٣٤، الحديث ٥.

٦-٦) المصدر نفسه: باب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٥، الحديث ٢.

١٩- إبراهيم بن مهاجر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام فلان يقرأك السلام و فلان و فلان، فقال: و عليهم السلام، قلت: يسألونك الدعاء قال: و ما لهم؟ قلت: حبسهم أبو جعفر، فقال: و ما لهم و ما له؟ فقلت: استعملهم فحبسهم، فقال: و ما لهم و ماله، أ لم أنهمم، أ لم أنهمم، أ لم أنهمم؟ هم النار هم النار ثم قال: اللهم احدهم سلطانهم قال: فانصرفنا من مكة فسألنا عنهم فإذا هم قد أخرجوا بعد الكلام بثلاثة أيام (١).

٢٠- داود بن زربي قال: أخبرني مولى لعلي بن الحسين -عليهما السلام- قال: كنت بالكوفة فقدم أبو عبد الله عليه السلام الحيره فأتيته فقلت: جعلت فداك لو كلمت داود بن علي أو بعض هؤلاء فأدخل في بعض هذه الولايات، فقال: ما كنت لأفعل -إلى أن قال: - جعلت فداك ظننت أنك إنما كرهت ذلك مخافة أن أجور أو أظلم، و إن كل امرأه لى طالق و كل مملوك لى حر، و علي و علي ان ظلمت أحدا أو جرت عليه و إن لم أعدل، قال: كيف؟ قلت: فأعدت عليه الأيمان فرفع رأسه إلى السماء فقال:

تناول السماء أيسر عليك من ذلك (٢).

٢١- حميد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنني وليت عملا فهل لى من ذلك مخرج؟ فقال: ما أكثر من طلب المخرج من ذلك ففسر عليه، قلت: فما ترى؟ قال: أرى أن تتقى الله عز و جل و لا تعود (٣).

٢٢- مسعده بن صدقه، قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام عن قوم من الشيعة يدخلون فى أعمال السلطان يعملون لهم و يجبون لهم و يوالونهم؟ قال: ليس هم من الشيعة و لكنهم من أولئك، ثم قرأ أبو عبد الله عليه السلام هذه الآية:

ص: ٦٨

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٥، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٣٦، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ١٣٦، الحديث ٥.

لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ -إلى قوله:- وَ لَكِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَاسِقُونَ (١) قال:الخنزير على لسان داوود، و القرده على لسان عيسى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون، قال: كانوا يأكلون لحم الخنزير و يشربون الخمر و يأتون النساء أيام حيضهن ثم احتج الله على المؤمنين الموالين للكفار فقال ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم إلى قوله و لكن كثيرا منهم فاسقون فنهى الله عز و جل أن يوالى المؤمن الكافر إلا عند التقية (٢).

٢٣- سليمان الجعفرى قال: قلت لأبى الحسن الرضا عليه السلام: ما تقول فى أعمال السلطان؟ فقال: يا سليمان الدخول فى أعمالهم و العون لهم و السعى فى حوائجهم عدل الكفر، و النظر إليهم على العمد من الكبائر التى يستحق بها النار (٣).

٢٤- على بن أبى حمزه قال: كان لى صديق من كتاب بنى أمية فقال لى:

استأذن لى على أبى عبد الله عليه السلام فاستأذنت له عليه فأذن له، فلما أن دخل سلم و جلس ثم قال: جعلت فداك إنى كنت فى ديوان هؤلاء القوم فأصبت من دنياهم مالا كثيرا و أغمضت فى مطالبه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لولا أن بنى أمية وجدوا لهم من يكتب و يجيبى لهم الفىء و يقاتل عنهم و يشهد جماعتهم، لما سلبونا حقنا و لو تركهم الناس و ما فى أيديهم ما وجدوا شيئا إلا ما وقع فى أيديهم. قال: فقال الفتى: جعلت فداك فهل لى مخرج منه؟ قال: إن قلت لك تفعل؟ قال: أفعل:

قال له: فاخرج من جميع ما كسبت فى ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت عليه ماله و من لم تعرف تصدقت به و أنا أضمن لك على الله عز و جل الجنة، فأطرق الفتى

ص: ٦٩

١-١ (١) المائدة: ٧٨-٨١.

٢-٢ (٢) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٨، الحديث ١٠.

٣-٣ (٣) المصدر نفسه: ص ١٣٨، الحديث ١٢.

طويلاً- ثم قال له: لقد فعلت جعلت فداك. قال ابن أبي حمزة: فرجع الفتى معنا إلى الكوفه فما ترك شيئاً على وجه الأرض إلا خرج منه حتى ثيابه التي كانت على بدنه، قال: فقسمت له قسمه و اشترينا له ثياباً و بعثنا إليه بنفقته، قال: فما أتى عليه إلا أشهر قلائل حتى مرض فكنّا نعوده، قال: فدخلت يوماً و هو في السوق قال:

ففتح عينيه ثم قال لي: يا علي و في لي و الله صاحبك، قال: ثم مات فتولينا أمره، فخرجت حتى دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فلما نظر إليّ قال لي: يا علي و فينا و الله لصاحبك، قال: فقلت: صدقت جعلت فداك و الله هكذا قال لي عند موته (١).

٢٥- الحسن بن علي بن شعبه في تحف العقول عن الصادق عليه السلام في حديث طويل: و أمّا وجه الحرام من الولاية، فولايه الوالى الجائر و ولايه ولايته، فالعمل لهم و الكسب معهم بوجه الولاية لهم حرام محرّم معذب فاعل ذلك على قليل من فعله أو كثير، لأنّ كلّ شيء من جهه المعونه له، معصيه كبيره من الكبائر، و ذلك أنّ في ولايه الوالى الجائر دروس الحقّ كلّه فلذلك حرّم العمل معهم و معونتهم و الكسب معهم، إلا بجهه الضروره نظير الضروره إلى الدم و الميته (٢).

٢٦- عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن عمل السلطان يخرج فيه الرجل؟ قال: لا، إلا أن لا تقدر على شيء تأكل و لا تشرب و لا تقدر على حيله، فإن فعل فصار في يده شيء فليبعث بخمسه إلى أهل البيت- عليهم السلام- (٣).

هذا ما عثرت عليه في الوسائل من نصوص المنع.

### الأخبار الواردة عن الأئمة في جواز معاونه الظالمين

و أمّا نصوص الجواز فهي أيضا كثيرة.

١- أبو بكر الحضرمي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام و عنده إسماعيل ابنه

ص: ٧٠

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٧ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٤، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر نفسه: باب ٢، ص ٥٥، الحديث ١.

٣- (٣) المصدر نفسه: ج ٦، باب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الخمس، ص ٣٥٣، الحديث ٢.

فقال: ما يمنع ابن أبي السماك أن يخرج شباب الشيعة فيكفونه ما يكفيه الناس و يعطيهم ما يعطى الناس، ثم قال لى: لم تركت عطاءك؟ قال: مخافه على دينى، قال: ما منع ابن أبي السماك أن يبعث إليك بعطاءك أما علم أن لك فى بيت المال نصيباً (١).

(٢) الحسن بن الحسين الأنبارى عن أبى الحسن الرضا عليه السّلام قال: كتبت إليه أربع عشره سنه أستأذنه فى عمل السلطان، فلما كان فى آخر كتاب كتبت إليه أذكر أنّى أخاف على خيط عنقى و أنّ السلطان يقول لى: إنك رافضى و لسنا نشك فى أنّك تركت العمل للسلطان للرفض. فكتب لى أبو الحسن عليه السّلام: فهمت كتابك و ما ذكرت من الخوف على نفسك، فإن كنت تعلم أنّك إذا وليت عملت فى عملك بما أمر به رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم ثمّ تصير أعوانك و كتابك أهل ملتك فإذا صار إليك شىء و اسيت به فقراء المؤمنين حتى تكون واحدا منهم كان ذا بذا، و إلا فلا (٢).

(٣) الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن رجل مسلم و هو فى ديوان هؤلاء و هو يحب آل محمّد صلى الله عليه و آله و سلّم و يخرج مع هؤلاء فى بعثهم فيقتل تحت رايتهم؟ قال: يبعثه الله على نيته، قال: و سألته عن رجل مسكين خدمهم رجاء أن يصيب معهم شيئاً فيعينه الله به فمات فى بعثهم؟ قال: هو بمنزله الأجير إنّه إنّما يعطى الله العباد على نياتهم (٣).

(٤) مفضل بن مريم الكاتب قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام و قد أمرت أن أخرج لبنى هاشم جوائز فلم أعلم إلا و هو على رأسى، فوثبت إليه فسألنى عمّا أمر لهم، فناولته الكتاب فقال: ما أرى لإسماعيل هيهنا شيئاً، فقلت: هذا الذى

ص: ٧١

١- ١) الوسائل: ج ١٢، باب ٥١ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٥٧، الحديث ٦.

٢- ٢) المصدر نفسه: باب ٤٨ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٥، الحديث ١.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ١٤٦، الحديث ٢.

خرج إلينا، ثم قلت: جعلت فداك قد ترى مكاني من هؤلاء القوم، فقال: أنظر ما أصبت فعد به على أصحابك فإن الله تعالى يقول  
إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (١)(٢).

(٥) محمد بن عيسى العبيدي قال: كتب أبو عمر الحذاء إلى أبي الحسن عليه السلام وقرأت الكتاب، والجواب بخطه يعلمه أنه كان يختلف إلى بعض قضاة هؤلاء وأنه صير إليه وقوفا و مواريث بعض ولد العباس أحياء و أمواتا، و أجرى عليه الأرزاق و أنه كان يؤدى الأمانة إليهم، ثم إنه بعد عاهد الله تعالى أن لا يدخل لهم فى عمل و عليه مئونه و قد تلف أكثر ما كان فى يده و أخاف أن ينكشف عنه ما لا- يجب أن ينكشف من الحال، فإنه منتظر أمرك فى ذلك فما تأمر به؟ فكتب عليه السلام إليه: لا عليك و إن دخلت معهم، الله يعلم و نحن ما أنت عليه (٣).

(٦) ابن جمهور و غيره من أصحابنا، قال: كان النجاشى و هو رجل من الدهاقين عاملا على الأهواز و فارس، فقال بعض أهل عمله لأبى عبد الله عليه السلام: إن فى ديوان النجاشى على خراجا و هو مّمن يدين بطاعتك فإن رأيت أن تكتب له كتابا، قال فكتب إليه كتابا: بسم الله الرحمن الرحيم سرّ أخاك يسرّك الله، فليّما ورد عليه و هو فى مجلسه فليّما خلا ناوله الكتاب و قال له هذا كتاب أبى عبد الله عليه السلام فقبله و وضعه على عينيه ثم قال: ما حاجتك؟ فقال: على خراج فى ديوانك. قال له: كم هو؟ قلت: هو عشرة آلاف درهم، قال: فدعا كاتبه فأمره بأدائها عنه، ثم أخرج مثله فأمره أن يثبتها له لقابل، ثم قال: هل سررتك؟ قال: نعم، قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم أخرى. فقال له: هل سررتك؟ فقال: نعم جعلت فداك،

ص: ٧٢

١-١ (١) هود: ١١٤.

٢-٢ (٢) الوسائل ج ١٢، باب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٣، الحديث ١٧.

٣-٣ (٣) المصدر نفسه: ص ١٤٣، الحديث ١٤.



فأمر له بمركب ثم أمر له بجاريه و غلام و تخت ثياب في كل ذلك يقول هل سررتك، فكلما قال نعم، زاده حتى فرغ، قال له: احمل فرش هذا البيت الذي كنت جالسا فيه حين دفعت إلى كتاب مولاي فيه و ارفع إلى جميع حوائجك، قال:

ففعل و خرج الرجل فصار إلى أبي عبد الله عليه السلام بعد ذلك فحدثه بالحديث على وجهته، فجعل يستبشر بما فعل، فقال له الرجل: يا ابن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كأنه قد سرّك ما فعل بي، قال: إي و الله لقد سرّ الله و رسوله صلى الله عليه و آله و سلم. (١)

(٧) رجل من بني حنيفة من أهل بست و سجستان، قال: وافقت أبا جعفر عليه السلام في السنه التي حجّ فيها في أول خلافه المعتصم فقلت له و أنا معه على المائده و هناك جماعه من أولياء السلطان: إنّ و الينا جعلت فداك رجل يتولّاكم أهل البيت و يحبّكم و عليّ في ديوانه خراج فإن رأيت جعلني الله فداك أن تكتب إليه بالإحسان إليّ، فقال لي: لا أعرفه، فقلت جعلت فداك أنّه على ما قلت من محبّتكم أهل البيت و كتابك ينفعني عنده، فأخذ القرطاس فكتب:

بسم الله الرحمن الرحيم أمّا بعد فإنّ موصل كتابي هذا ذكر عنك مذهبا جميلا و أنّما لك من عملك ما أحسنت فيه فأحسن إلى إخوانك و اعلم أنّ الله عزّ و جلّ سائلك عن مثاقيل الذرّ و الخردل، قال: فلما وردت سجستان سبق الخبر إلى الحسين بن عبد الله النيسابوري و هو الوالي، فاستقبلني على فرسخين من المدينه، فدفعت إليه الكتاب فقبله و وضعه على عينيه و قال: ما حاجتك؟ فقلت:

خراج عليّ في ديوانك، فأمر بطرحه عنّي، و قال: لا تؤدّ خراجا ما دام لي عمل، ثمّ سألتني عن عيالي فأخبرته بمبلغهم، فأمر لي و لهم بما يقوتنا و فضلا فما أدّيت في عمله خراجا ما دام حيّا و لا قطع عنّي صلته حتى مات - رحمه الله - (٢).

ص: ٧٣

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٢، الحديث ١٣.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٤١، الحديث ١١.

٨- زياد بن أبي سلمه قال دخلت على أبي الحسن موسى فقال لي: يا زياد إنك لتعمل عمل السلطان، قال، قلت: أجل، قال لي: و لم؟ قلت: أنا رجل لي مروءة و عليّ عيال و ليس وراء ظهري شيء؟ فقال لي: يا زياد لئن أسقط من حالك فأقطع قطعه قطعته أحبّ إليّ من أن أتولى لأحد منهم عملاً أو أطأ بساط رجل منهم إلا لماذا؟ قلت: لا أدري جعلت فداك، قال: إلا لتفريج كربته عن مؤمن أو فكّ أسرته أو قضاء دينه، يا زياد إنّ أهون ما يصنع الله جلّ و عزّ بمن تولى لهم عملاً أن يضرب عليه سراح من نار إلى أن يفرغ الله عزّ و جلّ من حساب الخلائق، يا زياد فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى إخوانك فواحدة بواحدة و الله من وراء ذلك، يا زياد أيما رجل منكم تولى لأحد منهم عملاً- ثمّ ساوى بينكم و بينه فقولوا له: أنت منتحل كذاب، يا زياد إذا ذكرت مقدرتك على الناس فاذكر مقدره الله عليك غداً و نفاذ ما أتيت إليهم عنهم و بقاء ما أتيت إليهم عليك (١).

(٩) أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال ذكر عنده رجل من هذه العصابة قد ولى ولاية فقال: كيف صنيعه إلى إخوانه: قال قلت: ليس عنده خير، قال أفّ يدخلون فيما لا ينبغي لهم و لا يصنعون إلى إخوانهم خيراً (٢).

١٠- إبراهيم بن أبي محمود عن عليّ بن يقطين قال قلت لأبي الحسن عليه السّلام: ما تقول في أعمال هؤلاء؟ قال: إن كنت لا بدّ فاعلا فاتق أموال الشيعة، قال:

فأخبرني عليّ أنّه كان يجيبها من الشيعة علانيه و يردّها عليهم في السر (٣).

١١- رئيس المحدثين بإسناده عن عبيد بن زرارّه أنّه قال بعث أبو عبد الله عليه السّلام رجلاً إلى زياد بن عبيد الله فقال: داو نقص عملك (٤).

ص: ٧٤

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٠، الحديث ٩.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٤١، الحديث ١٠.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ١٤٠، الحديث ٨.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ١٣٩، الحديث ٤.

١٢-قال: وقال الصادق عليه السّلام: كّفاره عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان (١).

١٣-الحسين بن زيد عن الصادق عليه السّلام عن آبائه في حديث المناهى قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من تولّى عرافه قوم أتى به يوم القيامة و يده مغلولتان إلى عنقه، فإن قام فيهم بأمر الله عزّ و جلّ أطلقه الله، وإن كان ظالما هوى به في نار جهنم و بئس المصير (٢).

١٤-رئيس المحدثين في عقاب الأعمال بسند تقدم في عياده المريض عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في حديث قال: من أكرم أخاه فإنّما يكرم الله عزّ و جلّ فما ظنّكم بمن يكرم الله عزّ و جلّ إن يفعل به و من تولّى عرافه قوم و لم يحسن فيهم حبس على شفير جهنّم بكل يوم ألف سنه و حشر و يده مغلوله إلى عنقه فإن كان قام فيهم بأمر الله أطلقها الله، وإن كان ظالما هوى به في نار جهنّم سبعين خريفا (٣).

١٥-يونس بن عمار قال: وصفت لأبى عبد الله عليه السّلام من يقول بهذا الأمر ممّن يعمل عمل السلطان فقال عليه السّلام: إذا ولوكم يدخلون عليكم المرفق و ينفعونكم في حوائجكم؟ قال قلت: منهم من يفعل ذلك و منهم من لا- يفعل، قال: من لم يفعل ذلك منهم فابروا أو منه، برىء الله منه (٤).

هذه نصوص الجواز.

### الأخبار الواردة عن الأئمة في كراهه معاونه الظالمين

و هنا روايتان دالتان على الكراهه:

١-محمّد بن أبى نصر عن أبى عبد الله عليه السّلام قال سمعته يقول: ما من جبار إلّا

ص: ٧٥

١- (١) الوسائل ج ١٢، باب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٩، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر نفسه: باب ٤٥، ص ١٣٦، الحديث ٦.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ١٣٧، الحديث ٧.

٤- (٤) المصدر نفسه: باب ٤٦، ص ١٤٢، الحديث ١٢.

و معه مؤمن يدفع الله عزّ و جلّ به عن المؤمنين و هو أقلهم حظا في الآخرة يعني أقل المؤمنين حظا بصحبه الجبار (١).

(٢) ابن إدريس في آخر السرائر نقلا من كتاب مسائل الرجال عن أبي الحسن علي بن محمّد -عليهما السلام- إنّ محمّد بن علي بن عيسى كتب إليه يسأله عن العمل لبنى العباس و أخذ ما يتمكّن من أموالهم هل فيه رخصه؟ فقال: ما كان المدخل فيه بالجبر و القهر فالله قابل العذر، و ما خلا ذلك فمكروه، و لا محاله قليله خير من كثيره، و ما يكفر به ما يلزمه فيه من يرزقه و على يديه ما يسرك فينا و في موالينا، قال فكتبت إليه في جواب ذلك أعلمه أنّ مذهبي في الدخول في أمرهم وجود السبيل إلى إدخال المكروه على عدوّه و انبساط اليد في التشفّي منهم بشيء أتقرب به إليهم، فأجاب: من فعل ذلك فليس مدخله في العمل حراما بل أجرا و ثوبا (٢).

و خمس روايات دالّة على الاستحباب علاوه على ذيل هذه الرواية أربعة منها في الوسائل و هي هذه:

١- رئيس المحدثين بإسناده عن علي بن يقطين قال: قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر -عليهما السلام- إنّ لله تبارك و تعالى مع السلطان أولياء يدفع عن أوليائه (٣).

(٢) قال و في خبر آخر: أولئك عتقاء الله من النار (٤).

(٣) و في المقنع قال: روى عن الرضا عليه السلام أنّه قال: إنّ الله مع السلطان أولياء

ص: ٧٦

١-١ (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٤، الحديث ٤.

١-٢ (٢) المصدر نفسه: باب ٤٥، ص ١٣٧، الحديث ٩.

١-٣ (٣) المصدر نفسه: باب ٤٦، ص ١٣٩، الحديث ١.

١-٤ (٤) المصدر نفسه: ص ١٣٩، الحديث ٢.

يدفع بهم عن أوليائه (١).

(٤) و في الأمالي مسندا عن زيد الشحام قال: سمعت الصادق جعفر بن محمد -عليهما السلام- يقول: من تولى أمرا من أمور الناس فعدل و فتح بابه و رفع ستره و نظر في أمور الناس كان حقا على الله عز و جل أن يؤمن روعته يوم القيامة و يدخله الجنة (٢).

و الخامس منها ما حكى عن النجاشي في ترجمه محمد بن إسماعيل بن بزيع و نسبه إلى الكشي سهو كما يعرف بالمراجعه قال:

و حكى بعض أصحابنا عن ابن الوليد قال: و في روايه محمد بن إسماعيل قال أبو الحسن الرضا -صلوات الله عليه- إن لله تعالى بأبواب الظالمين من نور الله له البرهان و مكن له في البلاد ليدفع بهم عن أوليائه و يصلح الله بهم أمور المسلمين، إليهم ملجأ المؤمن من الضرر و إليهم يفرع ذو الحاجه من شيعتنا و بهم يؤمن الله روعه المؤمن في دار الظلمه، أولئك هم المؤمنون حقا، أولئك أمناء الله في أرضه، أولئك نور في رعيتهم يوم القيامة و يظهر نورهم لأهل السموات كما تزهو الكواكب الدرّيه لأهل الأرض أولئك من نورهم يوم القيامة تضيء منهم القيامة خلقوا و الله للجنة و خلقت الجنة لهم فهنئا لهم ما على أحدكم أن لو شاء لنال هذا كله، قال، قلت: بما ذا جعلني الله فداك؟ قال: يكون معهم فيسرنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا، فكن منهم يا محمد (٣).

و هنا روايه أخرى دالة على الوجوب و هي ما رواه في الوسائل عن عبد الله ابن جعفر في قرب الإسناد عن محمد بن عيسى عن علي بن يقطين أو عن زيد عن

ص: ٧٧

١-١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٣٩، الحديث ٥.

٢-٢) المصدر نفسه: ص ١٤٠، الحديث ٧.

٣-٣) رجال النجاشي: ج ٢/٢١٦، رقم ٨٩٤.

على بن يقطين أنّه كتب إلى أبي الحسن موسى عليه السّلام: إنّ قلبي يضيق ممّا أنا عليه من عمل السلطان و كان وزيراً لهارون-  
عليه اللعنه- فإن أذنت جعلني الله فداك هربت منه، فرجع الجواب: لا آذن لك بالخروج من عملهم، و اتّق الله أو كما قال (١).

هذه جملة ما وصل إلّي من أخبار الباب في كتاب الوسائل.

ص: ٧٨

---

١-١) الوسائل: ج ١٢، باب ٤٦، من أبواب ما يكتسب به، ص ١٤٣، الحديث ١٦.

الأول: بيان المراد من المعونه

ظاهر معونه الظالم هو رجوع المعونه إلى وصف ظلمهم، فلو لم يكن قرينه لا- بدّ من حمل ما دلّ على حرمه هذا العنوان على حرمه ما ذكرنا على نحو سائر المعاصي لكن في أخبار الباب ما يعين كون المراد حرمه جميع أقسام العمل جزئياً أو كلياً حتى مثل وضع الليقه في الدواه و حتى في المستحبات مثل بناء المسجد و لو مرّه واحده فضلاً عن تشديد الإضافه إليهم بتسويد الاسم في ديوانهم و الدخول في أعوانهم مثل خياطهم و معمارهم، و عن إعانتهم في المحرمات فيكون المراد بالظلمه في العنوان نفس الأشخاص الذين يصح إطلاق اسم الظالم عليهم بقول مطلق بواسطة تمحض أعمالهم الخارجيه بالنسبه إلى الغير في التعدى و الإضرار و استمرار ذلك فيهم و عدم صدور إحسان منهم إلى الغير في وقت من الأوقات أو في نادر ملحق بالمعدوم حتى تصير الإساءه إلى الغير خلقاً و حرفه له بقول مطلق كما يصح إطلاق النجار عند انحصار الصنعه في النجاره، و أمّا مع النجاره و الخياطه فلا يصدق أنّه نجار بقول مطلق أو خياط كذلك.

و هكذا إذا انقسمت أعمال الإنسان المتعديه إلى الغير إلى قسمين من الإساءه و الإحسان و كان القسمان مستمرين لا يصدق عليه الظالم بقول مطلق، كما لا يصدق المحسن كذلك، و الحاصل المستفاد من الأخبار أنّ من كان شيمته و عادته الإساءه إلى الناس و الظلم بهم ليس إلاّ فجميع أنحاء التقرب إليه من جميع وجوه الحركات حرام، و التجنّب عنه واجب كالتجنّب من النار، فإنّه مجسمه الظلم و جذوه النار، فالعمل و إن كان مباحاً في نفسه، لكنّه لما يكون تقرباً إلى هذا الشخص و له إضافه إليه صار ذلك سبباً لحرمة.

و أشار إلى ما ذكرنا بقوله في الخبر الأول من أخبار المنع: لا و لا مدّه قلم أنّ أحدكم لا يصيب من دنياهم شيئا إلا أصابوا من دينه مثله.

و أوضح منه الخبر الثاني فإنّ نفس بناء البناء و كراء النهر و إصلاح المسناه و لو مرّه واحده ليس عملا حراما في نفسه و لا موجبا لصيروره الشخص من أعوانهم و مندرجا فيمن سؤد الاسم في ديوانهم كبنائهم و مقّيتهم و مع ذلك قال عليه السّلام ما أحب أنّي عقدت لهم عقده أو وكيت لهم وكاء و أنّ لى ما بين لايتها لا و لا مدّه بقلم، و المراد بما أحب هو التحريم بقريته سائر الأخبار و تعليقه في هذا الخبر و هو قوله عليه السّلام في ذيله: إنّ أعوان الظلمه إلخ، و لو فرض أنّه لا يندرج بنفس ما ذكر في الأعوان عرفا كما عرفت، فهو لا- ينافى كونه مندرجا في سلكهم في نظر الشارع، و كذلك قوله في الرابع: لا تعنهم على بناء مسجد فإنّه دالّ على أنّ الواجب التجنّب من نفس الأشخاص حتى في المستحبات لا عن ظلمهم، و الخامس: دالّ على تشديد حرمه تسويد الاسم لا على أنّ المحرّم منحصر فيه، كما أنّ السادس:

ليبان تغليظ حرمه التسويد إذا كان في الظلم و يشير أيضا إلى تعميم الحكم للأعوان و غيرهم، السابع: إذ قد عطف فيه على أعوان الظلمه من لاق لهم دواه أو ربط لهم كيسا أو مدّ لهم مدّه قلم، فإنّ ظاهر العطف المغايره. و من هنا يعلم عدم اختصاص التحريم بعمل يزيد في شوكتهم و يقوّى سلطنتهم و إعلاء كلمتهم، و إن كان قد يستفاد ذلك من الرابع و العشرين لقوله عليه السّلام: لولا أنّ بنى أميه وجدوا لهم من يكتب، فإنّ مثل ما ذكرنا من الإطلاق غير قابل لهذا التقييد، فغايه ما في الباب أنّه أشير في هذا الخبر إلى ما في ذلك الصنف من الأعمال من الفساد، و ذلك يوجب تغليظ حرمة من سائر الأصناف إذا علم حرمتها أيضا بالأخبار الأخر، فيكون هذا نظير الخامس و العشرين: حيث أنّه صرح فيه بخصوص الولايه من قبل الجائر أعنى كون الشخص واليا على قوم منصوبا من قبله، فإنّ هذا أيضا



يدلّ على أنّ هذا الفرد من تسويد الاسم أعظم حرمة من سائر الأفراد لأنّ التقرب فيه إليهم و المعونه لهم فيه أعظم من التقرب و المعونه في غيره و هي التي أشار إليها عليه السلام بقوله: و ذلك أنّ في ولايه الوالى الجائر دروس الحق كلّ، فلذلك حرم العمل معهم و معونتهم و الكسب معهم لوضوح أنّ كلّما ازداد ظهور الباطل و قوّته ازداد دروس الحقّ و اضمحلاله، و الخبر الثامن أيضا كالخبر الأوّل حيث إنّ دال على الملازمه بين كل مقدار من الاقتراب إلى السلطان و التباعد بهذا المقدار عن الله سبحانه، و التاسع: دال على هذا المعنى في خصوص تسويد الاسم لظهور قوله:

و أبواب السلطان و حواشيها في الكون من الأعضاء و الاجزاء، لكنّه غير دال على تخصيص الحرمة كغيره، و كذلك يدلّ على التعميم قوله في العاشر: من خف لسلطان جائر في حاجه كان قرينه في النار، فإنّه شامل للحاجه المباحه اليسيره و للدفعه الواحده، و أشار إليه أيضا في الحادى عشر: بقوله أين الظلمه و أعوان الظلمه و أشباه الظلمه حتى من برأ لهم قلما و لاق لهم دواه، فإنّه إمّا يقال بظهور كلمه حتى في كون ما بعدها من افراد ما قبلها غايه الأمر من أضعفها مثل خرج أهل البلد حتى النساء و الصبيان، فيكون إطلاق ذلك عليهم مع عدم كونهم منهم واقعا للاشتراك في الإثم، و إمّا يقال بعدم ظهوره في هذا المقام لكونه في مقام التعديد نظير قولك: خرج علماء البلد و تجّاره و كسبته حتى صبيانه و نساؤه، فإنّه في قوّه: خرج جميع أهله حتى الصبيان، و في المقام أيضا في قوّه أين جميع من يتعلّق بالظلمه، و يضاف إليهم حتى من لاق فحينئذ يكون أدل على المقصود و هو التعميم، و لعل الظاهر هو الوجه الثانى، و ممّا يشير إليه أيضا الثانى عشر و الرابع عشر و السابع عشر حيث دلّت على أنّ الحب لبقائهم بمقدار إخراج الكراء و بمقدار إدخال اليد في الكيس و إعطاء الفلّس يوجب الكون منهم و الركون إليهم و أشار إلى علته في الأخير بكونه حبا لمعصيه الله تعالى و لا يخفى أنّ هذا القدر

من الحب لا- يوجب اندراج الإنسان فى شىء من عناوين أعوان الظلمه و لا ازدياد شوكتهم و علو شأنهم، و نظير هذه الثالث و العشرون بل دلالتة أوضح لقوله:

الدخول فى أعمالهم و العون لهم و السعى فى حوائجهم، عدیل الكفر، و النظر إليهم على العمد من الكبائر التى يستحق بها النار، و هذا ما ذكرنا من استفاده و جوب التجنب عنهم و عن قربهم كما يتجنب من النار، و قد أشار إليه فى الثامن عشر بقوله مشيراً إلى الوالى و أنه لباب من النار، و فى التاسع عشر مشيراً إلى خلفاء الجور:

هم النار هم النار هم النار.

### المقام الثانى: فى بيان حكم الولاية من قبل الجائر

قد عرفت أن الولاية من قبل الجائر كمطلق العمل له و لو مرّه واحده محرّم فى نفسه و لو خلا عن كل محرم خارجى، و عامل فى ولايته على طريقه العدل و عدم التعدى عن موازين الشرع، و قد عرفت استفاده ذلك ممّا ذكرنا من الأخبار لكن اختلفت الأنظار فى الجمع بين تلك الطائفة و الطوائف التى بعدها المشتمل بعضها على أنه إذا و اسى الوالى إلى إخوانه و أحسن إليهم و دفع الشر عنهم كان ذلك بإزاء ارتكاب الولاية، و كفاره له، و بعضها على أنه إذا فعل ذلك يصير أقل حظاً من سائر المؤمنين فى الآخرة، و تكون هذه الولاية مكروهه، و بعضها على أنه إذا فعل ذا صار منسلكا فى سلك الأولياء و كان له مقام منيع فى الآخرة و درجه رفيعه، و بعضها على وجوب الدخول و الكون معهم و عدم اذن على بن يقطين فى مفارقتهم عند استرخاصه منه عليه السلام فى ذلك.

فبعض ذهب إلى أنه إذا أمن الوالى اعتماد ما يحرم جاز له القبول و إن قدر مع ذلك على الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر استحباب، فيحمل أخبار المنع على صورته عدم الأمن، و فيه ما عرفت من كون الولاية فى نفسها من المحرّمات و لو مع

الأمن عن جميع المعاصي الخارجيه من الظلم و غيره مع ما فى الشق الثانى من الكلام الذى يأتى إن شاء الله تعالى.

و بعض جمع بأنّه إن كان اختيار الولاية لمحض الدنيا و جمع المال بدون إحسان فى خلاله إلى الاخوان كان حراما، و إن كان العمل مخلوطا من الصنفين كان جائزا، و إن كان الدخول لمحض الإحسان كان حسنا مرغوبا، و هذا الجمع حسن، و الظاهر أنّ الفرض فى جميع الشقوق الخلو عن ارتكاب ما يخالف الشرع من جهه خارجيه، و إلى هذا أيضا يرجع جمع شيخنا المرتضى - قدس سرّه - حيث إنّ بعد أن اختار أنّ المستفاد من الأخبار حرمة نفس الولاية من قبل الظالم لأنّه من أعظم أنحاء تسويد الاسم فى ديوانهم الذى يستفاد من الأخبار حرمة، جعل القيام بمصالح العباد من جلب المنافع إليهم و دفع المضار عنهم مسوغا لها، ثمّ اختار أنّ هذه الولاية المسوغه على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يكون القصد الداعى إليه نظام المعاش مع القيام بالمصالح فى خلاله، فهذا مرجوح.

و الثانى: ما يكون القصد ممحضا فى الإحسان ليس إلّا و هذا راجح.

و الثالث: ما يتوقّف عليه الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر و هذا واجب، و هذا القسم الأخير ليس راجعا إلى جمع الأخبار إلّا أن يجعل محملا الخبر نهى على بن يقطين عن الفرار، و بعض حمل أخبار المنع على الولاية على العمل الحرام أو الممزوج منه و من الحلال و الجواز على الولاية على المباح، و الترغيب على الولاية على المباح بقصد الإحسان، و فيه أيضا ما عرفت من حرمة نفس الولاية و لو كان متعلّقا أمرا مباحا و لم يشتغل فى خلاله أيضا بالحرام.

ثمّ اعلم أنّ العناوين المذكوره فى الأخبار:

العود بما أصابه على أصحابه كما فى الرابع من نصوص الجواز.

والمواساه به على فقراء المؤمنين حتى يكون كواحد منهم كما في الثاني منها.

وإدخال السرور على الأخ المؤمن كما في السادس منها، والخامس من أخبار الاستحباب.

والإحسان إلى الإخوان بتفريغ كربتهم وفك أسرهم وقضاء دينهم كما في السابع والثامن من أخبار الجواز.

وصنيع الخير إليهم كما في التاسع منها.

واتقاء أموال الشيعة كما في العاشر منها.

وقضاء حوائج الإخوان كما في الثاني عشر.

والقيام في الرعيه بأمر الله كما في الثالث عشر والرابع عشر.

وإدخال المرفق على المؤمنين و النفع في حوائجهم كما في الخامس عشر.

والدفع عن المؤمنين كما في أول خبري الكراهه وأربعة من أخبار الاستحباب.

وإدخال المكروه على العدو و التشفى منه بشيء يتقرب به إليهم-عليهم السلام- كما في ذيل الخبر الثاني من خبري الكراهه.

والعداله و فتح الباب و رفع الستر و النظر في أمور المسلمين كما في الرابع من أخبار الاستحباب.

ثمّ الظاهر من قوله في الثاني من أخبار الجواز كان ذا بدا، و في الثامن فواحدة بواحدة، و في الحادي عشر داو نقص عملك، و في الثاني عشر كفاره عمل السلطان إلخ، و في الرابع إنّ الحَسَنَاتِ يُدْهِبَنَّ السَّيِّئَاتِ كون ذلك جابرا لنقصان العمل و موجبا لصيرورته مباحا بالإباحه الخاصه، و الظاهر من خبري الكراهه أنّه يوجب اندراج العمل في المكروهات، و من أخبار الاستحباب صيرورته من جمله المستحبات المرغب فيها بل و من أعلاها، فالكلام في أمرين

الأول: إن هذه الأمور أعنى مواساه فقراء المؤمنين و إدخال السرور عليهم و الإحسان إليهم و قضاء حوائجهم و دينهم و تفریح كرتهم و نحو ذلك، أمور مستحبّه، فكيف ينجبر بها مفسده الحرمة الثابته فى الولايه من قبل الجائر، فإنّ المفسده الملزمه لا تزاحمها إلا المصلحه الملزمه.

و الثانى: بعد تصوير ذلك كيف التوفيق بين اختلاف الأخبار؟ أما الأول: فنقول: من الممكن كون مصلحه فعل مستحب راجحه بمراتب على مفسده فعل حرام، و مع ذلك جعل الحكم فى الأول الاستحباب و فى الثانى الحرمة لمصالح آخر، و حيثئذ فعلى العالم بالمصالح و المفسد الكامنه فى الأشياء أن يرجح جانب ذلك المستحب عند الدوران و المزاحمه، و عند اجتماع عنوانهما فى فرد على جانب ذلك الحرام، نعم ليس لنا قبل ورود ذلك من الشرع إلا- ترجيح جانب الحرمة لأنها مانعه عن النقيض و الاستحباب غير مانع عنه، و من المعلوم عدم مزاحمه المانع بغير المانع، لكن إذا ورد من الشرع يستكشف أنّ مصلحه المستحب هنا أرجح أو مساو لما فى العنوان الحرام من المفسده.

و أقميا الاختلاف الواقع فى الأخبار فيسهل أمره بعد ما ذكرناه فإنه راجع لا محاله إلى اختلاف مراتب ذلك المستحب بحسب اختلاف أنحاء دخول الفاعل فيه و قصوده و دواعيه، فقد يكون الداعى الأولى ممحضا فى إجراء ذلك المستحب و العمل به من حيث نفسه لا لغرض آخر نفسانى، و قد يكون ممحضا فى الدنيا و إداره أمر المعاش و الرفاهيه فيه من غير نظر إلى إطاعه الله فى ما ندب إليه، لكن لما يرى أنّ سبيل السلامه من العقاب الأخرى منحصر فى ما يشتمل على تفریح كربه المؤمن و قضاء دينه يختار هذا الفرد لينال ذلك الغرض و لا يقع فى الإثم، و قد يكون الداعى الأولى مركبا أما بكون كل منهما ضعيفا فى نفسه غير قابل للتحرّيك، و بملاحظه الانضمام يصير قابلا لذلك، و أما بكون كل منهما مستقلاً

قابلاً للداعويه على انفراده، فعند الاجتماع استند العمل إلى مجموعتهما، والحاصل كان دخلهما في العمل على حد سواء و نسق واحد.

و الحاصل أنّ الباب باب المزاحمه و حكم العقل فيه التخيير عند المساواه و الترجيح للفعل على نحو الاستحباب عند رجحان مصلحته على ما فيه من المفسده كذلك و الترجيح للترك على نحو كراهه الفعل عند العكس، و الحكم بالوجوب عند بلوغ رجحان المصلحه حد الإلزام و الاختلاف الواقع في الأخبار منزل على هذه المراتب.

ثمّ النسبه بين الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و بين إدخال السرور على المؤمن عموم من وجه، فأما أن يقال بأنّه إذا كان الولاية المحرمه جائزه إذا كانت مشتمله على إدخال السرور، فعند اشتغالها على الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر يكون جائزه بالأولويه، و إمّا أن يقال بعدم فهم هذه الأولويه و عدم تنقيح المناط.

فإن قلنا بالأوّل فلو توقف قدره على الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر على قبول الولاية من الجائر، فمن الواضح وجوب القبول لكونه ممّا لا يتم الواجب إلّا به، فإنّ قدره العقليه التي يشترط بها التكليف بالأمرين حاصله بمجرد ذلك، و احتمال اشتراطه بالقدره الحاليه مدفوع بإطلاقات الأدلّه.

و دعوى الانصراف غير مسموعه، و ملاحظه التعارض بين أدلّه الأمرين مع أخبار حرمة الولاية، ثمّ الرجوع بعد التساقت لكون النسبه عموماً من وجه إلى ما تقتضيه الأصول من البراءه عن حرمة الولاية و وجوب الأمرين بحكم العقل ممّا لا وجه له بعد فرض كون أدلّه حرمة الولاية مخصّصه بالفرد المشتمل منها على الأمرين بالدليل الخاص، و لو فرض استفادته الاستحباب من هذا الدليل الخاص، فهو من حيث ذاته و مع قطع النظر عن الطوارئ، و من المعلوم عدم مزاحمه استحباب الشيء من حيث ذاته لوجوبه إذا صار مقدمه لواجب مع إمكان منع

الاستحباب فى ما اشتمل على الأمرين إذا انفك عن إدخال السرور، غاية الأمر استفاده أصل الجواز.

و أمّا إن قلنا بالثانى أعنى عدم تنقيح المناط فى ما اشتمل على الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، فإن تمكّن من الولاية المشتمله على إدخال السرور و التوصل به إلى الأمرين، فالكلام كما تقدم بعينه، و إن لم يتمكّن إلا من الولاية الخاليه عن إدخال السرور و لم يتمكّن من الأمرين أيضا إلا بهذه الولاية، فحينئذ يندرج فى باب المزاحمه بين الواجب و الحرام، حيث إنّ الأمر دائر بين الوقوع فى ترك الأمر بالمعروف المتروك و النهى عن المنكر المفعول، و بين الوقوع فى الولاية المحرمه أعنى الخاليه عن إدخال السرور، فيجب مراعاة الأهم لو كان.

و من المعلوم اختلافه حسب اختلاف أفراد المعروف و المنكر، فربّما يجب اختيار الولاية، و ربّما يحرم، و ربّما يتخير بين الأمرين، و من هنا يعلم ما فى حكمهم باستحباب الولاية بقول مطلق عند توقّف الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر عليها فإنّه لا يتم على واحد من المبنيين.

ثم إنّه يظهر من الآغا فى رسالته الفارسيه المعموله فى المتاجر، أنّ من الولاية الجائزه بل الواجبه ما إذا علم أنّه لو تصدّى يصير الأمور مهما أمكن على وفق الشرع و العداله، و إذا تصدى الغير يزداد الظلم و يصير ضرر المؤمنين أزيد، فإنّه حينئذ يتمكّن من دفع الضرر الكثير عن الناس.

و استشكل عليه الأستاذ: بأنّ دفع الظلم و إن كان واجبا لكنّه ليس بمثابة يزاحم نفس الظلم، فإذا دار الأمر بين دفع الظلم عن اثنين و مباشره الظلم على واحد فلا يجوز مباشره الظلم.

نعم لو دار بين مباشره ظلم واحد و ظلم اثنين يتقدم الأوّل البتّه، و كذا لو دار بين الدفع عن واحد و الدفع عن اثنين يتقدم الأوّل بلا شبهه، و أمّا مع اختلاف

العنوانين في طرفي الدوران فلا، فلو أكرهه الجائر مثلا على قتل ابنه و أوعده على المخالفه بقتل الظالم ابن المكره-بالفتح-و أباه و أمه، فلا يجوز مباشره قتل الابن للدفع عن الأب و الأم.

نعم يمكن الترجيح بواسطه ضم بعض المرجحات الخارجيه و هو غير الترجيح بنفس الوحده و التعدد.

### المقام الثالث: ذكر العلماء-رضوان الله عليهم- أنه لو أكرهه الجائر على الولايه جاز له القبول

و ما تضمنه من المحرّمات إلا القتل المحرّم قطعاً و الجرح احتياطاً، و ذكروا في تفسير الإكراه أن يكون الضرر المتوعّد به على مخالفه المكره-بالكسر-أشد من الضرر الذي أكرهه عليه.

أقول: أمّا المستند فمعلوم لقوله: رفع ما أكرهوا عليه و إلا- أن تَقُوا مِنْهُمْ تُقَاهُ عَقِيبُ قَوْلِهِ لَا- يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ (١) و لا اشكال فيما إذا تحقّق مفهوم الإكراه، و إنّما الكلام في تعيين مفهومه، فنقول قد يكون المكره-بالفتح-بلا داع لا إلى سمت الفعل و لا إلى جانب الترك، فيحدث إكراه المكره-بالكسر-في نفسه الداعي إلى الفعل، و قد يكون له الداعي إلى الترك بوجه راجعه إلى نفسه و أغراضه الشخصيه الغير الراجعه إلى الشرع، بأن يكون العمل موجبا لهتك عرضه و نحو ذلك، و قد يكون له الداعي إلى الترك بواسطه الجبهه الشرعيه أعنى نهى الشارع عن الفعل، فالقسم الأول واضح عدم تحقّق الإكراه فيه كما أنّ من الواضح تحقّقه في الثالث، و أمّا الثاني كمن يتحرّز عن شرب الخمر بواسطه إضراره بمزاجه

ص: ٨٨



لا لمنع الشرع عنه، فلا شبهه في تحقق الإكراه أيضا بنظر العرف و عدم تحقّقه بحسب مقاصد الشرع و أغراضه، فهل قول الشارع رفع ما أكرهوا عليه ينصرف إلى ما هو إكراه بحسب ما ألقاه فيما بين الناس من مقاصد نفسه و أغراضه، أو يعم ما كان إكراها و لو بحسب مقاصدهم العرفيه و أغراضهم النفسانيه؟ الظاهر الأوّل، و لا- أقل من الشك في كون عمومات التحريم سليمه عن الحاكم في القسم الثاني أيضا، فانحصر الإكراه في الثالث و حينئذ نقول لا بد في تحقّق الإكراه من كون الضرر المتوعّد به أشد من الضرر المكره عليه، و هذا واضح.

و إذا فرضنا بحكم المقدمه الأولى أنّ الضرر المكره عليه هو الضرر الشرعي أعني ما يترتب على الفعل من الضرر الأخرى الذي هو مناط تحريم الشرع إيّاه فلا- بدّ من موازنه الضرر المتوعّد به مع ذلك الضرر الأخرى و ملاحظه الأهم منهما في نظر الشارع، فإذا كان الأهم بنظره هو الضرر المكره عليه، فلا يتحقّق حينئذ موضوع الإكراه كما في صورته المساواه.

نعم يجوز له العمل في صورته المساواه بالقاعده العقلية لكن لا- يترتب عليه آثار نفى الإكراه، فلو كان تلف مال للغير فالضمان ثابت، نعم لو كان الأهم هو الضرر المتوعّد به تحقّق الإكراه حينئذ في نظر الشارع و جرى آثاره.

فإن قلت: ما ذكرت من ملاحظه الضرر الأخرى في جانب المكره عليه ينافيه إجراء دليل الإكراه في أبواب المعاملات، فإنّ الضرر المكره عليه فيها ماليّ لا أخرى شرعيّ.

قلت: نعم، و لكن لا يلزم من تحقّقه فيها بذلك بواسطه كونه المتبادر من الإكراه فيها تحقّقه في غيرها أيضا بذلك.

و بالجمله الاختلاف في المحقق لا إلى المفهوم فلا يلزم استعمال اللفظ في معنيين.

فإن قلت: غايه ما ذكرت عدم جريان دليل نفي الإكراه في مورد الضرر الذى لا يتحمل في العرض أو المال أو النفس مع عدم فهم أهميته من الضرر الأخرى الذى يصل إلى الفاعل بواسطة العمل، لكننا نتمسك حينئذ بأدلة الحرج، فإن التكليف بالترك مع إلزام المكره-بالكسر-تحمل الضرر حرج.

قلت: أجاب شيخنا الأستاذ بأن الحرج إنما نفي وجوده في الدين المراد به الأحكام المجعوله في هذه الشريعة، فالمراد به أن القواعد المؤسسه و الأحكام المجعوله في هذه الشريعة لو عمل بمجموعها لا يلزم على أحد من أفراد الأمة حرج.

و في مقامنا هذا قد نفي الشارع الحرج بواسطة تشريع النهى للمكره-بالكسر-عن الإكراه، فإن الحرج إنما حصل من مجموع الترك و إكراهه تحمل الضرر لو خالف، فإذا سدّ الشارع باب الأخير منهما تشريعا فقد رفع الحرج بواسطة رفع أحد جزئى علته.

و الحاصل أنه لو عمل بكلتا القاعدتين المجعولتين في الشرع أعنى لا- تشرب الخمر مثلا- و لا- تكره أحدا و لا تظلمه، فترك المكره-بالفتح-الشرب و رفع المكره-بالكسر-اليد عن إكراهه، لما وقع على المكره-بالفتح-حرج، فكيف يصح مع ذلك إسناد الحرج الذى يلزم من مخالفه المكره-بالكسر-للدين إلى الدين، و أن الحرج حصل من قبل الدين.

و الحاصل نسلم حصول الحرج في المقام، لكن نقول المنفى هو الحرج الحاصل من قبل العمل بالدين، فإنه يصح إسناده إلى الدين لا الحرج الحاصل من مخالفه الدين و ترك العمل به، فإن إسناده إلى نقيض الدين صحيح لا إلى نفس الدين.

و لا ينافى هذا مع ما حقق في محله من تعميم الحرج المنفى إلى ما ينتهى

بالأخره إلى الدين، و لو لم يصحّ إسناده إليه بلا واسطه كالخرج الحاصل من الجهل بأحكام الدين تفصيلا مع العلم الإجمالي بوجودها في أطراف المشتبهات مع حكم العقل بلزوم الخروج عن عهدها في تلك الأطراف، فإنّ حكم الشرع أوّلا هو الإلزام بنفس الأمور الواقعيه المحصوره في وقائع محصوره لا يلزم من موافقتها حرج أصلا، لكن عدم رفع اليد عنها في حال الاشتباه بين الوقائع الكثيره بواسطه اختلاف تلك الوقائع بأضعافها من وقائع أخر أوجب حكم العقل بلزوم الموافقه في تمام تلك الوقائع، فالخرج جاء من قبل هذا الحكم العقلي و هو نشأ من قبل ذاك الحكم الشرعي.

وجه عدم المنافاه أنّه يصحّ إسناد الحرج إلى نفس الدين حينئذ أيضا، غايه ما في الباب أنّه مع الواسطه ينتهي إلى نفس الدين لا بدونها، و في مقامنا لا ينتهي إلى نفس الدين و لو مع ألف واسطه، بل يكون استناده أوّلا و بلا واسطه إلى نقيض الدين، و معه كيف يمكن استناده إلى نفسه.

فإن قلت: في مقامنا أيضا يصحّ إلى نفس الدين فإنّ ترك شرب الخمر له تقديران: تقدير موافقه المكره-بالكسر-نهى المولى إياه عن الإكراه، و تقدير مخالفته لهذا النهي، و طلب هذا الترك على وجه الإطلاق الشامل لكلا-التقديرين، من المعلوم حصول الحرج منه بواسطه حرجيه تقدير المخالفه.

قولك: إنّ الشارع سدّ باب هذا الحرج بتشريعه نهى المكره-بالكسر-عن إكراهه.

مدفوع بأنّ هذا النهي قد تعلق بالذات و لا يسرى إطلاقه إلى الحالات الوارده على هذه الذات الناشئه من قبل تعلق هذا النهي بها، أعنى حاله مخالفه هذا النهي.

و إن شئت قلت شأن هذا النهي طرد وجود الذات فمحله الذات المجزّده عن الوجود و العدم إذ مع التلبس بالوجود يلزم اجتماع النقيضين، و مع التلبس

بالعدم يلزم اجتماع المثليين و إعدام المعدوم، فلا مؤثره لهذا النهى و لا فاعليته تشريعيه فى تقدير ترك الذات التى تعلق بها النهى، و قد فرضنا سرايه إطلاق طلب ترك الشرب لهذا التقدير فإنه لا مانع من سرايه الطلب المتعلق بذات إلى تقدير ترك ذات أخرى، فقد افرق فى هذا التقدير النهى عن الشرب عن النهى عن الإكراه.

قلت: يكفى فى صحه انتساب السهوله و عدم الحرجه إلى تشريعات الشرع أنه لو كان فى مكانها التكوينية لما وقع فى البين حرج فى حال من الحالات، و مقامنا هكذا فإن لا تشرب و لا تكره لو فرض كونهما علتين مكوتتين لمتعلقيهما لما كان حرج كما هو واضح، و لا ينافى هذا لزوم الحرج فى الموضوع مع الجرح الذى حصل باختيار الإنسان و عصيانه، فإنه لو فرض أمر توضحاً و لا- تجريح بدنك و لا- بدن غيرك مكوتين لمتعلقيهما لما كان حرج، و وجه عدم المنافاه أنه إذا عصى نهى لا تجرح، و حصل الجرح، فوجود توضحاً فى هذه الحال يلزم منه الحرج، و هذا بخلاف مقامنا إذ ليس حال من الأحوال إلا أن نهى لا تشرب مقترن مع نهى لا تكره، فالأمر هنا بالعكس من المثال إذ الإكراه مترتب على حصول الشرب و مخالفه لا تشرب، و فى هذا التقدير قد عصى لا تشرب و مع ذلك النهى عن الإكراه موجود، بل بعد الأخذ لو كان الضرر مالياً يكون الضرر مدفوعاً بأمر الظالم يرد المال إلى صاحبه.

و بالجملة لا زمان يتحقق فيه لا تشرب إلا و موجود معه لا تكره، و هنا زمان يتحقق فيه لا تكره و ليس معه لا تشرب و مع ذلك فمن أين الحرج، و ما ذكرت من قصور إطلاق الطلب لتقدير ترك المتعلق كتقدير فعله مسلم، لكنه لا يجدى بعد اقتضائه ترك الذات غير مشروط بشيء، و كفى بذلك فى رفع الحرج تشريعاً كما كان يكفيه لو أريد رفعه تكوينياً.

قد عرفت أنّ المستفاد من أدلّه الباب حرمة معاونه شخص الظالم و لو بالأمر المباح بدون تسويد الاسم في ديوانهم و دفاترهم، لا أنّ المحرم معاونته بوجهه كونه ظالماً حتى يرجع إلى معاونته في ظلمه نظير معاونه كل عاص في عصيانه بواسطة وجود القرينه على هذا المعنى في الأخبار، وقد مرّ ذكرها، لكن ليعلم أنّ القدر المسلّم من هذا الحكم الذي لا يستفاد أزيد منه من الأخبار، إنّما هو هذا المعنى في من يطلق عليه الظالم بقول مطلق و هو لا يتحقّق إلاّ بتمخّض أعماله الخارجيه التي لها إضافه إلى غيره بالظلم و عدم صدور الإحسان منه مطلقاً، أو في نادر يلحق بالمعدوم كما لا يتحقّق صدق اسم النجار بقول مطلق على شخص إلاّ بتمخّض شغله و كسبه في تجارته، فلو انضمّ إليها الخياطه لا يقال إنّّه نجار بقول مطلق، بل يقال في بعض وقته نجار و في بعضه خياط، كذلك لو انقسم الأعمال الخارجيه المتعديه إلى الغير من شخص إلى الظلم و الإحسان لا يصحّ أنّه ظالم بقول مطلق بل يقال إنّّه ظالم من جهة فلانيه و محسن من جهة كذائيه.

و المقصود من هذا الكلام أنّ سلاطين الشيعة يمكن إخراجها عن عنوان الظالم في هذه الأخبار.

توضيح ذلك: أنّ حفظ بيضه الإسلام و دفع المفاسد عن أهله و حفظ نفوسهم و أعراضهم و أموالهم، يتوقّف على وجود ذى شوكة كان له يد على نوع أهل صقع يتمكنون أهل ذلك الصقع في ظل حمايته و يتعيشون في فيء كفايته و رئاسته، و التوقّف المذكور في هذه الأعصار أعني أعصار الغيبه لا شبهه فيه بل في زمن الحضور أيضاً كذلك.

غايه الأمر يكون القيام بهذه الأمور في ذلك الزمان موكولاً إلى ذلك

الجناب، فإنه لو لم يكن هذا المدير و السلطان لاختل نظام عيش بنى نوع انسان من كثره الهرج و المرج فى العالم.

و هذه المقدمه فى غايه من الوضوح، و من الواضح أيضا أنّ التكليف بحفظ بيضه الإسلام و إداره أمور عيش أهله لا يختص به صنف دون صنف، و طائفه دون طائفه، بل المكلف به كل من كان قادرا على ذلك.

و دعوى اختصاصه فى زمن الغيبه بحكام الشرع، فإنّهم منصوبون من قبل السلطان الأصل و نائبون من جنابه، فهم القدر المتيقن للتصدى لهذا الأمر دون من سواهم.

مدفوعه بإطلاق أدلّه هذه الأمور بدون مقتيد صالح للتقييد لولا القطع بالتعميم، فإذا فرض قصور يد الحكام و عدم تمكّنهم من الخروج عن عهده هذا الأمر، و وجد فى غيرهم من له استطاعه و عدّه و عدّه يتمكّن بها من الخروج عن عهده ذلك، فلا مانع من تعيين هذا التكليف عليه.

نعم ما كان شأننا للفقيه الجامع للشرائط هو إجراء الحدود و الإفتاء و القضاء و الولاية على الغيب و القصر، و أين ذلك من تصدى حفظ ثغور المسلمين عن تعدى أيدي الفسقه و الكفره و إداره أمر معاشهم و حفظ حوزتهم و رفع أيدي الكفره عن رؤوسهم.

و أمّا دعوى أنّ الجلوس على سرير السلطنه و فرمان و نقش السكه بالاسم و غير ذلك من خصائص الملوك حقّ خصّه الله لمن حجه عن الأبصار و غاب عن الأنظار عليه صلوات الله الملك الجبار، فالمتصرّف فيها يتصرّف فى حقّه عليه السّلام بدون إذن منه عليه السّلام فهو فى ذلك نظير لخلفاء الجور الذين كانوا فى زمن الحضور فى كونهم غاصبين للخلافه عن أهلها.

مدفوعه بأنّنا لا نعى بهذه الأسماء و المفاهيم التى ذكرت إلا الرتق و الفتق

لأُمور الناس و حفظ حوزتهم و دفع الشرار عنهم. و قد عرفت عدم اختصاص التكليف بهذه الأمور بأحد.

و أما غاصبيه الخلفاء فى زمانهم فلأنّ هذه الأمور فى ذلك الزمان كان حقّهم-عليهم السلام-و كان الخلفاء هم الصادّين عنهم- عليهم السلام-حقّهم. و أمّا فى هذه الأعصار فهو عليه السّلام قد رفع اليد عن هذه الأمور بدون دفع و صدّ من هذا السلطان الذى من الشيعة لجنابه عن حقّه، بل متى ظهر يسلمه إليه، ثمّ بعد رفع يده عليه السّلام إذا كانت الأمور التى ذكرنا فى البين، و لم يتمش أمرها إلّا بوجود السلطان، فلا يخلو الحال إمّا أن يقال بارتفاع ذلك التكليف عن العباد و عدم مطلوبه رفع الهرج و المرج و قلع مواد الفساد، و إمّا أن يقال ببقاءه، لا- سبيل إلى الأوّل قطعاً، فيتعيّن الثانى، و عليه أيضاً إمّا يقال بأنّه مع التكليف بهذه الأمور منع الشارع عن مقدّمته المنحصره، و إمّا يقال بأنّه أوجبها على طرز سائر المقامات، لا سبيل إلى الأوّل أيضاً قطعاً، فيتعيّن الثانى و هو المطلوب، فتبيّن أنّ أصل العمل ليس ظلماً، ثمّ إنّ يمكن تمشيطه أيضاً على وجه لا يخالف الشرع من جهات آخر بأن يعلن هذا السلطان فى جميع البلاد التى تحت اقتداره و سلطنته بأنّ من أراد أن يشملها كفايتى و حفظى و حمايتى، فليدفع إلّى فى كل سنه مقدارا كذا من المال و إلّا فلست أنا محاميا عنه مجاناً، و ليس الوجوب أيضاً منافياً لجواز أخذ الأجره و الجعل كما تقدم بيانه سابقاً.

و حينئذ فيكون أخذ المالىه عن الرعيه على طبق الشرع لأنّها جعل له على عمله، فلو لم يصحّحوا عملهم من هذه الجبهه و أخذوا من الرعيه زياده على أجره مثل عملهم، كان هذا ظلماً خارجياً منهم فى خصوص هذه الجبهه مستمراً، لكن لهم أيضاً إحسان مستمر إلى قاطبه الناس الذين تحت جريان قلمهم من جهات عديده أخرى، فلو فرض كونهم ظالمين من عشرين جهه، لا يوجب مع وصول

نفعهم من تلك الجهات كونهم ظالمين بقول مطلق، بل هم ظالمون من جهة و محسنون و نافعون من جهة، فيكون المحرم إعادتهم في جهة ظلمهم.

و أما إعادتهم في الجهة المباحة و خدمتهم كذلك إتما بدون تسويد الاسم في دفاترهم أو معه فلا مانع منه إذ قد عرفت خروج هذا القسم من الظالم عن تحت تلك الأخبار المتقدّمة فينحصر الدليل المانع في حقهم في عمومات المنع عن المعاونه على الإثم و العدوان، فلا جرم يدور المنع مدار صدق هذا العنوان، و هذا بخلاف الحال في أمراء العامه و خلفائهم، فإنهم داخلون في الإماره و الخلافه بعنوان الغصب و كونهم مستحقّين له دون غيرهم، فالواصل من ناحيتهم إلى من سواهم ليس إلا محض الشر و الظلم و الفساد، فإنهم المانعون عن وصول الفيوضات و الخيرات من الإمام صلوات الله عليه إلى رعيته، و الملجئون له عليه السلام إلى رفع اليد أو الغيبه و الاستتار عن الأبصار، فهذه الخلفاء شر محض و ظلمه محضه كما أشار عليه السلام إلى ذلك في الأخبار المتقدّمة بقوله: هم النار، هم النار، هم النار.



الأخبار الواردة عن الأئمة ع في حرمة تصوير ذوات الأرواح

و قبل الخوض في البحث نتبرّك بذكر ما ورد عن أهل الذكر-سلام الله عليهم أجمعين- فنقول مستعينا بالله تعالى و بأوليائه- عليهم السلام:-

١-أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم:أتانى جبرئيل فقال:يا محمّد إنّ ربّك يقرئك السلام و ينهى عن تزويق البيوت،قال أبو بصير:

فقلت:و ما تزويق البيوت؟فقال:تصاوير التماثيل (١).

(٢)ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:من مثّل تمثالا كلّف يوم القيامة أن ينفخ فيه الروح (٢).

(٣)الحسين بن منذر قال:قال أبو عبد الله عليه السّلام:ثلاثه معذبون يوم القيامة:

رجل كذب في رؤياه يكلف أن يعقد بين شعيرتين و ليس بعاقده بينهما،و رجل صوّر

ص:٩٧

١-١) الوسائل:ج ٣،باب ٣ من أبواب أحكام المساكن،ص ٥٦٠،الحديث ١.

٢-٢) المصدر نفسه:ص ٥٦٠،الحديث ٢.

تماثيل يكلف أن ينفخ فيها و ليس بنافخ (١).

(٤) جراح المدائني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تبسوا على القبور و لا تصوّروا سقوف البيوت، فإنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم كره ذلك (٢).

(٥) الأصبغ بن نباته عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: من جدّد قبرا، أو مثّل مثالا، فقد خرج من الإسلام (٣).

(٦) أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: أتاني جبرئيل فقال: يا محمّد إنّ ربك ينهى عن التماثيل (٤).

(٧) سعد بن طريف عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ الذين يؤذون الله و رسوله هم المصوِّرون، و يكلفون يوم القيامة أن ينفخوا فيها الروح (٥).

(٨) الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام في حديث المناهى قال: نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم عن التصاوير و قال: من صوّر صورته، كلفه الله يوم القيامة أن ينفخ فيها و ليس بنافخ، و نهى أن يحرق شىء من الحيوان بالنار، و نهى عن التختّم بخاتم صفر أو حديد، و نهى أن ينقش شىء من الحيوان على الخاتم (٦).

(٩) محمّد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: ثلاثه يعذبون يوم القيامة: من صوّر صورته من الحيوان يعذب حتّى ينفخ فيها و ليس بنافخ فيها، و المكذّب فى منامه يعذب حتّى يعقد بين شعيرتين و ليس بعاقده بينهما، و المستمع

ص: ٩٨

١- ١) الوسائل: ج ٣، باب ٣ من أبواب أحكام المساكن، ص ٥٦١، الحديث ٥.

٢- ٢) المصدر نفسه: ص ٥٦٢، الحديث ٩.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ٥٦٢، الحديث ١٠.

٤- ٤) المصدر نفسه: ص ٥٦٢، الحديث ١١.

٥- ٥) المصدر نفسه: ص ٥٦٢، الحديث ١٢.

٦- ٦) المصدر نفسه: ج ١٢، باب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٠، الحديث ٦.

إلى حديث قوم و هم له كارهون يصب في أذنه الآنك و هو الأسرب (١).

١٠- ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من صور صورته عذب و كلف أن ينفخ فيها و ليس بفاعل، و من كذب في حلمه عذب و كلف أن يعقد بين شعيرتين و ليس بفاعل، و من استمع إلى حديث قوم و هم له كارهون يصب في أذنيه الآنك يوم القيامة. قال سفيان: الآنك: الرصاص (٢).

١١- الحسن بن علي بن شعبه في تحف العقول عن الصادق عليه السلام في حديث و عدّ فيه من جملة الصناعات المحللة: صنعه صنوف التصاوير ما لم يكن مثل الروحاني (٣).

١٢- محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر و الشمس و القمر؟ فقال: لا بأس، ما لم يكن شيئاً من الحيوان (٤).

١٣- أبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ و جلّ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبٍ وَ تَمَاثِيلَ (٥) فقال: و الله ما هي تماثيل الرجال، و النساء و لكنّها الشجر و شبهه (٦).

١٤- و رواه عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس بتماثيل الشجر (٧).

١٥- السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: بعثني رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم إلى المدينة فقال: لا تدع صورته إلا محوتها، و لا قبراً إلا سويته، و لا كلباً إلا

ص: ٩٩

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢١، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٢٢١، الحديث ٩.

٣- (٣) المصدر نفسه: باب ٢، من أبواب ما يكتسب به، ص ٥٤، الحديث ١.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٠، الحديث ٣.

٥- (٥) سبأ ١٣.

٦- (٦) الوسائل: ج ١٢، باب ٢، من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٠، الحديث ١.

٧- (٧) المصدر نفسه: ص ٢٢٠، الحديث ٢.

قتلته (١).

١٦- علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألته عن التماثيل هل يصلح أن يلعب بها؟ قال: لا (٢).

١٧- زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السّلام قال: لا بأس بأن تكون التماثيل في البيوت إذا غيّرت رؤوسها منها، و ترك ما سوى ذلك (٣).

١٨- المثنى عن أبي عبد الله عليه السّلام: إنّ عليا عليه السّلام كره الصور في البيوت (٤).

١٩- الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: ربّما قمت أصلى و بين يديّ و ساده فيها تماثيل طائر فجعلت عليه ثوبا، و قال: و قد أهديت إلّي طنفسه من الشام عليها تماثيل طائر فأمرت به فغيّر رأسه فجعل كهية الشجر (٥).

٢٠- علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر-عليهما السلام- قال: سألته عن الخاتم تكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير يصلّي فيه؟ قال لا بأس (٦).

٢١- هو عن أخيه قال: سألته عن البيت قد صوّر فيه طير أو سمكه أو شبهه يلعب به أهل البيت هل تصلح الصلاة فيه؟ قال: لا، حتّى يقطع رأسه أو يفسده، و إن كان قد صلّي فليس عليه إعادته (٧).

٢٢- أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الوساده و البساط يكون

ص: ١٠٠

١- (١) الوسائل ج ٢، باب ٤٣، من أبواب الدفن، ص ٨٦٩، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه ج ١٢، باب ٩٤، من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢١، الحديث ١٠.

٣- (٣) المصدر نفسه ج ٣، باب ٤، من أبواب أحكام المساكن، ص ٥٦٤، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر نفسه: باب ٣، من أبواب أحكام المساكن، ص ٥٦٠، الحديث ٣.

٥- (٥) المصدر نفسه: باب ٤، من أبواب أحكام المساكن، ص ٥٦٥، الحديث ٧.

٦- (٦) المصدر نفسه: باب ٤٥ من أبواب لباس المصلّي، ص ٣٢١، الحديث ٢٣.

٧- (٧) المصدر نفسه: ص ٣٢١، الحديث ١٨.

فيه التماثيل؟ فقال: لا بأس به يكون في البيت، قلت: التماثيل؟ فقال: كل شيء يوطأ فلا بأس به (١).

٢٣- أبو بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نبسط عندنا الوسائد فيها التماثيل و نفترشها؟ فقال: لا بأس بما يبسط منها و يفترش و يوطأ، إنما يكره منها ما نصب على الحائط و على السرير (٢).

٢٤- علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر-عليهما السلام- قال: سألته عن رجل كان في بيته تماثيل أو في ستر و لم يعلم بها و هو يصلّي في ذلك البيت ثم علم، ما عليه؟ فقال: ليس عليه فيما لا يعلم شيء، فإذا علم فلينزع الستر و ليكسر رؤوس التماثيل (٣).

٢٥- محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إن جبرئيل أتاني فقال: إنا معاشر الملائكة لا ندخل بيتا فيه كلب، و لا تمثال جسد، و لا إناء يبال فيه.

و في أخرى: إنا لا ندخل بيتا فيه صورته و لا كلب يعني صورته إنسان، و لا بيتا فيه تماثيل.

و في ثالثة: إنا لا ندخل بيتا فيه صورته إنسان، و لا بيتا يبال فيه، و لا بيتا فيه كلب.

و في رابعة: إنا لا ندخل بيتا فيه كلب، و لا جنب، و لا تمثال لا يوطأ (٤).

ص: ١٠١

١- (١) الوسائل: ج ٣، باب ٤ من أبواب أحكام المساكن، ص ٥٦٤، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: ج ١٢، باب ٩٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٠، الحديث ٤.

٣- (٣) المصدر نفسه: ج ٣، باب ٤٥ من أبواب لباس المصلّي، ص ٣٢١، الحديث ٢٠.

٤- (٤) المصدر نفسه: باب ٣٣ من أبواب مكان المصلّي، ص ٤٦٤ و ٤٦٥، الحديث ١ و ٢ و ٣ و ٤.

## فالكلام فى مقامات:

### الأول: فىما يستفاد من الأخبار

مقتضى الخبر الأول حرمة تصوير التمثال، و الثانى تمثله، و الثالث أيضا تصويره، و الرابع مطلق التصوير بعد معلومه عدم مدخلته البيوت و سقوفها، و إنما ذكرت لكونها المحل للتصوير غالبا و لو فى ذلك الزمان، و مقتضى الخامس حرمة تمثيل المثال، و السادس حرمة التمثال و هو الصورة الخارجيه، فإن فرض مفروغ الوجود انصرفت الحرمة إلى منافعها الغالبه كما فى حرمة الخمر، و لا يعلم حكم صنعها و إيجادها، و إن لم يفرض كذلك انصرفت إلى إيجادها و صنعها، و يؤيد هذا قوله فى الثامن نهى عن التصاوير و قال: من صور صورته فإنه قال فى المجمع التصاوير التماثيل إلا- أن يقال إنه جاء مصدرا كما فى الخبر الأول، لكن يقال إن التماثيل أيضا يجيء مصدرا إذا كان جمعا للتمثال- بفتح التاء-، لكن الظاهر منه عند الإطلاق بواسطه كثره الاستعمال كونه جمع التمثال- بكسرهما-، لكن لا يبعد كثره استعمال التصاوير أيضا فى معنى التمثال- بالكسر- و فى الخبر الأول حملناه على المصدر من باب القرينه.

و بالجمله مقتضى السابع حرمة التصوير، و الثامن حرمة تصوير الصورة و هى و التمثال على ما يستفاد من أهل اللغة كما قيل مترادفان، و هكذا العاشر.

ثم التمثال و الصورة أعم من أن يكونا على نحو الكتابه و يسمّى بالنقش أو غيرها فيشملان المجسم أيضا، و يدلّ عليه قوله تعالى ما هذه التماثيل (١) أى ما هذه الأصنام.

ص: ١٠٢

و قال فى المجمع: مثلت له تمثيلا إذا صوّرت له مثاله بالكتابه و غيرها. ثمّ يشملان تمثال ذوات الأرواح و غيرها.

فهذه أربعه أقسام: المجسّم و غيره، و كلّ منهما من ذى الروح و غيره، و ما تقدّم من الأخبار بعمومها و إطلاقها شامل لجميع هذه الأقسام.

نعم، فى التاسع التقييد بقوله: من الحيوان، لكنّه لا يوجب تقييدا لاحتمال وروده مورد الغالب، لكن فى الحادى عشر و الثانى عشر تصريح بالحليّه و عدم البأس فى صنعه صنوف التصاوير الغير الروحانيه و التماثيل من غير الحيوان، و الظاهر رجوع السؤال فى الثانى عشر إلى صنعه التماثيل لا إلى إيجادها بعد فرض وجودها، و لو بملاحظه الأخبار الأخر.

و كذلك الكلام فى الثالث عشر فإنّ الظاهر رجوع الإنكار إلى مشيئه سليمان عليه السّلام عمل الجن التماثيل، و تقريره إيّاهم على هذا العمل الحرام و عدم منعهم عنه، لا- إلى مشيئته وجود هذه التماثيل و تعلّق حبه و ميله بها، و لا- ينافى ما ذكرنا تعلّق المشيئه بالمعمول لا العمل.

و بالجملة هذا الخبر دالّ على عدم تحريم تماثيل الشجر و شبهه، كما أنّ الرابع عشر دالّ على خصوص تماثيل الشجر. فيقيد تلك الإطلاقات بهذه فيكون المجسّم و غيره من ذى الروح حرامين بمقتضى تلك، و هما من غير ذى الروح حلالين بمقتضى هذه، إذ من المعلوم وحده الحال فى كلتا الطائفتين.

فإن كانت التصاوير و التماثيل فى المطلقات عامّه للمجسّم و غيره كما قلنا، كانت فى المقيّدات أيضا كذلك، و إن خصصناهما فى المقيّدات بخصوص المنقوش كما ربّما يقال، فاللازم التزام التخصيص فى المطلقات أيضا، فيبقى المجسّم من القسمين خارجا من الطائفتين، فيرجع فيه إلى الإجماع و ليس إلّا- فى المجسّم من الحيوان، فيرجع المحصل إلى المختار أيضا من حرمة الحيوانى سواء

كان مجسّما أم غيره، و حليّه غيره كذلك، لا ما رامه القائل من حرمة المجسّم مطلقا و حليّه غيره كذلك.

و ممّا ذكرنا يظهر ضعف قولين آخرين فى المقام:

أحدهما: ما عن التقى و القاضى من حرمة التصوير مطلقا فى جميع الأقسام الأربعة، إذ قد عرفت أنّه خلاف مقتضى الجمع بين الطائفتين.

و الثانى: ما اختاره صاحب الجواهر من حرمة المجسّم من الحيوان، و حليّه الثلاثة الأخر، مستندا إلى تخصيص لفظه التصاوير و التماثيل الواقعه فى كلتا الطائفتين بالمجسّم، لإشعار ما فى بعض الأخبار الوارده فى كراهه الصلاه فى البيت الذى فيه التصاوير أو التماثيل، من أنّه لا بأس إذا غيرت رؤوسها، و فى آخر إذا قطعت، و فى ثالث إذا كسرت.

و كذلك التكليف بالنفخ فيه إشعار بالتجسم و أنّ نقصانه من الحيوان كان منحصرًا فى عدم الروح.

و كذلك مقابله التصوير بالنقش فى الخبر الثامن، فيرجع فى غير المجسّم مطلقا إلى الأصل و إطلاق الحثّ على الاكتساب و المشى فى طلب الرزق.

و فيه ما لا يخفى، فإنّ إطلاق التماثيل و التصاوير فى ذلك الباب على المنقوش أيضا شائع كما لا يخفى على من راجع، مع أنّه لا إشعار فى تغيير الرؤوس بالتجسّم.

و كذلك الأمر بالنفخ ليس قرينه على التجسّم عرفا، كما نفخ الإمام فى صوره الأسد المنقوشه على البساط فى مجلس الخليفه. و مقابله التصاوير بالنقش أيضا لا قرينه فيها.

و بالجمله لا إشكال فى صدق قولنا صور فلان صورته كذا إذا نقشها على ورق من دون حاجه إلى عناية، و حينئذ فرغ اليد عن إطلاق المنع بمثل هذه



الوجه لا وجه له.

ثم إنَّ المعيار ما صدق عليه أنه مثل الروحاني أو تمثال الحيوان، فلو نقص بعض الأعضاء بحيث لم يضرب بهذا الصدق كنقص عين أو يد أو رجل، كان حراما.

و كذلك صورته الإنسان بهيئته الجلوس أو الإنسان الواقع عقيب الحائل كالجدار و نحوه، و كان المرثى منه إلى صدره مثلا، و أمّا مع عدم ذلك كما صور جسمًا بلا رأس، أو رأسًا بلا جسم، أو يدا واحده أو رجلا كذلك، أو غير ذلك ممّا لا يصدق عليه أنه صورته الحيوان، فليس بحرام.

### المقام الثاني: بيان المراد من التصوير

لا إشكال في عدم دخل آله مخصوصه في صدق التصوير، فالنقر على الأحجار بل عمل الأجسام أيضا تصوير، لكنَّ الإشكال في أنه هل يعتبر في صدقه مباشره من أسند إليه التصوير للعمل بلا- وساطه واسطه في البين، غير ما هو من قبيل الآله، أو لا يعتبر مطلقا، أو يفرّق بين ما إذا كانت الواسطه فاعلا- مختارا كما اكره أو بعث إنسان إنسانا على التصوير، فلا يصدق على المكره و الباعث أنه مصوّر، و بين ما إذا كانت الواسطه فاعلا طبيعيا بلا شعور، فيصح حينئذ إسناد التصوير إلى الإنسان الذي أعمل هذا الفاعل نظير إسناد الإحراق إلى من ألقى الحطب في النار، و كما يقال إنَّ فلانا خاط الثوب إذا أعمل الآله المعده للخياطة.

و بالجملة يعد هذا الفاعل بمنزله الآله و يسند الفعل إلى من أعمله. نعم بعض المواد يعتبر فيه عدم وساطه هذا القسم أيضا كما في الأكل و الكتابة حيث إنَّه لو أعمل الآله المعده للكتابة لا يقال على من أعمله أنه الكاتب.

ص: ١٠٥

لكن الظاهر فى ماده التصوير إىجاد الصوره بأى نحو كان و فىما كان الواسطه فاعلا مختارا لا ىصدق أنه الموجد للصوره، و فىما كان فاعلا طبعىا ىصدق ذلك. و على هذا فالعكس المعمول فى زماننا داخل فى عنوان التصوير المحرم.

إلا- أن ىقال: إنّ اللازم منه أن ىكون إمساك الجسم بحذاء المرآه أىضا تصورا، و الحال أنه لا شبهه فى عدم صدق المصور لا على من ألصق وراء الشيشه ما أعدّه للحكايه و لا على القائم بحذاء الشيشه المذكوره بل و الماء، و كذلك الحال فى العكس فإنّه مركب من عملين أحدهما وضع الشيشه بحذاء الجسم، و الثانى وضع دواء مخصوص على سطح الشيشه من خاصيته إمساك ما وقع فى الشيشه من صوره الجسم المحاذى، فالوقوع هنا حاله حال الوقوع فى المرآه، و قد عرفت عدم صدق المصور على من وضعها بحذاء الجسم لتقع صورته فىها.

غايه ما فى الباب أنّ العكاس ىتصرف بتوسط دواء أو غيره فى هذه الصوره الواقعه فىجعلها ثابتة بحيث لا تزول بعد المحاذاه أىضا، فهو كما لو تصرف أحد فى الصوره الواقعه فى المرآه فىجعلها ثابتة، فكما لا ىصدق على هذا المثبت أنه مصور فكذلك على العكاس.

نعم لا إشكال فى صدق التصوير على النقل من الشيشه إلى الكاغذ و نحوه لكن لا ىوجب حرمة العمل الأوّل لعدم كون مقدّمه الحرام حراما إلا- ما ىنسلب بعدها الاختيار، و هنا لىس كذلك. نعم لو كان من قصده التوصل به إلى العمل الثانى كان تجزّيا كالحاضر عند العكاس إذا حضر بقصد أن ىنقل العكاس عكسه فإنّه إعانه على الإثم لو ترتّب النقل و تجرّ لو لم ىترتب.

اللهمّ إلا- أن ىلتزم بصدق المصور على من أثبت الصوره الواقعه فى المرآه و نحوها، فإنّ التصوير هو إحداث الصوره الثابته. و ىكفى فى صحّه استناد ذلك

إلى الشخص، كون الثبات بإحداثه و لو لم يكن أصل الصورة حاصلًا بإحداثه، وقد التزم بذلك الأستاذ-دام ظلّه-و الاحتياط في محلّه،و يمكن أن يقال إثبات الصورة الثابته غير إيجاد الصورة،و على هذا فالتصوير المتعارف في زماننا من قبيل الأوّل، و مع الشك في مفهوم التصوير الأصل البراءه لكون الشبهه مفهوميه دائره بين الأقل و الأكثر.

### المقام الثالث: في بيان حكم ما إذا حصلت الصورة بعمل اثنين

لا- إشكال في صدق المصور إذا أوجد الصورة شخص واحد،و أمّا إذا حصلت بعمل اثنين إمّا في مجلس واحد أو مع التعاقب،فهل يصدق على كلّ منهما أنّه مصوّر و الفرق بينه و بين ما إذا انفرد و لم يتم الصورة لا هو و لا غيره أنّه هناك أوجد بعض الصورة،و هنا أيضا و إن كان كذلك لكنّه في ضمن نفس الصورة،فيصدق لذلك أنّه أوجد الصورة.

أو يصدق على مجموعهما المصوّر الواحد فيتوجّه إليهما نهى واحد فينتصف العقاب بينهما،و إذا كان أحدهما غير مكلف يختص المكلف بنصف العقوبه.

أو لا- يصدق لا- على كلّ واحد و لا على المجموع،الظاهر كما صرّح به الأستاذ-دام ظلّه-في الدرس هو الأخير،فإنّ الموجد للصورة إنّما يصدق إذا كان وجود الصورة بتمام أبعاضها بإيجاد واحد و اختيار واحد كما أنّ الماشى للفرسخ لا يصدق فيما إذا مشى نصفه واحد و نصفه الآخر آخر،و ممسك النهار لا يصدق إلّا مع الإمساك في تمام النهار إذا كان بتمامه صادرا من اختيار واحد،و كذلك المصلّى لا يصدق إذا صدر تمام الصلاه من اختيارين.

و بالجملة قد أخذ في مفهوم الموجد للصورة وحده الفاعل و المختار مضافا إلى عدم تعقل توجيه نهى واحد إلى شخصين.نعم فيما إذا علم أنّ الغرض متعلّق

بالنتيجة الحاصله من الفعل، يحكم بشمول الخطاب لما إذا صدر العمل باشتراك الاثنين كما إذا قال من قتل زيدا أو من ردّ عبدى أو من مشى فرسخا لإيصال كتابى إلى المكتوب إليه فله كذا، حيث إنّ الغرض تعلق بانعدام زيد و ارتداد العبد و وصول الكتاب، سواء حصل من اختيار فاعل واحد أم باختيار فاعلين، فحينئذ لا بدّ من التصرّف فى متعلّق الحكم و جعله أوسع دائره ممّا صرّح به فى اللفظ، فىشمل الفعل المختص بكلّ من الفاعلين المشتركين، فىقال إنّّه مطلق اعمال القوّه فى إيجاد هذا الفعل سواء كان على نحو الاستقلال أم على نحو الضمنيه، فىختص عمل كلّ من المشتركين أعنى اعمال القوّه الضمنى بحكم لا أنّ هنا حكما واحدا متعلّقا بفعل واحد صادر من فاعل واحد جاء وحدته من قبل الاعترار أعنى اعتبار الاثنين واحدا فإنّه غير معقول ظاهرا.

فعلم ممّا ذكرنا أنّه لا- وجه لكون كلّ من المشتركين مصوّرا لأحد ما هو الصادر منه ليس إيجادا للصوره و إنّما هو إيجاد بعض الصوره، و هو غير العنوان المحرّم كما عرفت و الصادر من صاحبه لا ربط له به، و ذلك نظير ما قلنا من عدم صدق ماشى الفرسخ على الماشى نصفه إذا تصدّى لمشى نصفه الآخر آخر.

نعم من الممكن فى مقامنا أيضا تعلق الحرمة بالعنوان الأوسع أعنى مطلق الدخاله و اعمال القوّه فى وجود الصوره سواء صدق عليه إيجاد الصوره أم صدق عليه إيجاد بعضها لكنّه محتاج إلى الإثبات و لا مناط منقّح فى البين حتى يلاحظ أنّه شامل لصوره الاشتراك أو لا، و كذا لا دلالة أيضا فى تزويق البيوت بمعنى تصوير التمثال و لا فى صنعه التصاوير، و لا فى عمل التماثيل كما يقال إذ الجميع مشترك فيما ذكرنا فإنّ عامل التمثال و صانع التصوير و مصوّر التمثال كلّها عباره عن الموجد للصوره الذى يكون وجود الصوره مستندا إلى اختياره الواحد فقط و هذا ظاهر، إلا أنّ يكون المطلب مسلّما من الخارج فىكون ذلك دليلا على التصرّف

ثم على فرض هذا التصرف لا إشكال فى صورته اجتماع الاثنين للشركه فى صنعته الصوره.

و أما مع الافتراق فلا إشكال أيضا فى المتمم و الموجد للنصف الأخير.

أما الموجد للنصف الأول فإن كان عالما بعدم إتمامه بإلحاق النصف الآخر لا من نفسه و لا من غيره فلا إشكال فى معذوريته فإن الحق للنصف انكشف كون عمله دخاله و إعمالا للقوة فى وجود الصوره و أنه كان محرما واقعيًا معذورا فيه.

و كذلك الحال فى صورته الشك فى إلحاق النصف الآخر و عدمه لأنه شبهه موضوعيًا و الأصل فيه البراءة و لو فرض كونه بحسب الواقع بواسطه لحقوق النصف الآخر داخلا فى العنوان المحرم.

كما لا إشكال فى صورته علمه بالإلحاق و أنه معصيه واقعيه معه و تجرّ مع عدمه.

و من هنا يظهر الكلام فيما إذا اشتغل بالتصوير قاصدا للإتمام ثم بدا له فى الأثناء و رفع اليد فإنه حين رفع اليد عن التتمه لا يخلو إمّا أن يكون عالما بلحوق النصف الآخر إمّا منه و إمّا من غيره، أو بعدم اللحوق. و إمّا شاك، فإن كان عالما باللحوق فلا كلام، و إن كان شاكا فلا يورث هذا الشك معذوريته لو ألحق التتمه واقعا متمم كما يورثها لو كان الشك من ابتداء العمل، فإنه نظير من شرب الخمر عالما بحرمتها و بعد الفراغ صار شاكا فى الخمرية، فإنه لا يورث المعذوريه و هو واضح.

بل نقول فى صورته العلم بعدم اللحوق أيضا لو ألحقه ملحق استحق العقوبه إذ الفرض أنّ العمل كان مبغوضا واقعا و هو أيضا كان عالما، فالتكليف موجود مع شرائط تنجزه فلا يجدى انقلاب العلم بعد العمل بالعلم بالخلاف فى

رفع الاستحقاق، وهذا أيضا واضح فيجب بحكم العقل في كلتا صورتين الاحتياط بمحو ما أتى به من الصورة.

#### المقام الرابع: هل إبقاء الصورة بعد تصويرها جائز

و كذلك الانتفاع بها و التلذذ بالنظر إليها و التزيّن بها و استعمالها، أو يجب محوها و إعدامها، أو هنا تفصيل، فالمحو غير واجب لكن استعمالها فيما وضعت لأجله من وضعها في الأمكنه المناسبه بها من البيوت الموجب لتزيّن البيوت و حسن المنظر فيها حرام، فالوساده المنقوش عليها الصور إذا نصب على الحائط و السرير بحيث حصل بها التزيّن و حسن النظر حرمت، و لو بسطت على الأرض للجلوس عليها و خرجت عن استفاده ذلك منها لم تحرم، و هكذا البساط إذا علّق على جدران البيت بحيث يفيد حسن المنظر و التزيّن حرم، و إذا افترش لأن يوطأ و استعمل في غير ما وضع له لم يحرم، و لعلّ هذا هو المراد بقول أبي جعفر عليه السّلام حين سئل عن رجل يجلس على بساط فيه تماثيل فقال: الأعاجم تعظّمه و أنا لنمتهنه، فالمراد بالتعظيم وضعها في المواضع المشرفه من البيت، و من الامتهان وضعها في محل وطى الأقدام، و قال عليه السّلام - حين دخل عليه قوم و هو على بساط فيه تماثيل فسأله -: أردت أن أهينه، و في آخر كانت لعلى بن الحسين -عليهما السلام- و سائد و أنماط فيها تماثيل يجلس عليها، و النهى عن الجلوس عليه الوارد في خبر آخر محمول على الكراهه.

و بالجمله فالشارع و إن لم يوجب محو التماثيل و الصور و إعدامها فالمبغوض إحداثها لا إبقاؤها، لكن سلب عنها مع ذلك جميع المنافع الآتية من قبلها التي من شأنها استفاده تلك المنافع منها.

ذهب شيخنا الأستاذ -دام ظلّه- إلى اختيار هذا الوجه و دليله مضافا إلى استبعاد

تحريم صنعه الشيء و إيجاده و عدم مبعوضيه وجود هذا الشيء و حليه استيفاء المنافع الغالبه منه الجمع بين النصوص المتقدمه فى المقام، و بين روايه تحف العقول، فاللازم التيمّن بذكر محل الاستشهاد من هذه الروايه الشريفه.

فنقول قال فيها: و أمّا تفسير الصناعات فكلّ ما يتعلّم العباد أو يعلّمون غيرهم من أصناف الصناعات مثل الكتابه و الحساب و التجاره و الصناعه و البناء و الحياكه و السراجه و القصاره و الخياطه و صنعه صنوف التصاوير ما لم يكن مثل الروحانى و أنواع صنوف الآلات التى يحتاج إليها العباد منها منافعهم و بها قوامهم و فيها بلغه حوائجهم، فحلال تعلّمه و تعليمه و العمل به و فيه لنفسه أو لغيره، و إن كانت تلك الصناعه و تلك الآله قد يستعان بها على وجوه الفساد و وجوه المعاصى و تكون معونه على الحق و الباطل، فلا بأس بصناعته، و تقلّبه نظير الكتابه التى على وجه من وجوه الفساد تقويه و معونه لولاه الجور، و كذلك السكين و السيف و الرمح و القوس و غير ذلك من وجوه الآلات التى تتصرّف إلى وجوه الصلاح و جهات الفساد و يكون آله و معونه عليهما، فلا بأس بتعليمه و تعلّمه و أخذ الأجر عليه و العمل به و فيه لمن كان له فيه جهات الصلاح من جميع الخلائق و محرّم عليهم تصرّيفه إلى جهات الفساد و المضار، فليس على العالم و لا المتعلّم إثم و لا وزر لما فيه من الرجحان فى منافع جهات صلاحهم و قوامهم و بقائهم، و إنّما الإثم و الوزر على المتصرّف فيه فى جهات الفساد و الحرام، و ذلك إنّما حرّم الله الصناعه التى هى حرام كلّها التى يجىء منها الفساد محضاً نظير البرابط و المزامير و الشطرنج و كلّ ملهوّ به و الصلبان و الأصنام و ما أشبه ذلك من صناعات الأشربه الحرام، و ما يكون منه و فيه الفساد محضاً و لا يكون منه و لا فيه شىء من وجوه الصلاح، فحرام تعليمه و تعلّمه و العمل به و أخذ الأجره عليه و جميع التقلّب فيه من جميع وجوه الحركات إلا أن يكون صناعه قد تصرف إلى جهه المنافع و إن كان قد يتصرّف فيها

و يتناول بها وجه من وجوه المعاصي فلعله ما فيه من الصلاح حلّ تعلّمه و تعليمه و العمل به، و يحرم على من صرفه إلى غير وجه الحقّ و الصلاح. الحديث.

تقريب الاستشهاد أنّ ظاهر قوله عليه السّلام: و ذلك إنّما حرم الله الصنّاعه إلخ، كونه في مقام التعليل و إعطاء الضابطه لباب الصنّاعات فيستفاد منه أنّ المحرّم من الصنّاعات منحصر في الصنّاعه التي يجيء منها الفساد محضاً، و لا يكون منه و لا فيه شيء من وجوه الصلاح، فلو كانت صنّاعه ممّا يجيء منه الأمران معاً أو لا يجيء إلاّ الصلاح فلم يحرمها الله، فإذا رأينا صنّاعه قد حرّمها الله نستكشف بدليل الإين أنّ جميع المنافع المقصوده العقلانيه المترتبه على تلك الصنّاعه، فساد و إلاّ لزم إمّا تحريم ما يجيء منه الصلاح فقط أو تحريم ما يجيء منه الصلاح و الفساد معاً.

فبقول تصوير الصوره محرّم كما عرفت فلو كان لنفس التصوير أو للصوره الحاصله منه منفعه عقلائيّه محلّله، كان استيفاء هذه المنفعه وجه صلاح متمش من ناحيه هذه الصنّاعه، فيلزم إيراد التحريم على غير ما يجيء منه الفساد المحض و هو خلاف حصر التحريم فيه.

نعم لو كان هنا بعض التصرّفات في الصوره جائزه لم يضرّ بصدق كونه ممّا يجيء منه الفساد المحض، فإنّه إنّما يلاحظ صلاح الشيء و فساده بالنسبه إلى ما يترقّب منه و هو معد لاستيفائه و يكون هو من شأنه التصرّف فيه في هذه الجبهه من الآثار، فمنفعه الخمر المطلوبه منها و هي معدوده منفعه لها و هي معدّه لاستيفائها شربها، و منفعه البرابط و المزامير استعمالها في مجلس التغنّي مثلاً، و هكذا فإذا كان جميع المنافع المطلوبه الحاصله من الشيء محرّمه، فلا يضرّ وجود منفعه نادره غير مطلوبه من الشيء فرض جواز استيفائها منه في صدق كونه ممّا يترتّب عليه الفساد بقول مطلق، فتخليل الخمر منفعه فيها محلّله لكنّها لا تدرجها في عنوان ما فيه صلاح، و هكذا مقامنا لو فرض جواز بيع الصوره و شرائها و التلذذ بها و تزيين



البيت بها و تحسين المنظر بسببها لنا في ذلك كون صنعه هذه الصورة مما يجيء منه الفساد محضا و لو فرض حرمة كل ذلك و جواز بعض ما لا يترقب منها بما هي صورته من أصل وجودها في البيت، و عدم وجوب كسرها و إفسادها لكن معطله عن التلذذ و غيره من منافعتها، أو فرش البساط الذي فيه التماثيل لوطى الأقدام و وضع الدبر عليها حال الجلوس، و بالجمله التعريض لها في غير ما هو شأنها فلا ينافى ذلك لكون صنعتها مما يترتب عليه الفساد، و لا يجيء منه الصلاح لما عرفت من أن الملحوظ في ذلك المنافع اللائقة بالشئ المترقبه منه التي يعبر عنها بالغالبه و عن ضدها بالنادره.

فإن قلت روايه التحف إنما تدل على الحصر فيما يجيء منه الفساد محضا في قبال ما يجيء منه الصلاح كذلك، أو قد يجيء منه الفساد و قد يجيء منه الصلاح بحيث كان كل من الأمرين قد يفارقه و قد يترتب عليه، و أمّا لو كان صناعه يترتب عليها الصلاح لكن كان فيها فساد لا يفارقها و لازم غير منفك عنها في جميع أزمان وجودها، فهي غير داخله في موضوع الروايه، و الروايه غير متعرضه لحكمها لا - حليه و لا - تحريما، بل نقول لو فرض عموم لها يشمل مثل هذا لوجب تخصيصها بهذا الفرد عقلا للزوم الترخيص في المفسده.

و على هذا فنقول: لو كان الانتفاع بالصوره في المنافع الغالبه حلالا و صلاحا صح باعتبارها كون التصوير مما فيه الصلاح لكن هنا فساد في نفس عمل التصوير لا يفارقه و هذا الفرد إما مسكوت عنه في الروايه، و إما مخصص به عقلا.

قلت: أمّا سكوت الروايه فلا وجه له بعد فهم أنها بصدد إعطاء الضابط لكلى باب الصناعات، و ما ذكر في السؤال من الاختصاص و إن كان يمكن استظهاره من قوله عليه السلام قد يستعان بها على وجوه الفساد، و قوله عليه السلام: و يحرم عليهم تصريفه إلى جهات الفساد، و قوله: و إن كان قد يتصرف فيها و يتناول بها وجه من

وجوه المعاصى، وقوله: ويحرم على من صرفه إلى غير وجه الحق والصالح، لكن ما ذكرنا من العموم مستفاد من قوله: إنما حرم الله الصناعات التي هي حرام كلها التي يجيء منها الفساد محضاً، فإن مفاده: أن كل ما لا يجيء منه الفساد محضاً فليس بحرام، والفرد المفروض أيضاً لا يجيء منه الفساد محضاً.

و احتمال أن الاستيعاب و التمحص إنما لوحظا فى الروايه بالنسبه إلى ما ذكر فيها عدلا لهذه الفقره أعنى ما كان قابلا للأمرين، فالاستيعاب و التمحص معناهما عدم القابليه فيه إلا للحرام فمفاد الحصر حينئذ أن ما ليس قابليته بتمامها متمحصه فى الحرام يعنى له قابليه لهذا و قابليه لذلك يجوز الاكتساب به، و لا يصدق على الفرد المفروض أن له قابليه الأمرين بل هو ملازم للفساد و له قابليه ترتب الصلاح مدفوع بأنه ظهور فى نفسه و يعارضه ظهور الروايه فى إعطاء الضابطه المستوعبه لجميع أفراد الصناعات، فيحتاج ترجيحه إلى الأقوائيه و لا- يبعد دعواها فى الثانى حتى لا- يقال إن الشك أيضاً يكفينا لسقوط الروايه عن الاستدلال بواسطه الإجمال.

و أقىما التخصيص العقلى على فرض العموم للفرض المذكور فأؤلا- مبنى على عدم معقوليه مزاحمه مصلحه الترخيص لمفسده الحرام و هو ممنوع بإطلاقه لإمكان اقوائيه المصلحه المقتضيه للترخيص عن المفسده المقتضيه للتحريم.

و ثانيا: فعنوان التصوير يشك فى انطباق عنوان هذا المخصص العقلى عليه، فسقوط الروايه عن الاستدلال فيه مبنى على عدم جواز التمسك بالعموم فى الشبهه المصادقيه إذا كان المخصيص لئيا و هو خلاف ما عليه بناء مشايخنا- رضوان الله عليهم- فيستدلون بالعموم و يشخصون به عدم انطباق العنوان المخصيص على الفرد المشكوك بواسطه ظهور الكلام فى الاستقراء لحال الأفراد و سوق العموم بعد وجدان أن ليس بينها ما يتصف بالعنوان المخصص و حينئذ فنقول مفاد الحصر

فى الروايه أنّ كلّ ما حرّمه الله من الصناعات يجىء منها الفساد محضاً ولا يترتب عليها شىء من وجوه الصلاح ولا شىء من أفراد الصناعات التى هى خارجة عن تحت هذا العنوان داخل فيما حرّمه الله، و بعد معلوميّه أنّ الله حرّم ما كان ملازماً للفساد، ولو فرض ترتّب الصلاح عليه أيضاً يعلم أنّ الأفراد الخارجة عن عنوان ما يجىء منه الفساد محضاً ليس فيها ما يلازم الفساد، بل هى بين ما يترتب عليه الصلاح، أو يترتب عليه الصلاح فى بعض الأزمان، و الفساد أيضاً فى بعضها، و حينئذ فلو كان انتفاعات الصورة محلّله مع فرض حرّمه نفس التصوير كان هذا خلاف عموم الروايه.

هذا تمام الكلام فى هذه الروايه الشريفه.

و أمّا ملاحظتها مع أخبار الباب فنقول و على الله التوكّل:

أمّا الخبر الأوّل إلى الخامس عشر: فهى وارده صريحاً أو ظاهراً على ما مرّ تقريب ذلك فى حرّمه نفس العمل فلا تعرض فيها لنفس الصورة، فهى مؤكّده لحرّمه منافع الصورة باعتبار الملازمه المتقدمه بين تحريم العمل و مبغوضيه المعمول.

و أمّا الخامس عشر: فلا بدّ من حملها على الاستحباب لوجود الدال الصريح بين الأخبار على عدم وجوب المحو مثل ما دلّ على جلوس الإمام عليه السلام و بعد ذلك لا منافاه فيه لما ذكرنا، فإنّ ما ذكرنا حرّمه المنافع الغالبه و هى غير وجوب الإعدام و المحو فيلائم مع استحبابه و عدم وجوبه.

و أمّا السادس عشر: فهى: إمّا مؤكّده لما ذكرنا لو جعل النهى لأجل كون اللعب لعباً بالتماثيل و إمّا غير مضر لو عمل على أنّه من مصاديق مطلق اللعب.

و أمّا السابع عشر: فإمّا مؤكّده لما ذكرنا على ما هو ظاهره فى نفسه من كون تغيير الرأس مطلوباً مقدّمه لجواز أصل كون التمثال فى البيت الظاهر فى تزيين

البيت به، فيفيد أنّ تزيين البيت بالتمثال الغير المكسور رأسه فيه بأس، و هو ما ذكرنا، و إمّا يحمل بقرينه الأخبار الأخر على حال الصلاة فيجىء فيه حينئذ ما فى أخبار ذلك الباب.

و أمّا الثامن عشر: فالكراهه أعم من الحرمة فيلائم معها فلا يكون دليلاً على الكراهه الخاصه حتى ينافى ما ذكرنا باعتبار ظهور الكون فى البيت فى التزيين.

و أمّا التاسع عشر: فلفظ الأمر فيها دال على الوجوب، بل ربّما ادعى أظهريته من الصيغه فإن نوقش بأنّ إيجاب الإمام عليه السلام لعلّه كان لعله عليه السلام بالاستحباب لا الوجوب فغايتة الإجمال. قلنا: يكفينا عدم الدلاله على الخلاف و الإجمال.

و أمّا العشرون: فهى من أخبار جواز الصلاة فى التمثال و يأتى الكلام فيها.

و أمّا الحادى و العشرون: فإمّا مؤكّد لما ذكرنا إن كان الأمر بالقطع و الإفساد لأجل أنّه واجب أهم، فيلزم تقدمه لأجل ضيق وقته على الصلاة، و إمّا غير مناف له إن كان راجعاً إلى الأمر الغيرى لأجل الصلاة كما يأتى.

و أمّا الثانى و العشرون: فمؤيّد لما ذكرنا لظهور قوله: «كلّ شىء يوطأ فلا بأس به» فى إعطاء الضابطه، فيستفاد منه منوطيه الجواز فى البساط و الوساده المنقوش فيها التماثيل بكونه ممّا يوطأ، و عدم الجواز فى غير هذا الفرض أعنى فرض نصبهما على الحائط و السرير و السقف لأجل زينه البيت و إراءه ما فيها من التماثيل، و قد عرفت فيما تقدّم أنّ الملحوظ فى عدّ الشىء ممّا فيه الفساد بقول مطلق و عدمه إنّما هو حرمة الآثار المطلوبه من ذلك الشىء الغالبه فيه و حلّيتها من دون نظر إلى ما يمكن استفادته منه من المنافع النادره، و جعل التمثال الذى فى البساط و الوساده موطأً خلاف الغرض الباعث على نقشه، فإنّه جعله بمراى و منظر من الجالسين حتّى يتلذّذون برؤيته، و يكون منظراً حسناً لهم لا جعله تحت أقدامهم و أدبارهم.

و بالجمله فتدلّ الروايه على التفصيل الذى ذكرنا و منه يعلم الحال، فى الثالث و العشرين: فإنه صريح فى هذا التفصيل.

و أمّا الرابع و العشرون: فظاهره فى نفسه مطلوبيّ النزع و الكسر نفسا فيدلّ على ما ذكرنا، و فى الاكتفاء بالنزع و عدم إيجاب المحو إشاره إلى التفصيل أعنى عدم وجوب الإعدام و حرمة التزيين، و بقرينه سائر الأخبار مطلوبيتهما لأجل الصلاه فيأتى فيه ما فيها.

و أمّا الخامس و العشرون: فهى مؤكده لما ذكرنا إذ جعله التمثال رديفا للكلب و الإناء و الجنب ليس قرينه على الكراهه الخاصه، بل الجامع بينها و بين الحرمة، و وجه التأكيد اشتغال بعض من هذه الأخبار على التقييد بقوله: لا يوطأ، و هو إشاره إلى ما ذكرنا.

و ما فى بعض الروايات: من أنه كره أبو عبد الله عليه السلام أن يصلّى و عليه ثوب فيه تماثيل.

و فى آخر: من أنه قال رجل لأبى جعفر عليه السلام: رحمك الله ما هذه التماثيل التى أراها فى بيوتكم؟ فقال عليه السلام: هذا للنساء أو بيوت النساء.

و فى ثالث: كان لعلى بن الحسين -عليهما السلام- و سائد و أنماط فيها تماثيل يجلس عليها.

و فى رابع: دخل قوم على أبى جعفر عليه السلام و هو على بساط فيه تماثيل فسألوه، فقال: أردت أن أهينه.

و فى خامس: قال قائل لأبى جعفر عليه السلام: يجلس الرجل على بساط فيه تماثيل، فقال: الأعاجم تعظّمه و إنّنا لنمتهنه، لا ينافى ما ذكرنا.

أمّا الثلاثة الأخيره فواضح و لا يخفى ما فى لفظ الإهانه و الامتهان فى قبال تعظيم الأعاجم من التأييد لما ذكرنا.

و أمّا الأولان فهل ترى من نفسك قبول أن يكون في لباس الإمام أو في بيته تماثيل الحيوان، و هل يليق هذا بشأن غير الأراذل فضلا عنهم -عليهم السلام.

و بالجمله فمع أنه ليس في لفظ التماثيل الواقع في الخبرين إطلاق كما هو واضح لكونه إشارة إلى تماثيل خاصه، فمن الممكن كونها تماثيل غير الحيوان، نقول: بعد سلامه سند الروايه يتعين كون تلك التماثيل من تماثيل الشجر و نحوه فلا دلالة فيهما على جواز لبس الثوب الذى فيه التماثيل، و كذا تزيين البيوت بها مضافا إلى ما ورد في خبرين: من أنه لا بأس أن تكون التماثيل فى الثوب إذا غيرت الصورة منه، و النهى عن الصلاة فى ثوب يكون فى علمه مثال طير أو غير ذلك.

و أمّا ما ورد فى الخاتم الذى يكون فيه نقش تماثيل سبع أو طير أ يصلّى فيه أو لا؟ ففى روايه قال: لا بأس، و فى أخرى قال: لا يجوز الصلاة فيه، فلا نظر له إلى غير حيث الصلاة، و لا مفروغيه فيه عن جواز أصل اللبس لإمكان مفروغيه الحرمه.

فالسؤال عن أنه علاوه على الحرمه يوجب فساد الصلاة أو لا، و لا يمكن التعويل فى الجواز على سكوت الإمام عن بيان الحرمه إذ لعلّ السكوت تعويل على بيانها فى موضع آخر كما تقدّم فى الخبر التاسع من أخبار الباب من أنه نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أن ينقش شىء من الحيوان على الخاتم بناء على ما عرفت من ظهور حرمه العمل فى مبعوضيه المعمول.

و أمّا ما دلّ على جواز استصحاب الدراهم التى فيها التماثيل فى الصلاة و غيرها، فهو لأجل ما أشير فى بعضها من أنه ما للناس بدّ من حفظ بضائعهم.

و يبقى فى المقام الأخبار الكثيره البالغ عددها خمس و عشرين المشتمله على السؤال عن الصلاة فى البيت و الدار و الحجره و المسجد التى فيها تماثيل و على البساط الذى فيه تماثيل، فأجاب فى بعضها: بعدم الصلاة، و فى آخر: بجوازها مع

التغطيه كما في بعضها، أو مع عدم استقبال المصلّي لها كما في آخر، أو إذا كانت لها عين واحده كما في ثالث، أو إذا جعلتها تحتك كما في رابع، أو إذا قطع و كسر رؤوسها و أفسدت كما في خامس، و منعها في غير هذه الصور، حيث لم ينه الإمام عليه السّلام في شيء من هذه الخمسه و العشرين عن أصل ما فرضه السائل من جعل التماثيل في البيت الظاهر في تزيينه بها و من المستبعد أن يكون أصل الفرض حراما و لم يردع عنه الإمام في هذا المقدار من الوقائع، و يبعد القول بأنّه عليه السّلام في جميع ذلك متعرّض للحكم من حيث واحد و هو الصلاه مع الاتّكال في حرمه الفرض على البيان في مقام آخر نظير ما ورد من أنّه لا تصلّ في بيت فيه خمر و لا مسكر، لأنّ الملائكه لا ندخله، إذ ذلك في غايه البعد مع عدم ورود ردع منهم-عليهم السلام-في غير تلك الأخبار كما في باب الخمر، حيث إنّه ملأ حرمتها الأصقاع و الأسماع و نطق بها القرآن الكريم، و إن كان في هذا الباب أيضا مثل ذلك الردع لشاع و ذاع، و الحال أنّه ليس فيه إلّا عموم روايه تحف العقول، و روايات عدم نزول الملائكه بيتا فيه تمثال لا- يوطأ، و السابع عشر و الثانی و العشرون و الثالث و العشرون من روايات الباب و أنت خير بأنّه لا يمكن التعويل في ذلك المقدار من الوقائع على مثل ذلك العموم، مع أنّه لا يتأتى فيما كان عن أبي جعفر عليه السّلام لأنّ روايه التحف من الصادق عليه السّلام، و لا على روايات عدم نزول الملائكه لما عرفت من قصور دلالتها على التحريم خصوصا مع جعلها رديفه للكلب و الإناء الذي يبال فيه و الجنب.

و السابع عشر أيضا كما عرفت يمكن كون سوقها مساق تلك الخمسه و العشرين بمعنى كون تغيير رؤوس التماثيل مقدمه للصلاه لا فرارا عن التزيين بها، فيبقى الثاني و العشرون و الثالث و العشرون.

و هل يصلح التعويل في التنصيص على حرمه عمل فرض مفروضا للسؤال في خمسه و عشرين خبرا على مفهوم لا بأس الواقع في خبرين؟ و من هنا يعلم وجه

انذفاع ما يجاب من أنّ غايه ما ذكرت كون حكم المفروض مفروغا عنه فى تلك الأخبار بين السائل و الإمام عليه السّلام غير محتاج إلى التنبيه و الإعلام. و أمّا كونه الجواز فلا دليل عليه، فمن الممكن كونه الحرمه و المراد بالبيوت غير بيوتهم من بيوت من يعاشرونه من غير أهل المذهب، فالمراد أنا إذا ابتلينا بتلك البيوت و نريد الصلاه هل تجوز فيها مع تلك التماثيل أو لا؟ وجه الانذفاع أنّه كيف يمكن ذلك مع أنّا لم نعثر على خبر واحد صريح فى التحريم، و لو كان المطلب بهذه المثابه من الوضوح بين تمام رواه هذه الأخبار لكان قد وصل إلينا لا محاله خبر واحد صريح الدلاله.

و أمّا سؤالهم عن أبى جعفر عليه السّلام عن جلوسه على بساط فيه تماثيل و إنكارهم لذلك منه عليه السّلام و كذلك ما هذه التماثيل التى أراها فى بيوتكم، فمع عدم ارتباط الأخير كما عرفت بمقامنا لم يعلم كون هذا الإنكار منهم ناشئا عن ارتكاز المنع الشرعى الواصل إليهم، بل يجوز كونه لأجل منافاه ذلك مع الزهد فى الدنيا الذى كان ديدنهم و شأنهم و أمثال ذلك لا شبهه فى كونها من مذكرات الدنيا و زبرجها المبرّأ عنها أذبالهم - عليهم السلام.



و لا خلاف فى حرّمته و إن اختلفت الأنظار فى تشخيص بعض مصاديقه،

### الأخبار الوارده عن الأئمه فى حرّمه الغشّ

و ينبغى أوّلا التيمّن بذكر ما ورد فيه عن أهل بيت العلم و الحكمه، ثمّ التكلّم فيما يستفاد منها، فنقول و على الله التكلان:

١- هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم لرجل يبيع التمر: يا فلان أما علمت أنّه ليس من المسلمين من غشّهم (١).

(٢) هو عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: ليس منّا من غشّنا (٢).

(٣) رئيس المحدّثين فى عيون الأخبار بأسانيد تقدمت فى إسباغ الوضوء عن الرضا عليه السّلام عن آبائه- عليهم السّلام- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: ليس منّا من غشّ مسلما أو ضرّه أو ماكره (٣).

ص: ١٢١

١- ١) الوسائل: ج ١٢، باب ٨٦، من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٠٨، الحديث ٢.

٢- ٢) المصدر نفسه: ص ٢٠٨، الحديث ١.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ٢١١، الحديث ١٢.

٤-و في عقاب الأعمال بسند تقدم في عياده المريض عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في حديث: و من غشّ مسلماً في بيع أو في شراء فليس منّا، و يحشر مع اليهود يوم القيامة لأنه من غشّ الناس فليس بمسلم، و من لطم خد مسلم لطمه بدد الله عظامه يوم القيامة ثم سلط الله عليه النار و حشر مغلولاً حتى يدخل النار، و من بات و في قلبه غشّ لأخيه المسلم بات في سخط الله و أصبح كذلك و هو في سخط الله حتى يتوب و يراجع، و إن مات كذلك مات على غير دين الإسلام.

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا و من غشّنا فليس منّا-قالها ثلاث مرّات- و من غشّ أخاه المسلم نزع الله برّكه رزقه و أفسد عليه معيشته و وكله إلى نفسه و من سمع فاحشه فأفشأها فهو كمن أتأها، و من سمع خيراً فأفشأه فهو كمن عمله (١).

(٥) الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه-عليهم السلام- في حديث المناهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: و من غشّ مسلماً في شراء أو بيع فليس منّا، و يحشر يوم القيامة مع اليهود لأنهم أغشّ الخلق للمسلمين. قال: و قال عليه السلام: ليس منّا من غشّ مسلماً، و قال: من بات و في قلبه غشّ لأخيه المسلم بات في سخط الله، و أصبح كذلك حتى يتوب (٢).

(٦) عبيس بن هشام عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال دخل عليه رجل يبيع الدقيق، فقال: إياك و الغشّ فإنه من غشّ غشّ في ماله فإن لم يكن له مال غشّ في أهله (٣).

(٧) هشام بن الحكم قال كنت أبيع السابري في الظلال فمرّ بي أبو الحسن الأوّل موسى عليه السلام فقال لي: يا هشام إن البيع في الظلال غشّ و الغشّ

ص: ١٢٢

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٨٦، من أبواب ما يكتسب به، ص ٢١٠، الحديث ١١.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٢١٠، الحديث ١٠.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٢٠٩، الحديث ٧.

(٨) موسى بن بكر قال: كُنّا عند أبي الحسن عليه السّلام و إذا دنانير مصبوبة بين يديه، فنظر إلى دينار فأخذه بيده ثم قطعه بنصفين، ثم قال لي: ألقه في البالوعة حتى لا يباع شيء فيه غشّ (٢).

(٩) الحسين بن زيد الهاشمي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال جاءت زينب العطاره الحولاء إلى نساء النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم و بناته و كانت تبع منهنّ العطر فجاء النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم و هي عندهنّ، فقال صلّى الله عليه وآله و سلّم: إذا أتيتنا طابت بيوتنا. فقالت: بيوتك بريحك أطيب يا رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم. قال: إذا بعت فأحسني و لا تغشّي فإنّه أتقى و أبقى للمال. الحديث (٣).

١٠- سعد الإسكاف عن أبي جعفر عليه السّلام قال عليه السّلام: مرّ النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم في سوق المدينة بطعام فقال لصاحبه: ما أرى طعامك إلاّ طيباً و سأله عن سعره، فأوحى الله عزّ و جلّ إليه أن يدسّ يده في الطعام ففعل، فأخرج طعاماً رديّاً، فقال لصاحبه: ما أراك إلاّ و قد جمعت خيانه و غشّاً للمسلمين (٤).

١١- السكوني عن أبي عبد الله عليه السّلام قال عليه السّلام: نهى النبي صلّى الله عليه وآله و سلّم أن يشاب اللبن بالماء للبيع (٥).

١٢- الحسين بن المختار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: إنا نعمل القلانس فنجعل فيها القطن العتيق فنبيعها و لا نبيّن لهم ما فيها؟ قال: أحبّ لك أن تبيّن لهم ما فيها (٦).

١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٨٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٠٨، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٢٠٩، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٢٠٩، الحديث ٦.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٢٠٩، الحديث ٨.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٢٠٨، الحديث ٤.

٦- (٦) المصدر نفسه: ص ٢١٠، الحديث ٩.

١٣- محمد بن مسلم عن أحدهما-عليهما السّلام-أنه سئل عن الطعام يخلط بعضه ببعض و بعضه أجود من بعض، قال: إذا رؤيا جميعا فلا بأس ما لم يغطّ الجيد الردي (١).

١٤- الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الرجل يكون عنده لوانان من طعام واحد سعرهما بشيء و أحدهما أجود من الآخر فيخلطهما جميعا ثم يبيعهما بسعر واحد؟ فقال: لا يصلح له أن يغشّ المسلمين حتى يبينه (٢).

١٥- الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يشتري طعاما، فيكون أحسن له و أنفق له أن يبيله من غير أن يلتمس زيادته؟ فقال: إن كان بيعا لا- يصلحه إلا- ذلك و لا- ينفقه غيره من غير أن يلتمس فيه زياده فلا بأس، و إن كان إنما يغشّ به المسلمين فلا يصلح (٣).

١٦- داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: كان معي جرابان من مسك أحدهما رطب و الآخر يابس فبدأت بالرطب فبعته ثم أخذت اليابس أبيعته، فإذا أنا لا- أعطى باليابس الثمن الذي يسوى و لا يزيدوني على ثمن الرطب، فسألته عن ذلك أ يصلح لي أن أنديه؟ فقال: لا إلا أن تعلمهم. قال: فنديته ثم أعلمتهم.

فقال عليه السّلام: لا بأس به إذا أعلمتهم (٤).

ص: ١٢٤

- 
- ١- (١) الوسائل: ج ١٢، باب ٩ من أبواب أحكام العيوب، ص ٤٢٠، الحديث ١.
  - ٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٤٢٠، الحديث ٢.
  - ٣- (٣) المصدر نفسه: الباب ٨٦، من أبواب ما يكتسب به، ص ٤٢١، الحديث ٣.
  - ٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٤٢١، الحديث ٤.

## إذا عرفت ذلك فهنا مقامان:

### الأول: في بيان المراد من الغش

فاعلم أنّ الغشّ خلاف النصح و تزيين خلاف المصلحه و هو على أنحاء:

فقد يكون بالمزج إمّا للصفة الرديء في الصنف الجيد، أو لغير الجنس في الجنس كالتراب في الحنطة، و الماء في اللبن.

و قد يكون بإخفاء العيب، إمّا بستره بساتر مثل ستر صفره لون البشره بالتحمير، أو بالسكوت عنه و عدم إظهاره أو بالتصدى للبيع في مكان ظلماني يحجب العيب لظلمته.

و قد يكون بإظهار الصفة الجيده المفقوده واقعا إمّا بوصفه بها كذبا أو بإحداث شيء فيه يوهم كونه على خلاف جنسه كإعطاء المموه مكان الذهب أو الفضه أو بغير ذلك و يسمّى هذا القسم -أعنى إظهار الصفة الجيده المفقوده- بالتدليس.

و قد يكون بإحداث أمر ليزيد في كم المتاع، مثل بلّ الطعام ليصير أكثر وزنا و وضع الأبريشم و التتن و الجلد في الندى ليكسب الثقل.

ثمّ إمّا أن يكون الغشّ ظاهرا أعنى قابلا لأنّ يطّلع عليه بتوسّط إحدى الحواس الخمس الظاهره، مثل خلط مدوّر الحنّبه من الأرز في طولها حيث يمكن فهمه بالبصره و اللامسه و هكذا.

و إمّا أن يكون خفيا غير محسوس بها، و حينئذ إمّا أن يمكن الاطلاع عليه بالاختبار أو الاستعلام من أهل الاطلاع غير البائع، و إمّا أن ينحصر طريق الاطلاع في إعلام البائع، كمزج الماء القليل في اللبن.

و على التقادير: إمّا أن يكون الغشّ بفعل البائع لغرض التلبّيس و الإغفال على المشتري، و إمّا أن لا يكون كذلك إمّا بحصوله اتّفاقاً كورود ماء المطر في اللبن من غير اختياره أو بحصوله بفعله لغرض صحيح أو بحصوله بفعل غيره.

و على التقدير الثاني: إمّا أن يكون للمبيع صورته موهمة لخلاف الواقع، و إمّا أن يكون له صورته مشتركة بين الصحيح و المعيب مثل الحيوان الغير المبصر في الليل.

و على جميع التقادير إمّا أن يخبر البائع بالصحة و السلامة من العيب على وجه يعتمد المشتري، و إمّا أن يكتفى بالسكوت و عدم الإظهار.

فهذه ثمان عشره صورته. لا- إشكال في صدق الغشّ في صور إظهار السلامة سواء باع بالقيمة المتعارفه للخالي عن العيب أم بالقيمة المتعارفه للمعيب حتى في صورته ظهور العيب بمعنى إمكان إحساسه بإحدى الحواس إذ لا يعتبر في مفهوم الغشّ أزيد من الخفاء على الطرف.

و أمّا التسع الباقية فلا إشكال أيضا فيما كان الغشّ بفعل البائع لغرض التلبّيس و كذا في غيره، لكن فيما كان للمبيع صورته يغتر الإنسان بها، إنّما الكلام في الثلاث الباقية أعنى ما إذا لم يحصل الغشّ بفعله بقصد التلبّيس، و لا حدث للمبيع صورته دالّة على البراءة من العيب بأقسامه الثلاثة، من قابلية الإحساس، و عدمها مع إمكان الاطّلاع لا من قبل البائع، و عدمها مع عدمه كما في الحيوان المبصر في النهار الغير المبصر في الليل، فإنّ في صدق الغشّ في هذه الصور اشكالا و يمكن التفصيل بين ما إذا كان بفعله لا- بغرض التلبّيس و ما إذا لم يكن بفعله بصدق الغشّ في الأوّل، و أمّا في الثاني فلم يصدر منه فعل و لا قول يوجب وقوع المشتري في شراء المعيب حتّى إراءه الصورة الحسنه، و إنّما سكت عن ذكر العيب للمشتري و تصدى للبيع و مجرد هذين لا يوجب كونه غاشّا.

أمّا السكوت فلائنه قد أخذ في مفهوم الغشّ كونه أمراً وجودياً و السكوت ليس إلاّ ترك الإعلام و لو كان هذا غشاً لما اختصّ ذلك بالبائع بل كلّ من له اطلاع على نقص المبيع فلم يعلم، يلزم على هذا أن يكون غشاً.

نعم يصدق ترك النصح فإنّه عبارته عن جلب المنفعه و دفع الضرر و إرادته الخير و كراهه الشرّ للإخوان، و يصدق في المقام على المطلع الساكت أنّه ترك نصح أخيه. و لكن الغشّ ليس عبارته عن ترك النصح و نقيضه بل هو ضدّه له، و ليسا من قبيل الضدين اللذين لا ثالث لهما، بل يمكن الخلو عنهما جميعاً كما في المقام.

و أمّا التصدّي للبيع فليس إلاّ- نقلاً- للمال من ملكه إلى ملك آخر بإزاء الثمن و لا شبهه أنّ نفس هذا العنوان ما لم يقترن بأمر آخر موجب لصدق الغشّ ليس في حدّ نفسه غشاً، فإذا فرضنا أنّه لم يقترن بإظهار السلامه و لا- كان السكوت المقترن معه غشاً، فلا معنى لكون نفس نقل المال و تبديل الملك بسببه من الإنشاء القولي أو الفعلي غشاً.

و أمّا ما يقال من أنّ إطلاق العقد يقتضى الالتزام بسلامه المبيع من العيب، فهو كما لو صرّح باشتراط الصّحه في ضمن العقد، نعم لو تبرّى من العيوب أمكن أن يقال بأنّه لم يوقع المشتري في خلاف المصلحه.

مدفوع بأنّه إن أريد أنّ إقدام البائع على البيع بدون التصريح بالتبرّي التزام منه بالسلامه، فهو ممنوع لأنّ أصل الإقدام لا دلالة له على هذا الالتزام كيف و ليس بأزيد من الإقدام على بيع هذه العين المشاهده بما هي عليه من الحالات و الصفات. نعم لا مضايقه من صدق الغشّ لو فرض أنّ اعتماد المشتري و ثقته يكون على البائع و أنّه لا يبيع منه الشئ الناقص، و علم البائع من حاله ذلك أيضاً، و أين هذا من دعوى ذلك بقول مطلق.

و إن أريد أنّ إقدام المشتري على الشراء كان لاعتماده على أصاله الصّحه

الجاريه فى الأشياء قبل العلم بفسادها فهو حقّ لكن لا ربط لها بالبائع.

نعم هو و غيره من المطلّعين بالحال شريكان فى عدم صرفهما المشتري عن العمل بهذا الأصل العقلاني. وقد عرفت أنّ هذا ترك النصح لا أنّه غش.

و الحاصل أنّ مطلق الإقدام على البيع مع عدم فعل و لا قول دالّ على صحّحه المبيع و لا إراءه صوره حسنه له مع عدم الاعتماد من المشتري على البائع، بل إنّما اعتمد على ثالث أو على الأصل العقلاني يمكن منع صدق الغشّ عليه هذا.

فتحصّل هنا ثلاث دعويات:

الأولى: لا- فرق فى صدق الغشّ بين العيب الخفى و الجلى على خلاف ما يظهر من كثير من اختصاصه بالغيب الخفى، نعم يعتبر خفاؤه على الطرف.

الثانية: لا فرق بين قصد البائع فى العمل الذى يوجب اغتشاش المبيع التليس و عدمه على خلاف ما يظهر من شيخنا المرتضى- قدّس سرّه- و الدليل عليه مضافا إلى ما تقدّم من صدق الغشّ فيهما إطلاق قوله فى السابع: البيع فى الظلال غشّ، و الغشّ لا يحلّ، حيث إنّّه شامل لما إذا كان اختيار الظلال لغرض التليس، و ما كان لغرض صحيح، و كذلك إطلاق الثالث عشر و الرابع عشر حيث لم يستفصل عن كون الخلط لغرض صحيح أم لا.

الثالثة: عدم صدق الغشّ مع السكوت و عدم فعل من البائع أو جب الاغتشاش و عدم صوره حسنه أراها من غير فرق بين جلاء العيب و خفائها بقسميه أعنى ما لا يعلم إلا من قبل البائع و ما يعلم من غير قبله، على خلاف قول الشيخ بوجوب الإظهار من غير فرق بين العيب الجلى و الخفى و لا- بين التبرّى من العيب و عدمه كما فى بعض كتبه، أو فى صوره عدم التبرّى كما فى آخره، و قول البعض بوجوبه فى خصوص العيب الخفى مطلقا أو مع عدم التبرّى.

لكن قد يورد على كلّ من الدعاوى باستظهار خلافها من روايه.



فيستظهر خلاف الأولى و هو التفصيل بين جلاء العيب و خفائها من الثالث عشر حيث إنه عليه السلام حكم في مورد السؤال الذى هو خلط الجيد من الطعام برديّه بأنه إذا رؤيا جميعا فلا بأس ما لم يغطّ الجيّد الرديء، فجعل المعيار الرؤيه و عدمها، و من المعلوم عدم الموضوعيه للرؤيه، بل الملاك التميّز بإحدى الحواس و لو بالشّم أو اللمس أو غيرهما، و كذلك ليس المراد الرؤيه الفعلية، بل قابليه الرؤيه فإنها الظاهر و لو بقرينه المقام.

فيتحصّل من هذين الظهورين أنّه متى كان العيب و الخلط ممكن الإحساس بإحدى الحواس جاز و لم يكن غشّا، و إن لم يكن كذلك كان غشّا من غير فرق بين قسمى الخفاء.

و فيه: أنّ الظاهر من الروايه كونها بصدد بيان ما يحقّق الغشّ و المفروض أنّه مفهوم عرفى و فرضنا صدقه عرفا على المورد المذكور أعنى مورد قابليه الإحساس و المفروض أنّ الظاهر من لفظ الرؤيه هو الفعلية فلا داعى إلى حملها على القابليه.

و دعوى أنّ حكم صورته الرؤيه الفعلية معلوم و لم يكن غرضا للسائل حتى يحتاج إلى التنبيه خصوصا مع كون السائل محمّدا بن مسلم.

مدفوعه بأنّه بعد قابليته مورد السؤال و هو خلط البعض الأجود من الطعام ببعضه لقسمين و كان حكم أحدهما الجواز و الآخر المنع، ففى ذكر التفصيل لا ضمير، و معلوميه أحدهما على فرض تسليمها لدى السائل لا يورث القدرح بعد عدم معلوميه القسم الآخر، و الحاصل معلوميه أصل الحكم فى مورد غير معلوميه قصره على هذا المورد و محدوديته به، و لا شكّ أنّ الروايه فى مقام التحديد فيستفاد منها محدوديه الجواز بصوره الرؤيه الفعلية، و هذا أمر غير معلوم و الروايه على هذا شاهده على المدّعى لا على خلافها لإفادتها عدم الجواز مع عدم الرؤيه الشامل لقابليتها و عدم القابليه.

و يستظهر خلاف الثانيه من الخامس عشر فإنّ ظاهرها التفصيل بين ما إذا كان بلّ الطعام لغرض أنّه لا يصلحه و لا ينفقه غيره من دون أن يكون قاصدا و ملتصقا بذلك زيادته و فضل وزنه لكنّه تحصل من دون قصده فلا- بأس، و ما إذا كان البلب لغرض الاستزاده و الغش فففيه بأس.

و فيه: أنّه بعد ملا-حظه أنّه لا- يمكن مورد واحد فرض فيه اختلاف البلب من حيث كونه إصلاحا و رفع عيب حقيقه و كونه إصلاحا ظاهريا مخفيا فيه العيب بمجرّد اختلاف القصد و الداعى بحيث إذا كان الداعى على البلب هو الإصلاح صار إصلاحا حقيقه، و إن كان الغرض غشّا صار البلب غشّا، بل من المعلوم أنّه إذا كان البلب فى ذاته غشّا فهو غشّ، و إن أريد به الإصلاح، كما أنّه لو لم يكن فى ذاته غشّا بل رفع عيب و إصلاحا كان كذلك، و إن أريد به الغشّ، فلا بدّ من تنزيل شقّى التفصيل فى الروايه على الموردین المتعدّدين، فيراد بقوله: «إن كان بيعا لا يصلحه إلّا ذلك و لا ينفقه غيره من غير أن يلتصق فيه زياده» ما إذا كان البلب إصلاحا واقعا مع عدم ازدياد فى كم الطعام أيضا واقعا و لا فى قيمته كما لو أورث البلب فيه صفاء كثر الراغب فيه لكن كان معلوما لديهم أنّ الصفاء عارضى إمّا مع عدم زياده فى الوزن بما لا يتسامح به أو معها لأنّ الفرض معلوميه الحال، و يراد بقوله: «و إن كان إنّما يغشّ به المسلمین لما إذا كان البلب فى حدّ ذاته ملبسا للحال على الطالبين، و موهما لكون الصفاء ذاتيا، و من جهه جداده الطعام مثلا فيورث ذلك زياده فى الثمن بمقدار التفاوت بين العتيق و الجديد فى مقابل العتيق الواقعى أو زياده فى الوزن بما لا يتسامح به عرفا مع عدم علمهم بالحال، فيحكم فى الصوره الأولى بالجواز و إن قصد الغشّ، و فى الثانيه بالحرمة و إن قصد الإصلاح.

و يستظهر خلاف الدعوى الثالثه من الرابع عشر لقوله عليه السلام فيه: لا يصلح له

أن يغش المسلمين حتى يبينه، حيث دلّ على صدق الغش مع السكوت و عدم التبيين.

و فيه أنّ صدر الروايه هو السؤال عن رجل يكون عنده لوان من طعام واحد سعرهما بشيء و أحدهما أجود من الآخر فيخلطهما جميعا ثمّ يبيعهما بسعر واحد، و هذا أجنبي عمّا حكمنا فيه بعدم صدق الغش فيه بعدم البيان لأنّه مقيّد بعدم كون الاغتشاش مستندا إلى فعل صادر من البائع و لا كان في البين صورته ملتبسه. و من المعلوم في مورد الروايه وجود الأمرين جميعا و قد حكمنا فيه أيضا بصدق الغش، فراجع.

ثمّ الظاهر عدم تحقّق الغش في جميع الصور المتقدّمه إذا باعه بالثمن المتعارف للناقص فإنّ الغش عبارته عن إيراد ضرر على الغير بصوره النفع، و هذا خال عن الضرر المالى كما هو واضح. و أمّا ضرر عدم نيل الغرض لو فرض تعلّق الغرض بالصحيح ليس إلّا فهو أيضا منتف بواسته إمكان بيعه و الشراء بثمنه ما يفى بالغرض. نعم مع إظهار السلامه ارتكب المحرّم من جهه الكذب.

و قد عرفت أيضا أنّه قد أخذ في مفهوم الغش الخفاء على الطرف و عدم تفتّنه فلو فرض علم البائع بتفتّنه فلا إشكال في عدم الغش.

نعم معصيه الكذب في صورته الإظهار بحالها كما لا إشكال في صورته علمه بعدم تفتّنه.

و أمّا مع الشكّ فيمكن أن يقال إنّ الشبهه موضوعيه فالأصل البراءه.

إلا أن يقال في صورته تضرّر المشتري بواسطه دفعه أزيد من ثمن المثل كما هو المفروض في مسألتنا-لما عرفت من عدم الغش في صورته البيع بثمن المثل مع النقص-يكون الإعلام خلاف النصح فإنّ النصح عبارته عن جلب المنفعه و دفع المضرّه عن الاخوان، و يحصل هذا المعنى بإعلامه في مورد الشكّ، و بعبارته أخرى

بإعلامه في مظان الضرر و إن احتمل تفتُّنه فترك الإعلام في تلك المظان ترك النصح، ففرق إذن بين الغش و النصح، فالأول لا يصدق إلاّ- مع عدم التفتُّن الواقعي، و مع الشك فالشبهه موضوعيه، و لا- يعتبر في النصح عدم التفتُّن الواقعي بل عدم العلم بالتفتُّن.

ثمّ ظاهر المستفيضه كون النصح للإخوان واجبا، ففي الكافي عن الصادق عليه السّلام: يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة.

و فيه عنه: يجب للمؤمن على المؤمن النصيحة له في المشهد و المغيب.

و فيه عن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: لينصح الرجل منكم أخاه كنصيحته لنفسه، فيكون في صورته الشكّ في التفتُّن و عدمه مرتكبا للمحرّم من جهه ترك النصح الواجب بهذه الأخبار.

و من هنا يمكن الحكم في الصوره المتقدمه أعنى صورته سكوت البائع و عدم فعل منه موجب للغشّ و عدم صورته حسنه للمبيع بأنّ البائع و كلّ من اطّلع على الحال قد عصوا بواسطه ترك الإظهار الذي هو النصح.

### المقام الثاني: في صحّه البيع مع الغشّ و فساده:

اعلم أنّه نقل الأستاذ- دام ظلّه- عن سيّده الأستاذ- طاب ثراه- دعوى الإجماع في باب المعاملات على أنّه متى ورد النهي على عنوان المعامله- لا على عنوان آخر منطبق عليه كالبيع المنهي بنهي الوالد أو خارج عنه مقترن معه كما في البيع وقت النداء حيث إنّ السعي و المبادره إلى صلاه الجمع و واجبه و البيع مضاد معها فترك المبادره و السعي أمر خارج عن البيع مقارن معه منهي عنه- كان البيع باطلا، و إن اخترنا في الأصول عدم الملازمه بين النهي

نعم لا كلام فى الإرشادى المسوق للإرشاد إلى الفساد و يمكن الاستدلال على هذا أيضا بما ورد فى نكاح العبد بدون إجازة من سيده من أنه إذا أجاز سيده جاز لأنه لم يعص الله و إنما عصى سيده، فإن نفى معصيه الله -عنه مع أنه مأمور بمتابعه السيد و ترك مخالفته، و مخالفته فى الفرض سيده، فقد عصى الله فى هذا الأمر -لا بد من إرجاعه إلى عنوان النكاح يعنى أنه فى هذا العنوان ما عصى الله لعدم ورود نهى على هذا العنوان و إنما عصى سيده فعصيانه لله من جهة هذا العنوان لأنه ورد عنه النهى، و لا يخفى أن عنوان عصيان السيد منطبق على النكاح، فيعلم من عموم التعليل أنه كلما لم يتعلّق النهى بعنوان المعامله بل بعنوان منطبق معه أو خارج مقارن له، فالمعامله جائزه و نافذه لجريان عين هذه العلّه التى أجازها الإمام عليه السلام فى النكاح فيها، و كذلك يمكن التمسك أيضا بقوله عليه السلام فى روايه تحف العقول: «و أمّا وجوه الحرام من البيع و الشراء فكلّ أمر يكون فيه الفساد ممّا هو منهى عنه» فتأمل.

هذا حكم المسأله بحسب الكبرى، بقى تشخيص الصغرى فى المقام.

فنقول: قد يستدلّ على كون المقام من قبيل ما تعلّق النهى بعنوان المعامله، بأن يكون بيع ما فيه غشّ بما هو بيع منهياً عنه نظير البيع بالربا، و البيع الغررى بالثامن من أخبار الباب لقوله: حتّى لا يباع شيء فيه غشّ.

و فيه: أن المحرّم هو الغشّ فى البيع و الشراء كما فى الرابع و الخامس. و ذكر القيد من باب غلبه وقوعه فيهما و إلا فالمحرّم مطلق الغشّ كما فى الثانى و الثالث.

و الشاهد على ما ذكرنا من كون النهى فى مقام البيع أيضا، من جهة عنوان الغشّ إلقاءهم -عليهم السلام- فى عدّه أخبار على البائعين، حرّمه عنوان الغشّ كما فى الأوّل و السادس و التاسع و الرابع عشر و الخامس عشر، بل فى السابع ما يؤكّد هذا

المعنى لترتيبه ذلك بصورة القياس بقوله: البيع فى الظلال غشّ، و الغشّ لا يحلّ.

و بعد ملاحظه تلك الأخبار يقرب إلى الذهن كون النهى فى قوله: حتّى لا يباع إلخ، إلى حيث الغشّ لا إلى نفس البيع، فالمقام ممّا تعلّق النهى فيه بغير عنوان البيع، بل يمكن أن يقال بأنّه عنوان خارج عن البيع أيضا مقترن معه و هو إظهار السلامه أو السكوت مع إسناد الغشّ إلى فعله أو إراءته الصوره الخاليه عن النقص، لا أن يكون نقل المال الذى هو البيع غشّا كما عرفت فيما تقدّم.

و قوله فى السابع: البيع فى الظلال غشّ، يكون من باب المسامحه العرفيه فإنّ الغشّ فيه أيضا هو التمكن و الجلوس فى الظلال حال البيع لا نفسه.

و بالجمله المدعى ظهور الروايات فيما ذكرنا بعد ملاحظه انضمام بعضها مع بعض، فلا يبقى شكّ فى البين حتّى يقال المرجع فيه حينئذ أصله الفساد لا عمومات صحّه البيع و حليته، و لا إطلاق أخبار إثبات الخيار فى بيع المعيب، و ذلك لفرض تخصيص كلّ من الطائفتين بما تعلّق النهى بعنوانه من البيع.

فالمشكوك اندراجه فى هذا العنوان شبهه مصداقيه بالنسبه إلى ذلك العموم و الإطلاق و قد فرض أنّ دليل التخصيص لفظى و إن كان لثبنا أيضا.

بقى هنا وجه آخر لفساد البيع فى المقام و هو تعارض الاسم مع الإشاره، فإنّ قول البائع: بعتك هذا اللبن مثلا، مشيرا إلى المعيوب بمزج الماء، مقتضى الإشاره فيه كون المبيع هذا المشاهد المشوب و مقتضى لفظ اللبن كونه الصحيح لانصرافه و لو فى مقام البيع إلى اللبن الصحيح، فكأنّه قال هذا الصحيح. و بالجمله، مقتضى هذا تخلف المبيع من أصله، و مقتضى الإشاره عدم تخلف المبيع و إنّما تخلف وصفه. فالبيع صحيح و يثبت الخيار هذا ما يقال.

و فيه أنّا نمنع التعارض، فإنّ المراد بكلمه هذا هو المعنى الذى اندمج فيه العنوان المذكور بعده بطريق الإجمال، و تكون النسبه بين مفاده و مفاد ذلك العنوان

هى الرتق و الفتق و الإجمال و التفصيل، نظير ما هو الحال فى الحد مع المحدود. فكما أنّ قولنا: الإنسان حيوان ناطق، يكون المحمول فيه مأخوذاً فى الموضوع، غاية الأمر على وجه البساطه و الاندماج، فكذلك فى قولك: هذا إنسان مثلاً قد أخذ المحمول و هو الإنسانيه بنحو الاندماج و البساطه فى مفهوم هذا، فلا- يقبل هذا المفهوم أن يحمل عليه حمار مثلاً، و ليس هذا قولاً بخصوصيه الموضوع له أو المستعمل فيه فى اسم الإشارة، فإنّ ما هو من نصيب لفظه هذا ليس إلاّ المعنى العام و لم يستعمل إلاّ فيه، و الخصوصيه إنّما جاءت من قبل الاستعمال لا بدلاله اللفظ.

و الحاصل أنّ الإشارة الكليه لما تكون غير قابله لأن يؤخذ فى الخارج بوصف كليتها، فلا بدّ من التشخيص، و التشخيص الذى يلحقها على أنحاء: التشخيص من قبل المشير، و من قبل المشار إليه، و من قبل المكان و الزمان و غير ذلك.

فالتشخيص اللاحق به من قبل المشار إليه إنّما يلحقه بلحاظ الوجود الذهني، لأنّ طرف الإشارة ليس هو الخارج البحت و إلاّ لزم عدم تحقّقها مع عدم الخارج، كما فى صورته الجهل المركّب و المقطوع خلافه و ليس إلاّ لأنّ ما هو المشار إليه حقيقه إنّما هو الوجود الذهني، غاية الأمر مأخوذاً على وجه الحكايه عن الخارج و إذن فيتبع هذا التشخيص اللاحق بالإشاره تشخيص ما هو المشار إليه فى الذهن و لا يدور مدار الخارج أصلاً.

فإذا فرض أنّ الخارج حمار لكنّك تخيلته إنساناً فقلت: هذا إنسان، فلا- شبهه فى كون المشار إليه بإشارتك إنّما هو متقوماً بخصوصيته الإنسانيه على وجه الاندماج، و لا نعى بكون الخصوصيه جائيه من قبل الاستعمال إلاّ كونها حاصله حينها، و لو لم يكن مستنده إليه بل إلى أمر آخر فلا يستشكل بأنّ الاستعمال عباره عن تعقل المعنى من اللفظ، و ما كان متأخراً عن هذا التعقل لا يمكن وقوعه فى

حيث هذا التعقل و موضوعا له،فإننا نقول التعقل ورد على الأمرين،أعنى الكلى و التشخص في عرض واحد نظير الوجود في الخارج،غايه الأمر ليس المدلول عليه لكلمه هذا من هذا التعقل إلا الكلى،فالاستعمال ملازم مع تعقل الخصوصيه لا أنه عله لها و هذا واضح.

فإن قلت:لو رأينا شبعا من بعيد فتردد عندنا بين أنواع مختلفه و أفراد كل واحد من تلك الأنواع،فلا شبهه في إمكان الإشاره إليه بقولنا:هذا الشبح،و من المعلوم عدم أخذ شيء من الخصوصيه من الزيديه و العمرويه،بل و الإنسانيه و الحيوانيه.فهذا دليل على عدم أخذ الخصوصيه في المشار إليه في قولنا:هذا زيد أيضا.

قلت:من المعلوم أن المشار إليه في هذا المثال أيضا ليس كليا قابلا للصدق على كثيرين في عرض واحد،و إنما يقبل الصدق عليها بنحو التبادل،و هذا شاهد لأخذ الخصوصيه فيه.غايه الأمر أن المندمج قد يعلم تفصيلا و قد يعلم إجمالا، و يجهل تفصيلا لكأنه غير عدم الأخذ و الاندماج رأسا.

فإن قلت:يلزم على ما ذكرت أنه إذا قال:هذا زيد،معتقدا بأنه زيد ثم تبدل اعتقاده إلى أنه عمرو تبدل المشار إليه في ذهنه أيضا،و الحال أنه لم يتغير بالوجدان بل هو باق على حاله.

قلت:الوجدان شاهد على خلاف ما ذكرت،فإنه كما يتبدل الاعتقاد، كذلك المشار إليه في اللاحق أيضا غير المشار إليه في السابق.

هذا كله في صورته الاشتباه.

و أما مع العلم و العمد كما هو الحال في البائع في مسألتنا،فإنه في قوله:

بعتك هذا الحمار،مشيرا إلى شجر مثلا عالم بشجريه المشار إليه،فيتصور فيه كلا



الأمرين، فيمكن أن يجعل المندمج في ذهنه الخصوصيه الواقعيه، ثم يتمخّل في إجراء المحمول عليه، و أن يجعل المندمج الخصوصيه الجعليه يتمخّل من عنده، ثم أجرى المحمول عليه بلا- تمخّل، كما ذكروا نظير ذلك في الحقيقه الادعائيه و المجاز اللفظي في مثل قولنا: هذا أسد.

هذا بحسب مقام الثبوت. و أمّا بحسب مقام الإثبات فلا- يبعد استظهار الوجه الثاني، أعني كون التّمخّل في المشار إليه لا في المحمول.

و كيف كان فعلم ممّا ذكرنا أنّ التعارض بين الاسم و الإشاره ممّا لا حقيقه له أصلا بل ليس بينهما إلا التوافق.

و إذن فلا بدّ من الرجوع في تشخيص كون المقام من قبيل تخلف المبيع أو الوصف إلى جهات آخر خارجيه، و هو ملاحظه مقام اللب و الغرض، و أنّه يكون على نحو وحده المطلوب، بأن يكون المقصود الأصلي هو المقيّد بما هو مقيّد، أو يكون على نحو تعدّده، بأن يكون المقصود الأصلي هو الذات و كان الوصف مطلوبا تبعا بأن كان مطلوبا في ظرف مطلوبيه الذات. فالمنشأ و المبيع في عالم الإنشاء في كلا المقامين و إن كان هو المقيّد بما هو مقيّد بنحو وحده المطلوب، لكنّه يختلف بالانحلال و عدمه في المقامين في نظر العرف كما في العام الاستغراقي و المجموعي، و إن كان الفرق بينهما بالانحلال و عدمه فيهما على طبق الواقع و نفس الأمر و فيما نحن فيه صرف مسامحه من العرف بدون واقع له. و الدليل على كونه كذلك أنّنا لو قلنا بكون الانحلال و عدمه هنا أيضا واقعيين بمعنى كونهما راجعين إلى الاختلاف في المنشأ و كيفيه الإنشاء، بأن تكون الهيئه التقيديه في أحدهما ملحوظه على وجه الموضوعيه، و في الآخر على وجه المرآتيه كما هو الحال في لحاظ العموم في العام الاستغراقي و المجموعي، لورد عليه أنّه ما وجه حكمهم على هذا بتبعض الصفقه فيما إذا باع ما يملك و ما لا يملك.

و لو كان كما ذكرت لكان هناك صفتان كل منهما أجنبي عن الآخر و لا تبعض في أحدهما بطلان الآخر، فليس ذلك إلا لأجل عدم الانحلال هنا كما في العام الاستغراقى، و إنما لوحظ التقييد و التركيب على وجه الموضوعيه في كليهما.

و لهذا يقولون قد تبعض الصفقه عند ظهور فسادها في بعض الأجزاء. و في مقام تخلف العنوان يفرقون بين الموارد بالمسامحه، مثلا إذا كان المقصود الأصلي هو الحمار فباع الشجر معتقدا أنه حمار، يقولون قد تخلف المبيع. و إذا كان المقصود الأصلي هو الفرس العربى فباع الغير العربى باعتقاد أنه عربى، يقولون قد تخلف الوصف، و المبيع لم يتخلف.

و بالجمله فلا يرون بين المقصود الأصلي و المنشأ ميزا، أو يرون الميز و حكمهم مع ذلك بعدم تخلف المنشأ في مقام عدم تخلف المقصود الأصلي مبنى على المسامحه، و تحقيق المطلب زياده على هذا في باب الخيارات إن شاء الله.

و كيف كان فعلى هذا ليس الحكم بالفساد مطردا في جميع المقامات، بل هو مختص بما إذا تخلف عنوان المقصود الأصلي، كما لو باع المموه في مقام الذهب أو الفضة، و في غيره يحكم بالصحة. غاية الأمر مع ثبوت خيار العيب في بعض الموارد و خيار تبعض الصفقه في آخر و خيار التدليس في ثالث، و هو ما إذا كان الغش بإظهار صفة كمال مفقود واقعا كتحمير وجه الجارية و غير ذلك.

تنبيه: و إن كان غير مرتبط بالمقام، و هو أنه ينقذ مما ذكرنا في مسأله اختلاف الواقع مع المشار إليه الحال في مسأله الاقتداء بإمام، على أنه زيد فبان عمروا، و فساد ما يتوهم من التفرقه بين ما إذا كان المنقذ في الذهن هو الذات المجرده عن الزيديه و العمرويه و غيرهما، غاية الأمر ورد عليها الزيديه و الاقتداء في عرض واحد، فإذا بان فساد حمل الزيديه عليه لم يقذح بربط الاقتداء بهذا المشار إليه، فلم يتخلف المقتدى، و بين ما إذا كان الصورة المنقذه في النفس هو

الصورة الزيدية على نحو البساطه كما هو فى الخارج بلا تحليل فى الذهن إلى ذات و زيديه، فإذا بان العمرويه ظهر انفكاك الاقتداء عن المقتدى، فيحكم فى الصورة الأولى بالصحة فى صوره عداله كليهما و إن فرض أنه لو كان عالما بالعمرويه ما أقدم على الاقتداء. و فى الثانيه بالفساد و إن علم أنه مع العلم كان مقدا على الاقتداء.

وجه الفساد ما قلنا من أنه فى الصورة الأولى أيضا، و إن كان قد حصل فى ذهنه موضوع منفك عن الزيديه و جعلت محموله عليه، لكن ما يشير إليه فى ذهنه ثم يحمل عليه الزيديه قد اندمج فيه الزيديه بنحو البساطه. فى هذه الصورة أيضا إذا بان العمرويه انكشف انفكاك الاقتداء عن المقتدى، فالحق التفرقه بين ما إذا كان المقصود الأصلى فى اقتدائه هو العادل. غايه الأمر ربط الاقتداء بزعم أنه هو العادل الحاضر، و بين ما إذا كان لخصوصيه الزيديه قوام فى قصده، بحيث كان مع إحرازه عداله الشخصين قد تعلق غرضه، فى هذا الاقتداء بخصوص أحدهما و لا يقتدى بالآخر.

فى الأولى لم يصر الاقتداء بلا مقتدى و إن فرض انقداح التحليل فى الذهن. و فى الثانيه صار كذلك و إن فرض البساطه فيه.



## و من المكاسب المحرّمه السحر

### الأدله من الكتاب على حرمه السحر

فإنّه لا خلاف فى حرّمته فى الجملة بين المسلمين، بل هى من الضروريات التى يدخل منكرها فى عداد الكافرين.

و يدل عليه من الكتاب قوله تعالى وَ لَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى (١).

و قوله تعالى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُّظِلُّهُ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ (٢).

و قوله تعالى مَا كَفَرَ سُؤْلِيمَانُ وَ لَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَ مَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَ مَارُوتَ وَ مَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ (٣).

ص: ١٤١

---

١- (١) طه ٦٩.

٢- (٢) يونس ٨١.

٣- (٣) البقره ١٠٢.

## الأخبار الواردة عن الأئمة ع في حرمه السحر

و من الأخبار كثيره نتيمن بذكر ما عثرنا عليه:

١- نصر بن قابوس قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المنجم ملعون، و الكاهن ملعون، و الساحر ملعون، و المغني ملعونه، و من آواها ملعون، و أكل كسبها ملعون (١).

(٢) رئيس المحدثين قال: و قال عليه السلام: المنجم كالكاهن، و الكاهن كالساحر، و الساحر كالكافر، و الكافر في النار (٢).

(٣) السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه -عليهما السلام- قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ساحر المسلمين يقتل و ساحر الكفار لا يقتل، قيل: يا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لم لا يقتل ساحر الكفار؟ قال صلى الله عليه و آله و سلم: لأن الشرك أعظم من السحر، و لأن السحر و الشرك مقرونان (٣).

(٤) أبو موسى الأشعري قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ثلاثة لا يدخلون الجنة:

مدمن خمر، و مدمن سحر، و قاطع رحم (٤).

(٥) أبو البختری عن جعفر بن محمد عن أبيه -عليهما السلام-: إن عليا عليه السلام قال:

من تعلم شيئا من السحر قليلا أو كثيرا فقد كفر، و كان آخر عهده بربه و حده أن يقتل إلا أن يتوب (٥).

(٦) عبد الرحمن بن الحسن التميمي معننا عن أبي عبد الله عليه السلام عن آباءه عن علي عليه السلام قال في حديث: نحن أهل بيت عصمنا الله من أن نكون فتانين أو

ص: ١٤٢

١- (١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٢٤ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٠٣، الحديث ٧.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ١٠٤، الحديث ٨.

٣- (٣) المصدر نفسه: باب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٠٦، الحديث ٢.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ١٠٧، الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ١٠٧، الحديث ٧.

كذابين أو ساحرين أو زنّائين، فمن كان فيه شيء من هذه الخصال فليس منا ولا نحن منه (١).

(٧) زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الساحر يضرب بالسيف ضربه واحده على رأسه (٢).

(٨) علي بن إبراهيم عن أبيه عن شيخ من أصحابنا الكوفيين قال: دخل عيسى بن سقفي على أبي عبد الله عليه السلام و كان ساحرا يأتيه الناس و يأخذ على ذلك الأجر، فقال له: جعلت فداك أنا رجل كانت صناعتى السحر و كنت آخذ عليه الأجر، و كان معاشى، و قد حججت منه، و من الله على بلقائك و قد تبت إلى الله عزّ و جلّ، فهل لى فى شيء من ذلك مخرج؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: حلّ و لا تعقد (٣).

(٩) رئيس المحدثين قال: و روى أنّ توبه الساحر أن يحلّ و لا يعقد (٤).

١٠- يوسف بن محمد بن زياد و على بن محمد بن سيار، عن أبيهما، عن الحسن بن على العسكري -عليهما السلام-، عن آبائه -عليهم السلام- فى حديث قال فى قوله عزّ و جلّ و ما أنزل على الملكين ببابل هاروت و ما روت قال: كان بعد نوح عليه السلام قد كثرت السحرة الممّوهون فبعث الله عزّ و جلّ ملكين إلى نبيّ ذلك الزمان يذكر ما يسحر به السحرة و ذكر ما يبطل به سحرهم و يرد به كيدهم، فتلقاه النبيّ عن الملكين و أذاه إلى عباد الله بأمر الله عزّ و جلّ، و أمرهم أن يقضوا به على السحر و أن يبطلوه، و نهاهم أن يسحروا به الناس، و هذا كما يدل على السّم ما هو

ص: ١٤٣

١-١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٠٨، الحديث ٨.

٢-٢) المصدر نفسه: الجزء ١٨، باب ١ من أبواب بقيه الحدود، ص ٥٧٦، الحديث ٣.

٣-٣) المصدر نفسه: الجزء ١٢، باب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ١٠٥، الحديث ١.

٤-٤) المصدر نفسه: ص ١٠٦، الحديث ٣.

و على ما يدفع به غائله السم-إلى أن قال:- وَ مَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ذَلِكَ السَّحَرِ وَ إِطَالَهُ حَتَّى يَقُولَا لِلْمَتَعَلِّمِ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ وَ امْتِحَانٌ لِلْعِبَادِ لِيُطِيعُوا اللَّهَ فِيمَا يَتَعَلَّمُونَ مِنْ هَذَا وَ يَبْطَلُوا بِهِ كَيْدَ السَّحَرِ وَ لَا يَسْحَرُوهُمْ، فَلَا تَكْفُرْ بِاسْتِعْمَالِ هَذَا السَّحَرِ وَ طَلَبِ الْإِضْرَارِ بِهِ وَ دَعَاءِ النَّاسِ إِلَى أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّكَ بِهِ تَحِيى وَ تَمِيت، وَ تَفْعَلُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَإِنَّ ذَلِكَ كُفْرٌ-إلى أن قال- وَ يَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَ لَا- يَنْفَعُهُمْ، لِأَنَّهُمْ إِذَا تَعَلَّمُوا ذَلِكَ السَّحَرِ لِيَسْحَرُوا بِهِ وَ يَضُرُّوا بِهِ، فَقَدْ تَعَلَّمُوا مَا يَضُرُّهُمْ فِي دِينِهِمْ وَ لَا يَنْفَعُهُمْ فِيهِ. الحديث (١).

١١-على بن الجهم عن الرضا عليه السلام فى حديث قال:و أميا هاروت و ماروت فكانا ملكين علما الناس السحر ليحترزوا به سحر السحرة و يبطلوا به كيدهم، و ما علما أحدا من ذلك شيئا حتى قالا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ، فكفر قوم باستعمالهم لما أمروا بالاحتراز منه و جعلوا يفرقون بما تعلموه بين المرء و زوجته،قال الله تعالى وَ مَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ (٢) يعنى بعلمه (٣).

١٢-إسماعيل بن مسلم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه قال:قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم لامراه سألته:أن لى زوجا و به على غلظه و أنى و أنى صنعت شيئا لأعطفه على؟فقال لها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم:أف لك،كدرت البحار و كدرت الطين و لعنتك الملائكة الأخيار و ملائكة السماوات و الأرض.قال:فصامت المرأه نهارها و قامت ليلها و حلقت رأسها و لبست المسوح،فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه و آله و سلم فقال صلى الله عليه و آله و سلم:إن ذلك لا يقبل منها (٤).

ص:١٤٤

١- (١) الوسائل:الجزء ١٢،باب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به،ص ١٠٦،الحديث ٤.

٢- (٢) البقره ١٠٢/.

٣- (٣) الوسائل:الجزء ١٢،باب ٢٥ من أبواب ما يكتسب به،ص ١٠٧،الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر نفسه:الجزء ١٤،باب ١٤٤ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه،ص ١٨٤،الحديث ١.



هذه جملة ما عثرت به في الوسائل. وها هنا روايه أخرى منقوله عن:

١٣-الاحتجاج:من حديث الزنديق الذي سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن مسائل كثيرة،منها ما ذكره بقوله:أخبرني عن السحر ما أصله و كيف يقدر الساحر على ما يوصف من عجائبه و ما يفعل؟قال أبو عبد الله عليه السّلام إنّ السحر على وجوه شتى.

منها:بمنزله الطب كما أنّ الأطباء وضعوا لكلّ داء دواء،فكذلك علماء السحر احتالوا لكلّ صفة آفة و لكلّ عافية عاهه و لكلّ معنى حيله.

و نوع آخر منه خطفه و سرعه و مخاريق و خفه.

و نوع آخر ما يأخذه أولياء الشيطان عنهم.

قال:فمن أين علم الشياطين السحر؟قال:من حيث عرف الأطباء الطب بعضه بتجربه و بعضه بعلاج.

قال:فما تقول في الملكين هاروت و ماروت و ما يقول الناس بأنّهما يعلمان السحر؟قال:إنّما هما موضع ابتلاء و موقع فتنه تسبيحهما:اليوم لو فعل الإنسان كذا و كذا لكان كذا و كذا،و لو تعالج بكذا و كذا لكان كذا فيتعلمون منهما ما يخرج عنهما،فيقولان لهم:إنّما نحن فتنه فلا تأخذوا عنّا ما يضرّكم و لا ينفعكم.

قال:أفيقدر الساحر على أن يجعل الإنسان بسحره في صوره كلب أو حمار أو غير ذلك؟قال عليه السّلام:هو أعجز من ذلك و أضعف من أن يغيّر خلق الله إنّ من أبطل ما ركبه الله تعالى و صوره و غيره فهو شريك الله في خلقه،تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً،لو قدر الساحر على ما وصفت لدفع عن نفسه الهرم و الآفة و الأمراض و لنفى البياض عن رأسه و الفقر عن ساحته.

و إنّ من أكبر السحر:النميمة،يفرّق بها بين المتحابين و يجلب العداوة بين

المتصافين، و يسفك بها الدماء و يهدم بها الدور و يكشف بها الستور، و النّمام أشرّ من وطئ الأرض بقدمه.

فأقرب أفاويل السحر من الصواب أنّه بمنزله الطب إنّ الساحر عالج الرجل فامتنع من مجامعه النساء فجاءه الطبيب فعالجه بغير ذلك فأبرأه الحديث (١).

ص: ١٤٦

---

١ - ١) الاحتجاج: الجزء ٢، ص ٣٣٩، من احتجاجات الإمام الصادق عليه السّلام.

الأول: في بيان عدم الاختلاف السنخي بين السحر والمعجزة

ليس الاختلاف السنخي بين السحر والمعجزة كما ربما يتوهم فإن المعجزة كلّ أمر علم أنّه فعل الله و من جانبه و هو أجراه على يد من صدرت عنه، وليس الآتي بها هو المستقل في إتيانها، وطريق العلم بذلك قد يكون عدم تعلّم من الآتي بها مع امتناع صدور العمل بدونه، كما لو أتى بمثل مبحث اجتماع الأمر و النهى على الوجه المقرّر في الحال بعد تبادل الأنظار في القرون المتطاولة، طفل بدون تدّرس و تعلم و هكذا، و قد يكون امتناع العمل بحسب الأسباب الطبيعيه العاديه الخفيه منها و الجليه مثل إحياء الموتى.

و بالجمله لا- مدخله لعمل مخصوص في مفهوم المعجزة، و كفى شاهدا بذلك تحقّقها في قول إني عبّد الله آتاني الكتاب (١) الصادر من عيسى عليه السلام عقيب ولادته.

و على هذا فيمكن تحقّقها بالسحر أيضا، بمعنى أن يأتي به شخص يعلم بعدم مرادته مع علماء السحر و عدم مراجعته للكتب لكونه أميا مثلا، فالمناط العلم بأن الصادر من مدّعي النبوه صادر عن الله و آت من قبل الغيب، من غير فرق في ذات الصادر بين الأفعال، فإنّه إذا علم ذلك كان موجبا لا محاله للعلم بصدق المدّعي و حقّيه دعواه، نظير من كان قاصدا من قبل زيد إلى بعض متعلّقيه و حاملا- لبعض إسراره إليه، مظهرا لخاتم زيد المخصوص به الغير الممكن الوصول إليه إلا بإعطاء نفس زيد. فإنّ هذا الخاتم حينئذ لا شبهه في كونه علامه دالّه على

ص: ١٤٧

صدق القاصد، وكونه من قبل زيد واقعا و لا يحتاج افادته العلم إلى تجشّم الاستدلال فإنه من باب القضايا التي قياساتها معها.

### المقام الثانى: قد اختلف فى تعريف السحر

فعن بعض أهل اللغة: أنه الخداع.

و عن آخر: أنه صرف الشىء عن وجهه.

و عن ثالث: أنه إظهار الباطل فى صورته الحق.

و عن رابع: أنه ما لطف مأخذه و دق.

و معلوم أنّ كل ذلك من باب شرح الاسم و الإشاره إلى أنه من هذا الجنس، مثل سعدانه نبت، و إلا فمعلوم عدم انطباق حقيقه السحر على واحد من الثلاثه الأول، بل و كذا الرابع فإنّ بعض الصنائع البارزه من أهل الفرنك فى الغرابه و لطافه المأخذ بمكان، مع عدم كونها سحرا قطعاً.

و إذن فالظاهر إمكان أخذ مفهوم السحر من الرجوع إلى العرف و ما يتبادر من لفظه سحر فى العريبه و مرادفه، و هو جادو فى الفارسىه.

و الحاصل من الرجوع إليه: هو كل أمر يخفى سببه و لو إجمالاً، و يتخيل على غير حقيقته، و يجرى مجرى التمويه و الخداع.

و قولنا: و لو إجمالاً، لإخراج الصنائع المذكوره فإنّها يعلم أسبابها بطريق الإجمال، و أنه غير خارج عن المواد الأرضيه من الماء و الهواء و التراب و النار، بخلاف السحر فإنه و إن كان واقعه إمّا من سنخ الحروف و الألفاظ الغير المأثوره فى الشريعة من الرقى و العقد و الأقسام و العزائم أمّا معلومه المعنى أو غير معلومه.

و إما من قبيل التدخين لبعض العقاقير، فإنه على ما قيل يستعملونه في بعض مواقع لتسخير الكواكب كقراءه الرقى.

و إما من قبيل النفث أو التصوير لصوره المسحور و اشغال النظر فيها.

أو تصفيه النفس فإنه قيل: إنّ النفوس مختلفه، فبعضها قويه مستعليه على البدن و صارت في قوتها بحيث تكون مضاهيه للأرواح السماويه و كأنها واحده منها، فكما يكون السفليات منفعله بتلك العلويات و لها تأثير في تلك السفليات، فكذلك لهذه النفس أيضا تأثير فيما أرادته و أوجد صورته في الذهن، و هذا نظير ما يحصل بالرياضات الشرعيه، فإنه يصير مقام العبد بواسطتها إلى ما أشار إليه في الحديث القدسي: عبدى أطعنى أجعلك مثلى، يعنى كما أنّ الله إذا أراد شيئا يقول له كن فيكون، فكذلك حال هذا المجاهد، كما نطق بهذا المقام أيضا الأخبار في وصف أهل الجنّه، فمن الممكن حصول هذه المرتبه بالرياضات الباطله، لكن قد صرح بعدم تحقق هذا القسم في الخبر المنقول عن الاحتجاج لو لم يستفد منها عدم الإمكان.

أو بتمزيج القوى السماويه حيث إنّ للكواكب تأثيرا في الألوان و الطعوم و حياه الحيوانات مع القوى المنفعله السفليه، بمعنى أن يعرف المعدات لتلك الفواعل فيعدها، و الموانع فيرفعها حتى تنضم القوه الفاعله مع القابله، و يتولد الأمر العجيب منهما و يسمى هذا بالطلسمات أو بتسخير الأرواح الأرضيه و هى الجن، فإنه يقال: إنّ الاتصال بتلك الأرواح أسهل من الاتصال بالأرواح السماويه، و التأثير مع الاتصال بالسماويات أعظم و نسبتها نسبه القطره إلى البحر، و الشعاع إلى الشمس، و الرعيه إلى السلطان، و يسمى هذا بالأقسام و العزائم و تسخير الجن.

فالسحر على تشّت أنحائه هذه و غيرها يلازمه الإيهام لكونه بمدد غيبى

و تأييد من عند الله. و بهذا الاعتبار وصف السحره فى الخبر العاشر بقوله:

الممّوهون، و هذا معنى تفسيره بالخديعه و صرف الشىء عن وجهه، و إظهار الباطل بصوره الحق، فإنّ ذات عمل السحر لا ينفك عن هذا الإيهام، و إن لم يكن من قصد فاعله أيضا التليس و التدليس. و من هنا يعلم أنّ علم الخواص، أعنى معرفه خاصيه بعض الأشياء التى تؤثّر فى الشىء بدون المباشره، مثل المغناطيس إذا عملت فحصل بسببها أمر عجيب حصل معه الإيهام المزبور، و كذلك علم الحيل الذى فسّر بما يحصل من تركيب الآلات المركبه على طرز النسب الهندسيه أو غيرها، فإنّه ربما يحصل بها أمور غريبه، مثل فارسين يقتتلان يقتل أحدهما الآخر، و الفارس فى يده بوق ينفخ فيه على رأس كل ساعه من النهار من غير أن يمسه إنسان و غير ذلك إذا اشتمل على الإيهام المذكور لا يخلو عن إشكال كما لا إشكال مع معلوميه المدرك و عدم الإيهام كما فى آله الساعه المعموله و غيرها من الصنائع العجيبه.

و لا يمكن التمسك لحرمته بإطلاق خبر الاحتجاج فإنّه فى مقام بيان علّه السحر و منشأه بعد الفراغ عن سحرته، لا فى مقام بيان حقيقه السحر و أنّه عباره عن كذا و كذا حتى يصحّ التمسك بإطلاقه، كما لا إشكال فيما كان من الصلحاء و العباد من الكرامات، و كذا ما هو من قبيل الإحراز و العوذات و الرقى و الصلوات المأذون فيها شرعا.

ثمّ هذه الأقسام التى أشرنا إليها كلّها ممّا يكون لها واقعيه و حقيقه، و يجمعها قوله عليه السّلام فى خبر الاحتجاج: و لكل معنى حيله و له قسم آخر يكون صرف الوهم و الخيال يسمى بالشعبذه و أخذ العين، فإنّ أغلاط العين مثل رؤيتها الشمس عند طلوعها بواسطه ارتفاع بخار الأرض كبيره، و رؤيه الكبير المرئى من البعيد صغيرا

مشاهده، فإذا أشغل المشعبد باصره الناظرين في غير الوجهه التي يحتال فيها و استغرق تلك الوجهه حواسهم، يعمل بسرعه عملا يظهر بسببه خلاف ما يترقبونه بواسطه هذه السرعه و ذلك الأشغال و هذا هو المشار إليه في خير الاحتجاج: و نوع آخر منه: خطفه و سرعه و مخاريق و خفه، و يشهد على وجود النوعين أيضا أعني ماله حقيقه و ما لا حقيقه له من الكتاب قوله تعالى يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَ زَوْجِهِ (١) كما يشهد له أيضا قوله تعالى في سوره الفلق. وَ مِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٢) بناء على تفسيره بالسحر، و قوله يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى (٣) و لا- ينافى كونه مؤثرا حقيقه قوله وَ مَا هُمْ -يعنى السحره- بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ (٤) فإنه ليس اقتضاؤه بأزيد من اقتضاء النار التي قال الله تعالى لها كُونِي بَزْدًا وَ سَيْلًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ (٥). فالمراد عدم منعه تعالى من تسيبه كما في سائر المسببات، و بهذا يظهر عدم منافاه قوله تعالى:

يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَ يَثْبُتُ (٦).

### المقام الثالث: في بيان عدم اختصاص حرمه السحر بصوره وجود مسحور

إطلاق الأخبار الداله على مذمه السحر مثل الخبر الأول و الثاني و الثالث و الرابع، خصوصا الخامس: من تعلّم شيئا من السحر قليلا أو كثيرا فقد كفر

ص: ١٥١

١-١ (١) البقره ١٠٢.

٢-٢ (٢) الفلق ٤.

٣-٣ (٣) طه ٦٦.

٤-٤ (٤) البقره ١٠٢.

٥-٥ (٥) الأنبياء ٦٩.

٦-٦ (٦) الرعد ٣٩.

و كان آخر عهده برّيه، و السادس و السابع عدم اختصاص الحرمة بصوره كون مسحور فى البين بل يشمل ما لم يكن له تعد إلى واحد من الحيوانات و لو كان فيه غرض عقلاى أيضا، فضلا عما إذا كان متعديا إلى حيوان من السباع أو الهوام من قبيل الحيات و العقارب و البراغيث، فضلا عن الإنسان سواء كان التعدى بنحو الإضرار فى بدن المسحور أو قلبه أو عقله، أم كان بغيره كإيراث المودّه فى قلبه مثلا. كل ذلك أعم من أن يكون فيه صلاح و نفع عقلاى، كما فى دفع أذى البراغيث ببعض الأشعار و ما يستعمله بعض الدراويش فى دفع لدغ العقارب و الحيات ببعض المناظر، بل و فتح عساكر المسلمين و مثله من المنافع الجليله.

فإن مقتضى الإطلاق ممنوعيه ما يسمّى سحرا بقول مطلق، و دعوى الانصراف إلى من يخشى ضرره أو إلى غير ما يقصد به غرض راجح كما ترى.

و يشهد لهذا الإطلاق: الخبر الثانى عشر، فإن عطف قلب الزوج إلى زوجته ممّا فيه نفع و صلاح و لا ضرر فيه أيضا على الزوج بعد ارتفاع الكراهه من نفسه و انقلابها بالمحبّه. و مع ذلك فانظر ما ورد فى منعه و تقييحه من أشد أفراد الدم.

نعم، مقتضى الخبر الثامن و التاسع: جواز السحر المستعمل لحل سحر آخر، فإنّ مقابله الحلّ بالعقد قرينه على أنّه كما أنّ العقد بالسحر كذلك الحل أيضا به، فالحمل على الحل بغيره من قرآن أو دعاء أو به فى حال الضروره و انحصار الدافع به خلاف الظاهر و تقييد بغير مقيد. و كذلك الخبر العاشر و الحادى عشر لقوله فى الأوّل: و أمرهم أن يقضوا به على السحر و أن يبطلوه. و فى الثانى: علّمنا الناس السحر ليحترزوا به سحر السحره و يبطلوا به كيدهم، فإنّ حكاية الإمام الحكم المجعول فى الشريعه السابقه لأهل هذه الشريعه مع عدم بيان نسخه فى هذه الشريعه، ظاهر فى بقائه على حاله فى هذه الشريعه أيضا كما تقدم فى نقل الإمام عليه السّلام عمل التماثيل لسليمان عليه السّلام.



و يدل عليه أيضا: ذيل خبر الاحتجاج و هو قوله: عليه السلام: فأقرب أقاويل السحر أنه بمنزله الطب إن الساحر عالج الرجل فامتنع من مجامعه النساء، فجاءه الطيب فعالجه بغير ذلك فأبرأه. بناء على كون المراد من الأقربيه الإياحه لا- أن هذا الفرد أيضا حرام، غايه الأمر أخف حرمه من سائر الأفراد، فإن هذا خلاف الظاهر عرفا و إن كان مقتضى الجمود على لفظ الأقرب المقتضى للتفضيل مشاركته هذا الفرد مع سائر الأفراد في أصل القرب.

و هل الحل الحلال أعم مما كان العقد حاصلًا بسحر ساحر و ما كان العقد حاصلًا بغيره، كما في علاج من أصابه الجن بغير سحر ساحر، أو يختص بالقسم الأول؟ لا شك في صدق الحل في القسم الثاني أيضا، فلا وجه لدعوى الاختصاص إلا أن يدعى الانصراف.

نعم، لا يمكن التعميم للدفع للسحر الغير الحاصل، فإن الدليل مختص بالرفع و لا مناط منقح في البين أيضا حتى يدعى شموله للتوقى و الدفع أيضا و الله العالم بأحكامه.

هذا كله في نفس عمل السحر، و أما تعليمه و تعلمه فلا إشكال في حرمتها إذا كانا بقصد استعمال القسم المحرم، فإنه اشتغال بمقدمه الحرام بقصد التوصل إليه.

و أما إذا كان بقصد القسم الحلال أو خاليا عن القصدين، فلا دليل على حرمة.

و أمّا قوله في الخامس: من تعلم شيئا من السحر قليلا- أو كثيرا إلخ، فالظاهر منه رجوع الحرمة إلى العمل، فإنه قد يضاف المبعوضيه إلى التعلم بلحاظ مبعوضيه العمل. و القرينه على هذا قوله في ذيله: و حده أن يقتل إلا أن يتوب، فإن هذا مناسب للعمل كما لا يخفى.

و أمّيا خبر تحف العقول فلا يستفاد منه إلا حرمة التعليم و التعلّم فى الصناعات التى هى فساد محض و ليس فيها قسم حلال، فلا يشمل ما نحن فيه مما فيه قسم حلال و قسم حرام، فتدبر.

ص: ١٥٤

الأخبار الواردة عن الأئمة ع في حرمه الغناء

و قبل الخوض في المسألة نتيمن بذكر أخبار الباب فنقول مستعينين بالله الملك الوهاب.

١-زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عزّ وجلّ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ (١)؟ قال: قول الزور الغناء (٢).

(٢) ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ. قال: قول الزور الغناء. (٣).

(٣) أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله الله عزّ وجلّ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَ اجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ؟ قال: الغناء. (٤).

ص: ١٥٥

١-١) سورة الحجّ آية ٣٠.

٢-٢) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٥، الحديث ٢.

٣-٣) المصدر نفسه: ص ٢٢٧، الحديث ٨.

٤-٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٧، الحديث ٩.

٤- هشام عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ. قال: الرجس من الأوثان الشطرنج، وقول الزور الغناء (١).

(٥) عبد الأعلى، قال: سألت جعفر بن محمد -عليهما السلام- عن قول الله عزَّ وجلَّ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ؟ قال: الرجس من الأوثان: الشطرنج، وقول الزور: الغناء، قلت: قول الله عزَّ وجلَّ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لَهْوَ الْحَدِيثِ (٢)؟ قال: منه الغناء (٣).

(٦) محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمعته يقول: الغناء مما وعد الله عليه النار، وتلا هذه الآية وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ (٤).

(٧) مهرا بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: الغناء مما قال الله عزَّ وجلَّ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٥).

(٨) الوشاء قال: سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يسأل عن الغناء فقال: هو قول الله عزَّ وجلَّ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٦).

(٩) الحسن بن هارون قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول الغناء مجلس لا ينظر الله إلى أهله وهو مما قال الله عزَّ وجلَّ:

ص: ١٥٦

١- (١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٣٠، الحديث ٢٦.

٢- (٢) لقمان ٦.

٣- (٣) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٩، الحديث ٢٠.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٦، الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٢٢٦، الحديث ٧.

٦- (٦) المصدر نفسه: ص ٢٢٧، الحديث ١١.

وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ (١).

١٠- محمد بن مسلم عن أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل:

لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ (٢) قال: الغناء (٣).

١١- أبو الصباح الكناني و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ؟ قال: هو الغناء (٤).

١٢- محمد بن أبي عباد و كان مستهترا بالسمع و يشرب النبيذ قال: سألت الرضا عليه السلام عن السماع؟ فقال: لأهل الحجاز فيه رأى و هو في حيز الباطل و اللهو أما سمعت الله يقول وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا (٥). (٦)

١٣- عبد الأعلى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغناء و قلت: إنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم رخص في أن يقال: جئناكم حيوناً حيوناً نحيتكم؟ فقال عليه السلام: كذبوا إن الله عز وجل يقول وَ مَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَ الْأَرْضَ وَ مَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ. لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخِذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ. بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَ لَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (٧) ثم قال: وويل لفلان مما يصف رجل لم يحضر المجلس (٨).

١٤- يونس قال: سألت الخراساني عليه السلام عن الغناء و قلت: إن العباسي ذكر

ص: ١٥٧

١- (١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٨، الحديث ١٦.

٢- (٢) الفرقان ٧٢.

٣- (٣) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٦، الحديث ٣.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٢٢٦، الحديث ٥.

٥- (٥) الفرقان ٧٢.

٦- (٦) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٩، الحديث ١٩.

٧- (٧) الأنبياء ١٦-١٨.

٨- (٨) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٨، الحديث ١٥.

عنك أنك ترخص في الغناء؟ فقال: كذب الزنديق ما هكذا قلت له سألتني عن الغناء فقلت: إن رجلا أتى أبا جعفر عليه السلام فسأله عن الغناء فقال: يا فلان إذا ميز الله بين الحق والباطل فأين يكون الغناء؟ قال: مع الباطل، فقال: قد حكمت (١).

١٥- الأعمش عن جعفر بن محمد -عليهما السلام- في حديث شرائع الدين قال:

والكباير محرّمه و هي الشرك بالله و قتل النفس التي حرّم الله -إلى أن قال-: و الملاهي التي تصدّ عن ذكر الله عزّ و جلّ كالغناء و ضرب الأوتار و الإصرار على صغائر الذنوب (٢).

١٦- الحسن بن علي الوشاء قال: سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام عن شراء المغنّيه؟ قال: قد تكون للرجل الجاربه تلهيه و ما ثمنها إلاّ ثمن الكلب، و ثمن الكلب سحت، و السحت في النار (٣).

١٧- سعيد بن محمّد الطاطاري عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأله رجل عن بيع الجوارى المغنّيات؟ فقال عليه السلام: شراهنّ و بيعهنّ حرام، و تعليمهنّ كفر، و استماعهنّ نفاق (٤).

١٨- عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: اقرأوا القرآن بألحان العرب و أصواتها، و إياكم و لحون أهل الفسق و أهل الكباير، فإنّه سيجيء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء و النوح و الرهبانيه لا يجوز تراقبهم، قلوبهم مقلوبه، و قلوب من يعجبه شأنهم (٥).

ص: ١٥٨

١- (١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٢٧، الحديث ١٣.

٢- (٢) المصدر نفسه: الجزء ١١، باب ٤٦ من أبواب جهاد النفس و ما يناسبه، ص ٢٦٢، الحديث ٣٦.

٣- (٣) المصدر نفسه: الجزء ١٢، باب ١٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ٨٨، الحديث ٦.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٨٨، الحديث ٧.

٥- (٥) الوسائل: الجزء ٤، باب ٢٤ من أبواب قراءه القرآن، ص ٨٥٨، الحديث ١.

١٩- علي بن محمّد النوفلي عن أبي الحسن عليه السّلام قال: ذكر الصوت عنده، فقال: إنّ علي بن الحسين -عليهما السّلام- كان يقرأ القرآن فربّما مرّ به المار فصعق من حسن صوته. الحديث (١).

٢٠- عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: قال النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: لكلّ شيء حليه و حليه القرآن الصوت الحسن (٢).

٢١- أبو بصير قال: قلت لأبي جعفر عليه السّلام إذا قرأت القرآن فرفعت به صوتي جاءني الشيطان، فقال: إنّما ترائي بهذا أهلك و الناس، فقال: يا أبا محمّد اقرأ قرأه ما بين القراءتين تسمع أهلك و رجّع بالقرآن صوتك، فإنّ الله عزّ و جلّ يحبّ الصوت الحسن يرجع فيه ترجيعاً (٣).

٢٢- الحسن بن عبد الله التميمي عن أبيه عن الرضا عليه السّلام قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: حدّثوا القرآن بأصواتكم، فإنّ الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً (٤).

٢٣- معاوية بن عمّار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: الرجل لا يرى أنّه صنع شيئاً في الدعاء و في القراءة حتى يرفع صوته، فقال: لا- بأس إنّ علي بن الحسين -عليهما السلام- كان أحسن الناس صوتاً بالقرآن و كان يرفع صوته حتى يسمعه أهل السدار، و إنّ أبا جعفر كان أحسن الناس صوتاً بالقرآن و كان إذا قام من الليل و قرأ رفع صوته فيمرّ به مار الطريق من الساقين (السقائين) و غيرهم فيقومون فيستمعون إلى قراءته (٥).

ص: ١٥٩

١- (١) الوسائل: الجزء ٤، باب ٢٤ من أبواب قراءه القرآن، ص ٨٥٩، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٨٥٩، الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٨٥٩، الحديث ٥.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٨٥٩، الحديث ٦.

٥- (٥) المصدر نفسه: باب ٢٣ من أبواب قراءه القرآن، ص ٨٥٨، الحديث ٢.

٢٤- رئيس المحدثين قال: سأل رجل علي بن الحسين -عليهما السلام- عن شراء جاريه لها صوت؟ فقال: ما عليك لو اشتريتها فذكرتك الجنه يعنى بقراءه القرآن و الزهد و الفضائل التى ليست بغناء، فأما الغناء فمحظور (١).

٢٥- أبو بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن كسب المغنيات؟ فقال:

التى يدخل عليها الرجال حرام، و التى تدعى إلى الأعراس ليس به بأس و هو قول الله عزّ و جلّ و من الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله (٢).

٢٦- أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المغنيه التى تزفّ العرائس لا بأس بكسبها (٣).

٢٧- أبو بصير قال: قال أبو عبد الله: أجر المغنيه التى تزفّ العرائس ليس به بأس، و ليست بالتى يدخل عليها الرجال (٤).

٢٨- على بن جعفر عن أخيه قال: سألته عن الغناء هل يصلح فى الفطر و الأضحى و الفرح؟ قال: لا بأس به ما لم يعص به.

و رواه على بن جعفر فى كتابه إلا أنه قال: ما لم يؤمر (يزمّر) به (٥).

٢٩- رئيس المحدثين بإسناده عن السكونى بإسناده يعنى عن جعفر بن محمد -عليهما السلام- عن آبائه -عليهم السلام- قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: زاد المسافر الحداء و الشعر ما كان منه ليس فيه جفاء. و فى نسخه ليس فيه خناء.

ص: ١٦٠

---

١- (١) الوسائل: الجزء ١٢، باب ١٦ من أبواب ما يكتسب به، ص ٨٦، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: باب ١٥ من أبواب ما يكتسب به، ص ٨٤، الحديث ١.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٨٥، الحديث ٢.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٨٥، الحديث ٣.

٥- (٥) المصدر نفسه: ص ٨٥، الحديث ٥.



و رواه البرقى فى المحاسن عن النوفلى عن السكونى (١).

٣٠- العياشى فى تفسيره عن الحسن قال: كنت أطيل القعود فى المخرج لأسمع غناء بعض الجيران قال: فدخلت على أبى عبد الله عليه السلام فقال لى: يا حسن:

إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّهُ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً (٢) السمع و ما وعى، و البصر و ما رأى، و الفؤاد و ما عقد عليه (٣).

ص: ١٤١

- 
- ١- (١) الوسائل: الجزء ٨، باب ٣٧ من أبواب آداب السفر إلى الحج و غيره، ص ٣٠٦، الحديث ١.  
٢- (٢) الإسراء ٣٦.  
٣- (٣) الوسائل: الجزء ١٢، باب ٩٩ من أبواب ما يكتسب به، ص ٢٣١، الحديث ٢٩.

**الأول: في بيان حرمه مطلق الغناء سواء تحقق في كلام حق أو باطل**

الاستدلال بالتسعة الأول من هذه الأخبار التي هي العمدة في الباب وعلينا اعتمد صاحبنا الحقائق و الجواهر كما ذكره المحقق المحشى طاب رسمه - على حرمه مطلق الغناء سواء تحقق في كلام حق أم في باطل، يبتنى على مقدمتين:

الأولى: إنَّ الظاهر من قول الزور كونه من باب إضافة الموصوف إلى الصفه كما أنَّ الظاهر من لهو الحديث كونه من إضافة الصفه إلى الموصوف و المتحصّل منهما حرمه القول و الحديث المتصف بالزوريه و اللهويه، و الزوريه العارضه على اللفظ تاره من جهه زوريه مدلوله و تاره من جهه كيفيه أداء هذا اللفظ، و يمكن ملاحظه الأعم من القسمين من قولنا: القول الزور، و كذلك الحديث اللهو، و المتبادر منه و إن كان هو القسم الأول لكن بعد ورود التفسير بجعل القسم الثانى أيضا داخلا لا ضير فى حمله على الجامع.

و بالجمله: بعد ملاحظه شمول الآيه للهو باعتبار المدلول فقط كما يشهد به ما حكى فى شأن نزول آيه لَهوَ الْحَدِيثِ من أنّ بعض الكفار كان يرتحل إلى العجم لتحصيل القصص و الحكايات ثم يرجع إلى أهله و يقول: هذه فى قبال ما اشتمل عليه القرآن، فإنَّ من المعلوم أنّ الزوريه و اللهويه فى نقل تلك الأكاذيب لم يكن إلاّ - من حيث المعنى و ملاحظه شمولها للغناء كما يشهد به أخبار الباب، يكون الظاهر حينئذ ملاحظه اللهويه بأحد الاعتبارين على نحو منع الخلوّ و حمله على اللهو بكلا الاعتبارين حتى لا يشمل ما كان لهوا بأحدهما خلاف الظاهر كما لا يخفى.

الثانية: الغناء ينطبق على الكلام و يتحد مصداقا معه و ليس من قبيل الأسماء للكيفية القائمة بالكلام، فلا يكون منطبقا على نفسه، و الشاهد على ما ذكرنا ملاحظه مرادفه فى الفارسيه و هو «سرود و خواندگى» كما عن بعض أهل اللغه تفسيره بالصوت، و عن آخر كل من رفع صوتا و والاه فصوته عند العرب غناء، فإن الصوت جنس للكلام فإنه مركب من الكلمات، و الكلمه هى الصوت المعتمد على مخارج الفم، بل عن الزمخشري تفسيره بالكلام.

و يشهد له أيضا ما تقدم فى الخبر الثالث عشر: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغناء و قلت إنهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم رخص فى أن يقال جئناكم جئناكم إلخ، فإن الظاهر منه أن الغناء نفس القول المذكور.

و بالجملة: حال سرود كحال درود، فكما أن الثانى يحمل على الكلام و يقال هذا الكلام درود، فالظاهر أن سرود أيضا كذلك، و ليس كحال المد و الرفع و الترجيع فإنه لا يصح أن يقال: إن هذا الصوت مدّ أو رفع أو ترجيع، بل كان الأستاذ - دام ظلّه - مدعيا لكون الغناء مأخوذا فى مفهومه اللفظ فلا يتحقق بالصوت المجرد، و قد تقدم ما يشهد به من قول الزمخشري و كلام الراوى بل يمكن الاستشهاد له أيضا بنفس هذه الأخبار المفسره لقول الزور و حديث اللهو بالغناء.

إذا عرفت المقدمتين فنقول: مفاد الآيتين حسب المقدمه الأولى حرمة القول و الحديث الباطل و اللهو الأعم من اللهو باعتبار كيفية الأداء فقط و قد طبقه الأخبار على الغناء، فالمستفاد منها كون الغناء من أفراد حديث اللهو، و قول الباطل، و إن لم ينضم إليه باطله المدلول، و قد عرفت فى المقدمه الثانيه انطباق الغناء على نفس الكلام، و الآيتان دالتان على حرمة الكلام للهوى، فيدلّان على

حرمه الغناء أيضا لأنه من أفرادہ، فاندفع بذلك توہمان:

أحدهما: أنه لا بد من التجوّز في لفظ الغناء بأن يراد به الكلام الذي يتغنى به حتى يصح جعله تفسيرا لقول الزور و لهو الحديث.

فالمتحصل من الآيه بعد التفسير حرمه الكلام اللهوى المتغنى به فلا تدلّ على حرمه الكلام الغير اللهوى المتغنى به. وقد عرفت دفعه في مقدمه الأولى.

و الثاني: أنه و إن سلّمنا أنّهما شاملان للكلام الغير اللهوى المتغنى به لكنّهما تدلّان على حرمه نفس الكلام و هو غير كيفيته القائم به، و المدعى حرمه نفس الكيفيه و هي الغناء، و قد عرفت دفعه في مقدمه الثانيه.

نعم يبقى هنا سؤال أنّ الآيتين لا- يشملان الغناء بالكلام المهمل بل و بالكلمه باعتبار ظهور الحديث و القول في المستعمل و القضيّه لكنّه أيضا مدفوع بالقطع ببطلان القول بالفصل من هذه الجهه.

ثمّ الظاهر من التفسير في آيه لَهْوُ الْحَدِيثِ كون مطلق الغناء من لهو الحديث الذي يترتب عليه الإضلال لا أنه من مطلق لهو الحديث حتى ينقسم إلى قسمين قسم يراد به الإضلال، و هو ما اكتنف منه بسائر المحرّمات من استعمال العود و المزمار و سائر آلايت اللهو و دخول الرجال على النساء و التكلم بالأباطيل و غير ذلك، و قسم لا- يراد به الإضلال و هو الغناء المجرد عن المحرمات الخارجيه.

هذا مع أنّ هذا التوهم لا يتأتى في تفسير قول الزور فإنّه جعل مطلق الغناء من أفرادہ، و كذلك في ما فسّر لا يشهدون الزور بلا يشهدون مجلس الغناء، و لا شاهد فيهما على التقييد كما هو واضح.

لا إشكال في أن: كل صوت حسن بمجرد كونه حسنا غير قبيح لا يندرج في اسم الغناء ولا حكمه، كيف وقد عرفت الحث عليه في قراءة القرآن والدعاء في الأخبار المتقدمه وأنه حليه القرآن.

وكذلك كل صوت ممدود مرجع فيه أعنى مردد فيه في الحلق، كيف وقد عرفت قوله عليه السلام: «و رجع بالقرآن صوتك فإن الله يحب الصوت الحسن يرجع فيه ترجيعا، والعرف أيضا حاكم بعدم صدق اسم الغناء بمحض الترجيع في الصوت و أيضا قد يتحقق الغناء ولا يتحقق شيء من المد والترجيع، فإن ما يقال له في الفارسيه «تصنيف و پاتنكي» لا شك في كونه من الغناء بل ومن أوضح أفراده مع ما ترى فيه من السرعة والخفة ويمكن تحققه بلا ترجيع أصلا، وكذلك كل صوت ممدود مرجع فيه مطرب على ما فسروا الاطراب به من كونه موجبا لخفة عارضه على الإنسان من شدة سرور أو حزن، كيف وقد عرفت أن على بن الحسين -صلوات الله عليهما- كان يقرأ القرآن فرّما مر به المار فصعق من حسن صوته، مضافا إلى أنه قد لا يتحقق الالتذاذ بسماع الصوت الحسن فضلا عن الخفة والفتور مع القطع بتحقيق الغناء كما في بعض أفراد «تصنيف».

و إذن فالظاهر أنه ليس هنا معيار خارجي راجع إلى كيفية في الصوت كان هو الفارق بين الغناء و سائر أفراد الصوت الحسن الممدوحه في الأخبار المتقدمه.

و ما يستفاد من كلمات شيخنا المرتضى -قدس سره- من أن المعيار كونه مناسبا لآلات اللهو و الرقص و لحضور ما تستلذه القوه الشهويه من كون المعنى امرأه أو مردا و نحو ذلك أيضا ليس معيارا إذ على هذا ينحصر الغناء فيما يسمى في الفارسيه ب«تصنيف» أو ما هو أعم منه قليلا و المقطوع ظاهرا أو سعيه دائره

الغناء من ذلك.

و كذلك ما ذكره المحشى الجليل لكلامه الميرزا الشيرازى-قدس الله تربتهما الزكيه-من جعل المعيار ما يستفاد من قوله عليه السلام فى الخبر الثامن والعشرين بناء على إحدى روايته لا بأس به ما لم يزم به فىقال كلما حصل من الصوت تلك المرتبه من البساط و الانبساط الحاصله من المزمار كان صوتا لهويا محرما و إلا فلا إذ قد عرفت ما فيه من السابق.

فالظاهر حينئذ كما ذكرنا عدم الفارق الخارجى بين الصوت المحرم و الصوت المباح، بل الصوت الواحد يمكن أن يندرج تارة فى اسم الغناء و يخرج عنه مع عدم تغيير فى وضعه أخرى.

و توضيح ذلك كما أفاده شيخنا الأستاذ-دام بقاءه-أن يقال: لا شبهه فى أن لنا بعضا من المفاهيم لا تحقق لها فى الخارج إلا بانضمام القصد إليها كما فى مفهوم العقد و التعظيم إذ من الواضح أن انحناء الظهر فى حد ذاته قابل لأن يقع تعظيما و توهينا و إنما يتمخض لأحدهما بالقصد.

و حينئذ فنقول قد يكون المقصود الأصلي للإنسان قراءة القرآن أو الدعاء أو المرثيه فيقصد تبعاً لهذا المقصود و لأجل تمشيته على الوجه الأتم إلى تحسين صوته و ترجيعه و ترقيقه عند قراءته، و قد يكون الأمر بالعكس، فالمقصود الأصلي إظهار حسن الصوت لأجل أن يتفرج به نفسه و الحاضرون، فيتوسل إلى تمشيه هذا المقصود إلى قراءة قرآن أو دعاء أو مرثيه أو إشعار من المثنوى و غيره، كما يتفق ذلك لبعض أهل زماننا إذا اجتمعوا عند ماء و خضره حيث يقوم أحدهم بقراءة أشعار المثنوى مثلا بصوت حسن لأجل مجرد التنزه و الصفاء و التكييف، فالمقصود الأصلي فى هذه الصورة هو الصوت و المقروء مقصود تبعى مقدمه له بعكس الصورة الأولى.

ص: ١٦٦

فالمدعى شهادة الوجدان و العرف بالفرق بين هذين القسمين فى التسميه باسم الغناء فى العرييه و سرود و خوانندگى فى الفارسيه، و لو فرض اتحاد القسمين فى جميع كيفيات الصوت و كونهما بمرتبته واحده من الحسن، و من المعلوم عدم تأتى الفرق بينهما حينئذ إلا من قبل أصاليه القصد و تبعيته.

ثم إنّه -دام ظلّه- استشهد لتأييد مرامه بالروايه الرابعه عشر حيث إنّه بعد ما سأل السائل عن الغناء أحاله الإمام عليه السّلام إلى وجدان نفسه فيما إذا ميّز الله بين الحقّ و الباطل أنّه فى أىّ القسمين يكون، فاختر كونه من الباطل، فيعلم من هذا أنّ الغناء ملازم مع حكم الوجدان عليه باندرجه فى الباطل.

و حينئذ نقول: إذا كان فى كلّ من مصراعى الشعر مطلب مهم يعتنى بشأنه و أراد القارى التفات السامع إليه كما هو حقّه، فلا محاله يحتاج إلى تطويل صوت بين المصراعين حتّى يأخذ السامع نصيبه من الفرد الأوّل و يتهيأ لاستماع الفرد الثانى مع كون الأداء بهذا الوجه موجبا لوقع آخر فى ذهن السامع، فإذا عمد إلى مدّ الصوت و تحسينه و تزيينه و ترجيعه لهذا الغرض، فهل ترى من نفسك أنّ هذا الصوت المرجع فيه المطرب بعد إلقاء حيث التقيد بحكم الشرع عن نفسك و التخليه بينك و بين وجدانك داخل فى الباطل و معدود من الأمور السفهائيه، أو أنّه ليس من هذا القبيل بمجرد كونه مطربا لفرض كونه أمرا عقلايا يتوجّه إليه همم العقلاء لتمشيه بعض أغراضهم العقلايه. لا- أظنّك ترتاب فى كونه من الثانى و إن عرض لك شبهه فإنّما هو من جهه اشتغال ذهنك بجهه التشرّع و عدم تخليته و طبعه كما فعله الإمام عليه السّلام مع السائل. فإنّ المراد بالباطل كما هو المتبادر الظاهر من أمثال المقام إنّما هو الباطل بنظر العرف لا ما ارتكز فى ذهن السائل ممّا هو الباطل بحكم الشرع، إذ الفرض أنّه شكّ فى حكم الغناء بحسب الشرع و يبعد أن يكون من باب الجهل التفصيلى مع كونه معلوما بحسب القضيّه

الارتكازيه أعنى أنه من الباطل الشرعى و كل باطل شرعى حرام، و يكون الغرض تنبيهه على هذه القضية الارتكازيه الإجماليه.

و بالجمله بعد ظهور كون المراد هو الباطل العرفى، و أنّ الصوت الحسن المطرب فيما ذكر من المثال ليس من قبيله و معلوم أنه بواسطه اكتنافه بما ذكر من القصد المزبور و الغرض الراجح عند العقلاء يعلم أنّ مجرد الصوت الحسن المطرب فى حد ذاته قابل للغنائيه و عدمها، و إنّما يتمخض لأحدهما بالقصد كما فى التعظيم.

نعم، لا- مضايقه من كون بعض أفراد الصوت غناء بحسب الذات بحيث لا يتغير عن الغنائيه و لو فيما كان المقصود الأصلي هو المقروء، كما لا- يبعد ذلك فى ما يسمّى ب«تصنيف»، لكن ما ذكرنا من الدوران مدار القصد هو الشائع فى غالب الأصوات الحسنه.

و على هذا يسهل الخطب فى الجمع بين الطائفه المرغبه فى استعمال الصوت لحسن فى القرآن و الدعاء، بل و صدور ما يوجب صعق السامع من شدّه حسنه من مولانا على بن الحسين- صلوات الله عليهما- مع الطائفه المفسّره لقول الزور و لهو الحديث بالغناء. و إلى هذا أشار فى الخبر الثامن عشر بقوله: اقرأوا القرآن بألحان العرب و أصواتها، و إياكم و لحن أهل الفسق و أهل الكبائر. فإنّ المراد من اللحن هو الصوت الحسن لا اللغه و إن جاء بكلام المعنيين، و ذلك بقريته أصواتها.

و المراد من الشقّ الثانى ما إذا كان المقصود الأصلي إظهار الصوت و الإلهاء به و كان القرآن وسيله إلى ذلك، و القرينه على ذلك قوله بعد هذا: و سيجىء من بعدى أقوام يرجعون القرآن ترجيع الغناء و النوح و الرهبانيه لا يجوز تراقبيهم، قلوبهم مقلوبه، و قلوب من يعجبه شأنهم. فإنّ الظاهر من قوله: لا- يجوز تراقبيهم، أنّ مقصودهم الأصلي هو التغنّى و الإلهاء بالصوت دون تدبّر معانى القرآن و تأمل



### المقام الثالث: فى الجمع بين الأخبار المطلقة و المقيدة

قد يتوهم كما يظهر من محكى عباره الفاضلين الكاشانى و السبزوارى أنّ الأخبار بين مطلقات و مقيدات:

أمّا المطلقات، فيبين ما جعل الموضوع فيه الغناء، و ما جعل موضوعه المغنيه.

و لا يبعد دعوى انصراف هذا المفرد المحلى باللام إلى الفرد الشائع منه فى زمن صدور تلك الأخبار و المتداول منه بين خلفاء الجور، من اشتغال مجالس الغناء على أنحاء شتى من الفسق و الفجور من شرب الخمر، و اللعب بالآلات الملهيه، و التكلم بالكلمات الباطله من الكذب و الهجاء، و مدح من لا يستحق المدح، و دخول الرجال الأجانب على النساء بدون الستر و الحجاب و غير ذلك، و لا أقل من الشكّ فى إطلاق هذا اللفظ لغير هذا الفرد.

و أمّا المقيدّات، فقد عرفت الروايات الثلاث لأبى بصير، الوارده فى تجويز كسب المغنيه التى تدعى إلى الأعراس، الملازم لحليه العمل مع انضمامه بقوله فى بعضها: و ليست بالتى يدخل عليها الرجال، و استشهاده عليه السلام فى آخر بعد الحكم بحرمه كسب التى يدخل عليها الرجال و تجويز التى تدعى إلى الأعراس، بقوله تعالى وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ حيث إنّ الظاهر من هذه المقابله أنّ وجه الحليه فى التى تدعى إلى الأعراس، خلوه عن دخول الرجال و كون المجلس مختصاً بالنساء، كما أنّ ظاهر الاستشهاد أنّ الغناء المنضم إليه دخول الرجال على النساء و نحوه من المحرّمات يكون من قبيل لهو الحديث المشتري لأجل إضلال الناس. و غير المنضم منه إلى تلك المعاصى داخل فى لهو الحديث الغير المترتب عليه الإضلال. فيفهم من ذلك أنّ نفس الغناء ما لم

يترتب عليه إضلال بملاحظه أمر خارج عنه أمر مباح في نفسه.

وأوضح من ذلك قوله في روايه على بن جعفر حيث سئل عن الغناء في الفطر والأضحى و الفرح؟ فقال: لا بأس به ما لم يعص به، فإنه ظاهر في أن الغناء في ذاته لا معصيه فيه، وإنما المعصيه فيما يتوسل به إليها من الفسق و الفجور المعمولين في مجلس الغناء.

و كذلك ما في روايته الأخرى من قوله: ما لم يزمر به، فإن المراد به: ما لم يتغنّ بالمزمار و آلات الأغاني بمعاونه هذا الغناء، فإن الغناء أيضا دخلا في التغنى بتلك الآلات و بتضامهما يحصل وجد و طرب ليس مع انفرادهما، فيدل أيضا على أن المعصيه إنما هي من جهه التغنى بتلك الآلات المتغنى بها مع الغناء لا من جهه الغناء نفسه.

لكنه ممنوع غايه المنع، إذ بعد تسليم سلامه سند الروايات و بلوغها درجه الاعتماد نقول: غايه ما ذكر وجود أول مرتبه من الظهور من هذه الروايات المقيده، لكنه بعد ورود الأخبار الكثيره المدعى بلوغها حد التواتر بتحريم الغناء بقول مطلق بدون تقييد بشيء، و دعوى الانصراف إلى الفرد المتعارف في ذلك العصر، مما يكذبه الوجدان مع كثره تلك المطلقات و خلوها جميعا عما يصلح للتقييد، بحيث يحصل الظن البالغ درجه الاعتبار في باب ظهور الألفاظ منها، بكون الغناء في ذاته من المحرمات و لو خلى عن كل محرم آخر، لا يمكن رفع اليد عنها بهذه الأخبار المقيده بهذه الدرجه من الظهور، فإنها ليست بناصه فيما توهم حتى يقال:

إن تلك المطلقات و إن كانت قطعيه الصدور من جهه التواتر لكنها ظنيه الدلاله، و الخاص الظني الصدور النص في الدلاله مقدم على العام و إن كان قطعي الصدور، و ذلك لقوه احتمال إرادته معنى لا يوجب التقييد في تلك الإطلاقات.

و ذلك بأن يكون ذكر المغني في الأعراس و الحكم بإباحه أمرها من جهه

خصوصيه فيها و الاقتصار على ذكر من يدخل عليها الرجال فى جانب المحرّم، من جهه أنه الفرد الغالب منه و لو فى تلك الأعصار و يكون الاستشهاد أيضا لهذا المعنى، فيكون سائر الأفراد مسكوتا عنها من الجانبين فيندرج تحت الإطلاقات.

و أما روايه على بن جعفر فيمكن استعمال الغناء فيه بطريق التجوّز فى مطلق الصوت الحسن، و يكون المراد بما لم يعص به ما لم يبلغ حدّ الغناء المحرّم، فإنّ الظاهر من «لم يعص به» وقوع المعصيه بنفس الغناء كما فى من عصى بشرب الخمر لا بشيء آخر كان الغناء مقدّمه له حتى تكون الباء مستعمله فى مجرد الربط المقدمى، فإنّه خلاف الظاهر. و نظير هذا الاحتمال أيضا جاء فى ما لم يزم به بأن يراد ما لم يقصد به قصد المزمار.

و الحاصل: المقصود إلقاء تلك المقييدات عن درجه النصوصيه إذ لا شكّ أنّه يتعيّن حينئذ الحمل على ذلك، فإنّ التعاضد و التعدّد و الكثره المدّعى بلوغه حدّ التواتر فى جانب المطلقات ممّا يرجّح دلاله المطلقات و إبانها عن قابليه التقييد بمثل ذلك الظهور. هذا مضافا إلى الخدشه فى سند روايات أبى بصير فإنّه غير الليث المرادى، حتى أنكر جمع من الأساطين جواز الغناء حتى فى موردها من غناء المغنّيه فى الأعراس، و لم يرفعوا اليد عن تلك الإطلاقات بواسطتها فيما هى نصّ فيه.

هذا على تقدير كون نسبتها مع الإطلاقات نسبه الإطلاق و التقييد، بأن يستفاد منها حرمة الغناء فى نفسه فى صورته الاكتناف بالمحرّمات الأخر.

و أمّا على تقدير ما يستظهر منها من عدم حرمة الغناء رأسا و أنّ المحرّم ما هو مقترن معه، و هو الذى حكى نسبه شيخنا المرتضى إلى المحدّثين المتقدّمين، و استظهره من بعض كلماتهما بعد تسليم كون المترادى من البعض الآخر منها هو التقييد، فالأمر أوضح، لأنّ النسبه حينئذ هى التباين، و من المتعيّن حينئذ الأخذ

بتلك الإطلاقات.

هذا. والله الهادى إلى الرشاد و هو الموفق للسداد.

و أوهن من هذا التوهم هنا توهم آخر، و هو اختيار تقييد تلك الإطلاقات بصورة عدم كون المقروء المتغنى به هو القرآن و الدعاء و المرثية. و يقال فى تقريب ذلك: إن مقتضى هذه الإطلاقات حرمة الغناء بدون فرق بين أنحاء المقروءات، لكن عارضها فى خصوص ما إذا كان المقروء أحد الثلاثة المتقدمه إطلاقات أدله فضل قراءه القرآن و الدعاء و الرثاء و الإبكاء، فإنه لا فرق بحسب هذا الإطلاق أيضا بين الجهر و الإخفات، و فى الجهر أيضا بين أنحاء الأصوات التى تقرأ هذه الأمور بها.

و النسبه بين الإطلاق من الطرفين هو العموم من وجه لوضوح وجود مادّه الافتراق لكلّ من الطرفين، و مادّه اجتماعهما ما نحن فيه، و حينئذ فلو لم يقدّم إطلاقات الترغيب لأكثريتها على إطلاقات المنع و التحريم، فلا- أقلّ من التكافؤ و التساقط، فيرجع فى المورد المتنازع فيه إلى أصله الحلّ.

هذا ما يتوهم و ضعفه واضح، فإنّ التعارض بين دليل الاستحباب و دليل التحريم إنّما يقع إذا كان دليل الاستحباب فى مقام الإطلاق و التعرّض من جميع الجهات الطارئه على الموضوع. و بعبارة أخرى: لا شبهه فى أنّ الجهره و الملاك الذى جاء حكم الاستحباب من قبله، لا- اقتضاء لها لطرده الترك إلاّ- بنحو الرجحان الغير المانع عن النقيض، و لكنّ الجهره و الملاك الذى نشأ التحريم من ناحيته إنّما هو مقتضى بطريق الحتم لطرده جانب الفعل، و مانع حتمى عن نقيضه. و من الواضح عدم مقاومه اللامقتضى مع المقتضى.

و حينئذ فنقول: إذا كان دليل الاستحباب ناظرا إلى صورته طرو العنوان الطارى، مثل عنوان الغناء فيما نحن فيه على موضوع القراءه و الرثاء، و بعبارة

ص: ١٧٢

أخرى: كان مفاده أنّ الاستحباب في هذا الموضوع متحقق فعلا بدون الوقوف على مرتبه الاقتضاء و حاله الانتظاريه، فلا محاله يستكشف عن عدم وجود المقتضى للتحريم في مورده من باب الاستكشاف من وجود أحد المتضادين، لعدم الآخر فإنّ جريان ملاك الاستحباب على وفق اقتضائه، و ترتب أثره مضاد مع وجود المقتضى للتحريم لما عرفت من ممانعته عن تحقق هذا الجريان و الترتب، فلا محاله يستكشف من الدليل الدال على فعلية الأثر لملاك الاستحباب عدم وجود الحرمة بعدم وجود ملاكها، فإذا كان مفاد دليل آخر هو الحرمة وقع التعارض، و المرجح بعد عدم الأظهرية في شيء منهما هو الأصل الجارى في شخص المورد.

و أمّا إذا لم يكن مفاد دليل الاستحباب إلاّ بيان اقتضاء المقتضى و الكشف عنه في مقابل انتفاء الاقتضاء رأسا من غير نظر و تعرّض لفعلية ترتب المقتضى -بالفتح- على المقتضى -بالكسر-، فحينئذ لا يعقل معارضة مع دليل التحريم، إذا لحيثه التي يتكفلها دليل الاستحباب و هو أصل الاقتضاء لا ينفى دليل التحريم، و ما يتكفله دليل التحريم من مقام فعلية ترتب الأثر لا تعرّض لدليل الاستحباب من جهته، لا إثباتا و لا نفيًا.

فإن قلت: غايه ما ذكرت إبداء احتمال في المقام لا ينقذ مع التعارض و لكنّه لا يجدى، فعليك بإثبات أنّ الظاهر من دليل الاستحباب في مقامنا هو القسم الثانى.

قلت: يدلّك على ظهوره فى القسم الثانى، أنّه لو منع الوالد عن القراء لم يكن مزاحمه هناك بين دليل أطع الوالد، و دليل اقرأ، و أنّ النسبه بينهما هى النسبه التى بين لحم الغنم حلال، و بين لا تغصب، حيث لا يساعد الوجدان على وجود معارضة رأسا. و إن شئت مثلا- لنظير المقام فلاحظ النسبه بين دليل: أحب المؤمن و أدخل السرور فى قلبه، مع دليل: لا تقتل النفس و لا تزن و لا ترتكب

اللواط و لا تسرق و أمثال ذلك.

فهل ترى من نفسك انقذاح معارضه بين الدليلين لو استدعى منك مؤمن أحد الأمور المذكوره أو صار مسرورا بإتيان أحدها.

فقول: لا فرق بين هذا و بين مقامنا أصلا، فإن دليل فضل القراءه أو الدعاء أو الرثاء و الإيذاء، ليس إلا دالا على أنّ هذه الطبائع أمور محسنه من حيث أنفسها و لو خلى و طبعها و لا تعرّض لها إلى أن حكمها الاستحباب، طرأ عليها من الحالات ما طرأ.

و بالجمله: لا يرى الوجدان المعارضه حتى يتوسل إلى العلاج و يقال إنّ الجمع المقبول بعد انقذاح المعارضه فى النظر الأولى تقديم دليل الحرمة على الاستحباب، لأنّ فى أحدهما احتمال تصرّف مفقود فى الآخر كما يظهر ذلك من المحقق المحشى الشيرازى لكلام شيخنا المرتضى -قدس الله ريسهما-، بل يرى أنّه لا مساس لأحدهما بالآخر و الله هو العالم.

#### المقام الرابع: قد استثنوا من تحريم الغناء موردين:

أحدهما: غناء المغنّيه فى الأعراس إذا خلا- عن سائر المحرمات من التكلم بالأباطيل و التلهى بآلات اللهو، و دخول الرجال على النساء مستشهدا على ذلك بما تقدّم من الروايات الثلاث لأبى بصير و هى صريحه الدلاله على الجواز فى أجر هذه المغنيه، و بالملازمه يعلم جواز أصل العمل و شيخنا المرتضى أولا يخذش فى سندها بأبى بصير، قال: و هو غير صحيح لكن قوى أخيرا أنّ سندها و إن انتهى إلى أبى بصير لكنّه لا يخلو عن وثوق، فلا يبعد القول بمضمونها تبعا للأكثر و لولا

ذلك لم يمكن التمسك بالشهره لرفع الضعف عن سندها لعدم تحقق الشهره على وجه صالح للجابريه إذ المحكى عن جمع من الأساطين عدم العمل بها، والأخذ بالإطلاقات المتواتره.

و الثانى: الحداء-و هو بالضم و المد-كدعاء، غناء يتغنى به لسير الإبل كما فسره بعض أهل اللغه: براندن شتران بسرود.

و يشهد لكونه من أفراد الغناء استثناء الفقهاء له من الغناء أيضا مضافا إلى حكاية التصريح بكونه من الغناء من المسالك و الحدائق و مجمع البحرين، و الدليل على هذا الاستثناء هو الروايه التاسعه و العشرون، فإن قوله: ما كان منه ليس فيه جفاء أو خناء أو حنان على اختلاف نسخه فى الوسائل و مجمع البحرين، راجع إلى تقييد الشعر بقريته أفراد الضمير فى منه و فيه، و سندها أيضا لا يخلو عن قوه على ما ذكره شيخنا المحشى-طاب ثراه-و قد عملوا بروايات السكونى فى غير مقام مضافا إلى انجبارها بحكاية الشهره و فتوى المحقق و العلامة فى شهادات الشرائع و القواعد و الشهيد فى الدروس و مرسله أخرى نبويه مشتمله على تقرير النبى صلى الله عليه و آله و سلم عبد الله بن رواحه حين حدا للإبل و كان حسن الصوت، و دلالتها على الجواز بناء على ما هو المفروض من كون الحداء من الغناء واضحه و إرسالها منجبر بالشهره و فتوى جمع من الأساطين.

#### المقام الخامس: لا شبهه فى حرمه الاستماع إلى الغناء

و يدل عليها آيه لَهوَ الْحَدِيثِ، فإنه بعد تفسيره بالغناء فكأنه قيل: و من الناس من يشتري الغناء، و يصدق على من يستمع أنه مشتر له كما يصدق على المتعلم أيضا ذلك، و لا دلاله فى كون شأن

نزول الآيه تعلّم القصص كما تقدّم على اختصاص الاشتراء بالتعلّم كما لا- اختصاص للهو الحديث بالقصص إلا أن يقال بالاختصاص بقريته قوله:

لِيُضَيَّلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنَّ تَرْتَبَ الْإِضْلَالَ عَلَى التَّعَلُّمِ لَهُ مَعْنَى وَلَا- مَعْنَى لَهُ فِي الْاسْتِمَاعِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِضْلَالٌ لِلغَيْرِ، وَلَا- يَسْتَفَادُ الْحَرَمَ لِنَفْسِ الْاِشْتِرَاءِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ تَرْتَبِ الْإِضْلَالَ، لَكِنَّا فِي غِنَى عَنْ دَلَالِهِ هَذِهِ الْآيَةَ بِوَاسِطَتِهِ:

آيَهُ وَاجْتَبَيْتُمْ قَوْلَ الزُّورِ فَإِنَّ الْاجْتِنَابَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ التَّبَعِيدُ عَمَّا هُوَ مَرْغُوبٌ مِنْهُ وَ مَتَرَقَّبٌ فِيهِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَلَا- شَكَّ أَنَّ الْمَتَرَقَّبَ فِي قَوْلِ الزُّورِ كَمَا هُوَ الْإِنْشَاءُ كَذَلِكَ الْاسْتِمَاعُ، فَيَشْمَلُهُ الْاجْتِنَابُ عَنْ قَوْلِ الزُّورِ.

و قوله لا- يَشْهَدُونَ الزُّورَ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ تَفْسِيرِ الزُّورِ فِيهِ بِالْغِنَاءِ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا- يَحْضُرُونَ مَجَالِسَ الْغِنَاءِ وَ مَشَاهِدَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْآيَةَ فِي مَقَامِ تَوْصِيفِ الْكَامِلِينَ فِي الْإِيمَانِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَ هُوَ كَمَا تَرَى.

و قد تقدّم في الخبر السابع عشر أنّ استماع الجوارى المغنيات نفاق.

و كذلك الثاني عشر المشتمل على سؤال محمّد بن أبي عباد المستهتر بالسمع عن السماع، و السماع- بفتح السين- وإن كان بمعنى المسموع من الصوت الحسن مثل السمع للسامعه كما يعرف من اللغة، لكن الظاهر من سؤاله السؤال عن استماع السماع لا عن التغنيه به، و لهذا استشهد الإمام عليه السلام في الردع عنه بقوله تعالى:

وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا .

و بالجملة: حرمة الاستماع ممّا لا ينبغي الارتباب فيه، و قد ادّعى في الجواهر في باب الشهادات عدم الخلاف فيه، إنّما الإشكال في مطلب آخر لم أر من تعرّض له فيما بيدي من الكتب و هو أنّه هل الحرمة خاصّة بالاستماع و هو إحساس الصوت بالسامعه مع الداعي إليه، أو هي عامّة له و للسمع و هو الإحساس لا بداعي الإحساس بل بمجرد عدم الداعي إلى الكفّ عن الإحساس كما أنّ



المحرّمات الأخر من شرب الخمر و الزنا و اللواط و غيرها لا- يناط الحرمة فيها بوجود الداعى إلى عناوينها بل يناط بصدور العنوان على نحو يصحّ المؤاخذه عليه، ولا شبهه فى صحتها مع الالتفات و عدم الانكفاف، و لو كان الإتيان بداع آخر.

و هذه قاعده مطرده لكن فيما إذا كان العنوان المحرّم ممّا لم يؤخذ فى مفهومه كون إتيانه بالداعى إليه كما فى الأمثلة، و أمّا إذا كان كذلك كما فى الاستماع فيحتاج تسريه التعميم إلى دليل و مع عدمه فالمرجع هو الأصل و لا دلالة فى شىء من الأدلّه المتقدّمه على حرمة السماع.

أمّا آية لهُوَ الْحَدِيثِ عَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ دَلَالَتِهَا فِي الْاسْتِمَاعِ فَلِأَنَّهُ لَا اشْتِرَاءَ مَعَ السَّمَاعِ كَمَا لَا يَخْفَى.

و أمّا آية قَوْلِ الزُّورِ فَلِأَنَّ اجْتِنَابَ عَنْهُ كَمَا مَرَّ بِمَعْنَى اجْتِنَابِ عَنِ الْأَعْمَالِ الْمَرْغُوبَةِ فِيهِ وَ لَيْسَ السَّمَاعُ مِنْهَا.

و أمّا آية لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ فَلِأَنَّ الظاهر من شهد فلان مجلس كذا أنّه ذهب إليه بقصده لا نقول: إنّه لا يصدق قولنا شهد مع عدم القصد، بل نسلم صدقه لغه لكن ندعى انصرافه بملاحظه ندره من شهد مجلس الغناء لا بقصده.

و أمّا آية وَ إِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا فَلِأَنَّ الظاهر من الكرام هنا هو الكرام بنظر العرف و لا- يخفى أنّ المرور الكرامى بنظر العرف يتحقّق بعدم الاستماع و عدم الاعتناء و عدم صرف خاطر نحوه لا بالتقيد بمنع السامعه عن إدراك الصوت رأساً.

و دعوى كون المراد بالكرامه هى الشرعيه من باب إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاكُمْ، فلا يتحقّق المرور المتّصف بها إلا مع التحفظ بما هو مراد الشرع من عدم الاستماع أو الكفّ و المنع مخالفه للظاهر، مع أنّه على هذا أيضا تسقط الآية

عن الاستدلال إذ يحتاج إلى إثبات من الخارج.

بقى فى المقام الخبر الثلاثون و هو روايه من أطال الجلوس فى بيت الخلاء لاستماع غناء بعض الجيران فردعه الإمام عليه السلام بقوله تعالى إِنَّ السَّمْعَ وَ البَصِيرَةَ وَ الفؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُلاً و هذا أيضا غير دال لأن الظاهر أن الراوى كان مرتكزا عنده أنه حيث لم يأت إلى الغناء برجله لم يرتكب إثما فتخيّل انحصار الإثم بالجوارح من قبيل اليد و الرجل، و يدلّ عليه اعتذاره على ما فى روايه أخرى حكاه شيخنا المرتضى فى رسائله، و لم أعثر عليها بعد بأنّه شىء ما أتاه برجله، فردعه الإمام عن هذا الخيال بالآيه الشريفه، و أنّ للسمع و البصر و الفؤاد أيضا تكليفا، و لا شكّ أنّ الموجود فى مورد الروايه هو الاستماع فهى ساكنه عن حكم السماع و دخوله تحت السمع فى الآيه محتاج إلى إثبات من الخارج إذ من المعلوم كون المراد مسئوليّه السمع فيها هو محرّم عليه فيحتاج تعيين ما هو محرّم عليه من دليل آخر غير الآيه.

ص: ١٧٨

الغيبه حرام بالأدله الأربعة و يدلّ عليه من الكتاب قوله تعالى وَ لَا يَعْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ (١).

و من الأخبار ما لا يحصى و نحن نتيمن بذكر نبذه منها.

### الأخبار الوارده عن الأئمه فى حرمه الغيبه

مجموعه الورام و كشف الريبه:

١- جابر و أبو سعيد الخدرى قالا: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: إياكم و الغيبه فإن الغيبه أشدّ من الزنا، إن الرجل يزنى و يتوب فيتوب الله عليه و إن صاحب الغيبه لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه (٢).

(٢) أنس قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم فذكر الربا و عظم شأنه فقال: إن

ص: ١٧٩

١- ١) الحجرات ١٢.

٢- ٢) مجموعه ورام: الجزء ١، باب الغيبه، ص ١١٥.

الدرهم يصيبه الرجل من الربا أعظم عند الله في الخطيئة من ست و ثلاثين زنيه يزنيها الرجل، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم (١).

(٣) جامع الأخبار: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: من اغتاب مسلماً أو مسلمة لم يقبل الله صلواته ولا صيامه أربعين يوماً و ليله إلا أن يغفر له صاحبه (٢).

(٤) علقمه بن محمّد عن الصادق جعفر بن محمّد -عليهما السلام- في حديث أنه قال: ولقد حدّثني أبي عن أبيه عن آبائه عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: من اغتاب مؤمناً بما فيه لم يجمع الله بينهما في الجنّة أبداً، و من اغتاب مؤمناً بما ليس فيه فقد انقطعت العصمة بينهما، و كان المغتاب في النار خالداً فيها و بئس المصير. الحديث (٣).

(٥) نوف البكالي عن أمير المؤمنين -صلوات الله عليه- أنه قال: اجتنب الغيبة فإنّها إدام كلاب النار -ثم قال: يا نوف كذب من زعم أنّه ولد من حلال و هو يأكل لحوم الناس بالغيبة. الحديث (٤).

(٦) رئيس المحدثين في عقاب الأعمال بإسناد تقدّم في باب عياده المريض عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أنّه قال في خطبه له: و من مشى في غيبه أخيه و كشف عورته كانت أوّل خطوه خطأها و وضعها في جهنّم، و كشف الله عورته على رؤوس الخلائق (٥).

(٧) كشف الرية: أوحى الله عزّ و جلّ إلى موسى بن عمران أنّ المغتاب إذا تاب فهو آخر من يدخل الجنّة، و إن لم يتب فهو أوّل من يدخل النار.

ص: ١٨٠

١-١) مجموعه ورام: الجزء ١، باب الغيبة، ص ١١٦.

٢-٢) جامع الأخبار: فصل ١٠٩.

٣-٣) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٢، الحديث ٢٠.

٤-٤) المصدر نفسه: ص ٦٠٠، الحديث ١٦.

٥-٥) المصدر نفسه: ص ٦٠٢، الحديث ٢١، و كشف الرية: ص ١٠.

و قريب منه ما فى مجموعه ورام (١).

(٨) و قال الصادق عليه السلام الغيبه حرام على كل مسلم و إنها لتأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب (٢).

(٩) جامع الأخبار: سعيد بن جبیر عن النبى صلی الله عليه و آله و سلم أنه قال: یؤتى بأحد یوم القیامه فیوقف بین یدى الله عز و جل و یدفع إليه كتابه فلا یرى حسناته فىه فیقول إلهى لیس هذا کتابى فإنى لا أرى فىه طاعتى فیقال له: إن ربك لا یضل و لا ینسى، ذهب عملك باغتیاب الناس، ثم یؤتى بآخر و یدفع إليه كتابه فىرى فىه طاعات كثيرة فیقول: إلهى ما هذا کتابى فإنى ما عملت هذه الطاعات، فیقال له:

إن فلانا اغتابك فدفعت حسناته إليك (٣).

١٠- كشف الریبه: رواه عبد الله بن سلیمان النوفلى الطویل عن الصادق علیه السلام و فیها عن النبى صلی الله عليه و آله و سلم: أدنى الكفر أن یسمع الرجل عن أخیه الكلمه فیحفظها علیه یرید أن یفضحه بها أولئك لا خلاق لهم.

و حدثنى أبى عن آباءه عن على -صلوات الله علیهم- أنه قال: من قال فى مؤمن ما رأت عیناه و سمعت أذناه ممّا یشینه و یهدم مروءته فهو من الذین قال الله عز و جل:

إِنَّ الَّذِينَ يُجْبُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٤). (٥)

١١- كشف الریبه و مجموعه ورام: قال النبى صلی الله عليه و آله و سلم: هل تدرون ما الغيبه؟ قالوا: الله و رسوله أعلم، قال: ذكرک أخاک بما یکره، قیل: أ رأیت إن کان فى أخى ما

ص: ١٨١

١-١) كشف الریبه: ص ١١، و مجموعه ورام: الجزء ١، باب الغيبه، ص ١١٦.

٢-٢) كشف الریبه: ص ٩، فى الترهیب من الغيبه.

٣-٣) جامع الأخبار: فصل ١٠٩.

٤-٤) النور ١٩.

٥-٥) كشف الریبه: ص ٩٤.

أقول؟ قال: إن كان فيه ما تقول فقد اغتبتته و إن لم يكن فيه فقد بهتته (١).

١٢- أبو بصير عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ فِي وَصِيهِ لَهُ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِيَّاكَ وَ الْغَيْبَةَ- إِلَى أَنْ قَالَ:- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ فَإِنْ كَانَ فِيهِ الَّذِي يَذْكُرُ بِهِ؟ قَالَ: أَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَهُ بِمَا هُوَ فِيهِ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَ إِذَا ذَكَرْتَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ (٢).

١٣- العياشي في تفسيره عن عبد الله بن حماد الأنصاري عن عبد الله بن سنان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: الغيبة أن تقول في أخيك ما قد ستره الله عليه فأما إذا قلت ما ليس فيه فذلك قول الله عزَّ وَ جَلَّ فَقَدْ اخْتَمَلَ بُهْتَانًا وَ إِثْمًا مُبِينًا (٣). (٤)

١٤- عبد الرحمن بن سيابة قال: إنَّ من الغيبة أن تقول في أخيك ما ستره الله عليه، و إنَّ من البهتان أن تقول في أخيك ما ليس فيه (٥).

١٥- داود بن سرحان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الغيبة؟ قال: هو أن تقول لأخيك في دينه ما لم يفعل و تثبت عليه أمرا قد ستره الله عليه لم يقم عليه فيه حدّ (٦).

١٦- عبد الرحمن بن سيابة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الغيبة أن تقول في أخيك ما ستره الله عليه، و أمَّا الأمر الظاهر مثل الحدِّه و العجله فلا،

ص: ١٨٢

١- ١) كشف الرية: ص ٥، في تعريف الغيبة.

٢- ٢) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة، ص ٥٩٨، الحديث ٩.

٣- ٣) النساء ١١٢.

٤- ٤) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٢، الحديث ٢٢.

٥- ٥) المصدر نفسه: ص ٦٠٠، الحديث ١٤.

٦- ٦) المصدر نفسه: باب ١٥٤ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٤، الحديث ١.

و البهتان أن تقول فيه ما ليس فيه (١).

١٧-أبان عن رجل لا يعلمه إلا يحيى الأزرق قال: قال لى أبو الحسن عليه السلام:

من ذكر رجلا من خلقه بما هو فيه مما عرفه الناس لم يغبه، و من ذكره من خلقه بما هو فيه مما لا يعرفه الناس اغتابه، و من ذكره بما ليس فيه فقد بهته (٢).

١٨-عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم، قلت: يعنى سفليته؟ قال: ليس حيث تذهب، إنما هو إذا عه سره (٣).

١٩-محمد بن فضيل عن أبي الحسن موسى عليه السلام فى حديث: قال عليه السلام:

ولا تديعن عليه شيئا تشينه به و تهدم به مروءته فتكون من الذين قال الله إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشه فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم فى الدنيا و الآخرة (٤). (٥)

٢٠-كشف الريبه: قال الصادق عليه السلام وجوه الغيبه تقع بذكر عيب فى الخلق و الفعل و المعامله و المذهب و الجهل و أشباهه و أصل الغيبه يتنوع بعشره أنواع، شفاء غيظ، و مساعدته قوم، و تصديق خبر بلا كشفه، و تهمه، و سوء ظن، و حسد، و سخرية، و تعجب، و تبرم، و تزين (٤).

٢١-كشف الريبه و مجموعه ورام: قال النبى صلى الله عليه و آله و سلم: كل المسلم على المسلم

ص: ١٨٣

١- (١) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٤ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٤، الحديث ٢.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٦٠٤، الحديث ٣.

٣- (٣) المصدر نفسه: باب ١٥٧ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٨، الحديث ١.

٤- (٤) النور ١٩.

٥- (٥) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٤ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٩، الحديث ٤.

٦- (٦) كشف الريبه: ص ٢٣، فى العلاج من الغيبه.

حرام، دمه و ماله و عرضه (١).

٢٢- الوسائل و كشف الريبه: أبو محمّد القاسم بن محمّد بن جعفر من ولد عمر بن علي عليه السّلام قال: حدّثنى أبي عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين- صلوات الله عليهم- قال: قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: للمؤمن ثلاثون حقًا لا براءه له منها إلّا- بأدائها أو العفو: يغفر زلّته، و يرحم عبرته، و يستر عورته، و يقبل عثرته، و يقبل معذرتة، و يرد غيبته- إلى أن قال صلوات الله عليه- سمعت رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم يقول: إنّ أحدكم ليدع من حقوق أخيه شيئًا فيطالب به يوم القيامة فيقضى له عليه (٢).

٢٣- كشف الريبه: قال النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: من كانت لأخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستحللها منه من قبل أن يأتي يوم ليس هناك دينار و لا درهم يؤخذ من حسناته، فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فيزيد على سيئاته (٣).

٢٤- حفص بن عمير عن أبي عبد الله عليه السّلام قال سئل النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: ما كفّاره الاغتيال؟ قال: تستغفر الله لمن اغتبتة كلما ذكرته (٤).

٢٥- فضيل بن يسار قال: قال أبو عبد الله عليه السّلام قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: من ظلم أحدًا ففاته فليستغفر الله له فإنّه كفّاره له (٥).

٢٦- الصحيفه السجادية: في الدعاء التاسع و الثلاثين: و أيما عبد نال منّي ما حضرت عليه، و انتهك منّي ما حجزت عليه، فمضى بظلامتي ميتًا أو حصلت

ص: ١٨٤

١- ١) كشف الريبه: ص ٦، في إثبات حرمة الغيبه، مجموعه و زام: الجزء ١، ص ١٥.  
٢- ٢) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٢٢ من أبواب العشره، ص ٥٥٠، الحديث ٢٤، كشف الريبه: ص ٧٧، في الأخبار المناسبه لهذه الرساله.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ٧٢، في كفّاره الغيبه.

٤- ٤) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٥ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٦، الحديث ١.

٥- ٥) المصدر نفسه: الجزء ١١، باب ٧٨ من أبواب جهاد النفس، ص ٣٤٣، الحديث ٥.



فى قبله حيا، فاغفر له ما أَلَمَّ به مِنى، و اعف له عَمَّا أدبر به عَنى، و لا تقفه على ما ارتكب فى، و لا تكشفه عَمَّا اكتسب بى، و اجعل ما سمحت به من العفو عنهم و تبرعت به من الصدقه عليهم أزكى صدقات المتصدقين، و أعلى صلوات المتقربين.

إلى أن قال عليه السّلام: اللَّهُمَّ و أيما عبد من عبيدك أدركه مِنى درك أو مسّه من ناحيتى أذى أو لحقه بى أو بسببى ظلم ففتّه بحقه أو سبقته بمظلمته، فصلّ على محمّد و آله و سلّم، و أرضه عَنى من وجدك، و أوفه حقه من عندك، ثمّ قنى ما يوجب لى حكمك، و خلّصنى ممّا يحكم به عدلك، فإنّ قوتى لا تستقلّ بنقمتك، و إنّ طاقتى لا تنهض بسخطك، فإنّك إن تكافنى بالحقّ تهلكنى، و إلّا تغمدنى برحمتك توبقنى (١).

٢٧- و فيما ألحق بها من دعاء يوم الاثنين: و أسألك فى مظالم عبادك عندى فأَيّما عبد من عبيدك أو أمه من إمائك كانت له قبلى مظلمه ظلمتها إِيّاه فى نفسه أو فى عرضه أو فى ماله أو فى أهله و ولده، أو غيبه اغتبه بها، أو تحامل عليه بميل أو هوى، أو أنفه أو حميه، أو رياء أو عصبية، غائبا كان أو شاهدا، حيّا كان أو ميتا، فقصرت يدى و ضاق و سعى عن ردّها إليه، و التحلّل منه، فأسألك يا من يملك الحاجات و هى مستجيبه لمشيئته و مسرعه إلى إرادته أن تصلّى على محمّد و آل محمّد، و أن ترضيه عَنى بما شئت (٢).

٢٨- عدّه الداعى: قال: روى عن العالم أنّه قال: و الله ما أعطى مؤمن قطّ خير الدنيا و الآخرة إلّا بحسن ظنّه بالله عزّ و جلّ و رجائه له، و حسن خلقه،

ص: ١٨٥

١- (١) الصحيفه السجديه: دعاؤه عليه السّلام فى طلب العفو و الرحمه، رقم ٣٩.

٢- (٢) مفاتيح الجنان: ص ٤٦، دعاء يوم الاثنين.

و الكف عن اغتياب المؤمنين، و الله تعالى لا يعذب عبدا بعد التوبه و الاستغفار إلا بسوء ظنه، و تقصيره في رجائه لله عز و جل، و سوء خلقه و اغتيابه المؤمنين (١).

٢٩- هارون بن الجهم عن الصادق جعفر بن محمد -عليهما السلام- قال: إذا جاهر الفاسق بفسقه فلا حرمة له و لا غيبه (٢).

٣٠- أبو البختری عن جعفر بن محمد عن أبيه -عليهما السلام- قال: ثلاثه ليس لهم حرمة: صاحب هوى مبتدع، و الإمام الجائر، و الفاسق المعلن بالفسق (٣).

٣١- سماعه بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: من عامل الناس فلم يظلمهم، و حدّثهم فلم يكذبهم، و وعدهم فلم يخلفهم، كان ممن حرمت غيبته، و كملت مروّته، و ظهر عدله، و وجبت أخوّته.

و في صحيفه الرضا أيضا مثله بأدنى اختلاف في اللفظ (٤).

٣٢- علقمه بن محمد عن الصادق جعفر بن محمد -عليهما السلام- في حديث أنه قال: فمن لم تره بعينك يرتكب ذنبا، و لم يشهد عليه عندك شاهدان، فهو من أهل العدالة و الستر و شهادته مقبولة و إن كان في نفسه مذنبا، و من اغتابه بما فيه فهو خارج عن ولايه الله تعالى ذكره، داخل في ولايه الشيطان (٥).

٣٣- رئيس المحدثين بإسناده عن عبد الله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بم تعرف عداله الرجل بين المسلمين حتى تقبل شهادته لهم و عليهم؟ فقال عليه السلام: إن تعرفوه بالستر و العفاف و كف البطن و الفرج و اليد و اللسان و يعرف

ص: ١٨٦

١- ١) عدّه الداعي: ص ١٣٥.

٢- ٢) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٤ من أبواب العشره، ص ٦٠٥، الحديث ٤.

٣- ٣) المصدر نفسه: ص ٦٠٥، الحديث ٥.

٤- ٤) المصدر نفسه: باب ١٥٢ من أبواب أحكام العشره، ص ٥٩٧، الحديث ٢، صحيفه الإمام الرضا عليه السلام: ص ٩٧، الحديث ٣١.

٥- ٥) المصدر نفسه: ص ٦٠٢، الحديث ٢٠.

باجتناب الكبائر التي أوعدها الله عليها النار من شرب الخمر و الزنا و الربا و عقوق الوالدين و الفرار من الزحف و غير ذلك. و الدلالة على ذلك كله أن يكون ساترا لجميع عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته و عيوبه و تفتيش ما وراء ذلك، و يجب عليهم تزكيتهم و إظهار عدالته في الناس، و يكون منه التعاهد للصلوات الخمس إذا واطب عليهم و حفظ مواعيتهم بحضور جماعه من المسلمين، و أن لا يتخلف عن جماعتهم في مصالهم إلا عن عله (١).

و زاد في روايه الشيخ-قدس سره-: و لولا ذلك لم يمكن أحدا أن يشهد على آخر بصلاح لأن من لا يصلى لا صلاح له بين المسلمين. و قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا غيبه إلا لمن صلى في بيته، و رغب عن جماعتنا، و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته، و سقطت بينهم عدالته- إلى أن قال: -و من لزم جماعتهم حرمت عليهم غيبته و ثبتت عدالته بينهم (٢).

٣٤- كشف الريبه مرسلًا: لا غيبه لفاسق (٣).

٣٥- العياشى فى تفسيره عن الفضل بن أبى قره عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ (٤) قال: من أضاف قوما فأساء ضيافتهم فهو ممن ظلم فلا جناح عليهم فيما قالوا فيه (٥).

٣٦- أمين الإسلام فى مجمع البيان فى قوله لا- يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا- مَنْ ظَلَمَ عن أبى عبد الله عليه السلام: إن الضيف ينزل بالرجل فلا يحسن

ص: ١٨٧

١- (١) الوسائل: الجزء ١٨، باب ٤١ من أبواب الشهادات، ص ٢٨٨، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٢٨٩، الحديث ٢.

٣- (٣) كشف الريبه: ص ٣٦، فى مجوزات الغيبه.

٤- (٤) النساء ١٤٨.

٥- (٥) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٤ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٥، الحديث ٦.

ضيافته فلا جناح عليه أن يذكر سوء ما فعله (١).

٣٧-المجاشعي عن الرضا عليه السّلام عن آبائه-عليهم السّلام-عن علي عليه السّلام قال: قال رسول الله: صلّى الله عليه وآله و سلّم لي الواجد بالدين يحلّ عرضه و عقوبته ما لم يكن دينه فيما يكره الله عزّ و جلّ (٢).

٣٨-حماد بن عثمان قال: دخل رجل على أبي عبد الله-عليهم السّلام-فشكى إليه رجلا من أصحابه فلم يلبث أن جاء المشكو، فقال أبو عبد الله: ما لفلان يشكوك؟ فقال: يشكوني أنّي استقضيت منه حقّي، قال: فجلس أبو عبد الله عليه السّلام مغضبا ثمّ قال: كأنّك إذا استقضيت حقّك لم تسعى أ رأيتك ما حكى الله عزّ و جلّ و يخافون سوء الحِساب (٣) ترى أنّهم خافوا الله أن يجور عليهم لا و الله ما خافوا إلاّ الاستقضاء فسّماه الله عزّ و جلّ سوء الحِساب فمن استقضى فقد أساء (٤).

٣٩-ثعلبة بن ميمون عمّن ذكره عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: كان عنده قوم يحدّثهم إذ ذكر رجل منهم رجلا فوقع فيه و شكاه، فقال له أبو عبد الله عليه السّلام: و أنّي لك بأخيك كلّ، و أيّ الرجال المهذب (٥).

٤٠-كشف الريه: قال: قد روى أنّ هندا قالت للنبي صلّى الله عليه وآله و سلّم: إنّ أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني ما يكفيني أنا و ولدي فأخذ من غير علمه؟ فقال: خذي ما يكفيك و ولدك بالمعروف (٦).

ص: ١٨٨

- 
- ١- (١) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٤ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٥، الحديث ٧.
  - ٢- (٢) المصدر نفسه: الجزء ٣، باب ٨ من أبواب الدين و القرض، ص ٩٠، الحديث ٤.
  - ٣- (٣) الرعد ٢١.
  - ٤- (٤) الوسائل: الجزء ١٣، باب ١٦ من أبواب الدين و القرض، ص ١٠٠، الحديث ١.
  - ٥- (٥) المصدر نفسه: الجزء ٨، باب ٥٦ من أبواب أحكام العشرة، ص ٤٥٨، الحديث ١.
  - ٦- (٦) كشف الريه: ص ٣٤، في مجوّزات الغيبة.

٤١- عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إن أمتي لا تدفع يد لامس؟ فقال: فاحبسها، قال: قد فعلت، قال: فامنع من يدخل عليها، قال: قد فعلت، قال: قيدها فإنك لا تبرها بشيء أفضل من أن تمنعها من محارم الله عز وجل (١).

٤٢- داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا رأيتم أهل الريب والبدع من بعدى فأظهروا البراءة منهم و أكثروا من سبهم والقول فيهم والوقيعة، و باهتوهم كيلا- يطمعوا في الفساد في الإسلام و يحذرهم الناس و لا يتعلمون من بدعهم، يكتب الله لكم بذلك الحسنات، و يرفع لكم به الدرجات في الآخرة (٢).

٤٣- مصباح الشريعة: قال الصادق عليه السلام: الغيبة حرام على كل مسلم مأثوم صاحبها في كل حال و صفه الغيبة أن تذكر أحدا بما ليس هو عند الله عيب أو تدمم ما يحمده أهل العلم فيه، و أمّا الخوض في ذكر الغائب بما هو عند الله مذموم و صاحبه فيه ملوم، فليس بغيبه و إن كره صاحبه إذا سمع به و كنت أنت معافى عنه و خاليا منه و تكون في ذلك مبيّنا للحق من الباطل بيان الله و رسوله، و لكن بشرط أن لا يكون للقائل بذلك مراد غير بيان الحق و الباطل في دين الله عز و جل، و أمّا إذا أراد به نقص المذكور بغير ذلك المعنى، فهو مأخوذ بفساد مراده، و إن كان صوابا و إن اغتبت و بلغ المغتاب فاستحل منه فإن لم يبلغه و لم يلحقه فاستغفر الله له، و الغيبة تأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب. أوحى الله تعالى إلى موسى بن عمران- على نبينا و آله و عليه السلام-: المغتاب هو آخر من يدخل الجنة إن تاب، و إن لم يتب فهو أوّل من يدخل النار. قال الله تعالى أ يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ

ص: ١٨٩

١- (١) الوسائل: الجزء ١٨، باب ٤٨ من أبواب حدّ الزنا، ص ٤١٤، الحديث ١.

٢- (٢) المصدر نفسه: الجزء ١١، باب ٣٩ من أبواب الأمر و النهي، ص ٥٠٨، الحديث ١.

و وجوه الغيبه-إلى آخر ما تقدّم في (٢٠) ثم قال: فإن أردت السلامه فاذكر الخالق لا المخلوق فيصير لك مكان الغيبه عبره و مكان الإثم ثوابا (١).

٤٤- كشف الريبه: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: المستمع أحد المغتابين.

و قال على عليه السلام: السامع للغيبه أحد المغتابين (٢).

٤٥- مجموعه ورام و الكشف: و لما رجم رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم الرجل في الزنا قال رجل لصاحبه: هذا أقعص كما يقعص الكلب. فمّر النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم معهما بجيفه فقال صَلَّى الله عليه و آله و سلم: أنهشها منها، فقالا: يا رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم نهش جيفه؟ فقال: ما أصبتما من أخيكما أنتن من هذه (٣).

٤٦- أنس بن محمّد، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد، عن آبائه- صلوات الله عليهم- في وصيّة النبي لعلي- صَلَّى الله عليهما و آلهما- : يا علي من اغتیب عنده أخوه المسلم فاستطاع نصره فلم ينصره خذله الله في الدنيا و الآخرة (٤).

٤٧- أبو الورد عن أبي جعفر عليه السلام قال: من اغتیب عنده أخوه المؤمن فنصره و أعانه نصره الله و أعانه في الدنيا و الآخرة، و من لم ينصره و لم يعنه و لم يدفع عنه و هو يقدر على نصرته و عونته خفضه الله في الدنيا و الآخرة (٥).

٤٨- السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم: من ردّ عن عرض أخيه المسلم وجبت له الجنّه البتّه (٦).

ص: ١٩٠

١- ١) مصباح الشريعة: باب التاسع و الأربعون.

٢- ٢) كشف الريبه: ص ١٨، في حرمه استماع الغيبه.

٣- ٣) مجموعه ورام: الجزء ١، ص ١١٦، كشف الريبه: ص ٩، في الترهيب من الغيبه.

٤- ٤) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٦ من أبواب أحكام العشره، ص ٦٠٦، الحديث ١.

٥- ٥) المصدر نفسه: ص ٦٠٦، الحديث ٢.

٦- ٦) المصدر نفسه: ص ٦٠٦، الحديث ٣.

٤٩- إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما من مؤمن يعين مؤمنا مظلوما إلا كان أفضل من صيام شهر و اعتكافه في المسجد الحرام. و ما من مؤمن ينصر أخاه و هو يقدر على نصرته إلا نصره الله في الدنيا و الآخرة. و ما من مؤمن يخذل أخاه و هو يقدر على نصرته إلا خذله الله في الدنيا و الآخرة (١).

٥٠- في عقاب الأعمال: بإسناد تقدم في عياده المريض عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال في خطبه له: و من ردّ عن أخيه غيبه سمعها في مجلس ردّ الله عنه ألف باب من الشرّ في الدنيا و الآخرة، فإن لم يرد عنه و أعجبه كان عليه كوزر من اغتاب (٢).

٥١- إسماعيل بن مسلم السكوني عن أبي عبد الله جعفر بن محمد -عليهما السلام- قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: من ردّ عن عرض أخيه المسلم كتب له الجنّة البتّة. و من أتى إليه معروف فليكاف، فإن عجز فليثن به، فإن لم يفعل فقد كفر النعمة (٣).

٥٢- ابن أبي الدرداء عن أبيه قال: نال رجل من عرض رجل عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم فردّ رجل من القوم عليه فقال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: من ردّ عن عرض أخيه كان له حجابا من النار (٤).

٥٣- شيخ الطائفة في المجالس و الأخبار بإسناده عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم في وصيه له قال: يا أبا ذر من ذبّ عن أخيه المؤمن الغيبه كان حقاً على الله أن يعتقه من النار، يا أبا ذر من اغتیب عنده أخوه المؤمن و هو يستطيع نصره فنصره نصره الله عزّ و جلّ في الدنيا و الآخرة، و إن خذله و هو يستطيع نصره خذله الله في

ص: ١٩١

١- (١) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٦ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٧، الحديث ٤.

٢- (٢) المصدر نفسه: ص ٦٠٧، الحديث ٥.

٣- (٣) المصدر نفسه: ص ٦٠٧، الحديث ٦.

٤- (٤) المصدر نفسه: ص ٦٠٧، الحديث ٧.

٥٤-رئيس المحدّثين بإسناده عن شعيب بن واقد عن الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه-عليهم السلام-في حديث المناهى: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم نهى عن الغيبة و الاستماع إليها، و نهى عن النميمة و الاستماع إليها-إلى أن قال:-ألا و من تطوّل على أخيه فى غيبه سمعها فيه فى مجلس فردّها عنه ردّ الله عنه ألف باب من الشرّ فى الدنيا و الآخرة، فإن هو لم يردّها و هو قادر على ردّها كان عليه كوزر من اغتابه سبعين مرّه (٢).

ص: ١٩٢

- 
- ١- (١) الوسائل: الجزء ٨، باب ١٥٦ من أبواب أحكام العشرة، ص ٦٠٨، الحديث ٨.  
٢- (٢) المصدر نفسه: باب ١٥٢، ص ٥٩٩، ح ١٣.



**الأول: إن الغيبه ليست من المفاهيم التي لها عند العرف حقيقه و إنما هي من المجعولات الشرعيه**

و تعريفات أهل اللغه راجعه إلى تعيين ما تعلّمه أهل العرف من الشرع، و استشهد لهذا بأنّ مادّه الغيبه في اللغه تدلّ على مقابل الحضور و ليس لها دلالة على أزيد من ذلك كما تعرف من اشتقاقاتها، و أزيد ذلك بما تقدّم في الروايات من ورود تحديد الغيبه إمّا مسبقا بسؤال السائلين، و إمّا ابتداء مع عدم ورود مثله في الغناء و السحر و أمثالهما من المفاهيم العرفيه، خصوصا ما تقدّم في النبوي الحادي عشر من قول النبي صلّى الله عليه و آله و سلّم: أ تدرّون ما الغيبه؟ و جوابهم بقولهم: الله و رسوله أعلم، فإنّ مثل هذا الجواب إنّما يليق في المفاهيم التي جاعلها و مخترعها الشرع.

هذا ما أفاده ولى فيه نظر، فإنّه بالمراجعه إلى كلمات اللغويين يظهر للإنسان أنّ للغيبه أيضا معنى متداول بين أهل العرف غير متلقّى من الشرع كما في مثل الهجاء، و المدح، و السبّ، و التعبير و غير ذلك، و لا غرو في عدم كون الثلاثي من مادّه مفيدا لمعنى يفيد المزيّد فيه منها، و كم له من نظير، فلا يدلّ عدم دلالة غاب يغيب إلّا على المعنى المقابل للحضور مع دلالة اغتاب يغتاب على الوقيعه في عرض الرجل في غيابه، على أنّ هذا اللفظ يكون واضعه الشرع.

و أمّا سؤالهم عن الغيبه، فهو أيضا غير غريب لورود مثله في الأخبار كما لا يخفى على المتتبع حيث سألوا الأئمه -صلوات الله عليهم- عن تشريح بعض من المفاهيم المتداوله عند العرف مثل الشرف و الحسب و الكرم و غير ذلك فمقصود السائلين

بعد معلوميه أصل المفهوم لديهم إجمالاً هو السؤال عن تشريح الحدود المايظه له عن غيره في الموارد المشكوكه. و على هذا فما ورد في تحديد الغيبه شرعا ليس بصدد الجعل و تأسيس الأساس، بل إنّما هو تشريح ما ارتكز عند العرف و الأمر سهل.

و على أيّ حال فلا بدّ من التأمل فيما ذكروا-عليهم السّلام-في تحديدها فنقول:

قوله في الحادى عشر و الثانى عشر: ذكرك أخاك بما يكره، الظاهر أنّ المراد بالموصول هو النقص يعنى ذكر الأخ بنقص و جعله عباره عن الكلام يعنى ذكره بكلام خلاف الظاهر، و كذلك الظاهر من العائد المحذوف في الصله أعنى قوله:

يكره، فإنّه بمنزله قولك: يكرهه، كونه راجعا إلى نفس الموصول، فالمعنى ذكر الأخ بنقص يكره الأخ ذلك النقص لا إلى ظهوره أو ذكره، و الأخير يساوق مع جعل الموصول بمعنى الكلام بحسب المحصل مع لزوم التجوّز في هذا دونه.

نعم، يشتركان في مخالفه الظاهر، و الفرق بينهما و بين إرجاع الضمير إلى ظهور النقص أنّهما أعمّ فإنّ النقص قد يكون ظاهرا فليس في إظهاره شيء زائد حتى يكرهه المغتاب، و لكن يمكن تعلّق الكراهه بالذكر و الكلام مع ذلك لكونه ذكرا و كلاما قصد به الذمّ، أو أنّ نفس الكلام منقص ذاتا و لو لم يقصد به التنقيص، مثل الألقاب المشعره بالذمّ مع عدم قصد القائل إلّا التعريف، لكن يظهر من شيخنا المرتضى أنّ رجوع الضمير إلى نفس النقص بدون حذف مضاف في البين مقطوع الفساد، إذ قد يكون نفس النقص غير مكروه مثل ارتكاب القبائح فإنّ المرتكب غير كاره له بل مائل إليه. و من المعلوم تحقّق الغيبه فيه لأنّه يكره من التفوّه بذكر هذا الوصف، ثمّ اختار-قدّس سرّه-رجوع الضمير إلى الظهور دون الذكر بقرينه الأخبار الأخر المخصّصه للغيبه بمورد الإظهار للنقص المستور.

هذا ما أفاده و فيه نظر قد نبّه عليه شيخنا الأستاذ-أطال الله بقاءه-و هو أنّ إرجاع الضمير إلى النقص أيضا متّحد في النتيجة مع إرجاعه إلى الذكر، و ذلك أنّه

حيث وقع الموصول المراد به النقص تلو قوله: ذكر ك، فقد تلبس في الذهن بوصف المذكور به، فالكراهه المتعلقه بهذا النقص المتلبس بكونه مذكورا يرجع إلى الاتصاف بالمذكور به. ونظير هذا قولك: ضربت زيدا في الدار، فإن قولك: في الدار، يمكن تعلقه بماده «ضربت» الذي هو الضرب الخالي عن النسبه، فكأنه أسندت إلى نفسك الضرب المتصّف بكونه في الدار، ويمكن تعلقه بالضرب مع الإسناد إلى الفاعل، فالضرب المسند حكم بكونه في الدار. و على هذا يكون الظرف بلا إسناد و على الأوّل يؤخّر الإسناد عن تعلق الظرف بالضرب، ثم يوقع الإسناد، و لا يخفى أنّ الظاهر كونه على نحو تعلق الظرف بالضرب بعد الإسناد. الرجوع إلى تعلق الظرف بالإسناد.

فكذلك في مقامنا أيضا قد يؤخّر ربط ذكر ك بالموصول إلى مجيء صلته، و بعد اتصافه بالصله يربط به الذكر، فلا محاله يكون متعلق الصله و هي الكراهه في المقام النقص الخالي عن الاتصاف بالذكر، و قد لا ينتظر في ربط الذكر به إلى ذلك، بل يربط به أولا- الذكر ثم يربط به الكراهه، و حينئذ يكون متعلق الكراهه لا محاله هو النقص المتصّف بالذكر فيرجع لا محاله الكراهه إلى الاتصاف بالذكر، و هو معنى ما ذكرنا من أنّه يرجع في المآل إلى جعل الموصول بمعنى الكلام أو إرجاع الضمير إلى ذكر النقص.

و على هذا فيندرج في التعريف الأقسام الثلاثه المتقدمه أعني ما إذا كره التكلم بالنقص من جهه كونه إظهارا لنقص غير ظاهر، و ما إذا كرهه لأجل كونه منقضا إما بقصد المتكلم التنقيص، و إما بكون الكلام منقضا ذاتيا كالألقاب المشعره بالذم، نعم لو ذكر عيبا ظاهرا لا بقصد التنقيص مع عدم كون الكلام أيضا منقضا، فليس هذا الذكر غيبه لفقد قيد الكراهه.

كما أنّه لو ذكر وصف كمال لإنسان و هو كره ذلك من جهه كراهته لانتشار

هذا الوصف الجميل عنه أو لتخيله كونه نقصا أو غير ذلك لا يكون غيبه، وذلك لانصراف الموصول إلى العيب. وقد صرح بذكر العيب في الخبر العشرين الوارد في بيان وجوه الغيبه مضافا إلى أنه المفهوم عرفا من لفظ الغيبه، بناء على ما تقدّم من كونه مفهوما عرفيا لا متّخذا من الشرع.

ثمّ لا حاجة إلى تقدير قولنا لو سمعته، بواسطة تحقّق الغيبه مع عدم سماعه مع عدم تحقّق الكراهه الفعلية. وذلك لأنّ الكراهه محموله على ما هي الظاهره فيه من الفعلية و لا- يلزم الإشكال، وذلك أنّ كلّ إنسان كاره جدّا و فعلا للقول السوء المقول في حقّه، وهذه الكراهه غير متوقّفه على وقوع القول و التفاته بالوقوع، نظير الكراهه الأمرية الموجوده في نفس الأمر بالنسبه إلى متعلّق النهى من دون انتظار لوقوعه من المنهى و علم الناهى بذلك، فكما أنّك تكره الحركه الفلانيه من عبدك فتنهاه عنها و الكراهه موجوده فعلا- في نفسك مع عدم عين و لا- أثر من مبغوضك في الخارج، فكذلك تكره الكلام المعرب عن منقصه فيك الصادر من غيرك و لو لم يصدر منه قطّ، فإذا صدر منه فقد صدر منه ما اتّصف بالمكروهيه لك لا أنّه بعد التفاتك يعرض عليه وصف المكروهيه، و أظنّ أنّ ذلك في غايه من الوضوح.

ثمّ لا- فرق بناء على ظاهر هذا التعريف بين ما إذا كان النقص المذكور نقصا ظاهرا مثل الأعرجيه و العمى و القرع و نحو ذلك، أو كان خفيا، لكن صريح الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر و السادس عشر و السابع عشر: اعتبار كونه ممّا ستره الله كما في الأربعة الأول، أو ممّا لا يعرفه الناس كما في الأخير، و الظاهر رجوعهما إلى واحد.

فإن قلت: النسبه بين هذه و بين ما تقدّم من الحادى عشر و الثانى عشر المحدّدين لها بذكر ما يكرهه المغتاب هو العموم من وجه، و قد عرفت وجه أعميه الثانى حيث يشمل الظاهر و الخفى، و الأوّل أيضا شامل للمكروه و غيره.

قلت: لا- ينفك ذكر العيب المستور و إظهاره عن الكراهه بحسب الغالب، إلا- إذا فرض عدم مبالاه المتصف، كما لو ارتكب المعصيه و لم يكره انتشارها بين الناس بعد اطلاع الخالق عليها. لكن هذا فرض نادر و الأخبار منصرفه عنه.

و بالجمله: فالكراهه مأخوذه فى الأخبار الأ-خيره بحسب الانصراف، فتكون النسبه بين الطائفتين عموما مطلقا، مع إمكان دعوى ظهور الأخبار الأ-خيره فى كونها فى مقام نفى الغيبه عن النقائص الظاهره بعد الفراغ عن نفس الغيبه، و ليست بصدد بيان تمام حقيقه الغيبه، كما أنّ هذا مساق الطائفه الأولى. فكأنّه قيل فى الأخير الغيبه بما لها من المعنى المتسالم عليه بين المتخاطبين إنّما يتحقّق فى العيوب المستوره دون الظاهره، و على هذا فيكون لها نظر حكومه إلى الأولى، فيتعيّن تقديمها و لو لم يسلم الانصراف المذكور و كان النسبه عموما من وجه، و ذلك لما تقرّر فى محلّه من عدم ملاحظه النسبه بين الحاكم و المحكوم.

و إذن فلا ينبغى التأمل فى تقييد إطلاق الحادى عشر و الثانى عشر بما إذا كان العيب الذى يكره ذكره عيبا غير واضح، و أمّا إذا كان واضحا مثل الحد كما أشار إليه فى الخامس عشر و الأعرجيه و غير ذلك من العيوب الظاهره فليس بغيبه.

و أمّا الحرمة من غير جهه الغيبه فيدور مدار قصد الذمّ و التعيير و حصول التنقيص بنفس الكلام و عدمهما، فإن تحقّق أحد هذين حرم من جهه حرمة التعيير و الذمّ و الاستخفاف و الإهانه، و أمّا مع عدمهما فلا تحريم.

فإن قلت: المفروض كراهه المغتاب مع ذلك لذكر النقص و مع هذا يكون ذكره إيذاء له و إن لم يتحقّق شىء من العناوين المتقدمه، بل نقول هو إيذاء مطلق و لو لم يكره، لأنّه حينئذ لا- يكره الأذيه لا أنّ الأذيه غير متحققه. و على هذا لا ينفك ذكر العيب الظاهر عن كونه إيذاء للمؤمن، فهو شريك مع العيب الخفى فى الحرمة. غايه الأمر عدم اندراج الأول فى اسم الغيبه و عدم ترتّب آثارها عليه لو

قلنا بوجوب الاستحلال فيها.

قلت: أولاً: نمنع الحرمة لو سلمنا عدم انفكاك عنوان الإيذاء فإنّ الأخبار المذكورة وإن كانت في مقام نفى الغيبة، لكن سياقها دالّ على نفى عنوان محرم آخر أيضاً. ألا- ترى أنّها في النقص الغير الموجود بعد نفى الغيبة عنها أدرجته تحت البهتان، فلو كان في العيب الظاهر أيضاً عنوان محرم لتبها عليه أيضاً، فحيث لم يتبها يستكشف عدم الحرمة وأنّ هذا الفرد خارج عن إطلاق حرمة الإيذاء.

و ثانياً: نمنع صدق الإيذاء دائماً و إنّما يتوقّف على الوصول إلى المغتاب و التفاته، و أمّا مع عدمه فلا تأدّي و لا إيذاء، و ليس حال الإيذاء كحال الكراهة، حيث قلنا إنّها موجودة فعلاً و لا يحتاج إلى السماع و الالتفات، لوضوح الفرق بين المقامين، فإنّ الإيلاء و الإيذاء فرع التأمّل و التأدّي و التأثير الفعلي، و هو فرع الوصول و الالتفات، و هذا واضح. و حينئذ فمع الشك في الوصول الأصل العدم هذا.

بقي الكلام في أنّ الستر المعتبر في تحقّق الغيبة هل هو الستر عند السامع و لو كان واضحاً عند عامّة الناس، كما لو كان السامع غريب البلد و لم يعرف المغتاب بصفه الأعرجية لعدم ملاقاته، فيكون هذا غيبه، و كذلك لو كان العيب مستورا لدى العامّة لكن عرفه السامع فلا- غيبه، أو أنّ المعتبر هو الستر عند العامّة، فالأمر بالعكس فيتحقّق الغيبة في الثاني دون الأول، أو أنّ المعتبر كلا السترين؟ قوى شيخنا الأستاذ- دام ظلّه- الوجه الأخير، مستشهداً على اعتبار خصوص الستر عند الناس بظاهر ما ستره الله، فإنّ الظاهر منه كونه كذلك بقول مطلق و هو لا يتحقّق إلّا بعدم المعروفية لعامه الناس و صريح ما لا يعرفه الناس، و على اعتبار كلا السترين بقوله في الخبر السادس المروى عن عقاب الأعمال في خطبه

ص: ١٩٨

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: وَ مِنْ مَشَى فِي غَيْبِهِ أَخِيهِ وَ كَشَفَ عَوْرَتَهُ، بِتَقْرِيْبِ أَنْ الظَّاهِرَ كَوْنَ عَطْفَ كَشَفَ عَوْرَتَهُ عَلَي غَيْبَتِهِ مِنْ بَابِ العَطْفِ التَّفْسِيْرِي، لَـ أَنْهُمَا عِنَوَانَانِ مُسْتَقْلَانِ حَتَّى يَكُونُ مُورِدَ افْتِرَاقِ الثَّانِي مَا إِذَا كَانَ الكَشْفُ فِي حُضُورِ ذِي العُورَةِ، وَ مُورِدَ افْتِرَاقِ الأوَّلِ صُورَهُ اَطَّلَاعِ السَّامِعِ مَعَ عَدَمِ المَعْرُوفِيهِ بَيْنَ النَّاسِ، حَيْثُ لَـ غَيْبِهِ فِي الأوَّلِ وَ لَا كَشْفَ فِي الثَّانِي. وَ المَرَادُ بِالعُورَةِ: هُوَ السَّرُّ كَمَا فَسَّرَهَا فِي الثَّامِنِ عَشْرَ حَيْثُ تَوَهَّمُ السَّائِلُ إِرَادَةَ السَّفَلْتَيْنِ، فَرَدَعَهُ الإِمَامُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ إِنَّمَا هُوَ إِذَاعُهُ سَرَّهُ.

فَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الغَيْبِ عِلَاوَهُ عَلَي كَوْنَ النَقْصِ المَذْكُورِ سَرًّا وَ مُسْتَوْرًا، كَوْنَ ذَكَرَهُ كَشْفًا لِّلْسَرِّ وَ إِذَاعَهُ لَهُ. وَ مِنْ المَعْلُومِ تَوَقُّفَ إِذَاعِهِ السَّرِّ وَ كَشْفَهُ عَلَي أَمْرَيْنِ:

الأوَّلُ: كَوْنَ النَقْصِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ لِدَى العَامَّةِ وَ بِمَعْرُضِ الظُّهُورِ وَ البُرُوزِ لَغَيْرِ أَهْلِ البَلَدِ أَيْضًا مِنْ دُونِ حَاجَةِ إِلى اِخْبَارِ المَخْبِرِ. وَ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى قَدْ يَصِيرُ النَقْصُ فِي العَلْنِيهِ وَ الدُّورَانِ عَلَي الأَلْسِنَةِ وَ الأَفْوَاهِ بِمِثَابِهِ لَا يَقْبَلُ أَنْ يَسْتَرَّ، فَإِنَّهُ بِنَفْسِهِ يَظْهَرُ لِلغَرِيبِ إِذَا بَقِيَ فِي البَلَدِ قَلِيلًا مِنْ دُونِ أَنْ يَخْبِرَهُ مَخْبِرٌ، فَلَا يَصْدُقُ عَلَي الكَفِّ عَنْ ذَكَرِ هَذَا النَقْصِ لِهَذَا الغَرِيبِ أَنَّهُ كَتَمَانَ لِّلْسَرِّ وَ لَا عَلَي ذَكَرِهِ أَنَّهُ كَشَفَ لَهُ.

وَ هَذَا مُرَادُ شَيْخِنَا المَرْتَضَى قَدَّسَ سَرَّهُ بِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَكَرِ الأَخْبَارِ المَعْتَبَرَةَ لِّلْسَرِّ وَ تَعَيَّنَ العَمَلُ بِهَا: فَيَكُونُ ذَكَرُ الشَّخْصِ بِالعُيُوبِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَفِيدُ السَّامِعَ اَطَّلَاعًا لَمْ يَعْلَمْهُ وَ لَا يَعْلَمُهُ عَادَهُ مِنْ غَيْرِ خَبَرِ مَخْبِرٍ لَيْسَتْ غَيْبَةً. انْتَهَى.

وَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: لَا يَعْلَمُهُ إِخ، كَوْنَ العَيْبِ بِمَعْرُضِ الوُضُوحِ عَادَهُ وَ عَدَمِ انْحِصَارِ طَرِيقِ اَطَّلَاعِهِ فِي الأَخْبَارِ.

وَ الثَّانِي: هُوَ السَّرُّ عِنْدَ السَّامِعِ لَوْضُوحِ عَدَمِ الكَشْفِ مَعَ اَطَّلَاعِهِ.

فإن قلت:النسبه بين كشف الستر و ذكر الستر عموم و خصوص مطلق لعدم انفكاك الكشف عن الذكر و انفكاك الذكر-لو سلمنا انصرافه إلى وجود المخاطب، و قلنا بعدم شموله لصوره ذكر الإنسان لنفسه عيب الغير، كما هو كذلك-فيما إذا كان المخاطب عارفا بالعيب، و لا يخفى أنّ الأخبار المتقدمه كانت بمقام التحديد، و هذا الخبر الذى اشتمل على عطف كشف العوره على الغيبه ليس فى مقام التحديد، فمن الممكن كونه منزلا- على ذكر الغالب فيكون التحديد بذكر العيب المستور على حاله محفوظا عن التقييد بصوره كونه كشافا. هذا مضافا إلى أنّ روايه الخطبه المحكيه عن عقاب الأعمال قد اختلفت النسخ فى نقلها، ففى كشف الريبه و مكاسب شيخنا المرتضى-قدّس سرّه-بهذه الصوره التى نقلناها، و فى الوسائل و دار السلام للمحدّث الجليل النورى-نور الله مرقدّه-يكون بدل الغيبه العيب. و على هذا لا- ربط له بالمقام فإنّه إمّا منزل على تتبع عيب المؤمن و تجسّس عثراته، و إمّا ذكر عيبه الشامل لما كان فى حضوره.

قلت:يكفى فى إثبات المرام الروايه الخامسه عشر و هى روايه داود بن سرحان قال:سألته عن الغيبه؟قال:هو أن تقول لأخيك فى دينه ما لم يفعل، و تثبت أو تبثّ-على إجمال النسخ-عليه أمرا قد ستره الله عليه لم يقم عليه فيه حدّ.فإنّ قوله:تبثّ، على كلا احتماليه، مساوق فى المؤدى مع كشف العوره، فإنّ إثبات الأمر الذى ستره الله لا يصدق مع اطلاع السامع، للزوم تحصيل الحاصل.

كما أنّ البثّ و النشر أيضا واضح عدم صدقه إلّا مع جهل السامع، و لا يرد على هذه الروايه ما ذكرته فيما تقدّم من كونه فى مقام ذكر الغالب، و ذلك لأنّ هذه الروايه فى مقام التحديد الظاهر فى قصر المحدود فيما ذكر فى الحدّ، و لا يعارضه الخبر الرابع عشر المشتمل على قوله:من الغيبه أن تقول فى أخيك ما ستره الله



بواسطه كلمه من الظاهره فى عدم القصر فيما ذكر، وذلك أنّ المراد من كلمه من ليس هو التبويض، بل المراد مطلق إلحاق ما ذكر و إدراجة فى الغيبه فى مقابل نفى ذكر ما ليس فيه عن الغيبه.

ألا- ترى قوله بعد ذلك: وإنّ من البهتان أن تقول فى أخيك ما ليس فيه، فالمقصود مجرد التفرقه بين الغيبه و البهتان من دون نظر إلى التبويض.

و إذن فالروايه المذكوره كافيه فى إثبات المرام بحسب الدلاله، لكن خدش فى سندها المحقق المحشى الجليل لكلام شيخنا المرتضى-قدّس سرّهما- بأنّ فيه الحسن بن على الوشاء المحكى عن التهذيب أنّه مطعون فيه، و عن الوجيزه أنّه ضعيف و الراوى عنه معلى بن محمّد. و فيه كلام.

أقول: أمّا الحسن، فيروى عنه أحمد بن محمد بن عيسى بل و استجاز منه، و فى كلام الخلاصه و فهرست النجاشى أنّه كان وجهها من وجوه هذه الطائفة، و زاد فى الأ-خير و عينا من عيونها، و الطعن المحكى عن التهذيب أنّه كان وقف ثمّ رجع و قطع. و فى منتهى المقال عن الوجيزه أنّه ثقّه فلم يعرف وجه ما حكاه شيخنا المحشى-طاب ثراه.

و أمّا معلى بن محمّد، فيروى عنه الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري و هو من أجلاء مشايخ الكلينى، و قد أكثر الروايه عنه و عن الوجيزه الحكم بضعفه، ثمّ بعدم ضرره لأنّه من مشايخ الإجازه. بل عن المعراج عن بعض معاصريه عدّه من مشايخ الإجازه و عدّد حديثه صحيحا. نعم، فى الخلاصه و فهرست النجاشى إنّ مضطرب الحديث و المذهب، لكن قال: النجاشى بعد ذلك: و كتبه قريبه.

قد عرفت اعتبار تحقّق الكشف مع الستر في تحقّق الغيبه موضوعا، فاعلم أنّه إذا ذكر المغتاب-بالفتح-بعنوانه الخاص الغير المنطبق إلّا عليه مثل زيد بن عمرو و غير ذلك من المعرّفات الشخصيه، فهو المتيقّن من مورد تحقّق الأمرين.

و أمّا إذا ذكر بعنوان عام قابل الانطباق على الأشخاص الكثيرين، فحينئذ إمّا أن يكون الدوران و التردّد بين غير محصورين، مثل أن يقول أحد أهل الناحيه الفلانيه، و إمّا أن يكون بين محصورين مثل أحد هذين أو أحد هؤلاء إذا كانت الإشاره إلى جماعه معدوده.

و على الأوّل إمّا أن يكون للمخاطب معرفه بما نسبه المتكلّم من المنقصه إلى ذلك العنوان، مثل أن يقول أحد أهل الناحيه الكذائيه قد صدر منه الغيبه أو الكذب في هذا اليوم، فإنّ كلّ أحد له علم إجمالي بوقوع مثل ذلك من واحد من أهل ناحيه و صقع.

و إمّا أن لا يكون له المعرفه بالمنسوب إلى ذلك العنوان و هذا أيضا على قسمين: إمّا أن يكون وجود المنقصه المذكوره محتملا- في حقّ المتعدّد، و إمّا أن لا- يحتمل وجودها إلّا- في حقّ الواحد، فالأوّل: كما إذا قال: من رأيتّه اليوم كان شخصا دنيّا بخيلا، إذا كان معلوما لدى المخاطب وقوع رؤيته على المتعدّدين الغير الممتازين من أهل ناحيه المتكلّم. و الثاني: كهذا الفرض إذا علم أنّه لم ير إلّا شخصا واحدا، و كان غير متميّز عن أهل ناحيته.

فهذه شقوق ثلاثه لا إشكال في عدم تحقّق الغيبه في الشقّ الأوّل، أعنى ما إذا لم يفسد الكلام للمخاطب اطلاعا جديدا، كما إذا نسب إلى واحد من أهل صقع صدور كذب منه في هذا اليوم، فإنّه لا كشف فيه و قد علم اعتباره.

و أمّا الشقّ الثّاني: و هو ما أفاده اطلّاعا جديدا و لكن لا يفيد العلم بانحصار من نسب إليه النقص في واحد، كما إذا نسب إلى أحد من رآه من أهل ناحيته البخل و الدناءة.

حيث إنّ المخاطب كان يحتمل كون جميع من وقعت عليه رؤيه المتكلّم في هذا اليوم متّصفا بالكرم و الرفعه. و يحتمل كون جميعهم متّصفين بالبخل و الدناءة.

و يحتمل التبعض. فهذا الكلام قد أفاده نفي الاحتمال الأوّل و يبقى الأخيّران بحالهما، فالكشف متحقّق هنا لحصول العلم الإجمالي المذكور للمخاطب، و لكن قيد الكراهه منتف فإنّ [مرئى] المتكلّم لا يكره هذا الكلام، نعم يكره كون نفسه مقصودا به فيرجع كراهته إلى أمر آخر راجع إلى سوء سريره المتكلّم معه، و قصده المعنى السوء في حقّه، و لكن نفس الكلام حيث لا كاشفيه له عن ذمّ و تنقيص بالنسبه إليه ليس مكروها له، فلهذا لا تتحقّق الغيبه في هذا الشقّ أيضا.

و أمّا الشقّ الثالث: أعنى ما إذا أفاد الكلام المخاطب اطلّاعا جديدا و كان من انتسب إليه النقص منحصرافى واحد غير محتمل فيه التعدّد، كما في المثال إذا كان المخاطب عالما بأنّ المتكلّم لم ير في هذا اليوم من أهل ناحيته إلاّ شخصا واحدا، فحينئذ عنوان المرئى للمتكلّم من أهل ناحيته يحتمل المخاطب ألاّ يكون له فرد بخيل دنى، لاحتمال كون فردة المفروض انحصاره فى واحد كريما رفيعا.

و يحتمل أن يكون له ذلك الفرد لكن على تقدير وجوده يعلم انحصاره فى واحد لفرض انحصار الكلى المذكور فى واحد، فإذا قال المتكلّم: الشخص الواحد الذى رأيتّه اليوم كان بخيلا- دتيا، ينتفى بواسطه هذا الكلام الاحتمال الأوّل و يبقى الثّانى. و المفروض عدم احتمال التعدّد، فالكشف حاصل هنا كما فى المثال المتقدّم و لكن الكراهه هنا موجوده، فإنّ اللفظ بواسطه اكتنافه بالقرينه الحالیه التى هى معلوميه انحصار مرئى المتكلّم فى المثال فى واحد صار مكروها للمغتاب- بالفتح

-، بحيث إذا سمعه لضاق به صدره و اغتمّ، كما إذا ذكر اسمه صريحا، بخلاف الشقّ الثاني حيث إنّ احتمال الشركه كان فيه موجودا، فلهذا لم يتألم بنفس اللفظ و كان تألمه محتاجا إلى واسطه أخرى و هى معرفته قصد المتكلم منه إيّاه و أمّا هنا فيتألم و يتأثر بنفس سماع اللفظ بدون حاجه إلى واسطه أخرى.

و إذن فجميع القيود المأخوذه فى حدّ الغيبه متحقّق، فإنّه ذكر للأخ بنقص يكرهه مع كشف ما كان مستورا منه. نعم، ما يمكن توهم مانعيته عن صدق الغيبه عدم تعيّن المغتاب-بالفتح- للمخاطب و كونه فردا منتشرا و مرددا بين من لا يحصى كثره من الأشخاص. و ليس هذا بمانع.

أمّا أولا: فبالنقض بما إذا ذكر اسمه و كان شخصه غيره معروف لدى السامع و مرددا بين غير المحصورين، فيلزم أن لا يكون ذكر العلامه و الشيخ المرتضى-قدّس الله تربتهما- بسوء (العياذ بالله) غيبه، فإنّا لا نفهم من هذين اللفظين إلّا جزئيا حقيقيا و لا علم لنا بشخصه تفصيلا، بحيث لو كان فى آلاف ألوف نفس ما أمكننا تميّزه.

و أمّا ثانيا: فلأنّ المتّبع ملاحظه أدلّه الباب و ليس فيها إلّا إناطه الحكم بعنوان الأخ، و لا شبهه فى صدقه هنا إذ لم يؤخذ كما هو واضح فى عنوان الأخ المعلوميه على التفصيل و القابليه للإشاره إليه حسّا.

فإن قلت: إنّ الكشف هنا و إن كان حاصلا لأنّ العلم الإجمالى من أوضح أفراد الكشف و المفروض حصوله من الكلام، لكن الكشف المضاف إلى السرّ كما فسّر به العوره المنهى عن كشفها فى الروايه غير حاصل. ألا ترى أنّه لو أودعت سرّا من أسرارك إلى صديق لك و أخذت عنه الميثاق على أن لا يكشفه لأحد، ثمّ قال هذا الصديق لواحد: إنّ لأحد من أهل ناحيتنا سرّ كذا، فهل ترى أنّه حينئذ أذاع سرّك و لو كان السرّ شيئا لا يحتمل فيه التعدّد مع وضوح إفاده الكلام الإجمالى بوجود من له هذا السرّ فيما بين الناس؟

قلت: أظنّ أنه لا- وقع لهذا السؤال بعد ما اعترفت به من حصول الكشف و الكراهه و غير ذلك من القيود. و وجه ذلك أنّ السرّ المطلوب عدم إشاعته قد يكون بإضافته إلى العنوان التفصيلي المعلوم عند المخاطب تفصيلا مبغوض الإذاعه، كما هو الحال فيما ذكرت من المثال. و قد يكون المبغوض إذاعته هو السرّ المضاف و لو إلى العنوان الإجمالي المعلوم عنده إجمالاً، كما لو فرض أنّ أهل ناحيه بأسرهم رعيه لك و أنت تكره إذاعه سرّهم و لو بعنوان إجمالي محصور دائرته فيهم، فلا شبهه أنّه يصدق حينئذ على من نسب منقصه خفيّه إلى عنوان واحد من أهل هذه الناحيه أنّه قد أذاع السرّ الذي كرهت إذاعته.

و كذلك نقول: إنّ الشارع أيضا نهى عن غيبه المؤمن و إذاعه سرّه، فإذا قال واحد منهم: إنّ واحدا من إخواننا المؤمنين فعل كذا، و نسب إليه أمرا شنيعا لم يعهد المخاطب صدوره من هذه الطائفه مطلقا و لو من واحد منهم، فقد صدق عليه أنّه أبرز سرّ المؤمن و أذاع عوره عنوان الأ-خ، و صدق أنّ عنوان الأ-خ الديني قد تهتك ستره و صار مفتضحا لدى المخاطب و كان هذا العنوان حسب الفرض متعلّقا للنهي.

هذا تمام الكلام فيما إذا كان الدوران و الترديد فيمن نسب إليه المنقصه في غير المحصورين من الأشخاص.

و أمّا إذا كان الدوران بين المحصورين، كما إذا قال: أحد هذين الرجلين أو أحد هذه الرجال متّصف بكذا، فحينئذ لا يخلو:

إمّا أن يكون العيب المذكور موجودا في جميع الشخصين أو الأشخاص.

و إمّا أن يكون مفقودا في جميعهم.

و إمّا أن يكون موجودا في بعض و مفقودا في بعض.

و على التقادير إمّا يكون المتكلّم قاصدا و ناويا بهذا الكلام واحدا معينا منهم

و مضمرا له فى ضميره.

و إمرًا أن لا- ينوى فى ضميره إلا- ما هو المفهوم من لفظ أحد هذين أو هؤلاء، كما إذا لم يقم عنده معرف على أزيد من ذلك، فلا شبهه فى إساءته فى جميع الشقوق بالنسبه إلى تمام المشار إليهم بواسطة تعريضه جميعهم لتوهم السوء فى حقهم، و هذا إهانته بل إهانات بعدد الأشخاص المشار إليهم.

و إنما الكلام فى تحقّق الغيبه و عدمه. و الحق هو التفصيل فإن كان جميع المشار إليهم موصوفا بالعيب، فقد صدر منه غيبه واحده بالنسبه إلى عنوان الأحد المبهم الذى لا تعيين له واقعا، و قد عرفت أنّ الأحد المبهم أيضا مشمول للأدله، و يصدق بالنسبه إليه جميع القيود لأنّه أضاف إليه عيبا موجودا فيه مستورا كاشفا عن ستره و هو كاره لذلك، و لا فرق فى ذلك بين مقصوديه واحد معيّن منهم للمتكلّم و عدمها، كما أنّه فى صورته مفقوديه العيب فى الجميع لا- شبهه فى كونه تهمه واحده بالنسبه إلى الأحد المبهم، من غير فرق بين الصورتين أيضا بالبيان المتقدم.

و يبقى الكلام فى صورته اتّصاف البعض و خلوّ البعض و حيثنذ ينبغى التفصيل بين صورته القصد إلى واحد معين و عدمه، ففى الصوره الأولى يكون الأمر دائرا مدار هذا الواحد المقصود، فإن كان معيوبًا، كان الكلام غيبه له و إساءه إلى الآخر، و إن كان غير معيوب، كان تهمه عليه و إساءه إلى الآخر، و ذلك لأنّ الذكر إنّما تحقّق حيثنذ بالنسبه إلى المقصود و لا- ذكر بالنسبه إلى غيره، إذ لا مدخلية فى مفهوم الذكر لمفهوميّه مفاده لدى المخاطب، فهو كما إذا أشار إلى الشيخ المرثى من البعيد و أضاف إليه سوء فإنّه لا- شبهه فى كونه ذكرا له، مع أنّه لم يفهمه السامع من الإشاره المذكوره. و هكذا هنا أيضا جعل المتكلّم لفظ أحد هذين قالبا لما عيّنه فى ذهنه من الشخص المعيّن فيصدق عليه أنّه ذكر له، غايه

الأمر أنّ المخاطب ما فهم ما ذكره المتكلم.

فإن قلت: ينافي هذا ما أنكرته سابقا من أنّه لا مدخلية لقصد المتكلم بالكلام فى صدق الغيبة و عدمه بل المعيار نفس الكلام، فإن كان مكروها كان غيبه، و إن كان غير مكروه لم يكن غيبه و إن كان قصد المتكلم مكروها.

قلت: ما ننكر مدخلية القصد فى تحقّق مفهوم الذكر، و لكن أنّ ما اعتبر موضوعا لكراهه المغتاب-بالفتح-هو اللفظ الذى وقع الذكر به.

و بالجملة ففىما تقدّم نسلم أنّ المتكلم ذكر زيدا مثلا لفرض أنّه قصده بلفظه، و لكن ننكر أنّ اللفظ الذى ألقاه إلى المخاطب و جعله قالبا لزيد لفظ يكرهه زيد بعنوان أنّه هذا اللفظ، و إنّما يكرهه بعنوان أنّه مقصود به.

و المتبادر من الأدلّة كون نفس اللفظ بلا واسطه مكروها للمغتاب، و بعبارة أخرى ما تلقّاه سامعه المخاطب إذا فرض أنّ المغتاب لو تلقّاه على نحو المخاطب بدون اطلاع زائد منه كان يكرهه فهو الغيبه، و إلّا فلا. و إذن فالذكر متحقّق فى مقامنا مع أنّ المذكور به أيضا لفظ يكرهه كلا-الشخصين و لو لم يطلع أنّه المقصود به، فقد تمّ أركان الغيبه فى حقّه بخلاف الآخر، فإنّه لم يتحقّق بالنسبه إليه ذكر و إنّما المتحقّق بالنسبه إليه هو التعريض و هو غير الذكر.

و أمّا إذا لم يكن واحد معيّن من المشار إليهم مقصودا للمتكلم و المفروض أنّ أحدهم معيوب و الآخر صحيح، فلا شبهه أنّ متعلّق الذكر حينئذ هو الأحد المبهم الذى لا- تعيين له حتى عند الله، و لا- شبهه أيضا أنّه لا- يمكن الحكم بمجرد كون أحد الأطراف معيوبًا بكون الأحد المبهم معيوبًا بقول مطلق و لا غير معيوب كذلك، و لهذا يمكن العلم بكون الأحد المبهم معيوبًا و العلم مع ذلك بكون الأحد المبهم صحيحًا. فلا جرم لا بدّ من القول بأنّ هنا أحدين مبهمين: أحدهما معيوب

و حيث إنّ الأحاد المبهم المتّصف بمذكوريته للمتكلّم مبهم مردّد بين ذينك الأحدين أيضا، فلا جرم لا بدّ من القول بكون هذا الكلام معصيه مردّده بين الغيبه و التهمه و لا تعين لها في أحد هذين عند الله أيضا.

و من هنا يعلم حكم ما إذا ذمّ أحد الرجلين و مدح أحدهما فإنّ الكلام في ذمّه ما ذكرنا و مدحه أيضا دائر بين الصدق و الكذب و لا تعين له في أحدهما عند الله أيضا.

تذنيبان: [الأول]: قد تحقّق بحسب ما استفدناه من أدلّه الباب أنّ العيب الغير الموجود ليس ذكره غيبه و كذا ذكر العيب الموجود الغير المستور و لكن يوجد في الأخبار إطلاق الغيبه على هذين:

أما الأول: فكما تقدّم في الخبر الرابع من قوله: و من اغتاب مؤمنا بما ليس فيه.

و أما الثاني: فكما ورد في روايتي عائشه حيث إنّها في إحداها أشارت إلى قصر القامه، و في الأخرى إلى طول الذيل المكنى به عن طول القامه و كلاهما نقص ظاهر غير مستور، و مع ذلك سمى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فعلها الغيبه. فربّما يتوهم من هذا منافاه لما تقدّم استفادته ممّا ورد في تحديد الغيبه من حيث إنّ الأصل في الاستعمال أن يكون على وجه الحقيقه. فيستفاد منه بضميمه هذا الأصل تعميم معنى الغيبه و لكن فيه أنّ من المسلم الحرمه في مورد هذين الإطلاقين و لو لم نقل بكونه فردا للغيبه، إذ حينئذ يكون محرّما من جهه أخرى و هى البهتان في الأوّل و السخريه و الاستهزاء في الأخيرين. و من المعلوم وجود المناسبه و العلاقه بين الموردين و بين المعنى الحقيقى للغيبه على تقدير اختصاصه بغيرهما. و إذن فالمقام يكون من صغريات المسأله التى هى معركه الآراء بين المشهور و السيّد المرتضى



قدّس أسرارهم-، حيث إنّ السيد قائل: بأنّ الأصل في الاستعمال هو الحقيقة، و المجاز على خلاف الأصل، يعنى عند ما كان المراد معلوما و كان الشبهه ممحظه فى لحاظ الوضع أو العلاقه. و المشهور يقولون: بأنّ الاستعمال أعمّ من الحقيقة، و المنصور فى هذه المسأله قول المشهور و تحقيقه فى الأصول و حينئذ فلا مجال لتوهم المنافاه المذكوره لفساد الأصل الذى هو مبناه.

الثانى: لا شبهه فى أنّ غيبه المؤمن كما هى حرام على المؤمن كذلك على الكافر أيضا، فلا مجال لتوهم اختصاص هذا التكليف بالمؤمنين بملاحظه الجمود على لفظ الدليل الوارد فى موضوع الأخ، و لا اخوّه بين الكافر و المسلم، و ذلك بواسطه أنّه بعد ما يعلم أنّ غرض الشارع من هذا التكليف رعايه عرض المسلم و محفوظيته من الانتهاك، و من المعلوم أنّ مبغوضيه ذلك لو لم تكن فى حقّ الكافر أشدّ فلا- أقل من المساواه لا- يبقى وقع لهذا التوهم، و إنّما الكلام فى المخالف لا- بمعنى جواز اغتيا به للمؤمن، فإنّه فى ذلك حاله كالكافر بل أوضح كما يتبيّن بل بمعنى جواز اغتيا به المؤمن للمخالف و عدمه.

فيظهر من شيخنا المرتضى- طاب ثراه- أنّ توضيح الجواز و عدم حاجته إلى التكلّم، و لكن قد تنظر فيه شيخنا الأستاذ- دام ظلّه- بأنّه لم يعلم وجه لتخصيص عمومات أدلّه الباب فإنّ الموضوع فى غير واحد منها كما تقدّم هو المسلم و لا يعارضه كونه فى غير واحد أيضا هو المؤمن و ذلك لما تقرّر من أنّه لا- معارضه بين المطلق و المقيّد المبتين، و أمّا الأخبار الوارده فى نفي عنوان الإسلام عنهم و إثبات الكفر بل أشدّ أفرادهم فلو جعلناه مدركا لهذا التخصيص للزم الالتزام بفروع لا يلتزمون بها إذ حينئذ لا بدّ من تحصيل الإجماع فى كلّ مسأله مسأله ورد تعليق الحكم فيها على المسلم من غسل الجنائز و الصلاه عليها و غير ذلك على إجراء هذا الحكم فى المخالف، و أنّى لهم بإثباته بل ليس إلّا العمومات الوارده فى تلك المسأله.

و السّر أنّ تلك الأخبار غير ناظره إلى تلك الجهات الراجعة إلى الآثار الدنيوية، بل إنّما المنساق من سياقها كونها متعرضه لحيث الأخرويه، وأنهم و الكافر في الدرجه الأخرويه على حدّ سواء بل أدون و أشدّ عذابا و نكالا، و إذن فتبقى الأدلّه الناظره إلى الأحكام الدنيويه باقيه بحالها من التعميم لهم بعد ورود شطر وافر من الأخبار في تشقيق المسلم عن المؤمن و تحديد كلّ بما يميزه عن الآخر، و جعل المعيار في الإسلام مجرد إظهار الشهادتين، و جعل المعيار في الإيمان انضمام الاعتقاد بالولايه إلى ذلك.

و إذن فأظنّ أنّ مطلقات الباب بالنسبه إلى من لم يخرج من المخالفين عن ربه الإسلام بواسطه إنكاره للضرورى كما هو المحقق في الصدر الأوّل منهم قطعاً حيث كانت الولايه عندهم من الضروريات غير قابل للإنكار، اللهم إلاّ أن تقيّد تلك المطلقات بما ورد في جواز غيبه المتجاهر و المعلن بالفسق بناء على القول بكونها في مقام استثنائه من حرمة الغيبه، فيدور الكلام فيهم مدار تماميه ذلك و عدمها كما يأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى فيما سيأتى، و الله هو الموفق.

### المقام الثالث: في كفّاره الغيبه:

اعلم أنّه كما أنّ من حكم العقل وجوب التحرز عن مخالفة المولى و التجنّب عن ارتكاب معصيته من باب وجوب دفع ضرر العقاب الأخرى المترتب عليه كذلك من حكمه أيضا وجوب السعى في تبرئه الذيل عن المعصيه المتلوث بها، و المبادرة إلى جبرانها من باب وجوب رفع ضرر العقاب الأخرى المسجّل عليه بواسطه ارتكاب تلك المعصيه، و كما يحكم في المقام الأوّل بوجوب تحصيل القطع بالمبرئ للذمّه عن التكليف المتوجّه إليه المنجز في حقّه و لا يقنع بالشكّ و الاحتمال، كذلك في المقام الثانى أيضا يحكم بوجوب تحصيل القطع الوجدانى

بحصول الراجع و المكفر للعقاب الثابت عليه بواسطة مخالفه التكليف المنجز و لا يقنع بما كان رافعا و مكفرا على وجه الاحتمال و الشك، و هذا واضح. إذا تقرّر ذلك. فنقول: لو فرض أنّ الأخبار الواردة في المقام الدالّ على كون الغيبه من حقوق الآدميين المتوقّف رفع عقوبه تركها على إبراء صاحبها كانت مخدوشه السند و ساقطه عن درجه الاعتماد لكفانا في الحكم بوجوب الاستبراء و الاستحلال في المقام مجرّد احتمال كونها من الحقوق، و كون الاستحلال له مدخله في مكفريه هذا الذنب و ذلك لما تقدّم من وجوب تحصيل العلم بالمكفر.

فإن قلت: نحن نتمسّك في رفع هذا الاحتمال بعموم ما ورد في أنّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له، فإنّه لا شبهه في عمومها للمقام، فنقول بمقتضى هذا العموم أنّ التائب من ذنب الغيبه أيضا كمن لا ذنب له و لو لم يستحل من المغتاب-بالفتح.

قلت: هذا التمسّك خطأ جدّا و ذلك لما عرفت من أنّ المطلوب في المقام هو القطع الوجداني بحصول التكفير، و من المعلوم عدم فائده لهذا التمسّك بالنسبه إلى هذا المرام، و ذلك لأنّه ليس بأزيد من أصل عقلائي يؤخذ به في حال الشك في العموم و يحتج به في مقام الاحتجاج، و من المعلوم أنّ ما هذا شأنه إنّما يفيد إذا كان المهّم ترتيب الآثار الواقع، فبهذا الأصل يحكم بأنّ الإراده الواقعيه من المولى سواء كانت متحقّقه و لها واقعيه أم لم تكن كذلك، فالأثر المترتب على الوجود في مورد الشكّ مترتب، و هكذا يقال في جانب المخصّص بعد ثبوته و الشك في شموله لمورد، فيقال إنّ الإراده الواقعيه التي تكفلها العام سواء كانت في هذا المورد متحقّقه أم لا- فالأثر المترتب على الوجود غير مترتب هنا، و ليس في الأوّل تعرض لإثبات نفس الإراده الواقعيه و تكوينها على تقدير عدم الوجود واقعا و لا في الثاني تكفل لإعدام الإراده النفس الأمريه على تقدير الوجود واقعا.

فالمحصّل من ذلك أنّ فائده أصاله العموم في مقامنا أيضا أنّ العقوبه و دخول النار سواء كان في حقّ المغتاب-بالكسر-التائب عن ذنب غيبته ثابتا واقعا أم لا،فليس له أثر الوجود،فلو كان لدخول الجحيم أثر عملي وجب ترتيبه في الدنيا حسن التمسك بهذا الأصل و الاستراحه في عدم ترتيبه.

كيف و قد عرفت أنّ المهمّ في المقام إنّما هو استخلاص النفس من الجحيم و الحيله في النجاه من العذاب الأليم و لا مساس للأصل المذكور بهذا المقام الذي لا يثمره سوى القطع بعدم العذاب و ارتفاع العقاب،فالأصل المذكور بالنسبه إلى هذا المقام لا يسمن و لا يغنى من جوع.

فإن قلت:فكيف تقول بجريان أصاله العموم الجاربه في أدلّه حلّ المشتبهات في أطراف العلم الإجمالي مع أنّ العقوبه فيها أيضا قد تنجزت أسبابها و تمّت الحجّه عليها،فكيف يدفع احتمال هذا العقاب المنجز عن أحد الأطراف بواسطه ذلك العموم؟ قلت:وجهه أنّ أصاله العموم في ذلك الباب يفيد حكما ظاهريا بالإباحه بطريق القطع،و أثر هذا الحكم الظاهري المقطوع ارتفاع العقوبه قطعا فقد حصل المرام.

فإن قلت:إنّنا نتكلّم في ما كان من أدلّه ذلك الباب غير مشتمل على جعل حليه،و إنّما مفادها رفع العقوبه ابتداء مثل حديث الرفع،ففيه لا مدفع للإشكال بما ذكرت،و لا فرق بينه و بين ما نحن فيه.

قلت:مفاد هذا القسم أيضا هو الجعل بذلك اللسان،فيتّحد مع القسم الأوّل.

فإن قلت:كذلك نقول في أدلّه التوبه.

قلت:فرق بين المقامين توضيحه:أنّ أدلّه حلّ المشتبهات تدلّ بعمومها على

جعل الحليّيه فى أطراف العلم و هذا الجعل الظاهرى الآتى من قبل العموم ینافى مع جعل الحرمة فىه و لو كانت متعلقه بعنوان آخر فإنّ الترخيص الفعلى فى الشىء ذى العنوانین بأحد عنوانیه ملازم مع الترخيص فىه بعنوانه الآخر، فإذا كان المشكوك حلالا فعلا فهذا ینافى المنع عن شرب الخمر الذى اتّحد معه، فلا محاله یتمخّض الحکم الفعلى فى الحليّيه بطریق القطع و یصیر مؤمّنا قطعيا عن العقوبه على التکلیف المعلوم.

و أمّا فى مقامنا فنفس العقاب أمر واقعى غير قابل للجعل و كذلك شرطه و هو المخالفه للمولى فى تکلیفه فإنّھا أيضا حسب الفرض قد وقعت و أثرت أثرها من استحقاق العقوبه، و الواقع لا یمکن أن یتغیّر عمّا هو علیه.

نعم الشىء الذى یقبل الجعل هنا جعل عدم وجوب الاستحلال و الاستغفار للمغتاب و جعل ذلك إنّما یوجب القطع على عدم العقوبه على ترك هذین، و این هذا من رفع العقوبه المسجّله الجائیه من قبل مخالفه النهى عن الغيبه فإنّھا بحالها من غير تصرّف من الشارع فى ما صدر عن المغتاب بجعله غير محرم لأنّه وقع بصفه التحريم و أثره العقلى و هو الاستحقاق للعقوبه أيضا غير قابل للتعبّد، فبقى المحيص منحصرًا فى القطع بالمؤمن، و من المعلوم عدم حصوله من الأصل المذكور.

و من هنا تعرف أنّ الأدلّه الوارده فى خصوص كفّاره الغيبه أيضا لا تفید.

بيان ذلك: إنّ الدعاءین المنقولین من الصحيفه السجّديه-على قائلها أفضل الصلاه و السلام-و إن كان لهما دلالة على أنّ للعفو مدخلا فى غفران المغتاب-بالكسر- بملاحظه قوله عليه السّلام: و اجعل ما سمحت به من العفو عنهم، و تبرّعت به من الصدقه عليهم، أزكى صدقات المتصدّقین، و أعلى صلوات المتقرّبین.

و كذلك قوله عليه السّلام: و أرضه عنى من وجدك و أوفه حقّه من عندك إلخ.

و قوله عليه السّلام:فقصرت يدي و ضاق و سعى عن رُدّها إليه و التحلل منه إلخ.

فتعلم من هذه الفقرات أنّ هذا الذنب ليس مثل سائر الذنوب الراجعة إلى حقّ الله تعالى حيث يمكن أن يغفرها الله تعالى بدون توبه صاحبها بواسطة دعاء مؤمن آخر في حقّه بغفران ذنبه بل يحتاج هذا إلى إضافه عفو صاحب الحق مثل سائر الذنوب الراجعة إلى الحقوق الماليه للناس لكن لا دلالة فيها في انحصار المبرئ بذلك، فمن الممكن قيام توبه المغتاب-بالكسر-فقط أو استغفاره للمغتاب-بالفتح- كذلك أو هما مجموعين قائمان مقام عفو ذى الحقّ و هذا واضح، و بعد الإغضاء عن هذين الدعاءين فأدله الباب بين طائفتين:

الأولى: ما يستفاد منه تعيين المكفريه في الاستحلال و الاستبراء من المغتاب-بالفتح- كالحادى و العشرين و الثانى و العشرين و الثالث و العشرين.

الثانيه: ما يستفاد منه تعيينها في الاستغفار للمغتاب-بالفتح- كالرابع و العشرين و الخامس و العشرين، و مقتضى الجمع العرفى حينئذ رفع اليد عن ظهور كلّ فى التعيين و الالتزام بكون كلّ من الاستحلال من المغتاب و الاستغفار له مكفراً مستقلاً لكن هذا ليس بأزيد من ظهور حاصل من ملاحظه الجمع بين الطائفتين و ليس مفيداً للقطع بعدم العقوبه على ذنب الغيبه، فيكون حال أصاله العموم المتقدم ذكرها.

و إذن فاللازم بحكم العقل الجمع بين الأمرين بل و إتيان كلّ شىء يحتمل دخله فى البراءه عن ذلك الذنب و الخلاص من عقوبته، و لكن هذا إنّما هو فيما إذا لم يكن فى الاستحلال مفسده أخرى مثل إثارة الفتنة و جلب الضغائن إذ حينئذ يجب الكفّ عنه و يكون حاله حال ما إذا لم يمكنه التوصل إلى المغتاب لموت و غيره فى أنّه يتوب إلى الله و يستغفر للمغتاب، و يرجو من كرمه سبحانه أن يصلح حاله و ينجيه من عقابه، كما أنّ هذا هو الحال فى الحقوق الماليه التى تعذر أداؤها إلى

صاحبها أو من يقوم مقامه و تعذر الاستحلال منه أيضا.

### المقام الرابع: في المستثبات عن حكم الغيبه:

اعلم أنه إذا عارض الغيبه مصلحه أخرى أهم من مصلحه مراعاة احترام المؤمن و عدم انتهاك حرمة، فلا إشكال في جواز الغيبه حينئذ كما في سائر المحرمات عند مزاحمتها مع ما هو أهم منها عقلا أو شرعا.

و أمّا ما يظهر من عبارته بعضهم من جعل مطلق الغرض الصحيح من مسوغات الغيبه، فلم أعرف له وجها.

و كذلك لا يمكن رفع اليد عن أخبار حرمة الغيبه بمجرد ما دلّ على وجوب نصح المؤمن قبل استشارته أو بعده، فإنّ النسبه و إن كانت عموما من وجه لكن الظاهر أن لا- إطلاق لتلك الأدله بالنسبه إلى مورد الغيبه نظير الحال في أدله المستحبات و المباحات مع أدله المحرمات.

و بالجملة فالباب باب المزاحمه دون المعارضه فلا- بدّ من ملاحظه الأقوائيه، و مع عدمها الحكم بالتخير في كلّ مورد وقع التزاحم بين الغيبه و أحد من الواجبات العقلية أو الشرعية.

نعم ورد النص بجواز الغيبه في موضعين:

الأول: المتجاهر بالفسق المعلن به و الظاهر منها أنّ لهذا العنوان أعنى التجاهر بالفسق و الإعلان به و إلقاء جلباب الحياء عن الوجه دخلا- في هذا الحكم أعنى ارتفاع الحرمة و جواز الغيبه، فالظاهر منها أنّ الشارع أباح للناس حرمة من كان من رعيته في مقام مخالفته على رؤوس الأشهاد بدون حياء من سائر الرعيه، و جعل عقوبته العاجله إباحه عرضه. و إذن فلا ربط لهذه الأخبار بما تقدم من

الأخبار الواردة في تحديد الغيبه بما كان كشفها لما ستره الله و ما لم يعرفه الناس إذ لو كان جواز غيبه المتجاهر من جهه عدم انطباق ذينك العنواين عليه لزم خلاف الظاهر من جهتين:

الأولى: أنّ ظاهر لا غيبه للمتجاهر و لا حرمه له أنّ الغيبه في حقه متحقق الموضوع، و إنّما المنفى حكمها و هو التحريم، و على هذا يلزم أن لا يتحقق في حقه موضوع الغيبه.

و الثانيه: ظاهر القضية المذكوره كما عرفت كون العنوان الموضوع مأخوذا على وجه الموضوعيه و على هذا يلزم أن يكون المتجاهر و غيره على حد سواء في أنّه مع انكشاف معصيه كلّ منهما يجوز الغيبه فيهما كما في غيبه المتستر الذي تعارف بين الناس معصيته من جهات آخر و مع عدم الانكشاف يحرم فيهما كما في غيبه المتجاهر في بلد عند أهل بلد آخر يكون متسترا بالنسبه إلى أهله.

و بالجملة يلزم على هذا سقوط موضوعيه التجاهر بالمرّه، و ظاهر الخبر يأبى عن ذلك.

فمقتضى الظهور حينئذ أنّ المتجاهر بالمعصيه الملقى لجلباب الحياء عاقبه الله تعالى برفع حرمة، يعنى: يجوز للمؤمنين أن يهتكوا ستره في المعاصى الأخر التي ليس متجاهرا بالنسبه إليها سواء كانت أدون ممّا تجاهر به أم أعلى، و كذلك بها و بما تجاهر به عند أهل بلد آخر، أمّا بالنسبه إلى المعاصى الأخر فلما عرفت من أنّه مقتضى الظهور، و أمّا بالنسبه إلى البلاد الأخر فلوضوح أنّه إذا صدق على شخص أنّه متجاهر و معلن بالفسق في بلد صدق عليه اسم المتجاهر بقول مطلق و لو في بلد آخر، و لو اعتبر في صدق المتجاهر فعليه التجاهر في جميع البلاد أو غالبها لما حصل له فرد.

نعم، لا بدّ من وصول تجاهره في بلده إلى حدّ صدق عليه في بلده أنّه



متجاهر بقول مطلق، فلو تجاهر عند معدود قليل من الناس مع التستر عن نوع أهل البلد بحيث لا يصدق عليه المتجاهر إلا مقيدا بكونه عند المعدود، لم يكف، ثم الظاهر من عنوان المتجاهر بالفسق والملقى لجلباب الحياء إنما هو من يتجاهر بالفسق بعنوان أنه فسق، فيخرج منه من تجاهر بذات الفسق لكن مقترنا بالاعتذار بعذر يعلم كذبه، إذ حينئذ إما أن يكون معلوميه كذب العذر عند معدود قليل من الناس وإما أن يكون عند غالبهم.

فإن كان الأول كما لو شرب الخمر جهارا وعلانيه معتذرا بأنى مريض و ينحصر العلاج بذلك و كان معدود قليل عالمين بكذبه مع كون سائر الناس محتملين لصدقه، فلا- شبهه أنه ما ألقى لجلباب الحياء و ما أعلن بالفسق و إنما أعلن بذات شرب الخمر و أخفى وصف كونه فسقا و معصيه و أبدى كونه معذورا فيه، فلا- يجوز حينئذ غيبته فى سائر المعاصى بلا إشكال، و أما ذكره بشرب الخمر فلا يجوز بنحو الإطلاق لظهوره فى كونه لا عن عذر، و يجوز مع التصريح بإظهار المعذوريه أو الإهمال.

و إن كان الثانى كما فى المثال إذا علم غالب الناس أنه كاذب فى دعواه فالظاهر أنه أيضا غير ملق لجلباب الحياء بالمره، بل حفظه بواسطه عدم اعترافه بارتكاب المعصيه و ادعائه المعذوريه فهو ساع فى الإخفاء، غايه الأمر أن الناس لا يسمعون منه لعلمهم بكذبه، و لا أقل من الشك فى شمول العنوان له فىبقى تحت أدله حرمه الغيبه بالنسبه إلى سائر المعاصى.

نعم بالنسبه إلى معصيه الشرب حيث إنّ الفرض أنه صار معلوما لغالب الناس و صار منتهك الستر من جهتها، جاز غيبته لما مرّ من اعتبار كشف الستر فى مفهوم الغيبه فيجوز غيبته فى هذه المعصيه من هذه الجهه لا من جهه التجاهر.

ثم إنّ ظاهر الخبر الواحد و الثلاثين تعليق حرمه الغيبه على المعامله مع

الناس و عدم الظلم و الحديث معهم و عدم الكذب و الوعد لهم و عدم الخلف، و حيث يعلم بعدم مدخلية معامله و الحديث و الوعد، فالمقصود تقدير وجودها فيكون الشرط عدم الظلم و الكذب و الخلف في صورته تحقق الأمور الثلاثة، فيصير مفهوم القضييه الشرطيه حينئذ أنّ من يظلم الناس لو عاملهم، و يكذبهم لو حدّثهم، و يخلفهم لو وعدهم، فغيبته غير محرمة، و هذا يلائم مع مستوريه الظلم و الكذب و الخلف بإطلاقه، فيكون المناط واقع أحد هذه الأمور من دون مدخلية علم الناس بها، فمن علم أنّه كذلك و لو لم يكن متجاهراً فلا شبهه في دخوله، كما أنّ من علم أنّه ليس كذلك خارج، و المشكوك محكوم بحكم أصله الصّحه بالدخول في عمومات حرمة الغيبه.

و الخبر الثاني و الثلاثون كذلك أيضاً إلاّ أنّه جعل المعيار عدم الثبوت بطريق عقلي أو شرعي لا العدم الواقعي، و الظاهر كون المراد بالموصول في من لم تره هو المعاشرين للإنسان، فلا يشمل من لا يعرفه و لم ير منه معصيه من جهة عدم المعاشره، فالمعنى أنّ من كان من معاشريك لم يثبت عندك صدور معصيه منه، و هذا هو المعبر عنه بحسن الظاهر، فهو من أهل العداله و من اغتابه فهو كذا، فالمفهوم منه أنّه إن ثبت ارتكابه الذنب فهو ساقط عن العداله، و من اغتابه لم يفعل محظوراً، و من المعلوم أنّ الثبوت أعمّ من التجاهر و عدمه.

و هكذا الحال في الثالث و الثلاثين فإنّ الساتريه التي رتب عليها حرمة الاغتيا ب و التفتيش ليس المراد بها مقابل التجاهر بقريته جعلها دلالة على العداله فينتلم هذا المعنى بالظهور لدى الإنسان و لو لم يظهر عند غيره.

ثمّ إنّ جعل في ذيله حضور جماعه المسلمين من مقومات الساتريه و التخلف عن جماعتهم من منافياتها، ففرع على ذلك قوله عليه السّلام: و من رغب عن جماعه المسلمين و جب على المسلمين غيبته و سقطت بينهم عدالته، و من لزم

جماعتهم حرمت عليهم غيبته و ثبتت عدالته بينهم.

و بالجمله يظهر منه اتحاد مناط حرمه الغيبه مع العدالة، و جوازها مع الفسق كما استفيد من الأولين.

نعم تطبيقه هذا المناط على لزوم جماعه المسلمين و الرغبه عنها يحتاج إلى توجيه حيث إن ظاهره أن من ترك الجماعه لا من علمه، بل من جهه أنها مستحب جواز الشارع تركه كان فاسقا جائز الغيبه، و قد صرح في صدرها بأن المعيار اجتناب الكبائر و ارتكابها دون فعل المستحب و تركه، مع أنه مقطوع بخلافه بالضروره بين المسلمين، فلا بد من حمله على صورته كون ترك الحضور ناشئا من الكبر و الخيلاء كما هو الغالب في زماننا حيث إن بعض أهل الثروه و المكنه يتجافون عن الوقوع جنب أحد الأدين من الناس الخالي أيديهم من مال الدنيا، و الاجتماع معه في صف واحد، و يتأنفون من ذلك غاية التأنف، فالمراد باللزوم و الحضور ترك هذا الاستنكاف و من التخلف وجوده. و من المعلوم أن صاحبه خارج عن دائره العدالة، و بمقتضى جعل الغيبه متّحده المناط معها يجوز غيبته.

و قد صرح في الرابع و الثلاثين بعدم الغيبه للفاسق، فهذه أربعه أخبار تدلّ على أن من حكم بفسقه في الشرع جاز غيبته و هتك ستره.

لا يقال فعلى هذا يلزم سقوط عنوان من جاهر بالفسق و الفاسق المعلن بالفسق و من ألقى جلباب الحياء عن الموضوعيه لأننا نقول لا يلزم ذلك، إذ بعد ملاحظه هذه الأخبار لا ضير في حملها على ما يناسبها بأن يقال إن المراد من الجهر و الإعلان أيضا هو ما يساوق مقابل الستر المجعول في هذه الأخبار معيارا للعداله و الغيبه، فيصدق على من واجهك بشرب الخمر كلّ من العناوين الثلاثه من المجاهره بالفسق و الإعلان به و إلقاء جلباب الحياء و لو تسّتر عن غيرك من سائر الناس.

إلا أن يقال إنَّ هذا يناهض الأخبار المتقدمه الدالّه على أنّ الغيبه تساوق مع كشف الستر مع تعميم الستر لما يشمل الفسق للتصريح به فى التاسع عشر حيث أدرج من أذاع شين أخيه و هادم مروته فى قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ إِيَّاهُ (١) حيث إنّ ظاهر الفاحشه هى المعصيه أو هى المتيقن منها بحسب استعمالها.

بل و أصرح منه قوله فى الخامس عشر الغيبه أن تبثّ على أخيك أمرا قد ستره الله عليه لم يقم عليه فيه حدّ حيث إنّها صريحه فى أنّ المعصيه الموجهه للحدّ إذا كانت مستوره و لم يجر على صاحبها الحدّ حتّى تكون مشهوره، فبثّها و نشرها غيبه محرّمه، و قد صرح الفقهاء أيضا بأنّه لا فرق فى المقول بين كونه راجعا إلى الدنيا أو الدين و ظاهرهم عدم الفرق فى الأمر الدينى بين الصغائر و الكبائر.

و بالجمله الظاهر أنّ المراجع فيما تقدّم من أخبار الباب و غيرها يقطع بأنّ الفاسق مشمول أدلّه حرمة الغيبه، فلا بدّ من الجواب عن هذه الأخبار الأربعة المذكوره الدالّه على خلافه.

فنقول: أمّا الأخير منها فمخدوش السند بواسطه الإرسال فلا يقاوم تلك الأدلّه المحكمه المتقنه.

و أمّا الثالث فقد عرفت الجواب عن ذيله أعنى تطبيق عنوان الفاسق و جائز الغيبه على التارك للجماعه بواسطه حمله على المستنكف المستكبر كما هو الغالب و واضح أنّ هذا ملازم غالبا مع التجاهر.

و أمّا صدره المتّحد مضمونا مع الخبرين السابقين، فالجواب عنها أنّ دلالتها على جواز غيبه الفاسق إنّما هى بمفهوم الشرط فى الأوّلين و بمفهوم الوصف فى

ص: ٢٢٠

الأخير، ونحن وإن أغمضنا عن كلمه من فى قوله: فهو مَمَّن كملت مروّته إلخ، الداله على أنّ المذكور بعض هذه العناوين لا أنّ العناوين منحصره فيه، ويشهد له ذكر عدم خلف الوعد فى الموضوع أيضا، وعن كون الجزاء فى الثانى قوله و من اغتابه بما فيه فهو خارج عن ولايه الله، فالمفهوم ليس أنّ غير واجد الشرط من اغتابه لم يفعل محظورا، بل لم يخرج عن ولايه الله، فلم لا يكون فاعلا للحرام و مستحقا لعذاب الله.

لكن نقول: التمسّيك مبنى على إطلاق المفهوم و لا يتم بأصله بدون إطلاقه بمعنى أن يكون المفهوم أنّ الفاسق يجوز غيبته فى الجملة لا- أنّه كذلك مطلقا و فى جميع الأحوال، و ذلك بأن يكون الإطلاق مأخوذا فى جانب المنطوق و كان المفهوم نقيضا و مقابلا للمنطوق المطلق بمعنى أنّ المنطوق هو أنّ العادل لا يجوز غيبته فى حال من الأحوال و لا مسوّغ لغيبته مطلقا، و أمّا الفاسق فليس كذلك، و هذا المعنى مرتفع عنه فليس أن لا يتحقّق لغيبته مسوّغ مطلقا، بل يقبل ذلك بأن يتحقّق فى حقّه أحد المسوغات من التجاهر و التظلم و غيرهما.

و هذا المعنى و إن كان فى الجملة خلاف الظاهر حيث إنّ الظاهر أن يكون المفهوم مقابلا لأصل المنطوق لا للمقيّد منه بوصف الإطلاق، و بعبارة أخرى:

ليس حال الإطلاق كحال العموم حيث إنّ الثانى داخل فى المنطوق و من جزئه فلا- محاله يكون نقيضه جزئيا، لكن الإطلاق الآتى من مقدّمات الحكمه خارج عن المنطوق، و ذلك لأنّ نسبه المقدمات إلى المنطوق و المفهوم على السواء فلا- وجه لإيرادها على المنطوق أولا- ثمّ ملا- حظه المفهوم من المنطوق المطلق حتى يكون المفهوم جزئيا و إن كان قد ادّعاه بعض الأساطين من الأساطيد.

و على هذا فكما أنّ الظاهر من الإطلاق فى المنطوق يقتضى حرمه الغيبه فى العادل فى جميع التقادير و الأحوال، كذلك الظاهر من الإطلاق الوارد على المفهوم

فى عرض وروده على المنطوق يقتضى جواز الغيبه فى الفاسق بقول مطلق، و فى جميع التقادير و الأحوال.

لكن هذا الظهور ظهور ضعيف قابل للإنكار رأسا كما سمعت حكايته من بعض أساطين الأساتيد، و ذلك ان أصل ظهور الشرط و الوصف فى المفهوم ظهور ضعيف قابل للإنكار كما وقع معركه للآراء فى الأصول و الحق أيضا عدمه، لكن يمكن استظهاره من شخص المقام فى بعض الموارد كما فى مورد التحديد.

و على فرض تسليمه مطلقا أو فى شخص المورد، فظهوره فى إطلاق المفهوم ظهور آخر غير ظهور أصل المفهوم، و لهذا وقع هو معركه للآراء بين الأساطين بعد التنزل و تسليم حجته المفهوم، فيكون ضعف هذا الظهور أزيد من ضعف ظهور أصل المفهوم، و إذا كان بهذه الدرجه من الضعف فلا غرو فى رفع اليد عنه فى قبال تلك الأدله السابقه المحكمه المتقنه الوارده فى حرمه الغيبه على الإطلاق بحيث لا يستبعد بل يقرب بعد ملاحظتها أن يكون المراد بهذه الأخبار الداله بمنطوقها و مفهومها على التفرقه بين العادل و الفاسق، هو التفرقه بينهما فى الحرمه المطلقه الغير المرتفعه فى حال من الأحوال فى الأول، و عدم ذلك الذى ليس بأزيد من النفى الجزئى فى الثانى، لا التفرقه فى أصل حرمه الغيبه فى الأول و جوازها رأسا فى الثانى.

الثانى: تظلم المظلوم و إظهاره ظلم الظالم و قد قال الله تعالى وَ لَمَنِ اتُّصِرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ. إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ (١) و قال تعالى لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ (٢) فَإِنَّ ذَكَرَ ظلم الظالم عند مرجو منه إزاله الظلم منه،

ص: ٢٢٢

١ - ١) الشورى ٤١/٤٢.

٢ - ٢) النساء ١٤٨/.

انتصار منه على الظالم، و جهر بالقول السوء الذى رخص فيه للمظلوم.

نعم لا ينحصر الجهر بالقول السوء بالغيبه، بل يشمل ذكر المعاييب و المناقص الموجوده فيه فى حضوره و غيابه.

لكن الكلام فى أن ترخيص ذلك للمظلوم مخصوص بصوره كون المخاطب ممن يرجو منه رفع الظلم أو يشملها و غيرها، من الواضح عدم العموم للآيه الأولى لعدم انتصار فيما لم يكن المخاطب كذلك.

و أمّا الآيه الثانيه فدلالته مبنيه على أن يكون للاستثناء و هو قوله إلاّ- من ظلم إطلاق، كما يكون للمستثنى منه و كانت الآيه بمنزله قضيتين مستقلّتين، و الإطلاق وارد عليهما فى عرض واحد نظير ما تقدّم الإشاره إليه فى المفهوم و المنطوق، فيكون مفاد الاستثناء عن السلب المطلق هو الإثبات المطلق و بالعكس.

لكن حاول شيخنا الأستاذ- دام ظلّه- الفرق بين المقامين فنحن و إن قلنا فى المفهوم بأنّ نسبه الإطلاق إليه و إلى المنطوق على حد سواء، لكن فى باب الاستثناء الظاهر أنّ الأمر بالعكس فيكون لحاظ الاستثناء متأخراً عن لحاظ الإطلاق فى المستثنى منه فيكون المنظور فى الاستثناء عن النفى هو الإثبات فى المستثنى فى الجملة فى قبال السلب الكلى، فإذا قيل لا يحلّ مال امرئ إلاّ بطيب نفسه فالمقصود أنّ الحلّ فى الجملة ثابت مع الطيب و لا- يكون منفيًا مطلقًا كحال عدمه، و ذلك عند ما تحقّق سائر الشروط المعبره فى الحلّ، فلو دل دليل على اعتبار أمر آخر غير الطيب لما نافاه هذا الكلام، و هكذا الحال فى كل قضيه استثنائية سيقّت لنى الطبيعه إلاّ عند وجود واحد من أجزائها أو شروطها كما فى لا صلاح إلاّ بفاتحه الكتاب أو لا صلاح إلاّ بطهور، فإنّ المقصود إثبات وجود الطبيعه عند وجود مدخول إلاّ فى الجملة لإثبات مجرد الدخول لإتمامه.

و بالجمله لا يبعد بملاحظه النظائر دعوى استقرار الظهور العرفى فى باب الاستثناء على خلاف باب المفهوم.

و إذن فيصير المتحصّل من الآيه أنّ الجهر بالسوء من القول لا مساغ له مطلقاً، و لا جواز أصلاً إلاّ فى حقّ المظلوم، فهو خارج عن دائره هذا النفي الكليّ، فيفيد فى حقه ثبوت الجواز الجزئى و لا تعرض له علاوه على أصل إثبات الجواز لتعميمه للحالات، فكلّ قيد احتملنا دخله فى الجواز فلا ينهض هذا الكلام بنفيه فيكون الواجب الاقتصار على القدر المتيقّن و هو ما اشتملت عليه الآيه الأولى و هو مورد الانتصار و رجاء رفع الظلم.

نعم لا يختصّ موردّه بما إذا كان فى البين مخاطب شخصى معين متّصف بذلك، بل يشمل ما إذا أعلن بظلم الظالم فى المجتمع و فى حضور جمع كثير من الناس برجاء أن يستغيثه منهم واحد، هذا حال الآيتين.

و أمّا الأخبار، فالخامس و الثلاثون منها الوارد فى تفسير الآيه الثانيه و الجاعل من مواردّها سوء الضيافه، فالإنصاف أنّ له الإطلاق بملاحظه قوله فيه: فلا جناح عليهم، يعنى على الضيوف فيما قالوا فيه.

و مثله السادس و الثلاثون لقوله فيه: فلا- جناح عليه يعنى الضيف أن يذكر سوء ما فعله، و لا- يمكن الخدشه فيه بأنّه لا يمكن الالتزام بمضمونهما لأنّ مجرّد عدم إحسان الإضافه لا يوافق الظلم، و ذلك أنّه ليس المراد بعدم الإحسان إلاّ التوهين و الإساءه و وجه اختصاص الضيف مع أنّه مشترك فى ذلك مع غيره أنّ الضيف له احترام ليس لغيره، فلهذا يحصل توهينه و إساءته بما لا يكون توهيناً و إساءه بالنسبه إلى غيره، فربّ شخص لو لم يكن ضيفك فتقدّمك عليه فى المشى ليس توهيناً له، و إذا صار ضيفك فلو صرت متقدّماً عليه حينئذ كان توهيناً و هكذا.



لكن الكلام فى سند الروايتين. فأدله المقام بين ما لا دلالة له و إن كان سليما من حيث السند، و ما لا سند له و إن كان سليما من حيث الدلالة، فاللازم الاقتصار فى تخصيص أدله الغيبه و تقيدها بالمتيقن من المخصص و هو مورد الانتصار.

ثم إن شيخنا المرتضى قدس سره -أيد المقام ببعض الأمور مثل:

إن فى النهى عن التظلم الذى هو نوع من التشقى حرجا عظيما، و أنه مظنه ردع الظالم، و ما ورد فى ترخيص غيبه الإمام الجائر، فإنّ المعلوم بقرينه مقابلته بالمبدع و المعلن بالفسق أنه من جهه جوره، و فى جميع الثلاثه ما لا يخفى سواء أريد بها تأييد أصل جواز الغيبه للتظلم، أم إطلاقه بالنسبه إلى غير مورد الانتصار.

أمّا الأول: فلأنّ التشقى يحصل لمن يعتقد بالحساب و العقاب و يقنع النفس بمجازاه الآخره عن مجازاه الدنيا، و لو فرض بلوغ الضرر حدّا كان الإمساك عن إظهاره لدى من ينتصر منه أو مطلقا حرجا كما إذا ضربه و أوجعه كلّ ليله، فمع الغض عمّا سبق من الكلام فى التمسك بأدله الحرج فى أمثال المقام يلزم الاقتصار على ما يندفع به الحرج، و أيضا يلزم التعدى إلى مورد كان الإمساك عن الإظهار حرجا و لو لم يكن فى البين ظلم من المغتاب -بالفتح- على المغتاب -بالكسر- كما لو رآه كلّ ليله يرتكب أنواع الفواحش ثمّ بالنهار يظهر التقوى و القدس عند الناس، فإنّ كفّ اللسان عن ذكر حال هذا الإنسان شاقّ على المطلع غايته.

و أمّا الثانى: فلو تمّ ذلك لزم سدّ باب الغيبه فى العاصى مطلقا لأنّ الغيبه لا تنفكّ غالبا عن كونها مظنه ارتداع العاصى عن عصيانه مع أنّه لا يتأتى على تقدير العلم بعدم تمسّى الحرام من الظالم بعد ذلك لسلب قدرته مثلا.

و أمّا الثالث: فلو تمّ لاقتضى جواز غيبه الظالم لكلّ أحد، و لم يكن له اختصاص بالمظلوم، لأنّ هذا هو الحال فى الثلاثه المرخص فى غيبتهم فى الخبر.

بقى فى المقام موارد صرّحوا باستثناءها عن حرمة الغيبة لمزاحمه الغرض الأهم:

الأول: نصّح المؤمن سواء كان مسبوقا بالاستشارة و الاستنصاح أم لا- لورود الأخبار الكثره على وجوبه فى كلا المقامين، فلو رأيت أحدا يتردّد إلى شخص فاسق يخفى فسقه فخفت سرايه فسقه إلى المتردّد، فلك أن تعلمه فسقه حتّى يجتنب عن صحبته إذا كان الضرر الواصل إليه من صحبته مساويا مع هتك ستر الفاسق فى المفسده.

و إذا كان أحدهما أهمّ كان هو المتعيّن و لعلّ من قبيل ما كان الضرر أهمّ ما إذا ادّعى شخص ليس له قابليه الفتوى لاعتقاده بنفسه ذلك و كنت عالما بعدم تأهله و خفت وقوع الناس بمتابعته فى الغلط و خلاف الواقع فى أكثر الأحكام فإنّه يجب حينئذ إعلان عدم لياقته ليحذره الناس و يأمنوا من مفسد اتباعه.

و بالجمله الموارد فى ذلك مختلفه، فعلى البصير الناقد بذل الوسع فى تشخيص الحال فى كلّ مورد و إخلاص النيه، و من المعلوم أنّ ذلك إنّما يجوز الغيبه إذا لم يمكن أداء المقصود مع التحرّز عن الغيبه كما إذا قال: لا يصلح لك هذه الصحبه، أو لا صلاح لك فى هذا التزويج، و إلّا فيجب اختيار هذا.

الثانى: ما إذا توقّف تعلّم الحكم الشرعى و استفتاؤه على تفهيم عيب الشخص المعين كما إذا سأل المرأه عن حكم رجل لا ينفق على زوجته نفقتها هل يجوز للزوجه الأخذ من ماله بغير علمه إذا كانت القضيه منطبقه لا محاله عليها و على زوجها؟ و لم يكن مفراً من هذا التعريض، فيدور الأمر بين تركّ التعلّم الواجب و بين التعريض المذكور الذى هو من أقسام الغيبه.

و لا- يخفى أن التعلّم غير واجب نفسا بل مقدّمه للعمل فإذا أمكن الاحتياط فى مقام العمل، فلا يجب التعلّم، فلا يجوز التعرّض لعرض الغير، و إنّما يجوز فيما

لا يمكن الاحتياط بواسطة دوران الأمر بين المحذورين كما في قضية من سأل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عن حكم أمته التي لا تدفع يد لامس فإنَّ الأمر دائر بين تقييد الأمِّ المحتمل حرمة و ترك تقييدها المحتمل كونه ترك الواجب.

لا يقال يجب الحكم حينئذ بتقديم جانب ترك السؤال و التعلّم بملاحظه أنّ في التعلّم ارتكاب المعلوم الحرمة أعنى الغيبه و في تركه ارتكاب محتملها، فإنَّ التقييد يحتمل جوازه بالمعنى الأعم و كذا تركه.

و إذا دار الأمر بين ارتكاب معلوم الحرمة و محتملها كان المتعين هو الثاني إلا أن تكون الحرمة المحتمله بمكان من الاهتمام الذي كان احتمالاه مقدّما على قطع غيره كقتل النبي، فلو لم يكن بهذه الدرجة فمجرّد احتمال الأهميه فضلا عن العلم بالمساواه لا يجوز الاقتحام في المعلوم الحرمة، بل يجب التحرّز عمّا هو المعلوم و الاقتحام في المحتمل، و لا يقدح في ذلك كون العصيان في كليهما محتملا لأنّ المفروض هو التراحم، فمع عدم أهميه المعلوم لا عصيان بارتكابه و إن كان مخالفه للتكليف لأنّ العصيان و عدمه كليهما حكم العقل ينتزعه من مخالفه المولى و عدمها. فاللازم في مقامنا الذي نبحت عن حكم العقل تجريد النظر عنه و ملاحظه ما هو المخالفه بحسب الذات، و من المعلوم كون المخالفه الذاتيه في جانب الغيبه معلومه، و في جانب الترك مشكوكه.

لأننا نقول: المفروض أنّ الشك المذكور مقرون بإمكان الفحص و السؤال و من المقرر في محلّه أنّ التكليف المشكوك الذي يمكن الفحص عنه أيضا بمثابه المعلوم في حكم العقل بوجوب موافقته، و الزجر عن مخالفته، و حينئذ فمع عدم احتمال الأهميه في أحدهما يثبت التخيير، و كذا مع احتمالها في كليهما، و أمّا مع احتمالها في أحدهما دون الآخر أو علمها يتعيّن جانب الأهم.

هذا حكم المقام على حسب القواعد، و قد يتمسك لإثبات الجواز في

خصوص مورد الاستفتاء بقضيتي هند زوجه أبى سفيان، و الرجل الذى قال للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أُمَّي لَا تَدْفَعُ يَدَ لَامِسٍ، الْمُتَقَدِّمِينَ فِي الْخَبْرِ الْأَرْبَعِينَ وَ الْوَاحِدِ وَ الْأَرْبَعِينَ بِضَمِّمِهِ أَصَالَهُ عَدَمَ تَحَقُّقِ الْمَجُوزِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْنَى التَّجَاهِرِ وَ انْتِصَارِ الْمَظْلُومِ. فَيُثَبِّتُ مِنَ التَّقْرِيرِ بَلْ وَ الْاسْتِمَاعِ فِي الْقَضِيَّتَيْنِ مَعَ الْأَصْلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مِنْ مَجُوزَاتِ الْغَيْبِ هُوَ الْاسْتِفْتَاءُ فِي عَرْضِ الْمَجُوزِينَ الْآخَرِينَ كَمَا يَتَمَسَّكُ لِكُونَ عِنْوَانِ النَّصْحِ مَخْصِيًّا رَابِعًا بِقَضِيَّةِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حِينَ اسْتَشَارَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي خُطَابِهَا فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: أَمَّا مَعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ صَعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، وَ أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ الْعَصَا عَنْ عَاتِقِهِ.

و نظيره ما يحكى عن علي-صلوات الله عليه-حين استشير في تزويج البنت للحسن ابنه-صلوات الله عليه-فقال عليه السلام: أنه عليه السلام مطلق.

و الجواب الكلى عن التمسك بجميع ذلك و أشباهه من القضايا الشخصية أنا إذا عثرنا في مورد شخصى على حكم مخالف للمقام و لم يعلم أنه من جهة تطبيق أحد العناوين المعلوم تخصيص العام بها على ذلك المورد، أو أن هنا عنوانا آخر كان العام مخصصا به أيضا علاوة على العناوين المعلومه، لا يجوز رفع اليد عن عموم العام بمجرد هذا الاحتمال.

و أمّا أصاله عدم انطباق العناوين المعلومه فلا- يثبت بها كون الحكم المخالف للعام معلقا على العنوان الآخر، كما لا يثبت بها كون المورد من مصاديق العام لو احتمل فيه كون الحكم على وجه التخصص فنقول في مقامنا:

أولا: إنَّ أبَا سَفِيَانَ مَمَّنْ لَا غَيْبَ لَهُ لِمَعْلُومِيَّةِ كَوْنِهِ مُتَّجَاهِرًا وَ لَوْ كَانَ الْمَجُوزُ هُوَ الْاسْتِفْتَاءُ لَمَا كَانَ وَجْهَ لَذِكْرِهِ بِالشَّخْ لِإِمْكَانِ تَأْدِيَةِ الْمَرَادِ بِدُونِهِ حَتَّى مَعَ احْتِمَالِ دَخْلِهِ فِي الْحُكْمِ إِذْ عَلَيْهِ السُّؤَالُ عَنِ الْمَطْلُوقِ، وَ عَلَى الْمَفْتَى ذِكْرَ التَّشْقِيقِ فِي الْحُكْمِ لَوْ كَانَ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَرُدَّعَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذِكْرِ هَذَا الْوَصْفِ وَ لَا يَسْتَمِعَهُ مِنْهَا.

و ثانياً: فمن المحتمل كون أمّ السائل في القضية الثانية كافر، ولا أصل يقتضى إسلامها، ولا يعلم غلبه مسلمي المدينة حين السؤال حتى يحكم بمقتضى الغلبه بإسلامها، كما يحتمل التجاهر في القضية الثالثة، و يعلم عدم كراهه مولانا الحسن-صلوات الله عليه- عن ذكر أبيه-صلوات الله عليه- إياه بذلك، مع عدم كونه عيباً في جنبه، و فرق بين خلاف المصلحة و العيب.

و ثالثاً: أصاله عدم التجاهر في القضية الثالثة لا تفيد كون الجواز بواسطه انطباق عنوان الاستفتاء.

فالمتحصل أنّ أدلّه حرمة الغيبه ورد عليها التخصيص بعنوان المبدع، و الإمام الجائر و المعلن بالفسق و المتظلم، و بعنوان آخر لم يعلم، فأصاله عمومها محفوظه.

الثالث: ردع المنكر فإذا توقّف ردع المغتاب-بالفتح- عن ارتكاب المنكر على غيبته، فيقال حينئذ بوجوب ملاحظه الأهمّ، فربّ غرض لا يزاحمه المنكر المفعول، و ربّ منكر لا يزاحمه غرض الفاعل، و مع عدم الأهمّ يثبت التخيير و لا يمكن الترجيح لجانب النهي عن المنكر بأنّ فيه نجاه المغتاب-بالفتح- عن عذاب الآخرة و هى أهمّ من محفوظيه عرضه في الدنيا، فإنّ الأهمّيه إنّما يسلم بالنسبه إلى نفسه. و أمّا بالنسبه إلى المغتاب-بالكسر- فلا يصلح له أن يبتلى نفسه بالمعصيه لأجل خلاص غيره عنها، فهو كما لو زنى أحد دفعه واحده لكونه وصله إلى ترك شخص آخر الزنا عشر دفعات، و لا يمكن قياس العذاب الأخرى المرتب على المعصيه على الضرر الدنيوى، فإذا توقّف حفظ نفس المغتاب- بالفتح- عن التلف الدنيوى على الغيبه له و الوقيعه فيه، فلا إشكال في جوازها بل وجوبها، و ما هكذا الحال في العقاب الأخرى و إن كان أشدّ بمراتب لا تحصي من الفعل الدنيوى لما عرفت من اللازم الفاسد.

نعم لو ترتب على بقاء المغتاب على المعصية مفسد آخر غير تعذبه في الآخرة من إضلال الناس و إشاعه الفساد في الأرض و أمثال ذلك، فلا إشكال أيضا في دفعها بالغيبة إذا انحصر بها.

اللهم إلا أن يقال: إن المتبادر من أدله حرمة الغيبة ما كان بعنوان الإساءة من المغتاب-بالكسر-بالنسبة إلى المغتاب-بالفتح-، و لا يخفى أن من غرضه من الاغتيال ارتداع المغتاب عن معصية الله و عوده إلى الصلاح ففعله عين الإحسان إليه، بل من أوضح أفراده فلا يلاحظ حينئذ الأهميته.

نعم يعتبر انحصار طريق الردع بالغيبة إذ مع عدمه لم يكن وجه لهتك عرضه مع إمكان الإحسان مع حفظه.

الرابع: حسم مآذ الفساد و الدفع عن انتشاره و سرايته بين الناس كتحذير الناس عن المبدع، و قد عرفت التصريح في خصوص المبدع بالاستثناء، بل تقدم في الثانى و الأربعين ترخيص بهتانه أيضا.

الخامس: جرح الشهود و الرواه و الشهادة على الفاحشه التى توجب الحد لإجرائه، كل ذلك لثبوت الإجماع لو لم نقل بأن المصلحه فى حفظ الأموال و الفروج و الدماء و الأحكام الشرعيه و الحدود أهم في نظر الشارع من مصلحه ترك هتك المؤمن، بل هو المتيقن في بعض المذكورات، و من ذلك يظهر الحال في القدح في مقاله الباطل في المسائل الاجتهاديه إذا كان موجبا لقدح في القائل.

و اعلم أن المستفاد من الخبر الثالث و الأربعين أن الغيبة قد أخذ في مفهومها أن يكون قصد القائل نقص المقول عنه بوجه فاسد، فمهما كان القصد صحيحا مثل بيان الحق من الباطل و غيره من الأغراض الصحيحه المتقدمه منها و غيرها، فهو خارج عن الغيبة موضوعا، فلا حاجه إلى ملاحظه قاعده التراحم أصلا، فلو كان السند سليما موثوقا به تعين الأخذ به و هو منقول عن مصباح الشريعه،

و للعلامة المجلسي و تلميذه و الشيخ الحرّ قدّس الله أنفاسهم فيه كلام، و قد زيفه إمام المحدّثين الفاضل النوري قدّس الله فسيح تربته و أفاض على روحه من وسيع رحمته في خاتمه المستدرك بما لا مزيد عليه و أتى بما يعجب منه الناظرون جزاه الله عن الإسلام و أهله أفضل الجزاء.

و يظهر من شيخنا الشهيد الثاني كمال الوثوق به حيث يسند ما فيه إلى الصادق عليه السلام إسنادا جزميا في مواضع عديدة من كتبه مع ما يعلم من طريقته و إتقانه و ضبطه و شدّه محافظته على قواعد الدراية، و قد صرّح نفسه في شرح درايته فيما إذا علم أصل انتساب النسخة إلى المصنّف و شكّ في صحتّها بأنّه ما لم يقابلها فهو أوثقه على وجه وثق بها لا يصحّ أن يسند ما فيه إلى المصنّف إسنادا جزميا بقوله قال فلان بل يقول عن فلان و شبه ذلك.

فإذا كان هذا هو الحال في مشكوكيه سقم النسخة فكيف بمشكوكيه انتسابها إلى المصنّف.

و شهد أيضا بكونه عن الصادق عليه السلام السيد ابن طاوس في أمان الأخطار بل وصيّى بأن يصحبه المسافر معه مع كتاب الاهليلجه و كتاب توحيد المفضّل، و لعلّ شهادته هذين الفاضلين العلمين الجليلين مع ما يعهد منهما من كمال الإتقان و الضبط و الاحتياط مع تزييف ما ذكره هؤلاء الأعلام المشار إليهم في قدحه بما ذكره العلامة النوري كافيّه في الوثوق الذي هو مناط الحجّيه، و الله هو العالم بحقائق أحكامه.

**المقام الخامس: لا إشكال في حرمة استماع الغيبه لكن هل هو في عرض الغيبه بحيث لكلّ منهما حكم نفسه، أو أنّه في طولها و هي مأخوذه في موضوعه؟**

فالمحرّم هو استماع

ص: ٢٣١

الغيبه المحرّمه عند المغتاب-بالكسر-و لو كانت من القسم الجائز عند المستمع فإذا كان المغتاب-بالفتح-متجاهرا باعتقاد المتكلم و مستورا باعتقاد المستمع فكلاهما غير فاعل للحرام، كما أنه على الأوّل المتكلم فاعل للحرام دون المستمع وجهان ناشئان من كون المراد بالنبوى المتقدم في الرابع و الأربعين المستمع أحد المغتابين، و العلوى السامع للغيبه أحد المغتابين على قراءة المغتابين بصيغه التثنيه، تنزيل واقع السماع منزله واقع الغيبه، أو كون المراد تنزيل واقع السماع منزله الغيبه على ما هي عليه عند متكلميها، فإن كانت عنده حراما كان السماع أيضا حراما، و إن كانت عنده جائزه كان جائزا.

و استظهر الثانى شيخنا المرتضى-قدّس سرّه-و لعلّ وجهه أنّه على قراءة التثنيه كما هو المفروض، لا يمكن أن يكون المنزل عليه كلّ فرد من أفراد المغتاب-بالكسر-إذ هو مشتمل على مرتكب الحرام و غيره، فيلزم كون السامع مرتكبا للحرام و غير مرتكب له، فيتعيّن أن يكون المقصود تنزيل كلّ سامع منزله شخص المغتاب الذى يستمع إليه، فيلزم من هذا أنّه إن كان المغتاب عاصيا كان السامع كذلك، و إن لم يكن عاصيا فالسامع كذلك.

و استظهر الأوّل شيخنا الأستاذ-دام بقاه-بتقريب أنّ المراد بالغيبه ما هو معناها واقعا، و ليس لإحراز المتكلم دخل فى مفهومها قطعا.

غايه الأمر إنّ المتكلم إذا أحرز خلاف الواقع كان معذورا لتوقّف تنجز التكليف على العلم، و على هذا فالمراد أنّ السامع كالمغتاب بمعناه الواقعى فكما لا يلاحظ السامع إلا تكليف نفسه حال الاغتتاب، فكذلك حال السماع أيضا.

و أمّا كون المنزل عليه شخص المغتاب المختلف فى كلّ مقام فأوّلا ممنوع، بل هو طبيعه المغتاب كما هو الحال فى نظائر هذا التركيب مثل اليأس احدى الراحيتين، و القلم أحد اللسانين، و التراب أحد الطهورين. فليس المقصود فى



الثلاثة إلا تنزِيل طبيعه القلم منزله طبيعه اللسان بملاحظه الشركه فى الآثار المتمشيه من طبيعه اللسان. و كذلك تنزِيل اليأس منزله طبيعه الراحه، و التراب منزله طبيعه الطهور من دون نظر إلى الآثار التى تترتب على خصوص كل لسان و كل راحه و كل طهور المختلفه فى المقامات. فكذلك فى المقام أيضا المقصود تشريك السامع للمغتتاب فيما ثبت للمغتتاب بالمعنى الجامع بين أفراده من دون نظر إلى خصوصيات الأفراد، و من المعلوم أنه ليس إلا- الحرمة الواقعيه فيكون حكم العقل بالمعذوريه و التنجز بشرائطهما و اردا عليهما و ملحوظا فيهما فى عرض واحد، لا أنه يلاحظ أولا فى المغتتاب ثم يصير هو موضوعا للحرمة و الجواز فى السامع.

و ثانيا: سلمنا أن المنزل عليه شخص المغتتاب المختلف فى كل مقام، لكن على هذا أيضا لا يكون الملحوظ إلا الحكم الواقعي المجعول فى حق كل من المعذور و غيره، إذ على هذا يصير الكلام فى قوه أن يقال كل سامع بمنزله مغتتاب نفسه، فالمغتتاب الكذائى يدخل النار فكذا سامعه و المغتتاب الكذائى لا يدخلها فكذا سامعه. و لا يخفى أن الأشخاص الملحوظه فى هذا النظر غير ملحوظ فيها جهه المعذوريه و عدمها.

و إن شئت توضيح ذلك فلاحظ الأدله الوارده بلسان التوعيد على ارتكاب المحرمات و بيان العقوبات التى يتلى بها صاحبها، فهل ترى أنه ينساق منها عدم عذر الفاعل، أو أن المقصود بيان نفس التحريم مع اتكال جهه العذر و عدمه على قواعدهما؟ و الحاصل أنا ندعى أنه من الممكن أن يصير عذر شخص و عدم عذره موضوعين لحكم شخص آخر، كما قد يقال بذلك فى باب النهى عن المنكر فيقال:

بأن مجرد الحرمة الواقعيه لا- يكفى فى وجوب النهى و الردع، بل لا بد أن يتلبس العمل فى الخارج علاوه على حرمة من حيث نفسه بلباس المنكره من حيث

فاعله، فالواجب النهى عن المعصية. ففي المقام أيضا يقال: إن استماع الغيبه المتّصفه بكونها معصيه، حرام. و بالجمله موضوع النهى عن الغيبه و حرمة الاستماع واحد.

لكن نقول: هذا المعنى لا ينساق إلى الذهن حتّى فى مثل مقام التوعيد و بيان العقاب المعلوم اختصاصه بالعاصى ما لم يكن فى البين لفظ صريح، بل المنساق هو الحرمة الواقعيه لذات العمل، و ليس مقامنا بأزيد من ذلك فلو فرضنا التصريح فى مقام بأنّ هذا السامع بمنزله هذا المغتاب، لم يفهم منه إلاّ الشركه فى الحرمة الواقعيه الثابته لذات عمل الاغتياب، و إن فرض أنّ هذا الشخص المغتاب كان معذورا فى عمله بجهه من الجهات العقليه.

و الحاصل: أنّ التجز و المعذوريه من وظيفه العقل، و لفظ الشارع منصرف عنهما عند الإطلاق، بل ينصرف إلى ما هو المجعول الشرعى فى جانبى التحريم و الجواز معلقا على ذات العمل الغير الملحوظ فيه المعذوريه العقليه و عدمها، فالقسم الواقعى الحرام من الغيبه حرام سماعه و القسم الواقعى الحلال منها حلال سماعه، فيتبع السامع فى كلّ مقام حكم نفسه من دون ملاحظه لحال المتكلم.

و أما على ما ذكره شيخنا المرتضى - قدّس سرّه - فالأمر بالعكس و حينئذ فمع معلوميه حال المتكلم من المعذوريه أو عدمها، فلا كلام و إن لم يعلم حاله أمكن حينئذ الحكم بمعذوريته بقاعده حمل فعل المسلم على الصحّه، فيحكم بحليه سماعه، هذا مع العلم بكون ما يقوله المتكلم من الغيبه المحرمه الواقعيه.

و أمّا مع العلم بأنّه من الجائز فلا إثم على السامع حتّى مع العلم بكون المتكلم عالما بأنّه من القسم الحرام لأنّ القول حينئذ ليس منكرا و إن كان القائل متجرّئا.

و أمّا مع الشك فى كونه من القسم الحلال أو الحرام أو من الغيبه أو لا، فهو

من الشبهه الموضوعيه التي يأتى حكمها إن شاء الله تعالى.

ثم هل المحرّم خصوص الاستماع أو الأعم منه و من السماع، قد عرفت التصريح بالثانى فى العلوى لكنّه مرسل لا يصلح للاعتماد.

و أمّا الأدلّه الأخر فيجرى هنا جميع ما تقدّم فى باب سماع الغناء، و أنّ شيئاً منها غير ناهض بإثبات التحريم، فراجع.

### المقام السادس: فى حكم الشبهه الموضوعيه:

قد عرفت بعضاً من القيود المأخوذه فى مفهوم الغيبه من الإسلام و الإيمان و الكراهه و بعضاً منها فى حكمها من عدم التجاهر، و عدم التظلم، و عدم المبتدعيه، فمع العلم بثبوت الجميع أو انتفاء البعض لا كلام، أمّا لو شكّ فى واحد منها فقد يقال: إنّ الشبهه موضوعيه فى القسم الأوّل و مصداقيه فى الثانى، و قد تقرّر فى محلّه عدم الرجوع فيهما إلى عموم العام بل المرجع أصاله البراءه العقلية و الشرعيه، لكن قد استثنوا من هذه الكليه باب الدماء و الفروج و الأعراض، لأنّ اهتمام الشارع بحفظ تلك مانع عن الترخيص فى الاقتحام فى شبهاتها، و كاشف عن إيجاب الاحتياط، فلهذا لو رأيت شبهاً من بعيد و لم تعلم أنّه مهذور الدم أو محقونه لا يجوز لك رميه.

و هذا مخدوش أو لا: بأنّه ما الفرق بين أصل الإباحه و سائر الأصول، و قد رأيناهم يعملون فى هذه الموارد بالاستصحاب كما فى استصحاب عدم تحقّق الرضاع المحرّم أو النسب بينك و بين امرأه تشكّ أنّها أختك أو رضيعتك، فيحكمون بصحّه تزويجها، و الاهتمام المذكور لو كان هو المانع عن إجراء أصل

الإباحه لكان مانعا عن إجراء الاستصحاب.

و ثانيا: إنَّ الاهتمام إن صار مقطوعا كان كذلك، لكن أُنّي لنا باستكشافه، و مجرد احتمال الاهتمام غير منجز عقلا و لا فرق بينه و بين احتمال أصل التكليف في كون العقاب عليه بلا نصب دلالة من الشارع عليه قبيحا، كيف و إلا فلا مفرّ لك من الاحتمال في شيء من الوقائع من الموضوعيه و الحكميه، فالمائع المرّد بين الماء و الخمر، و التتن المرّد حكمه بين الحرمة و الحليّه تشربهما، و أُنّي لك بالقطع بعدم الاهتمام من الشرع في هذين التحريمين على تقدير ثبوتهما في الواقعه.

هذا و الحقّ أن يقال: إنّه في أمثال هذه المقامات لا شبهه موضوعيه أو مصداقيه في البين و يمكن التمسك بنفس الدليل، و ذلك أنّ الدليل متكفّل لإثبات الحرمة و الاحترام و الرعايه و الحفظ في هذه الموضوعات الواقعيه، ففي صورته الشكّ في تحقّق الموضوع و عدمه و إن كان الشكّ من جهه نفس الموضوع شكّا في الموضوع لكن ما هو المضاف إلى هذا الموضوع من الاحترام و الحفظ منقح الموضوع، فإنّ حفظ الشيء من التلف يصدق حقيقه في مورد احتماله كما أنّ عدم المبالاه فيه صادق حقيقه على ترك الحفظ و لو لم يكن لنفس الشيء تحقّق و واقعيه.

و بالجمله حال الحفظ حال الاحتياط، فكما أنّه صادق في مورد احتمال الضرر و لو لم يكن ضرر واقعا و تركه تهوّر كذلك أيضا، و لا يدور شيء منهما مدار وجود الواقع، بل الاحتمال هو الدخيل التام في صدقهما، فكذلك الحفظ و رعايه الجانب، فإذا رأيت شخصا و احتملت كونه مسلما و رميته فقد صدق عليك أنك ما حافظت عن نفس المسلم و صرت بمقام تعريضه في الخطر فأنت فاعل للحرام، و إن كان المرمى كافرا واقعا، و هكذا لو سلكت طريقا لا يأمن اللص أو السبع فيه فأنت بنفس السلوك مندرج في عنوان من لا يتقيّد بحفظ نفسه من الوقوع في معارض الخطر و مظانّه، و لو فرض أنّه لم يعترضك شيء منهما في الطريق،

و من هذا يعلم أنّ حكمهم بعصيان سالك الطريق المظنون الضرر فيجب عليه إتمام الصلاة و لو انكشف عدم الضرر على طبق القاعدة، و ليس من باب التجري في شيء.

و على هذا فلا مساغ للرجوع إلى أصل البراءة، لكن لا ينافي هذا مع جريان الأصل المنقح للموضوع نفياً و إثباتاً، فإذا كان عدم الضرر له الحالة السابقة يجرى الاستصحاب و يحكم بجواز السلوك، و كذلك بجواز الصوم لو شكّ في كونه ضرورياً أم لا مع سبق عدم ضرريته، و هكذا في مقامنا لو كان مسبقاً بالكفر أو عدم الإيمان أو التجاهر أو عدم الكراهة جاز استصحاب ذلك.

فإن قلت: بعد ما فرضت من أنّ موضوع الدليل منقح بطريق القطع في صورته الاحتمال و الشكّ فلا- وجه للرجوع إلى حكم الأصل لأنّه مجعول للشكّ، و هذا قاطع بالواقع و لا يمكن رفع اليد عن الدليل و إيراد التخصيص عليه إلا بالدليل لا بالأصل.

قلت: حال هذا الموضوع حال الشكّ المأخوذ موضوعاً في أدلّه الأصول حيث إنّ مع القطع بوجود الشكّ و القطع بكون أثره كذا يرفع اليد عنه بأصل آخر كان منقحاً للموضوع بالنسبة إلى الأصل الأوّل، و لا يرفع هذا الأصل الثانوي بالشكّ الذي هو الموضوع في الأصل الأوّل بناء على أنّ الشكّ المأخوذ في أدلّه الأصول ليس بمعنى الحيره و عدم الظفر بالحجّه و الطريق و كونه هو التزلزل النفساني، و ذلك أنّ باب اللفظيات غير باب اللبّيات فإذا كان موضوع حكم ثابت في اللبّ منقحاً قطعاً، فلا يمكن رفع اليد عن حكمه إلا بتبدّل القطع بالقطع بالخلاف. و في هذا المقام لا يكفي الأصول و الامارات المعمول بها في حال الشكّ.

و من هذا الباب ما قلناه في باب الاستحلال من عدم جواز الرجوع إلى

أصل العموم و أصاله الظهور لأنّ الاستحقاق عقيب ارتكاب التكليف المنجز قطعى ثابت بالعقل و احتمال ترتب العقاب كاف فى حكم العقل بلزوم التحرك و الانبعاث نحو ما يحتمل دخله فى رفعه، و لا يمكن رفع هذا الموضوع بظهور لفظى غير موجب للقطع بعدم ترتب العقاب.

و هذا بخلاف باب اللفظيات، فإذا كان حكم ثابتا على موضوع فى خصوص حال احتماله كما فى أدله الأصول، أو ما يعمّ احتماله كما فى مقامنا، فيمكن حكومه لفظ آخر و لو كان أصلا، على ذلك اللفظ الأول و لو كان دليلا، مع عدم ارتفاع موضوعه و هو الاحتمال أو عنوان آخر متولد منه مثل الحفظ و الحراسه و بقاءه و جدانا و قطعا.

إذا عرفت ذلك فنقول: كما يقال فى الأصل الحاكم بالنسبه إلى الأصل المحكوم إنّ الأول: بلسان إثبات الواقع لا فى موضوع الشكّ فى موضوعه، و الثانى:

حكم فى موضوع الشكّ فيه، و الأول و إن كان ليس لسانه أولا ألع الشكّ و لا تعتن به، لكن إذا كان لسانه الأولى إعطاء الواقع فهو بغرض رفع الشكّ، و هذا أيضا شريك مع لسان نفى الشكّ فى ملاك الحكومه و التقدم.

كذلك نقول فى المقام: إنّ الحكم و إن رتب على الاحتمال و الاحترام بنحو تمام الدخل لكن من المعلوم أنّ الواقع علّه لهذا الحكم، فهو و إن لم يكن حيثه تقييده لكنّه حيثه تعليليه، فإنّ الشارع إنّما حرّم الاقدام و الاقتحام فى محتمل الضرر لكون النفس و العرض من المسلم عنده محترما و ذا شأن، فإذا قام أصل على نفى هذه العلّه و أنّ هذا موضوع لا يرى له الشارع شأنًا و احترامًا، فلا محاله يكون حاكما على الدليل الدالّ على احترام المؤمن و وجوب احتفاظ دمه و عرضه، فإنّ الدليل لسانه فى مورد الشكّ أنّ المؤمن ذو شأن عند الشارع فاحتفظه و الأصل لسانه أنّ هذا الشخص ليس مؤمنا قد أوجب الشارع احترامه و حمايته، و

من

المعلوم حكومه هذا على الأول، هذا على تقدير اجراء الاستصحاب في الشخص المقول عنه، و يمكن إجراؤه في نفس القول أيضا بأن يقال إن هذا القول لم يكن في السابق غيبه و وقيعه في المؤمن الكاره الغير المتجاهر و الآن نشك في بقاءه، فالأصل بقاؤه على ما كان.

و الحاصل: أن مورد الاحتمال و إن حكمنا بكونه مشمولاً للدليل و مورداً للتمسك به لكنّه ما دام لم يكن حاكم عليه فإذا كان الاستصحاب موجوداً فهو حاكم على ذلك الدليل و بهذا الأصل نرفع اليد عن ذلك الدليل فافهم و اغتنم.

ثمّ على ما ذكرنا من الرجوع إلى الدليل في مورد الشك فلا حازه إلى إحراز القيود المأخوذه في الغيبه.

و أمّا على المبني الأول من كون مورد الشك شبهه موضوعيه أو مصداقيه للدليل فيحتاج إلى الإحراز، فينبغي التكلّم في كلّ برأسه لاختلافها في الأصل الجارى فيها.

فنقول: إذا شكّ في إسلام المغتاب و عدمه و كان البلد بلد إسلام فهو محكوم شرعاً بكونه مسلماً، و قد استفدنا ذلك من تغليب الشارع جانب الإسلام في المطروح في أرض الإسلام و المأخوذ من سوقه، فاصطيد من ذلك أنّ المشكوك في أرض الإسلام محكوم بالإسلام و لا بدّ أن يعامل معه معاملة المسلم فتحرم غيبته أيضاً.

و أمّا إن شكّ في إيمانه و قلنا بأنّ الإيمان أيضاً معتبر في الغيبه فليس هنا ما يعتمد عليه مثل ما ثبت في باب الإسلام، و لو كان البلد دار الإيمان و الظنّ الحاصل من الغلبه لا دليل على اعتباره و لم يعلم بناء العقلاء على العمل به و ليس منه أصاله الصحه و السلامه، و لهذا لو خلق إنسانان دفعه ظنّ كلّ منهما بالآخر السلامه من الصمم و البكم و العمى و سائر العيوب.

و حينئذ فإن كان مسبوqa بالإيمان أو عدمه فلا كلام و إلا فيمكن أن يقال بجريان استصحاب عدم صدور غيبه المؤمن من القائل، فإنه قبل هذا القول كان غير مشغول بغيبه المؤمن قطعاً، فالأصل يقتضى بقاءه على ما كان، و هذا الأصل و إن كان لا يثبت به حال القول و أنه غيبه أو لا- لأن رفعه الشك عنه مبنى على الأصل المثبت و نظير الحكم بكزيه الماء الموجود باستصحاب وجود الكز في الدار، إلا أنه غير مهم لدى العقل و ليس له أثر شرعى كما فى مثال الكز، فإن تطهير الثوب من أثر كون هذا الماء كزاً لا- من أثر وجود الكز، و أمياً فى المقام فالأثر الشرعى مترتب على فعل الإنسان الغيبه و عدم فعله، و لا أثر لكون نفس العمل غيبه أو لا.

فإن قلت: العمل الواقع قد أثر أثره و لا- يتبدل عمّا هو عليه، فلا يقبل التعبد إلا بالنسبه إلى الآثار المستقبله مثل عدم القضاء و الإعاده.

قلت: نمنع خروج ذلك من وظيفه الشارع بل التحقيق أنه كما أن له التصرف فى العمل المستقبل كذلك له التصرف فى الماضى، فإن قبوله و إمضاءه مصداقاً للمأمور به أيضاً من وظيفته.

و من هذا الباب الأصول الجارية فى باب الصلاه بعد الفراغ منها المقتضيه لصحتها، فإنه لا معنى لها سوى تسليم هذا الفرد مصداقاً للمأمور به و كفى بهذا مصححاً، و لا- يحتاج إلى المصحح العملى، بل المناط عدم الخروج عن وظيفته، و قد عرفت أنه منها و ليس معناها رفع القضاء و الإعاده، فإنهما أثران عقليان لموافقته المأتى به للمأمور به، كما أن ثبوتهما لعدم موافقته إياه فليس المصحح إلا ما ذكرنا من كون نفس إمضاء العمل الماضى أو ردّه محلاً للتعبد و موقعا للرفع و الوضع الشرعى بدون حاجه إلى مصحح آخر، و لازم ذلك عقلاً هو سقوط الإعاده و القضاء فهو من باب لوازم نفس الحكم الأعم من الظاهرى و الواقعى.



فإن قلت: سلّمنا جميع ما ذكرت لكن نقول إنّ هذا كلّه مبنى على كون النواهي مفادها المنع من صرف الوجود للطبيعه الناقض للعدم الأصلي حتى يكون نهيا واحدا، غايه الأمر تعدّده بعدد الأزمان لا المنع عن وجوداتها الخاصه الساريه حتّى ينحل إلى نواه عديده بعدد الوجودات.

كما كان هذا-يعنى المنع من صرف الوجود-مذاق شيخنا المحقّق الأستاذ الخراسانى-طاب ثراه-على ما نقله عنه الأستاذ-دام علاه-و لهذا كان يقول بالاحتياط فى الشبهه الماهوتيه، و كان يلتزم فى الشبهه الموضوعيه فى النواهي النفسيه التكليفيه بالأصل الذى قلناه، فيقال فى شرب المائع المرّدّد بين الخمر و الخل بأنّه ما شرب الخمر قبل شرب هذا، و الأصل بقاؤه على ذلك بعده أيضا، و أمّا على ما هو الحقّ من كون مفادها سواء كانت غيريه أم نفسيه هو الطرد عن الوجودات الساريه فكّل فرد محكوم عليه بنهى مستقل، فحينئذ يحتاج إلى إحراز أنّ هذا الشخص من الفعل الصادر هل هو غيبه أم لا.

قلت: لم نعقل فرقا بين المبنيين فى الذى قلناه، فإن كان المناط هو كون الفعل كذا، فالأصل المذكور غير كاف و لو على القول بكون مفاد النهى المنع عن صرف الوجود إذ هو مأخوذ بكون هذا الفعل صرف الوجود أو لا، و قد عرفت عدم تعرّض الأصل المذكور لذلك، و إن كان المناط هو كون الشخص فاعلا لفعل كذا و عدم كونه فاعلا، فالأصل المذكور كاف على التقديرين إذ يقال إنّ ما كان فاعلا لصرف الوجود على الأول و ما كان فاعلا لواحد من آحاد وجود الطبيعه قبل هذا القول على الثانى، و الآن باق على ما كان.

و إن كان الشكّ فى كونه متجاهرا أو واحدا من المستثنيات الأخر أو لا- فلا- إشكال فيما إذا كان حصول ذلك فيه بنحو التدريج، فإنّه يقال بأنّه ما كان متجاهرا و الآن باق على ما كان.

و أما لو احتمل حصول ذلك دفعه فإن قلنا بكفايه عدمه في حال الصغر و لا يوجب ذلك تعددا في الموضوع فهو فيقال: إنه ما كان في حال الصغر معلنا بالفسق و لو من جهة عدم تحقق الفسق في حقه فالآن باق على ما كان.

و أمّا إن قلنا بأنه غير كاف فحينئذ يحتاج إلى استصحاب العدم الأزلّي للتجاهر و هو مغاير مع العدم المحمول على الموضوع الموجود على ما قرّر في الأصول، فيبتنى جريان هذا الاستصحاب و عدمه على أنّ الاستفادة من أدلّه الباب من اعتبار عدم التجاهر في موضوع الحرمة يكون على أيّ وجه من مفاد ليس التامّه أو مفاد الناقصه، فعلى الأول جار و على الثاني غير جار.

فقول: ادّعى شيخنا الأستاذ-دام ظلّه-أنّه كلّما ورد عام و خرج منه متّصلا أو منفصلا بصوره الاستثناء خاصّ أمّا بأداه الاستثناء أو غيرها، فالظاهر العرفي من مجموع المستثنى منه و المستثنى أنّ كلّ ما كان له دخل في اقتضاء المقتضى قد أدرجه المتكلم في المستثنى منه و محض الاستثناء لأجل ذكر الموانع عن ذلك الحكم المقتضى-بالفتح-فهو و إن أتى في مقام الاستثناء بما يفيد مفاد ليس الناقصه بحسب الصوره لكنّه بحسب المعنى مقصود منه مفاد ليس التامّه، و أنّ وجود هذه الخصوصية مانع عن جريان المقتضى-بالكسر-على اقتضائه فليس لا تصاف العامل المفروغ عن وجوده بهذه الخصوصية أو بعدمها موضوعيه في هذا النظر، و إنّما الملحوظ مجرد واجديه هذه الصفة و فاقديتها.

فإذا قال أكرم العلماء ثمّ في مجلس منفصل لا- تكرم الفسّاق من العلماء، يعلم من هذا القول عقيب ذلك العام أنّ متّصفيه الموجودين المفروغ عن وجودهم بصفه الفسق ملغى في اللحاظ، و إنّما الملحوظ حيث كون الفسق ممانعا عن الحكم الذي ساقه بالعموم الأوّل، و هكذا في المتصل كما في قوله عليه السّلام لا يحلّ مال امرئ إلاّ بطيب نفسه، فيكفي استصحاب عدم الفسق الثابت أزلا و عدم الطيب

كذلك و إن لم يمكن به إثبات اتّصاف العالم و المرء الموجودين بهاتين الصفتين.

و هكذا يقال فى المقام:إنّه ورد فى عدّه أخبار النهى عن غيبه الأخ،ثمّ ورد فى دليل آخر أنّه لا حرمة للفاسق المعلن بالفسق أو من ألقى جلباب الحياء عن وجهه فلا- غيبه له،فيستفاد من هذا عرفاً،و إن كان الكلام بصوره مفاد كان الناقصه الموجب لكون العام متقيّدا بما هو مفاد ليس الناقصه أنّ إلقاء جلباب الحياء و الإعلان بالفسق مانع عن جريان مقتضى حرمة الغيبه على طبق اقتضائه، فيكون القيد العدمى المستفاد من هذا فى العام المذكور هو عدم ذلك بنحو مفاد ليس التامه أعنى الأخ الذى لا يكون فيه الإلقاء و الإعلان،فيكون استصحاب عدمهما الأزلى كافيا حينئذ و الله هو العالم.

ثمّ حيث قد جرى فى المقام ذكر اعتبار وصف الإيمان و عدمه فلا بأس بالإشاره إليه،و أنّه هل له عنوان مستقلّ،أو أنّه يجب أخذ العناوين الأخر من المعلن بالفسق و المبتدع.

فنقول:قد عرفت فيما تقدّم أنّ الملقى لجلباب الحياء و المعلن بالفسق عباره عمّن يعلن بعنوان الفسق بدون ستره بإبداء عذر و لو غير موجه.و أمّا مع الإعلان بذات الفسق مع إبداء هذا العذر فلا يصدق عليه العنوان المذكور.

فنقول:هؤلاء العامه العمياء يدعون أنّهم قد بذلوا الوسع و أمعنوا النظر فى تحقيق الحقّ و تميّزه عن الباطل فأذى نظرهم و اجتهادهم إلى ما هم عليه،فهم و إن كانوا كاذبين فى هذه الدعوى و لو ألقوا عن أنفسهم ربقه التعصّب و العناد و تقليد الآباء و الأمّهات،و أقبلوا بقدّم الانصاف لما خفى عليهم الحقّ من الباطل و الصواب من الخطأ،لكنّهم بابدائهم هذا المعنى خرجوا عن عنوان الملقى لجلباب الحياء و المعلن بعنوان الفسق.

و أمّا عنوان المبتدع كما وقع فى الخبر الثلاثين و أهل الريب و البدع كما وقع فى

الثانى و الأربعين، فالظاهر منهما نفس من كان محدثا و مخترعا للبدعه، و لا يعمه و من تبعه و عمل ببدعته. و قد عرفت أن تعليق الحكم فى بعض أخبار الباب بالمؤمن و فى آخر بشيعة آل محمد صلى الله عليه و آله و سلم كما حكى عن تفسير الإمام عليه السلام لا يوجب التقييد فى مطلقات الباب المعلقه له على المسلم، غاية الأمر تغليظ الحرمة فى المؤمن و الشيعة.

و إذن فبحسب الأدله يكون المتحصّل عدم الفرق فى المسلم بين المؤمن و غيره و يكون الشارع قد عامل معهم فى ظاهر الدنيا معاملته المؤمن فى الموارىث و الأنكحه و الذبائح و طهاره البدن و حرمة الدم و المال و العرض و غير ذلك، و لا دلالة فى جواز اللعن و السب على جواز الغيبه، هكذا ذكره الأستاذ- دام ظلّه- اللهم إلا أن يقال بثبوت السيره على جواز اغتياهم.

و على هذا فيكون قيد الإيمان له عنوان برأسه فى حكم الغيبه، و الله العالم بحقيقه أحكامه.

### المقام السابع: فى حكم استماع الغيبه بقصد صحيح

قد عرفت من خبر مصباح الشريعه دخل فساد المراد فى مفهوم الغيبه فيما إذا كان العيب المذكور معصيه، و على هذا فيجرى، هذا فى الاستماع بقضيه تنزيله منزله الغيبه، كما يجرى فيه سائر القيود مثل عدم التجاهر و عدم الابتداع و غير ذلك، فكما تجوز الغيبه مع صلاح المراد بل ليست بغيبه، فكذلك لو استمع بقصد صحيح كما لو كان المستمع ممن يحتشم من استماعه و إن كان القائل ممن لا يبالي بقوله و لا يعاب بشأنه، فإنه إذا كان قصد القائل قصدا فاسدا لا مقدّمه لاستماع هذا الشخص و لا غيره من الأغراض الصحيحه، كان قوله غيبه واقعا بالنسبه إليه، و لا يكون الاستماع غيبه واقعا بالنسبه إلى المستمع، كما أن شخص القول الواحد

عن شخص واحد يختلف في قائلين بل في قائل واحد في التسميه بالغيبه و عدمها على حسب اختلاف القصد في الصّحّه و الفساد.

و على هذا فيتّضح جواز الاستماع لأجل الردّ على القائل و الانتصار من المقول عنه الذي دلت الأخبار الكثيره على وجوبه بلسان النصره له في خصوص مورد الاعتياى كما فى السادس و الأربعين.

أو بها و بالإعانه و الدفع كما فى السابع و الأربعين.

أو بها و بذب الغيبه عن أخيه كما فى الثالث و الخمسين.

أو بالردّ عن عرض أخيه، أو ردّ الغيبه عنه كما فى الثامن و الأربعين، و الخمسين، و الواحد و الخمسين، و الثانى و الخمسين، و الرابع و الخمسين، فإنّ الانتصار يتوقّف على الاستماع حتّى يفهم ما يقوله القائل، ثمّ يصير بمقام الانتصار و الردّ، فإنّ ردّ المقال و إبطاله فرع فهم أصله، فهو نظير حفظ كتب الضلال و مطالعه ما فيها و الغور فيه لأجل النقض و الردّ و الإبطال.

فإن قلت: فعلى ما ذكرت يجب الاستماع لكونه مقدمه للدفع و الذب الواجب.

قلت: لا يلزم ذلك لعدم توقّف الدفع عليه مطلقا، فإذا علم من حال المتكلم أنّه يريد غيبه مؤمن و أمكن نهيّه عن فعل الغيبه كان هو المتعيّن بواسطه أدلّه النهى عن المنكر و لا- يزاحمه حرمة الإيذاء لو كان متوقّفا عليه لأنّ أدلّه حرمة الإيذاء مخصّيه بأدله النهى عن المنكر لعدم انفكاكه غالبا عن الإيذاء.

نعم لو لم يجتمع شرائط النهى عن المنكر فلا نضايق حينئذ من وجوب الاستماع إذ لا مانع من إطلاق وجوب الانتصار و الدفع و الذب حينئذ، و إنّما المتيقّن اشتراطه بالنسبه إلى أصل عمل الاعتياى و المفروض حصوله و عدم إمكان الردع عنه، فيجب الاستماع حينئذ لكونه مقدمه للواجب المطلق.

و من هنا يظهر أنّ جواز الاستماع مقدمه للردّ لا يتوقف إثباته على الأخذ بخبر المصباح بل يمكن بنفس أخبار الرد أيضا، و كيف كان فالمهمّ بيان مراتب الانتصار.

و تفصيل القول فيه أنّه بعد عدم إمكان النهي عن أصل الغيبه و استماع القضيّه يدور الأمر في انتصار المغتاب-بالفتح-بين تصديق أصل القضيّه و الصيروره بصدد توجيهها و تصحيحها على وجه يرى ذيل المغتاب-بالفتح- عن لوث المعصيه و بين تكذيب أصل الوقوع.

و من المعلوم أنّ الانتصار في الأوّل أزيد من الثاني إذ عليه ينحسم ماده الخيال الفاسد عن ذهن القائل و غيره من سائر المستمعين، فإنّه حسم على كلّ من تقديري الوقوع و العدم، و الثاني حسم بالنسبه إلى غير القائل و على تقدير واحد، فيبقى تقدير الوقوع كما يدعى القائل رؤيته و مشاهدته خاليا عن الحسم و الدفع، فهذا هو الواجب أولا، و بعد عدم إمكان ذلك أيضا بواسطة عدم قابليه القضيّه للتوجيه و التصحيح، فحينئذ إن كانت قابله للتكذيب و لم يكن هناك قرينه قطعيه على صدقها.

## و من أنواع ما يحرم التكبّب به ما يجب على الإنسان فعله عينا أو

### إشاره

كفايه تعبدا أو توّصلا]

و من أنواع ما يحرم التكبّب به على ما ادّعى عليه الإجماع فى كلام جماعه: ما يجب على الإنسان فعله عينا أو كفايه تعبدا أو توّصلا.

و ليعلم أنّ محل الكلام ما إذا كان الواجب عملا له نفع بحال الغير حتّى يصحّ جعله موردا للإجاره، فإنّها أيضا مبادله مال بمال كالبيع. غايه الأمر إنّ المال الأوّل هنا لا بدّ أن يكون منفعه و فى البيع عينا، و من المعلوم أنّه لو لم يكن فى العمل منفعه عقلائيّه فى حقّ الغير، لم ينتزع منه المالىه. و يمكن دعوى أنّ كلّ عمل واجب لا محاله واجد لهذا المعنى، فإنّه لا أقلّ من كون المنفعه عباره عن عدم معصيه الله تعالى بترك ما أوجبه، و لا يلزم كون المنفعه فى باب الإجاره عائده إلى نفس المستأجر بلا واسطه، بل يكفى و لو عادت إلى صاحبه و صديقه، فكيف إذا كانت عائده إلى مولاه الحقيقى مالك الدنيا و الآخره.

و كيف كان، فاشباع الكلام فى المقام يكون فى طى ثلاثه مقامات:

الأوّل: فى تصوير وقوع مطلق الواجب تحت الإجاره، أعمّ من التوضيلى، و التعييدى، و الكلام فى عدم منافاه العباديه مع أخذ الأجره.

و الثانى: فى الوجوه المتصوّره فى إيقاع الواجبات التعبديه عن الميّت و الكلام فى إمكانها عقلا.

و الثالث: فى تصحيح الإجاره على تلك الوجوه.

ص: ٢٤٧

## أما المقام الأول: فاعلم أنه لا منافاه بين الوجوب والملكيه

و توضيح ذلك: أننا إذا لاحظنا أوامر المولى بالنسبه إلى عبده فيما يصل منه نفع إلى غيره، نتصوّرها على قسمين قد أشرنا إليهما سابقا في مسأله الرشوه.

الأول: أن يلاحظ المولى عمل العبد راجعا إلى نفسه لكونه مالكا للعبد و جوارحه فهو محصّل لذلك بهذه الجوارح المملوكه له لأجل رعايه منه لهذا الغير، كما ترسل مستخدمك لأن يخدم صديقا لك، ملاحظا في ذلك مراعاة نفسك لذلك الصديق و المستخدم آله في البين و المراعى أنت و المراعى له هو الصديق، و لا وجه لامتنان الصديق من ذلك المستخدم.

و الثاني: أن يلاحظ المولى عمل عبده على ما هو عليه من اتّصافه بملكيه العبد الغير المنافيه مع ملكيه المولى لكونهما طوليين، و مع حفظ علاقته المالكيه و المملوكيه بين العبد و عمله يورد طلبه و إيجابه على العمل، من دون أن يتصرّف فيه و يغيّره عمّا هو عليه بنظر انفكاكه عن العبد و سلب علاقته المالكيه و المملوكيه بينهما و لحاظها بين نفسه و بينه، و لا محذور في إيجاد متعلّق الإيجاب و الملكيه، كما يكون في اجتماع ملكيتين و طليين بحدّهما، فإنّهما علقتان مستقلّتان متباينتان عند العرف و العقلاء، فإنّ الطلب و الأمر منتزع من تعلّق إيجاب المولى بالشىء، و الملكيه منتزعه من كون العمل نافعا بحال الغير و صادرا من جوارح العامل، و ليس السلطنه على الإيجاد و العدم جزء من منشأ الانتزاع في باب الملكيه، فيمكن سلب السلطنه من كلّ الوجوه مع بقاء الانتزاع بحاله فضلا عن سلبها على بعض الوجوه.

أما الأول: فكما في المحجور حيث إنه ممنوع من عامّه التصرفات المالكيه



و مع ذلك لا يخرج المال عن ملكيته، و كما فى المرهون.

و أمّا الثانى: فكما فى العبد المملوك الممنوع عن تصرف خاص فيه و هو الوطى، و توهم الفرق بين هذين و بين المقام- بأنّ فيهما عينا خارجيه و هى متعلق الملكيه، و متعلق الطلب عمل يتعلق بتلك العين، و فى مقامنا قد اجتمع الطلب و الملكيه فى شىء واحد- لا- يرجع إلى معنى متحصّل، بعد ما عرفت من كون الطلب و الملكيه، مفهومين متميزين لا يرجع أحدهما إلى الآخر فى أصل المفهوم كما هو واضح، و لا يستلزم شىء منهما الآخر كما هو أيضا واضح فى جانب الملكيه حيث لا يلزم الإيجاب.

و أمّا من طرف الإيجاب فلما ذكرنا من أنّ نظر الأمرية غير نظر سلب الملكيه و الصادق الملك إلى النفس و حيازه جهه الملكيه، و إنّما هو حيازه الإيجاد و العدم، و من المعلوم إمكان حيازه شخص جهه الإيجاد و العدم فى العمل من دون سرايه حيازته لجهه اتّصافه بالملكيه، و يتّضح ذلك بالرجوع إلى اعتبار العقلاء حيث يرونهما حيثيتين متميزتين ممكنتى الانفكاك، فيمكن أن يكون السلطان على الشىء أحدا و المالك له آخر، و السلطنه فى الأعيان عباره عن قهرمانيه التصرفات فيها، و فى الأعمال عباره عن قهرمانيه الإيجاد و العدم، فأتّضح أنّ السلطنه فى الأعيان طور آخر و إلّا فمحلّها أيضا نفس العين، فقد اجتمع سلطنه شخص و ملكيه آخر فى نفس العين الواحده أيضا.

فانقدح أنّ مجرد الإيجاب لا يلزم ملكيه المولى للعمل. هذا بحسب مقام التصوير، و لا يمكن إثبات كونه كذلك بدعوى ظهور صيغه الأمر فى ذلك أيضا، بعد عدم كون مفادها بأزيد من مجرد الإيجاب الملائم مع كلتا الخصوصيتين، و لا غلبه لإحديهما فى الخارج على الأخرى أيضا حتى يدعى الانصراف من جهتها فيكون عمومات احترام عمل المسلم بحالها و سليمه عن الحاكم. و أمّا الإجماع

المذكور فمضافا إلى كونه منقولاً- من المحتمل قريبا كونه من جهة رؤيتهم المنافاه بين الوجوب و بقاء الملكيه، مع وضوح اشتراط الملكيه فى متعلق الإجاره كما عرفت.

هذا هو الكلام فى تصوير وقوع مطلق الواجب تحت عقد الإجاره.

و أما الكلام فى عدم منافاه العباديه مع أخذ الأجره، فإنّ العباده ما لا يسقط أمره و لا يحصل الأجزاء فيه إلاّ مع وقوع الفعل على وجه يوجب قرب فاعله، بمعنى عدم مساواته فى نظر المولى مع تارك الفعل. و من المعلوم أنّه إذا كان المحرّك إلى ذات العمل أخذ الأجره أو غرضا آخر دنيويا محضا مطلوبا من غير الله لا يكون العمل بالوصف المذكور قريبا، و تصحيح العباديه بتصوير الداعيين الطولين بمعنى أنّ الداعى الأوّل على العمل إطاعه المولى، و الداعى على العمل بداعى الإطاعه هو أخذ الأجره أيضا لا يسمن و لا يغنى من جوع. فإنّنا نرى سرايه الحسن و القبح من آخر الدواعى إلى ذات العمل و تفاوت مراتب القرب من جهته فعباده الأمير- صلوات الله عليه- بتلك الدرجه القصوى و عباداتنا بهذه المرتبه الدنيا، لأجل كون آخر الدواعى فى الأوّل هو الله جلّ جلاله ليس إلاّ كما أشار- صلوات الله عليه- فى كلامه:

ما عبدتك خوفا من نارك إلخ، و عباداتنا تنتهى إلى جلب النفع إلى أنفسنا و دفع الضرر عنها.

فإذن المعيار التام لحسن الأعمال و قبحها هو التيه الأوّليه و المحرّك الأوّل، و لو كان هو محض الدنيا المطلوبه من غير الله سقط العمل عن الحسن رأسا.

و يشهد به مراجعه الوجدان عند ما عامل أحد معك هذه المعامله فأطاعك تمنيا منه العطيه من ثالث، فإنّه لا يحصل له عندك منزله أصلا.

إذا عرفت هذا فما يمكن تصويره فى هذا الباب وجهان:

الأوّل: يبتنى على مقدّمه: و هى أنّه لا شبهه فى أنّ المعتبر من الخلوص

المأخوذ في العبادات، إنما هو بالنسبة إلى الداعى على أصل العمل و ذاته، فيعتبر عدم شركه غير القصد الإلهى فى إتيان أصل العمل، و أمّا الخصوصيات الزائده على ذات العمل مثل خصوصيه التوضؤ بالماء البارد، فلا- يعتبر كون وقوعها عن داع إلهى أصلاً، فيمكن كون داعيها ممحضا فى الجهات النفسانيه، فالمانع هو تحقق الشركه فى أصل العمل، و هذا مرادهم من إضرار الضميمه المباحه فى العباده بمعنى أن يكون الإنسان بحيث لو انفرد واحد من أمر توضحاً وجهه التبرّد عن الآخر، لما أقدم على الوضوء، و بملاحظه انضمامهما يقدم. فهذا هو اجتماعهما فى أصل العمل على الوجه القادح. و لو كانا مستقلين فى التأثير و بواسطه عدم قابليه المحل لتأثيرين مستقلين، آل أمرهما إلى الانضمام و الشركه، فهذا هو الضميمه التى وقعت محلاً للكلام. و أمّا إذا كان بحيث لولا أمر توضحاً و لو مع حصول التبرّد ما كان مقدماً، و مع هذا الأمر و لو مع عدم التبرّد كان مقدماً لكن بعد انقداح الداعى على أصل العمل بالأمر، اختار الفرد الخاص لأجل غرض التبرّد، فهذا ليس من باب الضميمه قطعاً، بل الداعى على ما هو المأمور به محض الإطاعه ليس إلا و هو الداعى على اختيار الفرد المتبرّد فيه، فداعى التبرّد هنا قد تولّد من داعى القربه، و يكون فى طوله.

و لا شبهه فى عدم إضرار ذلك، كيف و لا ينفكّ عباده عن اختيار خصوصيه من خصوصياتها الراجعه إلى المكان أو الزمان، أو غير ذلك من جهه الغرض النفسانى.

و حينئذ فنقول: لو كان الإنسان على حال ليس فى نفسه حاضراً للإقدام على غسل الموتى و لو أعطى على ذلك مال كثير، لكن بعد ورود الأمر من الشارع صار ملجأً و حاضراً، و بعد حضوره على الاقدام استدعى منه شخص آخر أن يعطى هو أجره على الغسل ليكون هو أيضاً شريكاً فى الفضل و المثوبه عند الله،

فيقبل الحاضر منه ذلك من باب أن الواجب عليه من الله إنما هو ذات عمل التمسيل، وأما كونه خارجاً عن حيطه ملكيته، فقد عرفت عدم ملازمه أصل الإيجاب له، وبالجملة الخصوصيه و هي إيقاع الفعل على جهه التكسب به دون إيقاعه على جهه التبرع موكوله إلى نفسه فاختارها لأجل الوصول إلى هذا الغرض النفساني الذي هو أخذ الأجره، فلا يوجب ذلك شركه في داعيه على أصل العمل، بل الداعي فيه خالص غير مشوب بغير غرض الإطاعه، وإنما تولد منه داع نفساني في الخصوصيه الخارجيه عن مورد الأمر، وقد عرفت عدم قدحه في باب العباده.

و بالجملة الذي هو المأمور به، هو الجامع بين العمل الذي قد رفع عامله اليد عن ملكيته و التكسب من جهته و العمل الذي يأتيه العامل بهذه الجهه. و بهذا النظر فالداعي على هذا الجامع خالص الإطاعه، و في طوله الداعي النفساني على خصوصيه التكسب به و لا ملازمه بين كون العمل ملكاً للغير و بين إتيانه بداعي ملكيه الغير، فالداعي على أصل الإيجاد قصد الإطاعه و طراً على العمل بعد الداعي إليه الملكيه للغير.

الثاني: أن يكون المراد من القربه المعتبره في باب العبادات أن يكون العمل حاصلًا من داع إلهي، وأما كون هذا الداعي في المباشر فلا، فيكفي كونه من شخص آخر كما هو الحال في بناء المسجد، فإن معنى عباديه هذا العمل الصادر من جوارح البناء، أنه قد تولد و نشأ من داع قربي موجود في نفس السبب المعطى لأجره البناء، و لا فرق بين كون العباده واجبا كفاثيا و بين كونه عينيا.

أمّا الأول: فواضح إذ من الممكن بمكان من الإمكان أن يجب كفايه على المكلفين تغسيل الموتى المتولد من داع قربي و لو كان أصل العمل من شخص و الداعي القربي في السبب و الباعث.

و أمّا في الثاني: فلا محذور عقلي أيضا في أن يجب عينا على أحد عمل بشرط أن يكون انتهاؤه بالأخره إلى داع قربي، فيكون الداعي القربي في نفس السبب محصلا لما هو المعتبر في الواجب على هذا و مسقطا له عن ذمته.

### المقام الثاني: في تصوير العباده على وجه النيابة

عن الميت أو الحي فاعلم أنّ هنا ثلاثه وجوه:

الأول: إهداء الثواب.

و الثاني: أداء الدين، و المعتبر في هذين قرب الفاعل.

و الثالث: أن يكون الملحوظ قرب المنوب عنه.

أمّا الأول: فأصل إهداء الثواب أمر ممكن. و الإشكال المتصوّر في المقام في الصغرى، و هو أنه كيف يعقل حصول الثواب لشخص بامثاله تكليفا متوجّها إلى الغير، بل قد لا يكون حين العمل تكليف أصلا، لا إلى العامل و لا إلى المنوب عنه، كما إذا كان ميتا. و الحاصل أنّ العباده يعتبر فيها القرب، و القرب على هذا الوجه قد لوحظ في النائب، فكيف يمكن قربه بموافقه تكليف كان متوجّها إلى المنوب عنه حال حياته و سقط بعد مماته. فلا يتمشى في حقّ النائب العباده حتّى يحصل الثواب حتّى يهديه إلى المنوب عنه.

و دفع هذا الإشكال سهل، إذ القرب المعتبر في العباده ليس مفهوما مخترعا شرعيا، بل هو معنى يتفاهمه أهل العرف، و هو كون شخص ذا وجه و ذا مكانه عند من فوقه، لا بمعنى علوّ الشأن و رفع المنزله حتى يسقط عبادتنا الفاقد له شرائط القبول عن درجه القرب المعتبر في الأجزاء، بل بمعنى صدور عمل من

هذا الشخص صار بواسطته ممتازا من تارك هذا العمل في نظر المولى إذا قيس كلّ منهما بالنسبه إلى الآخر، و هذا المعنى غير ممكن الانفكاك عن العبادہ الصحيحه و لو لم تكن مقبوله و كامله.

و أنت خبير بأنّ هذا المعنى لا- يستلزم وجود أمر أصلا، بل يمكن تحقّقه بإتيان عمل يوافق غرضا غير حاصل من أغراض المولى. و لا- يورد بأنّه لو كان هناك غرض و المفروض أنّه ملزم، فاللازم الإيجاب إذ نقول: من الممكن أن يكون فى الأمر و الإيجاب مفسده و إن كان ذات العمل فى غايه من المصلحه، و لكن كانت تلك المفسده غالبه على هذه المصلحه الملزمه، فنقول: لا شكّ أنّ المنوب عنه قد فات فى حقّه غرض للمولى لازم التحصيل، و هو ممكن الاستيفاء و ذلك بأن لا يكون لمباشره جوارح المنوب عنه إمّا مطلقا أو فى خصوص حال مماته مدخليه، و لا لقربه دخاله فى حصول هذا الغرض، فصار نفس العمل الموجب لقرب عامله من أى جوارح صدر، محصّلا لذلك الغرض الفات مثل وصول الغرفتين إلى المنوب عنه.

و بهذا التقريب يثبت إمكان الوجه الثانى أيضا، إذ الوجهان بعد اشتراكهما فيما ذكرنا- من ملحوظيه قرب العامل و كونه حاصله بإتيان العمل المحصّل لغرض فائت من أغراض المولى بواسطه سقوط إضافه ذات العمل إلى بدن المنوب عنه، و إضافه قيده و هو القرب المقصود منه إلى نفس المنوب عنه عن الدخاله فى تحصيل ذلك الغرض- يفترقان فى وصول النتيجة و الغرض، و هو حصول غرفتين مثلا- فى الأوّل إلى العامل و بتوسط الاهداء إلى المنوب عنه. و فى الثانى إلى المنوب عنه ابتداء بواسطه حصول عين ما اشتغل ذمّته به. فالمطلوب منه على الوجه الأوّل و ما يكون مديونا به، هو العمل المضاف إليه على نحو المباشره عملا و قربا، و هو ممتنع الحصول من غيره لكن ما يعمله الغير شريك معه فى حصول الغرض،

فيستقط الدين بسقوط الغرض. و على الوجه الثانى هو العمل الأعم من الواجد للإضافتين و الفاقد لهما، فما يأتيه العامل عين ما استقرّ في ذمّه المنوب عنه، ولا غرو في كون عمل الغير و قربه أداء للدين الثابت في ذمّه الغير، كما في أداء دين الناس إذا تبرّع به الغير، حيث إنّ المؤدّى مال للمتبرّع و مع ذلك هو أداء للدين الثابت في ذمّه المديون.

و بالجملة فالعمل الأولى في الوجه الأول، هو إعطاء الغرفتين و هو يوجب سقوط الدين بسقوط غرضه. و في الوجه الثانى هو أداء الدين و هو يوجب حصول الغرفتين.

و يؤيد الوجه الثانى في مرحله الإثبات: قضيه الخثعميه التى أتت النبى صلّى الله عليه و آله و سلّم فقالت: إنّ أبى أدركه الحجّ شيخا زمنا لا- يستطيع أن يحجّ إن حججت عنه أ ينفعه ذلك؟ فقال لها: أ رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أ كان ينفعه ذلك؟ قالت:

نعم، قال: فدين الله أحقّ بالقضاء.

و أما الوجه الثالث: فالإشكال المتصوّر فيه أنه كيف يحصل القرب لشخص لم يصدر منه حركة و لم يعمل منه اختيار، بل قد لا يكون ملتفتا مستشعرا إلى ما عمله الغير و هذا منقوض:

أولا: بما يحصل للغير من غفران الذنوب و ارتفاع الدرجه بواسطه دعاء شخص آخر أو شفاعته، مع أنه أيضا شريك مع ما نحن فيه.

و ثانيا: بالحلّ، و هو أنّ القرب عبارته عن حصول درجه، نظير لحوق المنصب عند الموالى الظاهريه. و معلوم أنّ المنصب له اعتبار عند العقلاء لا حاجه فيه إلى حركة و كدّ و سعى، بل قد يحصل منصب الوزاره أو الصداره مثلا من غير التفات صاحبه، بواسطه استدعاء من له وجه عند السلطان، أو صدور عمل مّمن يتعلّق به أوجب إصدار المنصب له جزاء لذلك العمل.

و بالجمله: ليس القرب من قبيل المحبّه و الصفاء ممّا لا يتحقّق في نفس أحد إلاّ بحدوث العلقه و العلاقه بينه و بين المحبوب، و لا يمكن غيره إحداث ذلك و لو ببذل مال كثير و جاه عظيم، فالمعاند للمولى لا يصير محبًا له و لو صدر من ابنه أو أحد متعلّقيه أو متبرّع غايه ما يتصوّر من الخضوع و الاستكانه في ساحه المولى، و الحال أنّ المعاند غامر في عناده و باق على شقاقه، بل هو الوصول إلى درجه و منصب، و هو ممكن التحقّق في حقّ المعاند أيضا مع بقاء عناده.

و حينئذ فنقول: إنّ العامل يباشر ببدنه ذات العمل قاصدا وقوع المنوب عنه موردا للإنعام المولى، و موقعا لفضله و عطيته، و ذلك:

إمّا بتنزيل بدنه و نفسه منزله بدن المنوب عنه و نفسه، حتى يرجع العمل الصادر من بدنه و القرب الصادر من نفسه إلى المنوب عنه، و يصيرا كأنّهما حصلا من بدنه و نفسه الحقيقيين.

و أمّا بمباشره ذات العمل من قبل نفسه و ملاحظه التنزيل في قيده، و هو القرب. فقصد القربه بعمله، منزلا نفسه منزله المنوب عنه في هذا القصد.

و إمّا بدون شيء من هذين التنزيلين، بأن يباشر العمل ببدنه بما هو بدنه.

و لكن كما يقصد قرب نفسه في صلاه نفسه و صيامها، يقصد هنا قرب المعمول له، ملاحظا ذلك من الخواص المترتبه على العمل بقصدها.

و الأولان مبنيان على احتياج قرب الغير بأعمال عمل منه و لو ببدن نائبه، فيحتاج إلى إمضائه و رضاه حتى يحصل للمنزل فيه إضافه إليه.

و أحد هذين، مراد الحجتين الأستاذين العلمين الشيخ الأنصاري و الميرزا الشيرازي-طاب رمسهما-، لا ما قد يتخيل من كون المراد صرف تنزيل البدن و النفس الذي هو صرف الاخطار الإنشائي حتى يلزم في مورد الإجاره استحقاق الأجره



بنفس ذلك الإنشاء و لو انفك عن العمل الجوارحى، بل المقصود هو المعنى الذى لا- ينطبق إلا على العمل الجوارحى و هو التنزيل منزلته فى العمل الذى ما دام لا يتعقبه العمل لا يحصل ذلك التنزيل، نظير التنزيل فى الشبهه الموضوعيه حيث لا يعقل انفكاكه عن لحوق الحكم، فكما لا- ينفك تنزيل المشكوك خمريته منزله الخمر عن لحوق حكم الخمر له، كذلك لا ينفك تنزيل العامل نفسه منزله المعمول له عن لحوق العمل.

و إن شئت قلت: طرفا التنزيل فى المقام عنوان العامل و عنوان المعمول له لا ذاتهما. و من المعلوم عدم انفكاك ذلك عن العمل.

و كيف كان فالأخير مبناه عدم الحاجه فى قرب الغير إلى حصول إضافه من العمل إليه كما تقدّم وجهه. و الجميع مشترك فى الحاجه إلى إمضاء المولى لعمل العامل، و إلا كان التنزيل و القصد المذكوران لغوين.

و بالجمله كل من التنزيل و قصد قرب الغير، أمر ممكن فى ذاته و لا- يلزم من وجود المبادئ فى أنفسهما الدور، إذ هما أمران اختياريان، كما يوجدان لوجود مبادئهما من الخارج، كذلك قد يوجدان لوجود مبادئهما فى أنفسهما، و قد حقق ذلك فى محلّه. و إذن فليس المانع فيهما سوى وجود المبادئ فى أنفسهما و أنّه لا يعقل قرب الغير بعمل هذا المنزل و القاصد.

فنقول: إن كان وجه عدم المعقوليه عدم قابليه المحل للقرب و كونه كالجماد، فهو فى غايه الفساد. و إن كان الوجه عدم سعى مَن يقصد تقربّه، فقد قلنا عدم لزوم ذلك بناء على الأخير و حصوله بواسطه الرضا و الإمضاء بناء على أحد الأولين.

و إن كان الوجه عدم قبول من يتقرب إليه، فقد مرّ أيضا أنّ المفروض صورته إمضاء المولى. و من المعلوم أنّ إمضاء العمل الذى قصد به قرب الغير معناه إعطاء القرب المقصود لذلك الغير، كما أنّ إمضاء الاحتطاب بقصد تملك الغير معناه

حصول التملّك لذلك الغير إذ حصول غير ذلك خلاف الإمضاء.

و قد استشكل شيخنا الأستاذ دام ظلّه على الأولين، بأنّ الرضا و الإمضاء غير معقول من المنوب عنه، فإنّهما من قبيل الحبّ و الميل القلبي اللّازم حصول مبادئهما من الخارج، و لو كان فيهما يلزم الدور، و ليس حالهما كالتنزيل و القصد المتقدمين.

و يمكن دفعه أيضا بأنّ الإمضاء و الرضا أيضا إنشاء اختياري ممكن الحصول بالمبادئ في نفسيهما، كما هو المشاهد في إمضاء العقود الصادره من الغير في مال الإنسان. فإنّّه لو كان في نفس النقل و الانتقال مفسده و لكن كان في نفس إمضاء عقد هذا الغير مصلحه راجحه على تلك المفسده، نرى بالوجدان أنّنا لا نتوقّف عن الإمضاء و لا نرى من أنفسنا عدم تمشّي الإمضاء، هذا مضافا إلى إمكان القول بوجود المبادئ هنا أيضا من الخارج، فإنّ الأثر مترتب على العمل الذي إمضاء المنوب عنه و رضى به، فيكون للذات المهمله أيضا سهم من التأثير و هو يكفي منشأ للرضا به، و بعد تحقّق الرضا يحصل تقيد المهمله بقيده و هو الرضا، و ليس المقام من قبيل عتق الرقبه الكافره حتّى لا يقبل المهمله بعد إيجادها لأن يتّصف بالقيد.

ثمّ إنّ شيخنا الأستاذ-دام بقاه-جعل لازم هذا الوجه الثالث بجميع شقوقه المقصود منها قرب الغير لا قرب العامل، أنّه لا يعتبر في العامل شخص خاص و لا يتّيه حسنه من جهه عمله المضاف إلى نفسه، فلو تصدّى الكافر أو أتى بالعمل رثاء أيضا كان كافيا، لأنّ المقصود قرب الغير لا قرب نفسه. و من الممكن أن يكون من خاصيه ذات العمل قرب الغير و إن لم يكن العمل حسنا، بل يمكن أن يوجب المعصيه قرب الغير كما في قتل الغير و إيذائه، حيث يوجب ارتفاع الدرجه للغير المقتول أو المتأذى.

ولى فيما ذكره-دام ظلّه-نظر فإنّ القرب المأخوذ فى العبادات على ما صرّح هو -دام ظلّه-به، مأخوذ من العقلاء، و لم يصدر من الشرع تحديد فيه، فلا بدّ من المراجعة فى تشخيص مصاديقه إلى حكم العرف و العقلاء، و نحن إذا راجعناهم وجدناهم يحكمون بحصول القرب لأحد العبدین الذى تأذى من الآخر، و كذلك باستدعاء الغير و توسّيته، و يحكمون أيضا بأنّ الخضوع و التعظيم الذى هو أيضا أحد طرق القرب، لا بدّ و أن لا يكون من شخص معاند للمولى، و أن لا يكون بعنوان السخرية و الاستهزاء، و أن لا يكون بعنوان رياء الناس، فإنّ الأخيرين يخرجان ذات العمل عن طرو عنوان التعظيم عليه حتى بالنسبه إلى الغير.

و بالجمله يشترط قابليه العمل لوقوعه تعظيما، سواء قصد به تعظيم الفاعل، أم تعظيم غيره. و العمل المرائى به لا- يصلح للتعظيميه، فالمانع فى ذات العمل لا- لاختلال الخلوص الذى هو قيده حتى يقال: بأنه لم يعتبر فى الفاعل و إنّما لوحظ خلوص الغير، و الأوّل لا يلحقه الإمضاء و القبول الذى عرفت اعتباره.

و حاصل هذا الوجه الثالث، إيجاب صلاه الغير و صيامه و حجّه لقرب غيره، إمّا بجعله نائبا منابه على أحد الوجهين السابقين، و إمّا بقصده قرب الغير بعمل نفسه.

و على كلا- التقديرين يفرغ ذمّه المنوب عنه، إذ على الأوّل كأنّ نفسه امثل التكليف، و على الثانى يكون القرب الحاصل له مسقطا لما فى ذمّته لحصول تلك الدرجة و المثوبه التى كانت مقصوده من تكليفه.

و لا يرد على الوجهين أنّه يلزم أن لو نزل نفسه منزله الغير فى معصيه أو قصد فى عمل بعد غيره عن ساحتها رجوع الإثم فى الأوّل و البعد فى الثانى إلى ذلك الغير و ذلك لأنّ باب القرب غير باب البعد، فالأوّل يحصل من غير استحقاق من باب التفضّل، و الثانى لا يصدر على غير وجه الاستحقاق، لأنّه على غير ذلك الوجه

ظلم و خلاف الحكمة و العدل، و ما ترى من الموالى الظاهريه من إسقاط شخص من منصبه و درجته لاستدعاء شخص آخر ناشئ من عدم كونهم حكما.

### المقام الثالث: فى بيان تصحيح الإجاره فى العباده عن الغير

فى تصحيح الإجاره على هذه الوجوه الثلاثه المتقدمه فى العباده عن الغير.

فاعلم أنه لا إشكال على الوجه الأخير الذى اعتبر فيه قرب المعمول له، وإنما يضرّ أخذ الأجره لو كان المهّم قرب الفاعل. نعم، قصد الرياء فيه أيضا مضرّ كما تقدّم، لكن ليس حال أخذ الأجره، مثله، كما يظهر بمراجعته الوجدان.

فنقول: أما على الشقّ الأخير من شقوقه فواضح، فإنه يحضر بمقام سلام المولى و تعظيمه لقصد قرب الغير و الداعى له على هذا المجموع، أخذ الأجره.

و أما على الأولين، فلا يضرّ وحده العمل مع إضافته إلى شخصين و وقع عباده بالنسبه إلى أحدهما و غيرها بالنسبه إلى الآخر، كما هو الحال فى بناء المسجد بالنسبه إلى البانى و البناء، حيث إنه بملاحظه استناده إلى البانى يكون إطاعه الكريمه إنما يعمرّ مساجد الله إلخ و من حيث الاستناد إلى البناء يكون استحقاقا للأجره، غايه الأمر إن الموجب للاستناد إلى غير المباشر فى المثال هو تسبب ذلك الغير، و فى المقام تنزيل المباشر و رضا ذلك الغير، و من المعلوم أنّ ما فيه التنزيل و المرضى به ليس إلا بالداعى الإلهى.

و إنما الإشكال و الكلام على الوجهين الأولين المأخوذ فيهما قرب العامل، و قد يصحّح بالداعيين الطولين و أنّ داعى أخذ الأجره يحدث فى النفس داعى القربه، فلا يكون فى عرضه حتى ينافى الخلوص المعتبر فيه، و قد مرّ الإشكال فيه فى غير موضع.

وقد يجاب بأن الأمر الإجاري مؤكّد للإخلاص لا مناف له، كما فى الأمر النذرى و شبهه، و أمر طاعه الوالدين.

و بالجمله: كلّ داع راجح مرغوب فيه شرعا إذا انضمّ إلى داعى العمل صار مؤكّدا للخلوص المعتبر فيه، سواء كان تأثيره على وجه الاستقلال و ما هو داعى الأمر المتعلّق بأصل العمل على وجه التبعية، أم كانا مؤثّرين على وجه الشركه و عدم الاستقلال لأحدهما على فرض الانفراد.

و هذا أيضا كالأمّول و بيانه: أنّا علاوه على القرب المعتبر فى العباده نعلم باعتبار كونه مضافا إلى حيثيه هذا العمل بعنوانه الخاص، فالمعتبر فى الصلاه ليس مجرّد القرب و لو حصل من إطاعه أمر الوالد فى هذه المادّه، بل خصوص القرب الصلاتى المتوقّف حصوله بكون النفس متحرّكه بتأثير أمر الصلاه فيها استقلالا.

و بالجمله كما أنّ الأمر و التكليف تعلق فى كلّ باب بالعنوان الخاصّ، فالقرب المعتبر فى أجزاء ذلك الأمر أيضا، داعويه ذلك الأمر بخصوصيه كونه متعلّقا بالعنوان الخاصّ، أو داعويه غرضه المتقوم بتلك الخصوصيه، فلا يكفى فى قرب صلّ، إطاعه أطمع الوالد، بل كما يعلم بتوقّف أجزاء أمر صلّ، على حصول القرب، يعلم بعدم كفايه القرب الجائى من إطاعه ما من أى موضع جاء، و لزوم كونه قريبا حاصلًا من إطاعه خصوص هذا الأمر أو قصد جهته.

و على هذا فكما لا- يكفى استقلال داعويه الأمر الآخر، لا يكفى أيضا وقوع العمل بتأثيرهما معا، بحيث لو انفكّ أحدهما عن الآخر ما أثر للزوم دخاله ما لا يحصل به القرب الصلاتى مثلا، و هو قصد إطاعه أمر أطمع فى داعى الفاعل، و قد اعتبر كون القصد خالصا من الأغراض الآخر، و غير مشوب بغير جهه القرب الصلاتى.

نعم، لو كان شركه الداعيين لا من جهه قصور فى تأثيرهما بل من جهه عدم

قابليه المحل لقبول تأثيرين مستقلين، أمكن أن يقال: بأنّ الخلوص المعبر في باب العباده قد حصل، فلو حكمنا بعدم مضرّيه الضميمه الراجحه فالمقصود ذلك لا الأعم منه و من القسم الأوّل. و كذلك إذا حصل الداعى الراجح في طول الداعى على نفس العمل، فصار المنقذح في النفس أولاً. هو الداعى الراجح و هو أثر في انقذاح الداعى على أصل العمل، ثم إتيان العمل بداعيه كان كافيا في القرب المعبر في العباده، و ليس حاله كحال الداعى النفساني الذي قلنا بعدم كفايه وقوعه في طول الداعى على أصل العمل، لما مرّ في مسأله الرشوه من الفرق الواضح بين انتهاء الداعى إلى طلب الحاجه من غير المعبود، و انتهائه إلى طلبها منه، فيسهل الخطب في التوسيل بالعبادات إلى الأَغراض النفسانيه المطلوبه من الله، مثل الخلاص من العقاب، و الفوز بالثواب، و أداء الدين، و سعه الرزق، و غير ذلك.

و هكذا فيما إذا انقذح داعى الأمر المستحبى بواسطه أمر راجح استجابى آخر أو وجوبى، مثل إذا أقدم على صلاه الليل بداعى أمرها بواسطه استجابته مؤمن لمحض كونه راجحا شرعا أو أقدم على ذلك بواسطه إطاعه أمر الوفاء بالندر.

و بالجملة: فالضميمه الراجحه في باب العباده إنّما يكفى لو كان على وجه الطويله، أو في عرض داعى العمل مع كون كليهما أو خصوص داعى العمل مستقلاً.

و على هذا فنقول: الداعى الأوّلى للأجير المحرك له إلى سمت الالتزام بعقد الإجاره، هو الوصول إلى الأجره، لكن بعد وقوع العقد يحصل له استحقاق الأجره، غايه الأمر إنّ استقرارها، متوقّف على إتيان العمل المستأجر عليه، فلو تركه كان للمستأجر استردادها، فيحدث حينئذ في عرض واحد غرضان: الأوّل

إطاعه أمر ف باجارتك، والثاني حفظ الأجره من الاسترداد.

فلو أثر في نفس العامل الغرض الثانوى فأحدث في نفسه داعى العباده، كان داخلا في القسم الذى أبطلناه من كون الداعى الذى فى طول داعى العباده دنيويا محضا.

ولو أثر فيها أمر ف باجارتك، فهذا من القسم الذى صححناه و هو كون الداعى على داعى العباده راجحا.

و بالجمله: فحاله على هذا الفرض بعينه حال النذر الواقع على العباده، فهل ترى أن النذر موجب لامتناع وقوع العباده، فكذلك هنا أيضا فى ظرف إتيان العمل يكون آتيا للعمل بداعى أمره بداعى أمر ف بالإجاره.

نعم، الفرق أن الداعى الأولى المحرك إلى تحصيل شرط هذا التكليف دنيوى محض، و ما قلنا بقادحيته إنما هو الداعى الدنيوى الذى كان داعيا على العمل بعد تماميه أمره. و أما ما كان قبل الأمر و مقدمه لتوجهه، فيمكن كونه أمرا قبيحا و عصيانا للمولى، ألا ترى أن إفطار صوم شهر رمضان يوجب الكفار و أحد خصالها الصوم الذى هو عباده، فإقدام الأجير فيما نحن فيه حاله حال إفطار ذلك العاصى. فهل ترى أنه بمجرد كون مقدمه أمره العبادى معصيه يمتنع فى حقه العباده، فالمعيار كما مرّ حسن داعى العمل بالعباده دون السبب الموجد للأمر بها.

فإن قلت: سلّمنا جميع ما ذكرت لكن نقول: الضميمه الراجحه التى فرضتها فى طول داعى العباده يكون فى عرضها، و ذلك لأنّ المفروض أن متعلق الإجاره هو العمل المقيّد بداعى قربه، و الوفاء بعقد الإجاره عباره عن إتيان هذا المتعلق، و الأمر بالمقيّد كما يكون محرّكا نحو المقيّد يكون محرّكا أيضا نحو الذات، فيكون أمر ف فى هذا التحريك فى عرض أمر العباده، و قد حكمت بكونه مضرا.

قلت: فرق بين المقيدات فما ذكرت حقّ فيما كان القيد شيئاً آخر غير إيجاد العمل بداع كذا، وأمّا إذا كان القيد ذلك فلا.

و إن شئت توضيح المقام بالمثل فانظر إلى الإرادة التكوينية فإنّها إذا تعلّقت بإيجاد ذات مع قيد غير كون الذات مسبباً عن شيء آخر كانت مؤثّره في القيد و المقيد.

و أمّا إذا تعلّقت بوجود شيء مقيداً بكون وجوده معلولاً لشيء آخر، فلا محاله يؤثّر أولاً في إيجاد ذلك الشيء علّه حتّى يوجد المراد بعليته، فإذا أراد الله تعالى بالإرادة التكوينية حصول الإحراق مقيداً بكونه مسبباً من النار، اقتضى ذلك خلقه النار محرقة حتى يحصل الإحراق بعليتها، وكذلك إذا أراد حصول أفعال العباد منهم مقيداً بكونها باختيارهم، أوجب ذلك خلقهم مختارين حتى يحصل الأفعال باختياراتهم.

فنقول في المقام أيضاً: إذا تعلّق الإرادة التشريعية بحصول العمل مقيداً بكونه بداعي كذا، فهذه الإرادة إنّما تؤثر في حصول ذلك الداعي في نفس العبد، فتحرك العبد نحو تحصيله بالمجاهده و سائر الأسباب حتّى يكون حين إتيانه مسبباً عن ذلك الداعي، و ليس هذا من قبيل الأمر بالفعل لا بداعي هذا الأمر، حيث قرر في الأصول أنّه غير معقول، فإنّ ما كان غير معقول إنّما هو إذا كان بدون التوسّط و مع ملاحظه سائر الدواعي في عرض داعي الأمر إذ لا يعقل استناد المعلول الواحد إلى علّتين مستقلّتين، أو كون معلول الشيء لا- معلولاً- له. و أمّا إذا كان المقصود إثبات توسّيط داعٍ آخر و نفي المعلوليه للأمر بلا- واسطه، فهو بمكان من المعقوليه و الإمكان كما عرفت.

هذا مضافاً إلى أنّه على تقدير كون هذا من قبيل الداعيين العرضيين، فنحن نقطع بعدم قادحيه مثله لمسلميه نظائره من كلّ مورد كان الداعي على العمل



بداعى أمره داعيا حسنا، مثل الخوف من النار و طلب الحاجه من الله و غير ذلك.

و ما نحن فيه لا يقصر من تلك النظائر قطعا، فالإشكال من هذه الجبهه لا وجه له أصلا، كما أنّ الإشكال بأنّ تحقّق أمر الإجاره موقوف على صحّته متعلّقه مع قطع النظر عنه و تمشى العباديه فيه كذلك، فإذا توقّف العباديه أيضا على ما قرّرت على تحقّق هذا الأمر، و لهذا تقول بفساد الجعاله لزوم الدور.

مدفوع أولا: بعدم التوقّف الثانى، لعدم انحصار طريق العباديه بامثال أمر الإجاره، بل يمكن بامثال أمر التوسعه على العيال. و بهذا الوجه يمكن الحكم بصحّه الجعاله أيضا.

و ثانيا: بعدم التوقّف الأوّل، فلا نسلم توقّف الأمر على صحّه المتعلّق مع قطع النظر عنه، بل حالها حال القدره المعتبره فى متعلّق الأمر، حيث يكفى تحقّقها حال العمل.

و بهذا أجبنا عن إشكال الدور فى الأوامر العباديه، فكذا الحال فى الصحّه فى المقام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms )

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

